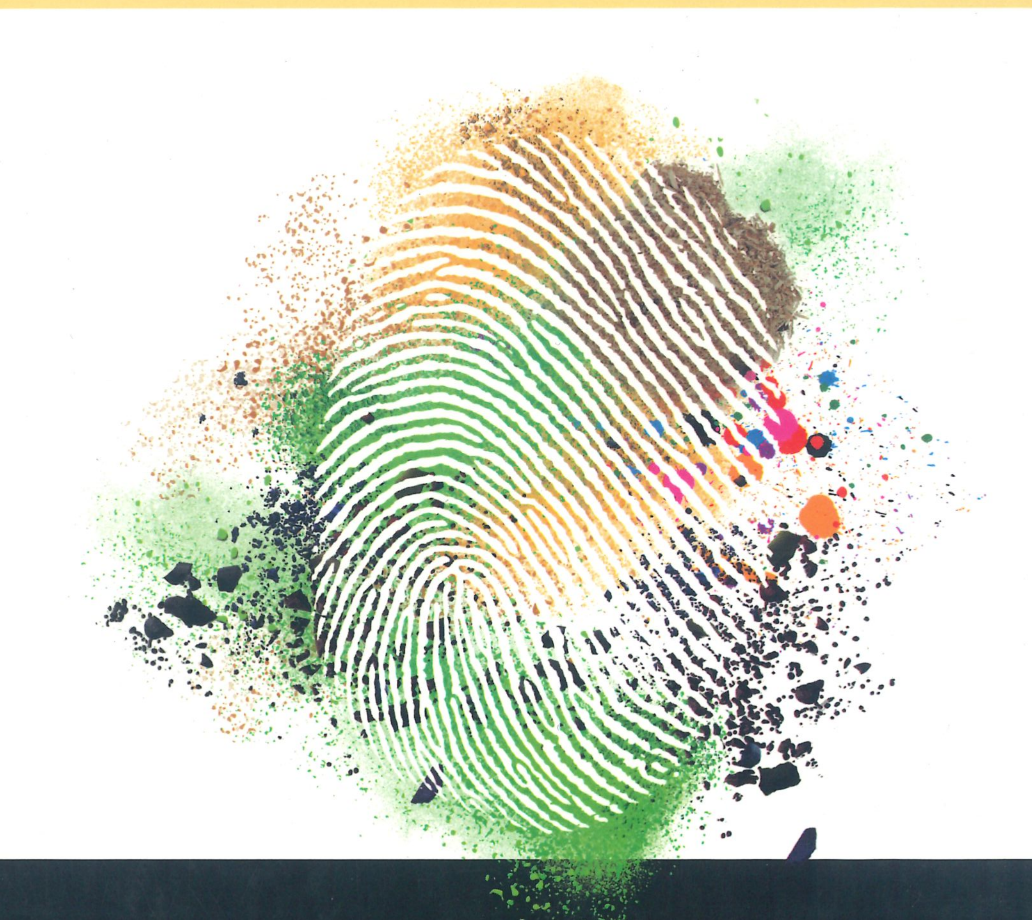
أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي

المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي



إليزابيت لونغنيس

أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي

المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي

إليزابيت لونغنيس



الشركة العالمية للكتاب



الشركة العالمية للكتاب
ناشرون منذ سنة 1926
ص.ب. 3176-11 بيروت، لبنان – فاكس: 351226 (1–961)
www.wbpbooks.com - info@wbpbooks.com

أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي، الطبعة الأولى
إليزابيت لونغنيس
ISBN 978-9953-14-144-2
علم اجتماع – سياسة – مال وأعمال/إدارة أعمال–اقتصاد

ترجمة: رندة بعث
إخراج وغلاف: الشركة العالمية للكتاب

طبع في لبنان

Professions et société au Proche-Orient
By Élisabeth Longuenesse

First published by Presses Universitaires de Rennes 2007

Cet ouvrage, publié dans le cadre du programme d'Aide à la Publication Georges SCHEHADE, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Etrangères et Européennes et du Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban.
يصدر هذا الكتاب بدعم من الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية والأوروبية والسفارة الفرنسية في لبنان قسم التعاون والعمل الثقافي وذلك في إطار برنامج جورج شحادة للمساعدة على النشر.

عن المؤلفة

إليزابيت لونغنيس باحثة اجتماعية، مكلفة بالأبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية (CNRS) في فرنسا. وهي حالياً مديرة قسم الدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت. تتطرق أبحاثها إلى مسائل التشغيل والعمل والتأهيل المهني والشؤون النقابية في بلدان عدة من المشرق العربي ومن منشوراتها:

- مع هـ. خلفاوي: «المهن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (Professions in the Middle East and North Africa)، نشر في: **المعرفة والعمل والمجتمع** (*Knowledge, Work and Society*) (باريس: لارماتان (L'Harmattan)، ٢٠٠٨).
- إدارة **الصحة والطب والمجتمع في العالم العربي** (*Santé, médecine et société dans le monde arabe*) (باريس، ليون: لارماتان، بيت شرق المتوسط، ١٩٩٥).
- بالتعاون مع جيلبير بوجيه (Gilbert Beaugé) وميشيل نانسي (Michel Nancy)، **الجماعات القروية وهجرة اليد العاملة في الشرق الأوسط، ثلاث دراسات في الأنتروبولوجيا اللبنانية** (*Communautés villageoises et migrations de main d'œuvre au Moyen-Orient, Trois études d'anthropologie libanaise*) (بيروت: سيرموك (CERMOC)، ١٩٨٦).

- **مهنة شاهدة للعولمة: مدققو الحسابات في الأردن** (بالعربية) (بيروت: وثائق سيرموك، ٢٠٠١).
- «مساءلات الحدود المهنية، نموذج المحاسبين والمراجعين في الشرق الأوسط»، **إضافات**، العدد ١٢ (خريف ٢٠١٠)، ص: ١٠–٢٧.

المترجمة
رندة بعث تعيش وتعمل حالياً في دمشق ومن ترجماتها السابقة:

- كلود دوبار (Claude Dubar)، **أزمة الهويات** (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠٠٨).
- دومينيك أورفوا (Dominique Urvoy)، **تاريخ الفكر العربي والإسلامي**، (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٠).

شكر

يقترح هذا الكتاب إجمالاً وتبياناً لأبحاثٍ أجريت في نحو خمسة عشر عاماً في إطار مجموعة البحث والدراسات حول المتوسط والشرق الأوسط في المركز الوطني للأبحاث العلمية، بمدينة ليون. وهذا يعني أنّه يدين بالكثير للتبادلات المتعدّدة مع زملائي، أولئك الذين تعاملت معهم يومياً، ولأولئك الذين صادفتهم في مختلف مراحل مساري. أشكرهم جميعاً لما قدّموه لي.

لولا مساعدة مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر في بيروت والمعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق (الذي يدعى اليوم المعهد الفرنسي للشرق الأدنى)، حيث تمّ استقبالي أثناء مهمّاتٍ بحثيّةٍ كثيرةٍ في بيروت ودمشق وعمّان، وكذلك مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي القانوني والاجتماعي، حيث عملتُ لمدّة عامين في القاهرة، لما أمكن إنجاز الأعمال التي تستند إليها الصفحات التالية. آمل أن يجد هنا المسؤولون المتعاقبون عن تلك الأماكن والأعضاء المحليّون في الإدارة والتوثيق - وهم الذين استقبلوني على الدوام بكلّ ترحاب - التعبير عن امتناني.

يبقى أنّ هذا العمل لم يكن ليرى النور لولا الاستقبال الصبور واللطف والوقت الذي منحني إيّاه محاوريّ الكثيرون جدّاً، من سوريّين ومصريّين ولبنانيّين وأردنيّين، والذين وافقوا على منح وقتٍ للإجابة عن أسئلتي.

إذا كان لهذا الكتاب بعض الميزات، فهو يدين بها إليهم. وأبقى شخصياً مسؤولةً مسؤوليّةً تامّةً عمّا تبقّى من عيوبٍ ونواقص.

المحتويات

تمهيد

من النادر أن نرى مجتمعةً في عملٍ واحدٍ صفات مختلفة بقدر ما هي متكاملة: نرى بدايةً إجاباتٍ موثوقةً على تساؤلٍ سوسيولوجي، ثمّ معارف صلبةً تدعّم فرضيةً تاريخية، وأخيراً أفكاراً إيبستيمولوجية محفّزة حول شروط بحثٍ موضوعيٍّ يطال مجتمعاتٍ أجنبيّةً في حقلٍ تسِمُه مقولاتٌ «غربية». يقدّم كتاب إليزابيت لونغنيس حقّاً في الآن عينه نتائج تحقيقاتٍ تطرّقت للمهن في المشرق العربي (الأطباء والمهندسون والخبراء المحاسبون، إلخ.) وإجمالاتٍ تتّصل بالتطوّرات التاريخية التي عاشتها هذه المجتمعات في الحقبة المعاصرة (القرنان التاسع عشر والعشرون) ومساهمةً في النقاشات الأساسية المرتبطة بالمقولات والنظريات والنماذج الإدراكية في سوسيولوجيا المهن، هذه السوسيولوجيا التي تواجه مجتمعاتٍ مغايرةً للمجتمع الذي نشأت فيه.

النتائج السوسيولوجية هي في آنٍ معاً دقيقةٌ ومناقَشةٌ واستدلاليّةٌ ومثيرةٌ للاهتمام. فهي تتطرّق لخمس مجموعاتٍ مهنية (مهندسون وأطباء ومحاسبون ومسّاحون وفنّيون) في أربعة بلدانٍ من المشرق العربي (سوريا ومصر ولبنان والأردن)، وتركّز على حدثين اجتماعيين كبيرين. بدايةً، الأزمة التي أثّرت في معظم تلك المجموعات المهنية: بدءاً من ثمانينات القرن العشرين، أدّى تكثيف القبول في الجامعة وانفتاح الأسواق المعولمة إلى بطالة المجازين وصراعاتٍ على المنزلة الطبقية وتشظٍّ قويٍّ بين نخبةٍ درست في مؤسساتٍ انتقائيّةٍ وكتلةٍ شبه بروليتاريّة. ثمّ الدور الرئيس الذي لعبته المنظمات المهنيّة التي تبع مسارها التطوّر السابق

وعقلنه: بعد أن كانت محرّكاتٍ للتنمية «الوطنية» وممثلةً لـ«الطبقات الوسطى المعصرِنة»، أصبحت حوامل للاعتراض الإسلامي والتعبئة السياسية المناهضة للّيبراليّة. وهذه برهنةٌ جميلةٌ على تبعية الديناميّات المهنيّة للسياقات «المجتمعيّة» والأحوال «الزمنيّة».

الفرضيّة التاريخيّة، المترسّخة في النتائج السابقة، هي فرضيّة الاستقلاليّة المتزايدة للحقل المهنيّ عن السياسيّ. وهي تقتضي اللجوء إلى الأجل الطويل لزيادة توضيحها. يتحاور التاريخ باستمرارٍ مع علم الاجتماع في تحليلات لونغنيس: إنّه تاريخٌ موجزٌ لتقلّبات العصرنة في مجتمعات المستعمرات التابعة لاستراتيجيّات سيطرة «القوى العظمى» عليها، لكنّه كذلك تاريخٌ طويلٌ لهذا النطاق الثقافي الموسوم بشكلٍ نوعيٍّ من النزعة الفئوية والقيم الدينيّة الإسلاميّة الخاصّة («الصلات الأصليّة»). ومن دون أن تقع لونغنيس أبداً في الثقافوية[1]، تلجأ إلى التاريخ في كلّ مرّةٍ تخشى فيها أن يقع تفسيرٌ سوسيولوجيٌّ في مطبّ المركزيّة الإثنية المعتادة في التحليلات اللامادّية.

بهذا، تدمج الكاتبة باستمرارٍ الأفكار الإبيستيمولوجية بالتحليلات السوسيولوجية والتركيبات التاريخية. أفكارٌ حول المقولات المرتبطة بتحليل المجموعات المهنيّة. أفكارٌ حول النظريّات وترسّخها في التاريخ الغربي (فرنسا، ألمانيا، إنكلترا...) وخلفيّتها المسيحيّة (الكاثوليكيّة والبروتستنتيّة) وأفقها المعلمِن. أفكارٌ حول النماذج الإدراكية، حول تبعيّتها للمسافة بين المحلّل والمحلَّلين، عقلنة تلك الأفكار للمسافة التي تفصل بين وجهات النظر لدى السكّان الأصليّين ووجهات نظر الباحثين، تعلّقها بتقطيع الواقع وحقوله وتراتبيّاته. ربّما كان هذا البعد التأمّليّ، الذي يضع مسافةً نقديةً، هو ما يصنع أصالة هذا العمل، أكثر ممّا يصنعها طابعه المتداخل. فهو لا يكتفي بالتثقيف، بل يدفع إلى التفكير. وبهذا المعنى، يستطيع غير المتخصّصين أن يجدوا فيه موارد نادرةً يمكن نقلها إلى مواضيع أخرى عدّة.

كلود دوبار، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١ الثقافوية culturalisme: موقفٌ تاريخي أنتروبولوجي يجعل الثقافة العنصر الأساس لتفسير الاختلافات بين المجتمعات.

مقدّمة المؤلّفة للطبعة العربية

انقضت نحو خمس سنواتٍ بين صدور هذا الكتاب في فرنسا وترجمته إلى اللغة العربية. هاهو يظهر في لبنان، في حين يهتزّ العالم العربي على وقع انتفاضةٍ شعبيةٍ غير مسبوقةٍ ضدّ الأنظمة القمعية والفاسدة والمتحجّرة. وحتّى إذا كان مبارك قد سقط في مصر في أقلّ من ثلاثة أسابيع، فإنّ الشعب السوري بقواه المختلفة، في لحظة كتابة هذه الأسطر، يخوض غمار محاولة تغيير عسيرة.

وعلى الرغم من أنّ الأردنّ أقلّ تأثّراً بهذه الأحداث، لكن تقع فيه حراكاتٌ عديدة، في حين لم ينته لبنان من إدارة عواقب الحرب الأهلية، إضافةً إلى العواقب المحلّية للنزاعات الإقليمية.

منذ عددٍ من السنوات، بدأت تظهر مفاعيل الانفتاح الاقتصادي وتطبيق السياسات النيوليبرالية، وإن بدرجاتٍ متباينة، في مجمل المنطقة. كانت مصر متقدّمةً على سوريا بأكثر من عشر سنوات، والأرجح أنّ سقوط النظام فيها بهذه السرعة لم يكن بمحض الصدفة. اليوم، يتجلّى الغليان السياسي بتصاعد الحركات المطلبية وإعادة النظر في احتكار النقابات وتجديد أشكال التشارك. في مصر، بدأت جمعياتٌ مستقلّةٌ تبصر النور في عالم المهن العليا منذ أواخر التسعينات[٢]. وفي سوريا نفسها، يجري الحديث عن تأسيس جمعياتٍ مهنيةٍ مستقلة. غير أنّ هذه التغيّرات لن تنقص من التوترات والاحتجاجات الجديدة التي تمسّ تعريف دور هذه

٢ انظر: E. Longuenesse, D. Monciaud, « Syndicalismes égyptiens », in V. Battesti et F. Ireton, *L'Égypte contemporaine*, Paris, Actes Sud, 2011.

المهن في الاقتصاد والمجتمع بقدر ما تمسّ مهامها وامتيازاتها. إذ خلف التغيرات السياسية، اهتزّت أسس تنظيم المجتمعات عينها، عبر تطوّر المعارف والتحوّلات في أساليب العيش والعمل، مثلما حاولتُ إظهاره في هذا الكتاب[٣].

وبالفعل، استند هذا الكتاب إلى نحو ثلاثة عقودٍ من الزيارات المنتظمة لبلدان المنطقة، تخلّلتها بعض فترات إقامةٍ متفاوتةٍ في مدتها. أثناء هذه المرحلة، شهدت المنطقة انقلاباً في النموذج التنموي البروميثيوسي[٤]، الذي تأثّر بسياق الحرب الباردة، نحو نموذجٍ مسيطرٍ يتأسس على العقيدة النيوليبرالية، يمنح الأولوية المطلقة لحرّيةٍ في حركة البضائع ورؤوس الأموال، خاليةٍ من العقبات. لكنّ هذا الانقلاب تزامن مع تحوّلٍ عميقٍ في المجتمع، نجم من تطوّر المعارف والتعليم ووسائل الاتصال. وكانت المهن التي أتحدّث عنها في هذا الكتاب، من مهندسين ومحاسبين وفنيين، أوّل شهود هذا التحوّل، وهو تحوّلٌ لا يميّز هذه المنطقة من العالم، لكنّه يتجلّى فيها على نحوٍ نوعيٍّ، وفق التاريخ الخاصّ بكلّ بلد.

هذه الترجمة مناسَبةٌ لاختبارٍ مزدوج، وذلك عبر عرض نتائج هذا التحقيق الطويل على الجمهور الناطق باللغة العربية (ولا سيّما جمهور المشرق العربي). اختبار الزمن هو الأكثر إلحاحاً. فبعد بضع سنوات، وبخاصّةٍ على نار الاضطرابات الجارية، إلى أيّ حدٍّ يساهم هذا العمل - الذي عانق المدى البعيد لكنّه حاول تفسير ما تغيّر في منعطف الألفية - في تسليط الضوء على الأحداث الجارية والآفاق التي تنفتح؟ المؤكّد هو أنّ صفحةً جديدةً تكتَب الآن، من واجب الباحثين الاجتماعيين التقاطها فوراً لاستجلاء معناها.

٣ انظر: E. Longuenesse, « Comptabilité et violence : un exemple égyptien », in J.-L. Metzger, S. Maugeri, *Violence et gestion*, Paris, L'Harmattan؛ أنظر كذلك: « Guerres de frontières, Comptables et réviseurs au Proche-Orient. Une comparaison Liban Jordanie », *Sociologie du travail*، ١/٢٠١٠ (ظهر باللغة العربية في مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ١٢، خريف ٢٠١٠). من أجل تمحيص أكثر عموميةً، انظر: Boussard V., Demazière D., Milburn Ph. (dir.), *Heurs et malheurs du professionnalisme*, Paris, PUR, 2010.

٤ البروميثيوسية prométhéen: نسبةً إلى بروميثيوس، سارق النار في الميثولوجيا الإغريقية. والمقصود هنا حبّ العمل والإيمان بالإنسان.

امتحان تسليط الضوء على الفارق بين الباحث والمجتمع المدروس هو بالفعل الامتحان الأكثر دقّةً وجذريةً: لقد كتبت هذا الكتاب انطلاقاً من وجهة نظرٍ أوروبيةٍ، بهدف توسيع حقل علم اجتماع يستند بشدّةٍ إلى المركزية الأوروبية؛ وقد استند إلى مكتسبات علم الاجتماع ذاك وسجالاته، طامحاً لتجاوزها، وهو علم اجتماع مذنبٌ ليس فقط بتآلفه المحدود مع المجتمعات المدروسة، بل كذلك بمعرفةٍ أقلّ بالدراسات المكتوبة باللغة العربية، وهي بالتعريف أصعب تناولاً لمن لا يقيم في عين المكان إقامةً دائمة.

ما وراء هذه الحدود، فرضت الترجمة قلب زاوية النظر، إلى حدٍّ ما، والانتقال إلى الطرف الآخر من المرآة: إنّ الجهد التربوي الموجّه للقارئ الفرنسي يهدف إلى تمكينه من فهم سياقٍ وتصوّراتٍ غريبةٍ على عالمه المعتاد، عبر تسليط الضوء على مختلف معاني الكلمات والأشياء، قد اضطرّ لأن يترك مكانه أحياناً لجهدٍ مناظر، يفرض ليس فقط حذف تفسيراتٍ لا فائدة منها، بل كذلك إعادة تقديم تفسيراتٍ أخرى، لإظهار ما يدين به التقليد السوسيولوجي إلى هذه الخصيصة أو تلك من خصائص المجتمعات الغربية. هكذا، يمكن أن تتحوّل الترجمة إلى تجربةٍ غنيةٍ بما تعلّمه، عبر تقديم فرصةٍ جديدةٍ للتفكير في مقولاتنا التحليلية.

لم يكن مثل هذا الجهد ممكناً من دون مساعدة مترجمةٍ مرموقة. كلّ الشكر لرندة على عملها المتميز[٥].

٥ وكل الشكر لها أيضاً على تيقظها الذي سمح لي بتصحيح عددٍ من الهفوات التفصيلية التي تسلّلت إلى النسخة الفرنسية.

مقدّمة عامّة

من أجل سوسيولوجيا للمهن في المشرق العربي

يطمح هذا الكتاب إلى طرح بعض الأسس لدراسةٍ سوسيولوجيّةٍ لـ«المهن» - بوصفها بنىً اجتماعيّةً تستند إلى نشاط عملٍ يترافق مع معرفةٍ متخصّصة، في مجتمعات المشرق العربي. وهو يقترح لهذا الغرض عرضاً لأعمالٍ تطرّقت لبعض المجموعات المهنيّة التي احتلّت مكانةً مركزيّةً إلى هذا الحدّ أو ذاك في سيرورة 'التنمية' في عدّة بلدانٍ من المنطقة. أثناء ذلك، تمّ تسليط الضوء على النماذج الإدراكية التي قادت تحليل الأحداث والأوضاع وإخضاعها إلى إعادة تقييم نقديّة.

كانت أولى المهن التي اهتممتُ بها هي مهنة 'المهندس' ثمّ مهنة 'الطبيب'، وهما مهنتان كانتا في قلب مشروع اجتماعيٍّ - سياسي تميّز بفكرة أنّ التنمية العلميّة والفنّية هي أساس التقدّم الاجتماعي. في القرن التاسع عشر، أدّى نشر العلوم الأوروبيّة في المشرق العربي إلى قطيعةٍ جذريّةٍ مع المعارف والممارسات الموروثة من التقليد العلمي العربي - الإسلامي القديم. بتنا نشهد إعادة اختراع لمهنٍ أصبحت شرعيّتها تستند إلى استيراد العلوم الأوروبيّة. في الحقبة نفسها، أصبحت الإصلاحات القضائية والمؤسّساتيّة، وكذلك الاختراعات الفنّية، أصل تطوير صلةٍ جديدةٍ بين المهن الجديدة والمعرفة، في مجال القانون والتعليم، وكذلك أصل تطوير نمطٍ جديدٍ من رجالات الثقافة والصحافيّين والكتّاب، «المثقّفين».

لقد قدّمت هذه المهن الجديدة عدداً من قادة الحركات القومية: إنّهم في البداية، وبأعداد كبيرة، المحامون؛ وأتى الأطباء بعد ذلك بقليل. ظهر المهندسون في مقدّمة المشهد بعد الاستقلال، في طور بناءٍ وتطبيقٍ ثم أزمة لمشروع التنمية وللنموذج الذي يحمله. لقد وُصف هؤلاء وأولئك بدايةً بأنّهم «نخبٌ معصرِنة»، ثمّ بوصفهم جزءاً من تلك «الطبقات الوسطى الجديدة»، الموصوفة بأنّها عصريّةٌ وحاملةٌ للتغيير وقادرةٌ على إخراج بلادها من «التخلّف» الذي عانت منه في بداية الخروج من حقبة الاستعمار الأجنبيّ. بالنسبة إلى بعض الإيديولوجيين الراديكاليّين، كانت تلك «الطبقات الوسطى»، الموصوفة حينذاك بأنّها «برجوازيّة صغيرة»، تستثير الريبة بسبب إمكانيّة ارتباطها بالطبقات المسيطرة أو بالخارج. لكن لم يتمّ قطّ التشكيك في أهمّية المعارف الحديثة التي كانت حاملةً لها، ولا في العلم والتقنيّة، ولا في الدور الأساس للمهندسين والأطبّاء والمهندسين الزراعيّين والكيميائيّين والفنّيين في المعركة من أجل مجتمعٍ أفضل، ولا في سيرورة علمنةٍ تحثّ على انضمام واسعٍ لجزءٍ كبيرٍ من الطبقات المسيطرة ومن الطبقات الوسطى معاً. من حقبة الإصلاحات المطبّقة في إطار سياسة التنظيمات العثمانيّة في منتصف القرن التاسع عشر إلى حقبة «الاشتراكيّة العربية»، الناصريّة أو البعثيّة، تلازم هذا الدور مع مشروعٍ سياسيٍّ للبناء الوطني. وكانت مسائل المجتمع منذ البداية مسائل سياسيّة.

في سبعينات القرن العشرين، من اللافت جداً للنظر أنّ خطاب الفاعلين وخطاب المراقبين - وفي تجاوزٍ للتباينات الإيديولوجيّة - قد اتّفقا اتفاقاً كبيراً إلى حدٍّ ما على فكرةٍ مشتركةٍ تتّصل بمستقبل هذه المجتمعات التي كانت لا تزال تصنّف ضمن «العالم الثالث». ولئن كانت الدروب القادرة على تأمين تنميتها عرضةً للسجال، فقد بدا وكأنّ فكرة التنمية عينها تفرض نفسها. كان الدور المركزيّ لـ«الطبقات الوسطى الجديدة» في سيرورة العصرنة جزءاً من تلك الأمور البديهية التي تشاطرها معظم المحلّلين والباحثين، مهما كانت تبايناتهم في تقدير طرائق تلك العصرنة أو دور الدولة أو الشركات أو السوق. لقد حملت الدولةَ التنمويّةَ،

الاستبداديّة في معظم الأحيان، تلك الطبقاتُ الوسطى (أو على الأقل جزءٌ منها) التي حاربت غداة الاستقلال وجهاءَ المدن القدامى المتّهمين بالتواطؤ مع المستعمِر وبمصادرة السلطة لصالحهم، ولا سيّما بعجزهم عن تطوير الاقتصاد. كان مشروع تلك الطبقات الوسطى يتمثّل في وضع حدٍّ لهذه المصادرة وفي وضع موارد البلاد أخيراً في خدمة الشعب.

لكن بدءاً من الثمانينات، أدّى الترويج الجماهيري للتعليم في مصر وسوريا إلى عملية انحدار في المنزلة للأجيال الجديدة من المجازين. وغالباً ما عُدّ تصاعد النفوذ الإسلاميّ ناجماً من الشعور بالغبن الذي أدّت إليه تلك العملية. سرعان ما ستكون هذه المهن عينها، حاملة مشروع العصرنة، رأس حربة اعتراضٍ ينسب نفسه إلى الإسلام، في حين تتحوّل منظّماتها النقابيّة والمهنيّة إلى موقع مواجهةٍ مع السلطة. أصبح فشل مشاريع التنمية الذي تعدّ هذه الحركات أحد تعبيراته يضع في مقدّمة انشغالات الباحثين مسألة تطوّر الأنظمة والديمقراطيّة. وبهذه الصفة، استثارت «النقابات المهنيّة» اهتماماً متزايداً بوصفها ممثّلةً جديدةً لـ«المجتمع المدني»، أكثر ممّا بوصفها منظّماتٍ تمثّل مصالح مجموعاتٍ معيّنة.

إذاً، انطلاقاً من تساؤلٍ يخصّ العلاقة بين دولةٍ ومجتمعٍ ومشروع تنمية، وبين «الفاعلين» والفئات الاجتماعية الحاملة لهذا المشروع والتي يحملها هذا المشروع، التقيت بالمهندسين قبل أن أهتمّ بالأطبّاء. ولئن كان هذا اللقاء قد أوصلني تدريجيّاً إلى التفكير في رهانات المطالبة بالموقع المرتبط ببعض الفئات المهنيّة، وانطلاقاً من ذلك إلى التفكير في ما تعنيه كلمة «مهنة»[٦]، فقد واجهتني منذ البداية مسألة الدولة ودورها في بروز تلك المهن، ثمّ دورها في الاعتراف بها. إنّ دراسة التنظيمات المهنية، النقابات والجمعيات ـ بوصفها تمثّل أو تترجم أسلوب اندراج مجموعةٍ مهنيّةٍ في هذا الحدّ المشترك بين المجتمع والدولة ـ قد فرضت نفسها لفهم العلاقة التي تقيمها هذه المجموعة بالسلطات العامّة عبر التنظيم المهنيّ الذي تتزوّد به.

٦ بماذا تتميّز بعض النشاطات المهنية وكيف تمنَح موقعاً خاصاً؟ ما الذي يغطّيه هذا التمييز؟ إلى أيّ حدٍّ نجد التمييز الأنغلوساكسوني بين مصطلحي profession وoccupation؟

ولأنّ مسألة الدولة هذه، مسألة القوى والمصالح التي تمثّلها وطبيعة مشروع التنمية الذي تطبّقه، كانت مركزيةً في إشكاليّتي، لم يكن بوسعي الإفلات من مسألة الحيّز الذي تحتلّه السياسة في السيرورات التي أخذت استكشفها: اضطررت بالتالي إلى العودة لأعمال باحثين سياسيين، وجهدتُ في الآن عينه لتوضيح موقفي من منهج ممثّلٍ في حقل الدراسات عن العالم العربي أفضل ممّا هو ممثّلٌ في علم الاجتماع أو حتّى علم الأنتروبولوجيا. وبالفعل، بقدر ما يبدو لي تعدّد المناهج ثميناً بالنسبة إلى الإضاءات المكمّلة والمثمرة التي يمكن أن يلقيها على موضوعٍ ما، يبقى اتّخاذ موقفٍ منهجيٍّ واضح في رأيي ضرورياً لتحديد مساءلةٍ، إشكاليةٍ، شروط بناء موضوعٍ - حتّى لو أدّى الأمر إلى توضيح مفاعيل اختلاط الحدود المنهجية الذي يمكن أن تؤدّي إليه أوضاعٌ تاريخيةٌ معيّنة. هكذا اخترت الدفاع بقوّةٍ عن أهميّة المساءلة السوسيولوجية لموضوعٍ هو موضوع «النقابات المهنية»[٧]، كان علماء السياسة هم الذين يعالجونه تقليدياً. يمكن تفسير هذه الهيمنة لعلماء السياسة بنزوع علم الاجتماع في البلدان العربية إلى تفضيل الدراسات التجريبية الكمّية، هذا من جانب؛ ومن جانبٍ آخر، وبصورةٍ موازية، بنزوع الدراسات «الغربية» عن العالم العربي منهجياً إلى تفضيل الدخول من بوّابة السياسي: إنّ أولى أعمال دونالد ريد[٨] (Donald Reid) وأعمال روبرت سبرنغبورغ[٩] (Robert Springborg) وكليمان مور[١٠] (Clement H. Moore) تُظهر ذلك إظهاراً حسناً. عبر اختياري

٧ هنا، بمعنى النقابات التي تجمع المهن المستندة إلى امتلاك شهادة عليا. أنظر الفصل الثالث.

٨ انظر: D. Reid, «The Rise of Professions and Professional Organization in Modern Egypt», *Comparative Studies in History and Society*, XVI/1, 1974، الصفحة ٢٥–٧٥؛ «The National Bar Association and Egyptian politics», *The International Journal of African Historical Studies*، المجلّد ٧، العدد ٤، ١٩٧٤، الصفحة ٦٠٨–٦٤٦؛ *Lawyers and politics in the Arab world*، ١٨٨٠–١٩٦٠، Minneapolis, Chicago, Bibliotheca islamica، ١٩٨١، ٤٣٥ صفحة.

٩ انظر: R. Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics», ١٩٥٢–١٩٧٠، IX ،*IJMES*/٣، ١٩٧٨، الصفحة ٢٧٥–٢٩٥.

١٠ انظر: C. H. Moore, «Les syndicats professionnels dans l'Égypte contemporaine: l'encadrement de la nouvelle classe moyenne», *Maghreb-Machrek*، ٦٤، ١٩٧٤، الصفحة ٢٤–٣٤؛ *Images of Development, Egyptian Engineers in Search of Industry*, The MIT Press, Cambridge,

الاهتمام بتلك الأعمال بوصفي باحثةً في علم الاجتماع، اقترحتُ إذاً إزاحة موضع النظرة المتأسّسة على فكرة أنّ الديناميات الاجتماعية يمكن وينبغي النظر إليها لذاتها (حتّى إن كان فصلها عن السياسي مستحيلاً، فهي لا تصنَع على يد السياسي كما أنّ العكس خاطئ)، والمجموعات المعبّأة والمؤطّرة في هذه النقابات المهنية هي بدايةً بنىً اجتماعية تاريخية تعبّر أو تكشف عن رهاناتٍ اجتماعيةٍ كان لا بدّ من السعي لفهم طبيعتها، من دون اختزالها في مجرّد استغلالٍ يقوم به السياسي. وعلى العكس من ذلك، سوف نفهم أنّ أعمال الباحثين الاجتماعيين التي استفدتُ منها وحفّزتني أكثر من غيرها هي تلك التي أدرجتْ تأمّلها في رؤيةٍ إجماليةٍ للمجتمع، للصلة مع الدولة أو السلطة.

لكن ضمن المسار الذي يسعى هذا الكتاب لإظهاره، سوف نُشير إلى أنّ مسألة الصلة بالسياسي، المهيمنة في الفصلين الأوّل والثاني، تتلاشى في الفصلين التاليين حيث يندرج التأمّل على العكس من ذلك بصورةٍ أقوى في إشكاليةٍ تنتمي إلى حقل سوسيولوجيا المهن، عبر مسألة «المهننة» والعلاقة بالسوق.

يبدو لي أنّ ذلك لم يأت بمحض الصدفة ولا من الانضمام البسيط والسهل إلى تغيّرٍ في النموذج الإدراكي المسيطر في الحقل الأكاديمي. وبالفعل، الفرضية التي أقترحها، في المرحلة الحالية من هذا العمل - وبالنسبة إلى البلدان التي كُرِّس لها - هي فرضية سيرورة استقلالية الحقل المهني عن حقولٍ أخرى في الفضاء الاجتماعي إثر ضعف قبضة الدولة على الاقتصاد والضغط المتزايد الذي يمارسه السوق. إنّها استقلاليةٌ مفارِقةٌ ومتناقضة، نظراً لأنّها تترافق بصعود النموذج الإدراكي «الليبرالي» والنموذج الذي يصفه كلود دوبار وبيير تريبييه[11] (Pierre Tripier) بـ«المهنة غير الشرعية»، حيث تفقد كلّ أشكال التضامن والتحكّم الجماعي اعتبارها بسبب بروز البعد الفردي في المنافسة - مع تعرّضها في

Massachusetts and London، إنكلترا، ١٩٨٠، ٢٥٠ صفحة.

١١ انظر: C. Dubar et P. Tripier, *Sociologie des professions, Paris,* Flammarion، ١٩٩٨، ٢٥٦ صفحة (الطبعة الأولى).

الآن ذاته لنزوعاتٍ معاكسةٍ وللمواجهة بين ضروب المنطق «الجماعاتية» والمنطق المهني. وسوف أعود إلى هذه المسألة في الخاتمة.

على كلّ حال، لاشكّ في أنّ انفتاح الأسواق والإصلاحات الاقتصادية التي فرضها تطوّر التبادل الحرّ وخصخصة الشركات العامة والوجود المتزايد للشركات متعدّدة القومية، بالترافق مع اللجوء إلى المساعدة الأجنبية[١٢]، تزعزع حالياً أسس نظامٍ اجتماعيٍّ سياسيٍّ بنته مركزية الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصاديّة. ويمسّ تزعزعُ سوق العمل الناجم من تلك الزعزعة المجازين الجامعيين على نحوٍ خاص، الذين ارتفع عددهم ارتفاعاً أسّياً في غضون عقدين أو ثلاثة عقود. تتطوّر شروط التأهيل، وتتفاقم التمايزات الداخلية ويجب على الاستراتيجيات المهنية التكيّف. يخلي المهندسون «الإنشائيّون» العاملون في الدولة (ومهنتهم مهنةٌ رمزيةٌ تعود للحقبة التنموية)، مكانهم لرجال الأعمال والمقاولين والإداريين وخبراء المحاسبة. لقد أمست «المهننة» خاضعةً لمنطق السوق أكثر ممّا هي خاضعةٌ لمشروع تطويرٍ للموارد البشرية، توجّهه الدولة توجيهاً إرادوياً. في حقل البحث، يجري كلّ شيءٍ وكأنّ هذا الانقلاب له مفعولٌ يكشف ضروب المنطق المهني المطبّقة، ويسمح بطرح مسألة «النماذج» على نحوٍ أكثر دقّةً، ومسألة وزن كلٍّ من التاريخ والتأثيرات الأجنبية والضغوط الاقتصادية والسياسية ويحضّ الباحث(ـة) الاجتماعي(ـة) على التطرّق إلى مسائل لطالما تُركت للسياسي.

وعبر ذلك، ربّما نستطيع اقتراح مساهمةٍ في التأمّل بشروط نشوء وتطوّر علم اجتماعٍ خارج العالم الصناعي المتطوّر. نحن نعلم أنّ ولادة علم الاجتماع قد تزامنت مع نشوء «المسألة الاجتماعية» و«اختراع الاجتماعي» (l'invention du social)، في سياق المجتمعات الصناعية التي تتميّز باستقلالية السوق وولادة «مجتمع مدني»، متمايزٍ عن «المجتمع السياسي»[١٣] ومستقلٍّ عنه. في الحالةً الفرنسية، يشير جاك

١٢ المساعدات العامة والخاصة، الثنائية أو متعددة الأطراف، التي غالباً ما يتمّ التفاوض عليها في إطار خطط التكييف الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٣ لقد حلّل عبد القادر زغل A. Zghal تحليلاً حاذقاً «اكتشاف» مفهوم المجتمع المدني في

دونزلو (Jacques Donzelot) إلى أنّ «الاجتماعي»، مثلما اكتشفه، أو بالأحرى مثلما اخترعه دوركهايم (Durkheim)، هو «وهمٌ فعّالٌ ليس لمداه التفسيري بصدد عمل المجتمعات قيمةً إلّا بالصلة مع وهمين هما الفرد بوصفه مبدأ فهم الحقيقة الاجتماعية، والصراع الطبقي بوصفه محرّكاً للتاريخ»[١٤]. كذلك، هنالك إقرارٌ عامٌّ بأنّ سوسيولوجيا العمل قد ظهرت في الولايات المتحدة في عشرينات القرن العشرين في المسافة المتروكة بين النظريات الاقتصادية الخاصة بالشركات وعلم نفس العمل، لكن لوقتٍ طويل، هيمنت عليها رؤيةٌ صناعيةٌ[١٥] للعالم، «ذكورية، سانسيمونية، بروميثيوسية»[١٦]. من بلدٍ إلى آخر، تتباين التقاليد الثقافية ـ ناهيك عن التقاليد الاجتماعية ـ وهي تردّد صدى الوقائع الاجتماعية الخاصّة[١٧]. ما بالك إذاً بالشروط التاريخية لتطبيق تأمّلٍ سوسيولوجيٍّ في بلدانٍ لم تشهد الثورة الصناعية، الرأسمالية فيها مستوردة، مثلما هو مستوردٌ نموذج الدولة ـ الأمّة؟

العالم العربي، إثر إعادة اكتشاف هذا المفهوم في أوروبا، وذلك في سياق انهيار الشيوعية، مدرجاً إيّاه على المدى البعيد في التاريخ الثقافي، من هوبز Hobbes إلى غرامشي Gramsci، مروراً بهيغل Hegel وماركس Marx. انظر: A. Zghal, « Les enjeux politiques et épistémologiques de la réactivation et de la circulation transsociétale et transculturelle du concept de société civile », in A. Zghal, A. Oudermi, Questions from arab societies, ISA Arab Regional Conference، مونتريال، ١٩٩٧ (الصفحة ١٣–٣٠).

١٤ انظر: J. Donzelot, *L'invention du social, Essai sur la fin des passions politiques*, Paris, Seuil, coll. Points/Essais (الطبعة الأولى، ١٩٨٤، دار فايار Fayard)، الصفحة ٧٧.

١٥ الصناعية industrialisme: نظام اقتصادي يعتبر أنّ الصناعة هي المحرّك الأساسي للمجتمعات (المصدر: قاموس المنجد الكبير، ٢٠٠٨ ـ المترجمة).

١٦ انظر: P. Tripier, Du travail à l'emploi، بروكسل، ١٩٩١، الصفحة ١٠. من جانب آخر، اختلطت سوسيولوجيا العمل، التي ذكر تريبييه لاحقاً أنّها «تشتقّ من القياس الليبرالي»، بدايةً بالسوسيولوجيا الصناعية، وهو الاسم الذي تطوّرت تحته في الولايات المتحدة (المصدر نفسه، الصفحة ٩٠–٩٥). وفي « Le travail en miettes »، العمل التأسيسي لسوسيولوجيا العمل في فرنسا، لا يعالج فريدمان G. Friedman إلّا العمل الصناعي. ملاحظة: السانسيمونية saint-simonisme: نسبةً إلى المصلح الاجتماعي سان سيمون Saint-Simon (١٧٦٠–١٨٢٥) أو إلى نظرياته التي جعلت الصناعة محرّك كلّ تقدّم، بما في ذلك التقدّم الاجتماعي (وهو نفسه سان سيمون الذي مضى أتباعه إلى مصر ثمّ إلى الجزائر، وحاولوا تطبيق فلسفتهم عن التقدّم).

١٧ يقيم دوبار وتريبييه على هذا النحو مقارنةً بين نماذج تاريخية وقياساتٍ مهيمنةٍ في سوسيولوجيا المهن (Sociologie des professions، باريس، دار آرمان كولان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

في عصر نضالات التحرّر الوطني ولعدّة عقود، كان النزاع الأوّل هو النزاع بين مجتمع بأكمله وعدوٍّ خارجي. تكوّنت المسألة الاجتماعية بدايةً بوصفها مسألةً وطنية[18]. لقد نظر حكّام الدول التي نجمت من الاستقلال إلى أنفسهم على أنّهم قادة مشروع إرادويٍّ للتنمية، وأخضع الاقتصاد والمجتمع كلاهما للسياسي. لا يمكّن التفكير في الاقتصاد والسياسة بوصفهما ينتميان لمنطق تشغيلٍ مستقلّ، إذ يجب عليهما الخضوع لإرادة السياسيين. يصعب إذاً إبراز حقول معارف نوعية، مستقلّة بعضها عن بعض. لا وجود لمجتمع مدني - وبالتالي لا وجود لاستقلاليةٍ مهنية. الخلط بين العالِم والسياسي خلطٌ عامّ. إنّ صياغة المجتمع للمشكلات وطريقة عرضها تفسّران ضعف العلوم الاجتماعية في عددٍ من البلدان التي خضعت في الماضي للاستعمار بقدر ما يفسّره ضغط الأنظمة الاستبدادية والحدود المفروضة على التعبير عن فكرٍ نقدي. ألم يقدّم المستعمِر نفسُه المثال حين أخضع كلّ تطوّرٍ لمصالحه الخاصّة، كابحاً أو معيقاً نشوء منظّمات مستقلّةٍ تمثّل مصالح الفئات الاجتماعية في إطار مجتمعها؟ وعلى العكس من ذلك، من اللافت للنظر أنّ مصر تعدّ أحد البلدان النادرة التي تطوّر فيها فكرٌ للاجتماعي، وكان الاستعمار المباشر فيها الأقصر زمناً، وبدأت عملية تحديثٍ فيها قبل الاحتلال الأجنبي، وتطوّرت رأسماليةٌ وطنيةٌ منذ عشرينات القرن العشرين[19].

على صعيدٍ آخر، ما السبيل إلى الحديث عن العمل والمهنة من دون مساءلة ظروف تشكّل أساليب الإنتاج وتقسيم العمل، وكذلك تصوّرات القيم المتصّلة بهما وأنظمتهما؟ هذا ما فهمه فهماً جيّداً

١٨ انظر: E. Longuenesse, M. Catusse, B. Destremau, « Le travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen-Orient », *REMMM*، العدد ١٠٤–١٠٥، ٢٠٠٥، الصفحة ١٥–٤٣.

١٩ انظر في هذا الصدد أعمال روسيّون A. Rousillon، ولا سيّما، « Trente ans de sciences sociales en Égypte : le bilan global de la société égyptienne ١٩٥٢–١٩٨٠ »، *Maghreb-Machrek*، العدد ١١٣، ١٩٨٦؛ أنظر أيضاً بإشراف المؤلّف نفسه: *Entre Réforme sociale et Mouvement national*, le Caire, Cedej، ١٩٩٥؛ وكذلك: *Réforme sociale et identité. Essai sur l'émergence de l'intellectuel et du champ politique modernes en Égypte*, Casablanca, Le Fennec، ١٩٩٨.

مؤسّسو علم الاجتماع، من إميل دوركهايم بصدد كتابه «عن تقسيم العمل الاجتماعي» إلى ماكس فيبر (Max Weber) في كتابه «الاقتصاد والمجتمع». لقد تطوّرت دراسة المهن (بالمعنى الواسع الذي يمنحها إيّاها دوركهايم، وكذلك بالمعنى الضيّق لكلمة «profession» في التقليد الأنغلوسكسوني[٢٠]) في المجتمعات الصناعية التي اخترعت «العمل» بوصفه نشاطاً مجرّداً يمكن قياس قيمته، مع منحه في الوقت عينه قيمةً معنويةً بوصفه كذلك وموضعته في قلب الصلة الاجتماعية[٢١]. لقد تحوّل الرابط بالعمل والعلاقة بين المعارف والعمل تحوّلاً عميقاً. وتباينت لاحقاً التقاليد الاجتماعية في تصوّرها لهيئة العمل ولأشكال التضامن المترافقة معها. وهذا ملموسٌ على وجه الخصوص في دراسة المهن، حيث يترافق تنوّع المدارس النظرية بتنوّع الموروث الاجتماعي الثقافي والنماذج المسيطرة في مختلف السياقات الوطنية[٢٢].

لكن، لئن كانت سوسيولوجيا المهن الأنغلوأميركية، إذا اقتصرنا عليها، قد استطاعت إثارة سجالاتٍ نظرية حادّة، فلم تتطرّق تلك السجالات أبداً إلى هذه المركزية للعمل، التي عدّت أمراً بديهياً، بل فقط إلى أسلوب تناوله وإلى معنى ورهانات مسارات «المهننة». يؤكّد هوغ (Hugues): «تحيل دراسة العمل البشري إلى واقعٍ جليٍّ لكنّه دقيق، هو واقع تقسيم العمل»، وذلك ليشدّد على أنّ أعلى المهن مقاماً لم تكن لتوجد لولا عمل المهن الأقلّ تطلّباً للتأهيل، وليقترح برنامج بحثٍ يؤخذ فيه بالحسبان مجمل التفاعلات القائمة في النشاطات المهنية. ولذلك، فهو لا يخرج من إطار

٢٠ انظر: Carr-Saunders (A.M.) & Wilson (P.A.), *The Professions*, 2nd ed., London, Frank Cass & Co، ١٩٦٤.

٢١ نعلم أنّ آدام سميث Adam Smith كان أوّل من بنى، في كتابه: *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (١٨٣٥–١٨٣٩)، لأوّل مرّة مفهوم العمل بوصفه مقياساً للقيمة. ويقول دوركهايم بصدد تقسيم العمل إنّ «آدام سميث كان أوّل من حاول أن يضع له نظرية» وأنّه «هو الذي اخترع هذه الكلمة، التي سينسبها علم الاجتماع لاحقاً للبيولوجيا» (DURKHEIM, *De la division du travail social*, Paris, PUF، ١٩٦٧، الصفحة الأولى). سوف تطوّر نظرية قيمة العمل على يد ريكاردو Riccardo، ثمّ بخاصّة ماركس Marx (انظر: Marx, Contribution à la critique de l'économie politique, Paris، (١٨٩٥)، Paris, Éd. Sociales، ١٩٧٢، الصفحة ٣٥ وما يليها).

٢٢ كلود دوبار وبيير تريبييه، مصدر سبق ذكره.

العمل ذاته ولا يراجع أكثر من ذلك مكانة العمل في مجمل العلاقات الاجتماعية[٢٣]. بل أكثر، إذ إنّ التعريف الوظيفي للمهن بمجموعةٍ من السمات كالتنظيم والتأهيل التخصّصي ووجود منظّمةٍ مهنية والاحتكار وآداب مهنة، إلخ.[٢٤] يحيل إلى حقيقةٍ تاريخيةٍ ومؤسّساتية أميركية[٢٥]، كما أنّ تعبئته بصدد حالة مصر (على يد علماء السياسة الأميركيين) يفلِت مسائل أساسية[٢٦]. لا شكّ في أنّ مقاربة فردسون (Freidson)، مثلما طوّرها في أعماله الأخيرة، أكثر تطوّراً. فبعد أن أضاء تلاعبات السلطة ورهاناتها، في مهنةٍ أو في المجتمع بصورةٍ أكثر عموميةً[٢٧]، طوّر نموذجاً نظريّاً يسمح بإعادة تقديم ديناميةٍ تاريخيةٍ عبر «تفضيل المنطق على المادة» وبتعريف «المهننة» بوصفها واحداً من ثلاثة مناهج لتنظيم العمل والتحكّم به كممارسةٍ تجمع المعرفة بالكفاءة (knowledge and skills) - ويكون المنهجانُ الآخران السوق والدولة[٢٨]. لكنّه هو عينه يعترف منذ البداية بأنّ همّه يتمثّل في الربط بين دراسة المهن ودراسة الأسواق الصناعية للعمل ولا يتخيّل مساءلة مكانة العمل الصناعي في المجتمع. ربّما كان آبوت (Abbott) المؤلّف الذي يمضي أبعد من غيره في وضع تفكيره النظري ضمن إطارٍ أعمّ. بالنسبة إليه، «تتمثّل المسألة الأولى في (معرفة) كيف تهيكل المجتمعات الكفاءةَ» (how societies structure expertise) و«الاحترافية» (professionalism) (وهو مفهومٌ يفضّله على مفهوم

٢٣ انظر: E. Hughes, *Le regard sociologique*, Essais choisis (جمع النصوص وقدّم لها شابولي)، باريس، EHESS، ١٩٩٦، الصفحة ٦١.

٢٤ أنظر التعريف الكلاسيكي الذي قدّمه فيلنسكي Harold Wilensky في: «The professionalisation of Everyone»، المجلة الأميركية لعلم الاجتماع، العدد ٧٠، ١٩٦٤، ١٣٧–١٥٨، استخدمه ريد D. Reid (١٩٧٤، ٢٧–٢٨) وكذلك مور H.C. Moore (١٩٨٠، الصفحة ٢٤).

٢٥ يظهر بيير تريبيه كيف أنّ «قانون تافت هارتلي Taft Hartley Act في الولايات المتحدة، وعبر تعيين فارقٍ ملحوظٍ بين الجمعية المهنية والنقابة، يجمّد نهائياً الفصل بين 'المهن' professions وبقية 'الأعمال' occupations» (مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٤٣).

٢٦ انظر: E. Longuenesse, « Mihna ou profession », Mots، العدد ٧٩، ٢٠٠٥ (١١٩–١٣٠). أنظر أيضاً أدناه، الفصل الثالث.

٢٧ انظر: E. Freidson, *La profession médicale*, Paris, Payot، ١٩٨٤، ٣٧٠ صفحة (الطبعة الإنكليزية الأولى، ١٩٧٠).

٢٨ انظر: E. Freidson, *Professionalism. The Third logic. On the practice of knowledge*, Chicago University press، ٢٠٠١، الصفحة ١٧٩.

«المهننة» (professionalization) لأنّه يعدّ المفهوم الثاني مفرطاً في مقياسيّته)، بوصفها استراتيجيةً للتحكّم بحقلٍ مهني (jurisdiction) ليس سوى أسلوب مأسسةٍ للمعرفة المهنية في المجتمعات الصناعية. والحال أنّه توجد دروبٌ ممكنةٌ عديدة، وينبغي التساؤل ليس فقط لماذا «أدمجت» بعض المعارف في المهن، بل كذلك لماذا تحتاج مجتمعاتٌ معيّنة اللجوء إلى «خبراء» اختصاصيين طيلة وجودها، وحتّى لماذا تدمج الكفاءة في أشخاصٍ بدل أن تدمج في الأشياء أو القواعد: لإسناد مقولته، يلاحظ آبوت أنّ الصين قد دامت آلاف السنين من دون معارف تخصصية، وأنّنا إذا كنّا نلجأ إلى الاحترافية، فلأنّ هيكلة السوق لنشاطاتنا تحابي نمط تشغيلٍ مبنياً على قدراتٍ وموارد شخصية[٢٩].

لا شكّ في أنّ التخصّص المهني واللجوء إلى «خبراء» يحتكرون الكفاءات الفنّية التخصّصية، المبنية على جسم من المعارف النظرية المجرّدة، يعودان في الإمبراطورية العثمانية إلى القرن الثامن عشر على الأقل، إن لم يكن إلى أبعد من ذلك الوقت. وإذا كان هذا التخصّص يفلت من جانبٍ من التنظيم التقليدي للمهن في المدينة العثمانية، فإنّ التنافس بين هؤلاء الخبراء كان أقلّ خضوعاً لمنطق السوق. لكنّ فكرة المهنة والخبرة تحيل إلى علاقةٍ بالدولة وإلى منظومة قيم مغايرتين وفق جميع الافتراضات لما نعرفه في أوروبا الصناعية. نفهم لمَاذا يمثّل بحثٌ يتطرّق إلى «المهن»، أو على نحوٍ أكثر تواضعاً بحثٌ يتطرّق إلى بعض المهن، تحدّياً قوياً للباحث الاجتماعي الغربي حين يتطرّق هذا العمل إلى بلدانٍ ضعيفة التصنيع، مرّ تاريخها في القرنين المنصرمين بمراحل مغايرةٍ تماماً لما مرّت به البلدان الصناعية (من دون إغفال حقبة الاستعمار). وهو تحدٍّ لا تمليه الاحتياطات المنهجية التي يفرضها فحسب، بل كذلك التخيينات أو الآفاق الإبيستيمولوجية الجديدة التي يمكن أن يفضي إليها. في هذا البحث، لا تنفصم مسائل اللغة عن مسائل تعريف

٢٩ انظر: A. Abbott, *The system of professions*, Chicago University Press، ١٩٨٨، الصفحة ٣٢٣-٣٢٤.

مقولات التحليل والتطويرات المفاهيمية[٣٠] ويُفسح لها مكانٌ هام. نحن نعرف المشكلات التي تطرحها ترجمة النصوص السوسيولوجية: تفرض التوضيحات المفاهيمية الضرورية إدراك الصلة بين المقولات اللغوية والخبرة الاجتماعية وتوضح الصلة بين اللغة والمجتمع. ويمثّل الحديث عن مجتمع بلغةٍ أخرى غير لغته تحدّياً يمكن إمّا أن يكون مصدراً لسوء الفهم، أو أن يتحوّل إلى اختبارٍ في العلمية.

كما أنّ مثل هذه الدعوة لليقظة الإبيستيمولوجية نتاج عمل إعادة قراءةٍ قمت به وسأظهره في الصفحات التالية. يتميّز العلم بالتقدّم عبر إضاءة حدود الأعمال الماضية، ما يسمح بتوسيع أو تغيير مكان النظرة وباكتشافٍ، بالمعنى الحرفي للكلمة، لملامحَ تجاهلَها الواقع قبل ذلك. تتميّز العلوم الاجتماعية بوجود المراقب داخل الموضوع الذي يدرسه. وعبر الباحث الاجتماعي، يعرض المجتمع الذي ينتمي إليه نفسَه. المجتمع غير مستقلٍّ عن التصوّرات التي ينتجها عن نفسه. الأعمال السوسيولوجية هي نتاجٌ مزدوجٌ للأسئلة التي يطرحها مجتمعٌ عن نفسه ولتقليدٍ فكري. والفارق الزمني هو في الآن عينه فارقٌ يسمح به تطوّر مسائلَ ومشكلات، يؤدّي بالضرورة إلى تطوّر النماذج الإدراكية. عبر حالة منطقةٍ هي المشرق العربي وحقل أبحاثٍ هو دراسة المهن المبنية على معرفةٍ تعدّ حديثةً، يسعى هذا الكتاب إلى المساهمة في مثل هذا التأمّل عبر إظهار كيف تطوّرت المقاربات، بفعل الدينامية الخاصّة بتجربة البحث بقدر ما هو بفعل التطوّر الأوسع للسياق الاجتماعي والسياسي.

٣٠ انظر: E. Longuenesse, in Mots، مقال سبق ذكره؛ أنظر كذلك: E. Longuenesse, « Techniciens spécialistes, professionnels. Remarques sur la place des professions d'encadrement dans les nomenclatures socioprofessionnelles en Égypte et en Syrie », Huitième journée d'études : Les cadres d'Europe du Sud et du monde méditerranéen (LEST-CNRX, Aix-en-Provence، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، http://gdr-cadres.cnrs.fr/c_journ.htm (موقع GDR Cadres).

تنظيم الكتاب

من أجل فهمٍ أفضل للسياق الثقافي والإرث التاريخي اللذين يواصلان التأثير في تمثّلات رجال ونساء اليوم ويكسبان معنىً لنشاطهم ومعاشهم، كان لا بدّ من تقديم بعض نقاط العلّام التاريخية، مع العلم أنّ طريقة فعل ذلك تطرح بذاتها منذ البداية مسألة جدول القراءة المفضّل. هذا هو موضوع الفصل الأوّل. لقد سعيت للتذكير فيه بالتحوّلات الاجتماعية الكبرى التي شهدتها منطقة المشرق العربي منذ عصر الإصلاحات في أواخر عصر الإمبراطورية العثمانية، وعواقب صدمة السيطرة الأجنبية التي كانت غير مباشرةٍ ثمّ أصبحت مباشرة، وأخيراً عواقب السياسات المطبّقة بعد الاستقلال والتغيّرات السياسية في خمسينات وستّينات القرن العشرين. على خلفية هذه التطوّرات، ولد عددٌ من المهن الجديدة، بالترابط مع تحوّلات الصلة بالمعرفة والعلاقات بين الدولة والمجتمع[٣١].

يعالج كلٌّ من الفصول الأربعة التالية لحظةً من تاريخ «المهن الحديثة» في المشرق العربي تترافق بمسألةٍ معيّنة، تتمّ مناقشتها عبر حالةٍ أو أكثر في بلدٍ أو أكثر من البلدان التي شكّلت حقل دراستي. وقد حاولتُ بذلك إظهار تكامل هذه المقاربات.

يراجع الفصل الثاني أعمالي حول المهندسين في سوريا، ويناقش التردّد الذي ميّزها، عبر إلقاء الضوء عليه، بين النموذج الإدراكي الطبقي والنموذج الإدراكي الذي أصفه، على أثر غاديا[٣٢]، بالتكنوقراطي، الذي يكون فيه المفهوم الرئيس مفهوم «النخبة». إنّها فرصةٌ أيضاً لمراجعة وضع المعارف عبر إعادة تقديم قويّةٍ للمدى البعيد، وبالتالي الشروط التاريخية الخاصّة التي تطوّرت فيها هذه المهن. تظهر واضحةً وضوحاً كبيراً أهمّية اللغة والمقولات المحلّية، وكذلك صعوبة نقل مقولات علم

٣١ سيتمكّن القارئ العارف بتاريخ المنطقة بسهولةٍ من تجاوز جزءٍ كبيرٍ من هذا الفصل والذهاب مباشرةً إلى القسم الأخير: «معارف حديثة ومهنٌ جديدة».

٣٢ انظر: Ch. Gadea, Les cadres en France, une énigme sociologique, Paris, Belin، ٢٠٠٣.

الاجتماع من اللغة الفرنسية أو الإنكليزية. هنالك مشكلتان تطرحان، متمايزتان لكن يصعب في الوقت نفسه الفصم بينهما. فمن جانب، للكلمات تاريخٌ مرتبطٌ بطبيعة الحال مع تاريخ الوسط الذي ولدت فيه وشاعت. ويساهم تقسيم الواقع الذي تقوم به اللغة في بناء ذلك الواقع بقدر ما هي انعكاسٌ له. لذلك، لا يتعلّق الأمر بالخلط بين مقولات التحليل السوسيولوجي ومقولات الحسّ المشترك. لكن، من جانبٍ آخر، ربّما تكون الوقائع التاريخية، وبسبب اختلافها، قد وجدت موارد متفاوتة الكمّية في لغةٍ ما كي تستعاد فيها. ونجد تمثيلاً لهذه الصعوبة في التكافؤ النسبي بين المفهومين الفرنسيين «élite» و«classe» وما يقابلهما باللغة العربية: «نخبة»، «خاصّة»، و«طبقة» أو «فئة».

في الفصل الثالث، المكرّس للنقابية المهنية، أردت إعادة استكشاف مفهوم 'الفئوية'. وقد قادني ذلك إلى اتجاهين مختلفين، من جانبٍ مناقشة النموذج الإدراكي القومي الوظيفي والتكامل بين التعبئة «المهنية» والمشروع الوطني. ومن جانبٍ آخر، إظهار نمطين كبيرين لمقاربة الفئوية، المقاربة التي يحابيها الباحثون السياسيون الذين يسائلون دور الدولة في تنظيم إغلاق هذا القطاع المهني أو ذاك والتحكّم به - سواءٌ أكان هذا الدور أوّلياً أم التمسه الناطقون باسم المهن المعنية؛ ومقاربة الباحثين الاجتماعيين، المنشغلين بدايةً بتحليل أسواق العمل والاستراتيجيات المهنية نفسها. غالباً ما تكون الدراسات في هذا المجال عن البلدان العربية في المشرق من إنجاز اختصاصيين في العلوم السياسية يحابون المقاربة الأولى. لذلك تمثّل همّي في إعادة تقديم المجتمع الذي بدا لي افتراضاً أنّ ديناميّاته الخاصّة تتدخّل أوّلاً في بناء النماذج والتمثّلات والاستراتيجيات وأشكال التضامن، حتى إذا كانت الدولة ستستولي تالياً على المنظمات المهنية لصالحها (مع أنّه ينبغي توخّي الحذر من أن يكون لدينا تصوّرٌ مفرطٌ في تجريده لما هي الدولة) وتشدّد عملها أو تثبّته. كان صعباً عدم ذكر التاريخ مجدّداً، عبر مساءلة إرث الطوائف الحرَفية العثمانية والفئوية الاستعمارية بالمقدار عينه: إذا لم أقم بأكثر من ذكر

هذه النقطة، فيبدو لي أنّه يوجد هنا دربٌ للبحث[٣٣]، من الأهمّية بمكانٍ استكشافه. ثمّ تلت مقاربةٌ أخيرةٌ لـ«النقابات المهنية»، من حيث المجتمع المدني ومجموعات المصالح[٣٤]، المقاربةَ السابقة، في خضمّ الترويج لدور المجتمع المدني في عمليات الدمقرطة. ولئن كان هذا التغيّر في النموذج الإدراكي (هل هو كذلك حقّاً؟) يشير إلى تأثير علم اجتماع أميركيٍّ معيّن، فربّما ينبغي أن نكشف فيه تحوّلاتٍ في المجتمع، وكذلكَ في الحياة الفكرية المحلّية.

في الفصل الرابع، «صراعاتٌ تصنيفية»، تضيق زاوية المراقبة أكثر، فيسائل التنافسات على حدود حقل نشاطٍ مهنيٍّ معينٍ أو داخله، واستراتيجيات مجموعةٍ أو مجموعةٍ فرعيةٍ مهنيةٍ لنيل الاعتراف بميزتها البارزة بأنّها «مهنةٌ» ترتقي إلى مستوى المهن المرموقة الأخرى. هنا، أواجه بعض المسائل المركزية في «علم اجتماع مهن» يسائل العمليات التي تنشأ مجموعةٌ معيّنةٌ عبرها وتؤكّد مكانتها بوصفها تشاطر كفاءةً أو توصيفاً تحتكره هذه المجموعة. أخيراً، تعيد التيارات التفاعلية والفيبرية المحدثة زيارة علم اجتماع المهن ذاك، فتهتمّ أخيراً بطريقة نشوء «مهنةٍ» ضمن عمليةٍ مزدوجةٍ من المهننة، بمعنى التخصّص المهني وتبلّر جسم كفاءات، وصراعاتٍ للتحكم بما يدعوه آبوت «التحكّم المهني juridiction». يتطرّق الفصل لهذه المسألة انطلاقاً من حالتين مختلفتين تماماً. من جانب، في مصر، حالة مهنةٍ لا يمكن العثور عليها هي مهنة الفني التطبيقي: أقترح تحليل الرهان الاجتماعي المهني لمأسسة تلك المهنة عبر تأسيس نقابة، بوصفه رهان ارتقاءٍ اجتماعي، لا رهاناً مهنياً حصرياً. ومن جانبٍ آخر، مثالان لبنانيان عن تعبئة مجموعاتٍ مهنية، تشكّلت كفروع في حقلٍ مهنيٍّ أوسع في المثال الأوّل، وعلى هامش مهنةٍ مترسّخةٍ ومرموقةٍ في المثال الثاني. بدا لي مثيراً للاهتمام التقريب بين هذين المثالين، المختلفين بشدّةٍ

٣٣ انظر: E. Longuenesse, « Syndicalisme et corporatisme dans l'Égypte contemporaine, Entre histoire sociale et sociologie politique », *REMMM*، العدد ١٢٧، ٢٠١٠.

٣٤ أنظر أعمال مصطفى كامل السيّد، لا سيّما: **المجتمع والسياسة في مصر. دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري (١٩٥٢–١٩٨١)**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ١٧٧ صفحة.

للوهلة الأولى، بسبب المشترك بينهما، وهو كشف رهان «صراع تصنيف» أو صراع يهدف إلى نيل اعترافٍ ذي صلةٍ بحركة الارتقاء العامّ في مستوى التعليم في البلد. بعيداً عن النماذج الكبيرة المذكورة أعلاه، يمكن مع ذلك أن نجد بأنّ لحظة البحث هذه تعيد ضمناً مساءلة النموذج الإدراكي الطبقي (التصنيف؟) والنموذج الإدراكي الوظيفي (القومي المهني) عبر المهننة، وذلك بربطهما على نحوٍ مثيرٍ للاهتمام.

يعود الفصل الخامس، «عودةٌ إلى السوق» صراحةً إلى تنميط النماذج المهنية الذي اقترحه دوبار وتريبييه. وكان «اكتشاف» مهنة خبير المحاسبة قدّم لي حالةً مدرسيةً رائعة، حيث استطعت أن أجرّب، في السياق اللبناني، المواجهة بين نموذجٍ فئويٍّ فرنسيٍّ، ونموذجٍ بريطانيٍّ نخبويٍّ لجمعيةٍ مهنيةٍ علمية، وتحوّلٍ صعبٍ نحو ليبرالية السوق، إثر السيطرة المتزايدة لنموذجٍ مهنيٍّ معولم. لكن إذا كان النقاش بصدد النموذج قد وفّر لي مفاتيحَ للقراءة شديدة الفائدة، فقد كان واضحاً منذ البداية أنّ الظروف التاريخية وخصوصيات المجتمعات المحلّية تقدّم لضروب منطقٍ أصيلةٍ تفرض حذراً كبيراً في التحليل. المسألة المطروحة في هذا الفصل، عبر عودةٍ جديدةٍ إلى المهندسين، هي مسألة استراتيجيات إعادة التحوّل والتكيّف التي طبّقها المهنيّون في مجال ممارستهم، وكذلك الناطقون الرسميون باسم المجموعتين المأخوذتين بالحسبان، في مواجهة عودة الشركات الخاصّة والمقتضيات الجديدة لـ«الاحترافية» وتجدّد المعايير المهنية. والحال أنّ هذه الاستراتيجيات المهنية تتجلّى كذلك على ما يبدو في مصطلحات خطابٍ قوميٍّ تحوّل ليناسب القيم الجديدة الخاصّة بالسوق والعولمة. ربّما لهذا السبب نشأت أشكال تفاوضٍ متجدّدة ومتحرّكة بين الاستراتيجيات الفردية في المسار المهني والاستراتيجيات الجماعية التي تروّج لها المنظّمات المهنية والمصالح القطاعية أو الخاصّة من مختلف الأشكال، والتي يمكن أن تفتح على فرضية تنافسٍ غير ناجزٍ بين النموذج الليبرالي للمهنة «غير الشرعية» ونموذجٍ فئويٍّ فريد من نوعه، في تجاذبٍ بين استعاراتٍ خارجية المنشأ وديناميات وطنيةٍ موروثةٍ من تاريخ كلّ بلدٍ. هكذا أنهيت حديثي، وعدتُ في ما يشبه الدائرة إلى

بداية مساري وأظهرت الخيط الرابط بين تأمّلٍ يتطرّق إلى تحوّلات المجتمعات والبلدان التي وضعتها السيطرة الاستعمارية في مدار عالم صناعيٍّ غربيٍّ وأخضعتها له، وتجهد هذه المجتمعات والبلدان منذ قرنٍ إلى تأكيد استقلاليتها عن هذا العالم وإلى «استعادة مصيرها» كما كان جاك بيرك (Jacques Berque) ليقول.

كما يطرح هذا العمل، وأنا مدركةٌ لذلك، مشكلاتٍ عديدةً على صعيد المنهج، وسيتوجّب عليّ مواصلة تعدادها واستكشافها ونقاشها بأسلوبٍ منهجي. مشكلات صلاحية النماذج النظرية وحركة المفاهيم، آنية المقارنات، موقف البحث. ولئن كان يبدو لي تماماً أنّ أهمّية هذا النوع من المبادرات ترغمنا على مواجهة هذه المشكلات وإعادة النظر في التعميمات الخاطئة التي لا بدّ لنا من الاعتراف، أثناء تغيير الحقل الثقافي، بأنّها لا تخصّ إلا مجتمعاتٍ معيّنة، فينجم من ذلك إعادة تقييم للعودة الضرورية إلى التاريخ: على نحوٍ أوسع، يبدو لي أنّ أعمال بعضٍ الباحثين الاجتماعيين، الذين يعيدون قراءة تاريخ مؤسّسةٍ أو ترتيبٍ اجتماعي ويظهرون كيف يسمح لهم تسليط الضوء على نشوئها بتوضيح ما يجري اليوم، تقدّم أكثر الدروب خصباً لتجنّب المركزية الإثنية، بقدر ما تقدّم ما يسمح بتأسيس شروط المقارنات المثمرة[٣٥].

٣٥ أنظر على سبيل المثال: R. Castle, *Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat*, Paris, Fayard، ١٩٩٥؛ A. Desrosières, *La politique des grands nombres. Histoire de la raison statistique*, Paris, La Découverte، ١٩٩٣؛ وكذلك: J. Donzelot, L'invention du social, Paris, Fayard، ١٩٨٤.

1

من التنظيمات العثمانية إلى التنمية الوطنية المشرق العربي بين عصرنتين

يشمل الفضاء الذي يغطّيه هذا الكتاب، والمشار إليه توافقياً بتعبير «المشرق العربي»، مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين الانتداب. وهو يقع بين النيل والفرات، وكان موحّداً أحياناً ومقسّماً أحياناً أخرى، ويتميّز بأهمّية التفاعلات والتنقّل والتأثيرات المتبادلة بين منطقةٍ وأخرى.

وعلى الرغم من أنّ في اختيار فضاءٍ استدلاليٍّ بعض التعسّف على الدوام، فقد انتمت البلدان التي سنتطرّق إليها في فصول الكتاب إلى بنىً سياسيةٍ موحّدةٍ في أوقاتٍ متفرّقة، كما أنّها تشترك مع العراق في أنّها كانت لمدّةٍ فاقت أربعة قرونٍ جزءاً من الإمبراطورية العثمانية.

امتاز تنقّل البشر والمبادلات الفكرية، المميّزة للعالم الإسلامي، في تلك المنطقة بالكثافة أواخر العهد العثماني. لاشكّ في أنّه ينبغي تمييز مصر، التي لم يكن وزنها ونفوذها موضع مقارنةٍ مع مثيلهما في جيرانها الشمالية، من الفضاء السوري، الأكثر تشظّياً وتنوّعاً. لكنّ هذا الإرث المشترك، الحاضر دائماً في الذاكرة، يفسّر سهولة التنقّل بين المنطقتين حتّى الآن ويبرّر الجمع بينهما في تأمّلٍ حول تطوّراتهما الاجتماعية الحديثة.

المشرق العربي: الفضاء والتاريخ

لم يكن للشرق الأدنى يوماً تعريفٌ جغرافيٌّ دقيق. عموماً، من المتعارف عليه أنّه يغطّي بلدان آسيا الغربية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسّط أو

القريبة منه، بين اليونان ومصر. فهو يضمّ إذاً على الأقلّ لبنان وسوريا وفلسطين والأردن (بلاد الشام في القرن التاسع عشر)، وضمن قبولٍ موسّع، يمكن أن نضيف إليه تركيا، وأحياناً مصر. أمّا الشرق الأوسط، الترجمة عن التعبير الإنكليزي «Middle East»، فيضمّ العراق وإيران، وكان يتوافق في التعريف الإنكليزي الأصلي مع الفضاء بين مصر والخليج، البحر الأبيض المتوسّط والهند، باستثناء البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسّط[٣٦]. تحيل هذه المفردات إلى مناطق النفوذ الفرنسي والبريطاني من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين.

هذه الدول حديثة العهد، باستثناء مصر. إذ يعود تقسيم الحدود كما نعرفها اليوم إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ونجم على نحوٍ أساسيٍّ من ضروب التحكيم بين الطموحات المتنافسة للقوتين الأوروبيتين المسيطرتين، فرنسا وبريطانيا العظمى[٣٧].

كانت مصر، الموحّدة حول نهر النيل منذ ألوف السنين والتي فتحها العرب بعد بضعة عقودٍ من ولادة الإسلام، مقرّاً لسلالاتٍ حاكمةٍ قويّةٍ بسطت نفوذها لمرّاتٍ عديدةٍ على سوريا. سرعان ما أصبحت جامعة الأزهر التي تأسست في العام ٩٧٢ أحد معاقل إشعاع الثقافة العربية الإسلامية. لكن في مطلع القرن السادس عشر، خضع البلد للسيطرة العثمانية ودام ذلك الحال رسمياً حتّى العام ١٩١٤، وهو التاريخ الرسمي لبسط الحماية البريطانية رسمياً. بعد مغامرة نابوليون الوجيزة، نجح محمّد علي، حاكم مصر الجديد، في فرض سلطته في مواجهة السلطان العثماني الذي أصبحت سيادته شكليةً على نحوٍ متزايد، كما نجح في تطبيق إصلاحاتٍ حثيثة. في منتصف القرن التاسع عشر، خضعت سوريا لسيادة محمّد علي لفترةٍ قصيرة (من العام ١٨٣١ إلى العام ١٨٤٠)؛ لكن على الرغم من دعم فرنسا، اضطرّ محمّد علي للانسحاب بضغطٍ من السلطان العثماني الذي حظي بدعم الإنكليز والنمساويين.

---

٣٦ في الكتاب المرجعي الذي أشرف عليه مانتران R. Mantran بعنوان: *Les grandes dates de l'Islam* (**التواريخ الكبرى في الإسلام**)، يتمتّع تعبير «المشرق العربي» بتعريفٍ متوسّع، بحيث يضمّ البلدان الخمسة التي نتحدّث عنها، إضافةً إلى العراق وشبه الجزيرة العربية. ويشير تعبير «الشرق الأوسط التركي الإيراني» إلى تركيا وإيران وأفغانستان.

٣٧ غير أنّ هاتين القوّتين اضطرّتا لإفساح مجالٍ للخصوصية اللبنانية من جانب، وللمطالبة الصهيونية من جانبٍ آخر.

كانت لبنان وسوريا وفلسطين جزءاً ممّا يطلق عليه العرب اسم بلاد الشام، التي تتوافق عموماً مع سوريا القديمة والمنطقة الممتدّة من جبال طوروس إلى سيناء، بين البحر الأبيض المتوسّط والصحراء. تتجلّى الوحدة الجغرافية لهذه المنطقة اليوم في التجانس اللغوي النسبي لسكّانها. فعلى الرغم من وجود أقلّياتٍ غير عربيةٍ فيها، تتمايز لهجاتها عن لهجات مصر من جانب، وعن لهجات بلاد ما بين النهرين من جانبٍ آخر. هكذا، اختلف تعريف سوريا عبر الزمن. ويقدّم ألبرت حوراني[٣٨] ثلاثةً من تلك التعريفات: ١. سوريا بالمعنى التاريخي القديم، وهو الأوسع، هي على الأرجح المنطقة الممتدّة بين طوروس وسيناء، بين البحر الأبيض المتوسّط والصحراء؛ ٢. بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح المصطلح مخصّصاً للجزء الشمالي من هذه المنطقة، الخاضع للانتداب الفرنسي، إذ فُصل القسم الجنوبي، فلسطين وشرقي نهر الأردن، وأوكل أمره إلى بريطانيا العظمى؛ ٣. قسم الفرنسيون ذلك الجزء الشمالي نفسه إلى عدّة وحداتٍ سياسية: من العام ١٩٢٥ إلى العام ١٩٣٦، اقتطعت سلطات الانتداب دولتين من سوريا ومن لبنان و«حكومتي» اللاذقية (بلاد العلويين) وجبل الدروز؛ في العام ١٩٣٦، أُلحقت هاتان الحكومتان بالدولة السورية. توحّد هذا المجمل السوري مع مصر عدّة مرّاتٍ على مدى التاريخ. ففي مطلع القرن السادس عشر، فتح العثمانيون دمشق والقدس والقاهرة وتونس، وبسطوا نفوذهم على معظم المناطق التي ينطق سكّانها باللغة العربية حينذاك (باستثناء المغرب والسودان وقلب شبه الجزيرة العربية).

أواخر القرن التاسع عشر، أدّى القمع العثماني للمطالبات بالحكم الذاتي في الولايات العربية إلى هجرة جزءٍ كبيرٍ من النخب الثقافية من سوريا إلى القاهرة، حيث لعبت تلك النخب دوراً هامّاً في نهضة الفكر العربي في مصر، وفي ولادة صحافةٍ باللغة العربية. وقد أمكن أن تفتخر

٣٨ انظر: A. Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, OUP، ١٩٤٦ (أعادت نشره مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨). أنظر أيضاً بصدد تعريف سوريا بالنسبة إلى فرنسيي القرن التاسع عشر: J. Riffier, *Les œuvres françaises*, Paris, L'Harmattan، ٢٠٠٠، الصفحة ١٩–٢١.

بتلك السوابق العديدة تجربةُ الوحدة الأخيرة، التي اقتصرت على مصر وسوريا في عهد عبد الناصر واستثنت الجيران الصغار، أي لبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل طبعاً.

خلافاً لمصر المتّحدة حول سلطة مركزيّةٍ قويةٍ وعاصمةٍ وحيدة، شهدت سوريا في معظم الأحيان سلطةً غير ممركزة، موزّعةً على عدّة ولاياتٍ كانت حدودها تتبدّل على مرّ الزمن. تنظيم الفضاء والعلاقات بين المدن والأرياف والتوازنات بين الأوساط البشرية مغايرة. في مصر، برز التناقض بين العاصمة وعالم ريفيٍّ يمثّل الأغلبية الساحقة للسكّان بروزاً قويّاً، في حين مثّل سكّان الصحراء وزناً لا يذكر. وبعد أن كان الأقباط المسيحيون يمثّلون الأغلبية حتى القرن الخامس عشر، لم يعودوا اليوم يمثّلون أكثر من ١٠ بالمائة من السكّان، وهم موزّعون عبر البلاد، في الأرياف والمدن على السواء. أمّا في سوريا، فتبائن الجغرافيا والتوزّع السكّاني كبيرٌ جدّاً. سوريا منطقةٌ ذات تقليدٍ حضري، وهي تتميّز بشبكةٍ كثيفةٍ من المدن التجارية النشيطة والدينامية: إضافةً إلى حلب ودمشق، كانت حيفا وطرابلس وبيروت مقرّ ولاياتٍ عثمانية وكان بوسع نصف دزّينة من المدن الأخرى، على الساحل وفي الداخل، أن تنافسها بدينامية نشاطها الاقتصادي. ومثّل جبل لبنان على الدوام ملاذاً للجماعات الدينية الأقلّوية، من مسيحيين ذوي مذاهب مختلفة ومسلمين من غير السنّة، غير أنّ بعض هذه الأقلّيات توجد في المدن، لا سيّما الأرثوذكس واليهود. مع ذلك، وعلى الرغم من التمايزات الإقليمية الواضحة، انعقدت دائماً بين مصر وسوريا صلاتٌ تاريخيةٌ قويّة. أجل، لقد ضمّهما الفتح العثماني في مجملٍ أكثر اتساعاً، لكنّه قوّى الإرث المشترك بينهما.

مع الأناضول، مهد العثمانيين، يمثّل الهلال الخصيب بالنسبة إلى الجغرافيين (وهو قطاعٌ خصبٌ كبيرٌ على شكل قوس قزح يقع بين البحر الأبيض المتوسّط والخليج الفارسي ويضمّ سوريا وبلاد الرافدين) مصر والحجاز ويمثّل قلب إمبراطوريةٍ متعدّدة الثقافات والمذاهب، امتدّت على ثلاث قارّاتٍ، حتّى حدود المغرب وقلب جنوب أوروبا وآسيا الوسطى. هكذا، ومن القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر،

انطبعت ولايتا مصر وبلاد الشام بطبعةٍ عثمانيةٍ قوية. جنّدت الإمبراطورية في جيشها وإدارتها أبناء وجهاء الولايات وطبقاتها المسيطرة. كان الإسلام السنّي عامل مجانسةٍ ثقافيةٍ واستخدمت اللغة التركية العثمانية، لغة السلطة المتشرّبة بمصطلحاتٍ فارسية وعربية، في الولايات كلّها. في كبرى مدن الإمبراطورية، من القاهرة إلى بيروت ومن حلب إلى حيفا والقدس وطرابلس وبغداد وتونس، تجاور كبار الموظفين وكبار التجار العرب والأرمن والأتراك، من مسلمين ومسيحيين ويهود.

إذاً، كانت العلاقة بين مصر وبلدان الهلال الخصيب قويّةً عبر التاريخ. لكنّها لم تكن علاقةً متكافئة. فلمرّاتٍ عديدة، كانت سوريا ضمن فضاءٍ سياسي تسيطر عليه مصر. وخارج تلك الحالات، كانت تخضع لمراكز سياسيةٍ أخرى. كانت سوريا مركزاً لإمبراطوريةٍ في عهد الأمويين (٦٧٠–٧٥٠)، لكنّها قسّمت معظم الأحيان إلى عدّة ولاياتٍ تسيطر عليها حلب ودمشق وحيفا وطرابلس ثمّ بيروت. وكانت عصرنتها أكثر تأخرّاً من الناحية الزمنية. ففي البداية، تمّت تلك العصرنة بتأثير الاحتلال المصري من العام ١٨٣١ إلى العام ١٨٤٠[٣٩]، ثمّ بتأثير الإصلاحات العثمانية. لكن في حين هرب آلاف المصريين إلى فلسطين في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تجنّباً للتجنيد، فإنّ السوريين الذين هاجروا إلى مصر بعد ذلك بفترةٍ قصيرةٍ كانوا أكثر عدداً، وكذلك فعل اليهود واليونانيون والإيطاليون من رعايا الإمبراطورية، مجذوبين بتطور البلد[٤٠]. في منعطف القرن العشرين، استفاد التجديد المصري استفادةً كبيرةً ممّا قدّمه السوريون الذين لعبت مساهمتهم في النهضة الفكرية العربية وتطوّر الصحافة دوراً حاسماً.

لئن كانت التنقلات من منطقةٍ إلى أخرى مألوفةً في التاريخ الحديث، غير

٣٩ انظر: A. Raymond, *Le Caire*, Fayard، ١٩٩٣؛ أنظر أيضاً: S. Kassir, *Histoire de Beyrouth*, Fayard، ٢٠٠٣؛ وأيضاً: J.-L. Arnaud, *Damas*، دار أكت سود Actes Sud، ٢٠٠٥.

٤٠ انظر: عيساوي Ch. Issawi, An economic history of the Middle East and North Africa, Methuen، منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٨٢، الصفحة ٧٨–٨٠. كان في مصر كذلك ٨٠ ألف أوروبي منذ العام ١٨٧٢، من بينهم ٣٠ ألف يوناني و١٥ ألف إيطالي. في العام ١٩٠٧، كانوا يمثّلون ٢ بالمائة من سكّان البلد، ١٦ بالمائة من سكّان القاهرة و٢٥ بالمائة من سكّان الإسكندرية و٢٨ بالمائة من سكّان بورسعيد.

أنّها لم تكن تخصّ إلّا عدداً محدوداً من الناس، كما أنّ الوزن الديموغرافي لهاتين الفئتين الفرعيتين، المصريّين والسوريين، مختلفٌ تماماً. في نهاية القرن التاسع عشر، كان عدد سكّان مصر عشرة ملايين نسمة، في حين لم يكن عدد سكّان مجمل الولايات السورية يتجاوز على الأرجح مليوناً ونصف مليون نسمة. غداة الحرب العالمية الأولى، بلغ عدد سكّان مصر ١٢ مليوناً (في العام ١٩١٩) وربّما ١,٨ مليوناً في سوريا ولبنان (تقديرات العام ١٩١٨). كانت القاهرة وحدها تعدّ أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة، لكنّ عدد سكّان دمشق لم يكن يتجاوز ٢٠٠ ألف وبيروت ١٢٠ ألفاً وحيفا ٢٠ ألفاً. تسارع النمو السكاني في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر، فارتفع من ٦ ملايين في العام ١٨٨٢ إلى ١٦ مليوناً في العام ١٩٣٧ و٢٠ مليوناً في العام ١٩٥٠. شهدت بيروت نمواً بارزاً بسبب تطوّر النشاطات المرفئية ودورها كمركز تقاطع للمصالح الأوروبية: بعد أن كان عدد سكّانها ١٥ ألفاً في العام ١٨٤٠، بلغ نحو ٤٠ ألفاً في العام ١٨٥٥؛ وغداة الحرب العالمية الأولى، تضاعف هذا العدد ثلاث مرّات[٤١].

أدّى تفكيك الإمبراطورية العثمانية والتقسيمات التي صادقت عليها عصبة الأمم بوضعها تحت انتدابات إلى نشوء حدودٍ للمرّة الأولى بين مناطق وسكّانٍ لم يعرفوا مثلها قبل ذلك، ما أدّى إلى زعزعةٍ عميقةٍ للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفصل عائلاتٍ توزّعت على مدى الزمان بين مدنٍ أصبحت تنتمي إلى بلدانٍ مختلفة، وتقسيم قبائل بدويةٍ كانت تتنقّل بين سوريا والعراق والأردن والجزيرة العربية. لاحقاً، تسبّب نشوء دولة إسرائيل برضٍّ إضافيٍّ مع طرد مئات ألوف اللاجئين إلى البلدان المجاورة. تعدّ مصر وسوريا والأردن ولبنان، إلى جانب العراق والجزيرة العربية واليمن، أربعةً من سبعة بلدانٍ أسّست جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥. سوف تصبح فلسطين ولوقتٍ طويلٍ في عيون السكّان العرب رمزاً لإنهاءٍ ناقصٍ للاستعمار، رمزاً لانقساماتهم ولعجز أنظمتهم.

---

٤١ انظر: A. Raymond, *Le Caire*, Fayard، ١٩٩٣؛ أنظر أيضاً: S. Kassir, Histoire de Beyrouth, Fayard، ٢٠٠٣؛ وأيضاً: J.-L. Arnaud, *Damas*، دار أكت سود Actes Sud، ٢٠٠٥.

الاقتصاد والمجتمع في القرن العثماني الأخير

لئن كانت إصلاحات القرن التاسع عشر والحقبة الاستعمارية أو الانتدابية والاستقلال قد مثّلت جميعاً لحظات تحوّل، فيمكن على كلّ حالٍ أن يوضح الإرث العثماني بعض ملامح المجتمعات الحالية، على الرغم من كونه موضوع سجالات. دعونا نستبقِ من قرون الهيمنة العثمانية الأربعة بدايةً أسلوباً شديد المركزة في ممارسة السلطة وتحكّم الدولة بولاياتها، حيث يلعب الجيش دوراً مهيمناً؛ ثمّ اقتصاداً يتميّز بالتجارة الكبيرة وحضارةً مدينية؛ وأشكال تنظيم للعمل عبر الهيئات الحرفية، تجعل منها وسائط بين السلطة المركزية والمجتمع.

تظهر أهمّية الجيش في نظام الإدارة في اللغة التي تقسم السكّان قسمين: «العسكر»، أي الجنود، هم في واقع الحال كلّ من يخدمون السلطة، المعفيّون بوصفهم كذلك من دفع الضريبة، في حين يخضع لها «الرعايا»، من تجّارٍ وحرفيّين ومزارعين. تقوم السلطة بإحصاءاتٍ دوريةٍ لتقييم الموارد المتوافرة على أرضها.

تكثِر السلطة المركزية من تدخّلها في إدارة الشؤون المحلّية، وهي تعيّن المسؤولين عن الأوقاف والمدارس (وهي مدارس دينية لتأهيل العلماء وعناصر إدارة الدولة) وتراقب عمل الهيئات ومسائل تنظيم المدن. لكنّها تستند إلى سلطة الأعيان بل أحياناً إلى سلطة الممسكين السابقين بمقاليد السلطة (هذه هي حال مماليك مصر). مع مرور الزمن، اكتسبت السلطات المحلّية استقلاليةً متزايدة، فأصبحت ولايات الإمبراطورية تتميّز بثنائيةٍ مفارِقةٍ في السلطة: تحكّمٌ حثيثٌ يمارسه الباب العالي[٤٢] من جانب، السلطة القصوى للسلطان الذي يعيّن ويعزل الولاة والقضاة والضبّاط والمراقبين؛ ومن جانب آخر، حكمٌ ذاتيٌّ محلّيٌّ متزايد، وقدرةٌ على المقاومة قد تصل إلى حدّ رفض تعيين أحد الولاة.

٤٢ يعود لقب الباب العالي الممنوح للدولة العثمانية إلى القرن التاسع عشر، حين انتقلت السلطة من القصر الإمبراطوري لتصبح بيد كبير الوزراء، وذلك بسبب المدخل المسقوف الهائل لباب دخول المبنى الذي يقيم فيه كبير الوزراء (F. Georgeon, *Abdulhamid II*, Fayard، ٢٠٠٣، الصفحة ٢٣).

استندت هذه الدولة إلى اقتصادٍ حضريٍّ قبل كلّ شيء، تسيطر عليه التجارة الكبيرة، يحابي نشاطاً إنتاجياً قوياً. كانت الإمبراطورية تتحكّم بالطرق التجارية بين الشرق والغَرب. وفي حين انتشر نشاط التجّار المسلمين أساساً في فضاء الإمبراطورية، حيث تسيطر تجارة القوافل، أمسك أهل الأقليات بالمبادلات مع البلدان المسيحية كوسطاءٍ بين الأجانب والعثمانيين وتمركزوا في المدن الساحلية، «الموانئ». وقد استفاد الأجانب من المزايا التي تمنحها إيّاهم «الامتيازات الأجنبية»[٤٣]، لا سيّما مزايا حماية سفيرهم وقناصلهم. في العصر العثماني الذهبي، كانت هذه الاتفاقيات التي تسهّل حرّية التجارة تقدّم المنافع للإمبراطورية والرعايا الأجانب على حدٍّ سواء. تدريجياً، ومع صعود الرأسمالية التجارية في القرن الثامن عشر، استُخدمت الامتيازات الأجنبية لصالح التجّار الغربيين وبعدئذٍ لصالح وكلائهم المحلّيين، من يونانيين ويهودٍ وأرمن ومسيحيين سوريين، الذين وضعوا أنفسهم تحت حماية القناصل الأجانب فوسّعوا بذلك قاعدة المدينين لأولئك القناصل.

المصالح الغربية ومديونية الدولة

تكثّف اختراق المصالح الغربية على مدى القرن التاسع عشر واتّخذ أشكالاً متعدّدة. في البداية، نشّطت الثورة الصناعية الأوروبية تصدير المنتجات الحرفية إلى الإمبراطورية، ما عرّض الإنتاج المحلّي للخطر. غزا النسيج البريطاني أسواق الشرق الأوسط، فأصبح يمثّل ثلث الواردات المصرية بين العامين ١٨٨٠ و١٨٩٠[٤٤]. كما شجّع تكثّف المبادلات تطوّر الموانئ والمدن الساحلية، كالإسكندرية وبور سعيد وبيروت ويافا،

٤٣ تمّ توقيع أولى اتفاقيات الامتيازات الأجنبية في العام ١٥٣٦ بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني. كما وقّعت اتفاقياتٌ مشابهةٌ مع البريطانيين والهولنديين في العامين ١٥٨٠ و١٦١٢ على التتالي. وقد أدّى تطوّر الرأسمالية التجارية الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى تعميم الامتيازات الممنوحة لمعظم بلدان أوروبا.

٤٤ انظر: R. Tignor, *Egyptian Textiles and British capital*، ١٩٣٠–١٩٥٦، القاهرة، منشورات الجامعة الأميركية في القاهرة، ١٩٨٩، الصفحة ٩.

وكذلك اللاذقية وطرابلس وحيفا، فاستفادت منها، لكنّ ذلك لم يتمّ من دون عواقب قوّضت المجتمع المحلّي. ويذكر جاك بيرك «الصدمة الكاسحة» التي استثارتها هذه المواجهة بين العالمين في مدن الساحل[٤٥]. تكاثرت الشركات التجارية، مستندةً إلى وكلاء محلّيين غالباً ما كانوا من الأقلّيات. في المقابل، نشّط طلب الصناعة الأوروبية زراعةَ التصدير: القمح والقطن في مصر، القمح والتبغ والحرير في لبنان وسوريا، الحمضيات في فلسطين. في أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت مصر أحد أكبر منتجي القطن عالمياً وأوّل مزوّدٍ للصناعة الأوروبية، في حين كان صانعو الحرير في مدينة ليون يتزوّدون بكثرةٍ من الولاية السورية، ولا سيّما من جبل لبنان. مثّل القطن ٤٤ بالمئة من صادرات مصر في العام ١٨٥٠ و٨٠ بالمائة منها في العام ١٨٨٠. وعلى الرغم من أنّ موارد سوريا أكثر تنوّعاً، إلّا أنّ الحرير مثّل ٢٥ بالمائة من صادراتها في العام ١٩١٣[٤٦].

في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، باشر محمّد علي (١٨٠٥–١٨٤٨) سياسة عصرنةٍ اقتصاديةٍ حثيثةٍ لمصر، استجابةً لحاجات جيشه ومن أجل زيادة موارد الدولة. لقد فرض احتكار الدولة على قطاعاتٍ عديدةٍ وطوّر الزراعة التصديرية وأقام برنامج تصنيع - سيجهض بعد العام ١٨٤٠. ووجب انتظار نهاية القرن كي تبدأ نهضة قطاعٍ صناعيٍّ حديث، وذلك على نحوٍ كبيرٍ بفضل الاستثمارات الأجنبية. في أربعينات القرن التاسع عشر، ظهرت أولى مصانع غزل الحرير في جبل لبنان، وأسّسها صناعيون فرنسيون[٤٧]. لكنّ الاستثمارات الأجنبية تركّزت في النقل ووسائل الاتصال: طرق، موانئ، سكك حديدية وتراموای. في العام ١٨٦٢، تمّ تدشين الطريق الصالحة لعبور المركبات والتي تربط دمشق ببيروت. في العام ١٨٦١، ربط البرق دمشق وحلب وبيروت

٤٥ انظر: J. Berque, *Égypte, Impérialisme et révolution*، باريس، دار غاليمار، ١٩٦٧، الصفحة ٧٧.

٤٦ عيساوي، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣١–٣٢.

٤٧ انظر: D. Chevallier, *La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, Geuthner، ١٩٨٢، الصفحة ٢١٠ وما يليها.

باستنبول. أصبح ممكناً السفر بالقطار من الإسكندرية إلى القاهرة منذ العام ١٨٥٢، ومن دمشق إلى بيروت في العام ١٨٩٥ وإلى حيفا في العام ١٩٠٥ [٤٨]. وفي مصر، تمثّل أكبر إنجازٍ للقرن التاسع عشر في قناة السويس التي ترافق تدشينها في العام ١٨٦٩ مع احتفالاتٍ لا تنسى: شركة قناة السويس شركةٌ مصرية، لكنّ البريطانيين نالوا غالبية الأسهم في العام ١٨٧٥ بعد شرائهم لحصص العاهل المصري الساعي لتخفيف ديونه[٤٩].

نشّطت مديونية الدولة، إضافةً إلى تطوّر الاستثمارات الأجنبية، خلق مؤسّساتٍ مصرفية موّلت الأشغال الكبيرة وتطوير وسائل النقل وطرق التواصل (سكك حديدية، طرق، تراموای، برق) والخدمات البلدية (الكهرباء، الماء، النقل...). نالت شركةٌ فرنسية امتيازاً لإنارة القاهرة[٥٠]. في استنبول كما في القاهرة، أدّت عصرنة الجيش، وكذلك نفقات السلطة الباهظة، إلى زيادةٍ هائلةٍ في حاجات الدولة. بين العامين ١٨٥٤ و١٨٧٥، فاوض الباب العالي على أربعة عشر قرضاً. لمدّةٍ طويلة، لم ترَ السلطات العثمانية في تدفّق رؤوس المال الأجنبية تهديداً ومنحت عن طيب خاطرٍ تسهيلاتٍ للشركات الأجنبية لإنجاز أعمال البنى التحتية والتجهيزات. وجب انتظار عشيّة الحرب العالمية الأولى لبروز وعيٍ ضمن الحركة الوطنية. لكنّ الوقت كان قد فات، فانهارت الإمبراطوريةُ نهائياً بعد بضع سنوات.

٤٨ انظر: عيساوي Ch. Issawi, *The Economic History of the Middle East*، ١٨٠٠–١٩١٤، *A book of readings*, Chicago & London, Chicago University press، ١٩٦٦، الصفحة ٢٤٨–٢٥١. أنظر أيضاً: M. Seikaly, *Haifa, Transformation of an Arab Society*، ١٩١٨–١٩٣٩، London، New York, IB Tauris، ١٩٩٥؛ وأيضاً سمير قصير، تاريخ بيروت: S. Kassir, *Histoire de Beyrouth*, Paris, Fayard، ٢٠٠٣.

٤٩ انظر: P.J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, London, Weidenfeld and Nicolson، ١٩٩١ (الطبعة الرابعة)، الصفحة ٧٨.

٥٠ البنك الإمبراطوري العثماني الذي تأسّس في العام ١٨٦٣ هو هيئةٌ فرنسيةٌ إنكليزية، افتتحت فرعاً في القاهرة في العام ١٨٦٧. أمّا بنك مصر، الذي تأسّس في العام ١٨٥٦، فأصبح مصرفاً إنكليزياً مصرياً في العام ١٨٦٤. افتتح بنك كريدي ليونيه Crédit Lyonnais مكاتب في القاهرة في العام ١٨٧٥. انظر: R. Mantran, *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard، الصفحة ٥٤١. أنظر كذلك، Vatikiotis، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٧٩، وJ. Berque، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٠١.

لكن منذ سبعينات القرن التاسع عشر، لم تعد الحكومة قادرةً على تأمين الخدمة السنوية للدين[٥١]. أفضت المفاوضات مع الدائنين إلى تأسيس هيئةٍ في العام ١٨٨١، مكلّفةٍ بإدارة الدين العثماني، بإدارة مجلس من سبعة أعضاء، خمسةٌ منهم أوروبيون، ويتناوب على رئاسته بريطانيٌّ وفرنسي. كانت الهيئة تقتطع الضرائب مباشرةً في الولايات وسرعان ما سيطرت على ٣٠ بالمائة من موارد الدولة. كان إعلان الدول العظمى وصايتها على الإمبراطورية بمثابة إنذارٍ بانهيارها الوشيك. وكان احتلال مصر في العام ١٨٨٢ قد سبق ذلك الانهيار بثلاثة عقود. في العام ١٨٧٦، كانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد فرضت على الخديوي «سيادةً ماليةً مشتركة» وتسمية مراقبين عامّين اثنين مكلّفين بمراقبة صندوق الدين العام وتنظيم التسديد. تحوّلت الأزمة المالية إلى أزمةٍ سياسية. واتّخذ تمرّدٌ عسكريٌّ ذريعةً لإنزالٍ بريطاني، أدّى إلى احتلال البلاد في العام ١٨٨٢. وهكذا، ضمن البريطانيون السيطرة على طريق الهند وكذلك على اقتصاد البلاد.

بعد احتلال مصر، كانت الهزيمة العثمانية وتفكّك الإمبراطورية غداة الحرب العالمية الأولى النتيجة المنطقية للاقتطاعات القسرية التي قامت بها القوى الأوروبية وخضعت لها الإمبراطورية منذ سبعينات القرن التاسع عشر. سوف يكرّس تقسيم الأراضي وتقاسمها بين القوتين المنتصرتين، فرنسا وبريطانيا العظمى، مزيداً من إخضاع اقتصاد الدول الجديدة إلى المصالح الأجنبية. نلاحظ أنّ المصالح التجارية والاستثمارات البريطانية أعلى بكثيرٍ من مثيلاتها الفرنسية، التي كانت في المقابل تمتلك ٦٠ بالمائة من الدين العثماني و ٤٠ بالمائة من الدين المصري عشيّة الحرب[٥٢]. ويرى جاك بيرك في ذلك تعارض نمطين من الرأسمالية: «الفرنسية، التي تعمل بخاصّةٍ عبر قروض الرهن العقاري، وتهتمّ بقواعد الأراضي؛ والبريطانية،

٥١ انظر: R. Owen، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٠ وما يليها.

٥٢ انظر: P.Sluglett, «Some reflections on the Nature of the British presence in Iraq (1914-1932) and the French presence in Syria (1918-1946) », in N. Menouchy & P. Sluglett, *The British and French Mandates in comparative perspective*, Leiden, Brill، ٢٠٠٤، الصفحة ١٠٦.

المهتمّة بخاصّة بالمتحرّك، ساعيةً في المجالين الاقتصادي والسياسي على السواء إلى القفز على ظهر حصانٍ قويّ»، أي أنّها في المحصّلة أكثر براغماتيةً[٥٣].

التفكّك والسيطرة الأجنبية المباشرة

غداة الحرب الكبرى، كان لاختلاق كياناتٍ سياسيةٍ جديدة وإقامة حدودٍ جديدة مثّلت حواجز أمام انتقال البشر والبضائع عواقب كبرى على الاقتصاد الإقليمي الذي ازدادت موارده خضوعاً للمصالح الأجنبية. شارفت الطرق التجارية القديمة التي كانت تعبر سوريا على التداعي. انقطعت حلب عن فضائها الاقتصادي التاريخي الذي كان يمتدّ شمالاً نحو مدن كيليكيا والأناضول وصولاً إلى استنبول، وشرقاً نحو الجزيرة وبلاد الرافدين، التي أصبحت عراقيةً تخضع للانتداب البريطاني. لم تعد حيفا تستطيع تصدير قمح حوران السوري. في المقابل، استفادت بيروت والإسكندرية وبور سعيد، واللاذقية بدرجةٍ أقلّ، من زيادة المبادلات في البحر الأبيض المتوسّط ومن موقعها الوسيط بين البحر الأبيض المتوسّط والشرق الأوسط وجنوب آسيا. تواصلت نهضة النشاطات المرفئية التي شهدت في الآن ذاته وجوداً تتقاطع فيه المصالح البريطانية والفرنسية من جانب، وتتنافس تنافساً حادّاً من جانب آخر. سوف تكون المنافسة بين المنطقتين اللتين حدّدهما الانتدابان البريطاني والفرنسي ملموسةً على نحوٍ خاصٍّ في بيروت، لكنّ العاصمة اللبنانية ستستفيد من نشوء دولة إسرائيل بتلقّف جزءٍ كبيرٍ من تجارة حيفا[٥٤].

طيلة عقودٍ أخرى، أُرهق الاقتصاد بالتزام تسديد الدين[٥٥]: في سوريا،

٥٣ جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٠٢.

٥٤ سمير قصير، مصدر سبق ذكره، الصفحتان ٣٢٥ و٤٢٥.

٥٥ وفق معاهدة لوزان، تمّ توزيع الدين العثماني بين الدول التي نجمت من الإمبراطورية. ولئن كان ٧٠ بالمائة من ذلك الدين قد أُلقي على عاتق تركيا، لكنّه أثقل بشدّةٍ على البلدان الأخرى التي غالباً ما كانت مواردها شحيحة. انظر: ج. توبي J.Thobie, Ali et les 40 voleurs, Paris, Messidor، ١٩٨٥، الصفحة ٧٥.

بقيت الاقتطاعات الجمركية تصبّ في تلك الغاية حتّى العام ١٩٣٢ [٥٦]؛ وفي مطلع عشرينات القرن العشرين، مثّلت الخدمة السنوية لدين مصر كامل الضريبة الريفية وقاربت مستوى فائض الميزان التجاري[٥٧]. سرعان ما أصبح النفط رهاناً هائلاً بفعل أهمّيته المتزايدة لتزويد الجيوش الأوروبية بحاجاتها منه. في العام ١٩٢٨، تأسّست شركة نفط العراق (IPC) التي جمعت رؤوس أموالٍ أميركيةٍ وبريطانيةٍ وهولنديةٍ وفرنسية. في العام ١٩٣٤-١٩٣٥، بُني أنبوب نفطٍ يصل إلى حيفا (سوف يغلَق في العام ١٩٤٨) وطرابلس في لبنان. استثارت شركة نفط العراق الموجودة في لبنان وفلسطين انتقالاً لليد العاملة، عمّالاً أتوا من جنوب لبنان للعمل في ميناء حيفا، وكذلك كوادر فنّية وتجارية، ساهمت في نشر النفوذ البريطاني. وفي مجالاتٍ أخرى، بقيت المصالح الاقتصادية التي قامت في العهد العثماني. وقد واصلت زراعة القطن التوسّع في مصر، حيث حوّلت عالماً ريفياً كان في الماضي مكتفياً ذاتياً، لكنّها تطوّرت كذلك في سوريا منذ ثلاثينات القرن العشرين، ثمّ بخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. في المقابل، تدهور الحرير الذي لعب دوراً بالغ الأهمّية في التحوّلات الاقتصادية في لبنان (وبدرجةٍ أقلّ في سوريا) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدءاً من ثلاثينات القرن العشرين بفعل منافسة الإنتاج الياباني بدايةً، ثمّ منافسة الحرير الصناعي على نحوٍ أشدّ. أخيراً، تطوّرت زراعة التبغ في جنوب لبنان وفي المنطقة الساحلية السورية. غير أنّ الاستثمارات كانت موجّهةً للبنى التحتية على وجه الخصوص: موانئ، طرق، سكك حديدية مُنح امتياز تشييدها وإدارتها لشركات فرنسيةٍ وإنكليزية. بالنسبة إلى فرنسا وإنكلترا على حدٍّ سواء، كانت أهمّية الاحتلال استراتيجيةً في المقام الأوّل: التحكّم بفضاءٍ وسيط، بمنطقةٍ تصل بالشرق الأقصى، وحماية الطرق التجارية والتوصّل إلى النفط.

٥٦ انظر: N. Ayubi, Overstating the Arab State. Politics and society in the Middle East, London, I.B. Tauris، ١٩٩٩، الصفحة ٣٣ وما يليها، الصفحة ١٨٣ وما يليها، الصفحة ٢٠٩ وما يليها.

٥٧ جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٠٠.

ترافق تغلغل المصالح الأجنبية وتطوّر الاستثمارات والأشغال الكبرى وتعدّد الشركات التجارية وظهور شركاتٍ صناعيةٍ حديثة، حتّى ولو كانت قليلة العدد، مع نشوء فئاتٍ اجتماعيةٍ جديدة. شكّل التجّار ووكلاء الشركات الأجنبية أكثر من برجوازيةٍ صناعيةٍ حقيقية (لم تظهر حقّاً إلّا في القرن العشرين، وفي مصر أوّلاً)؛ لقد شكّلوا نوعاً من الطبقة الوسطى، المجازفة والمضارِبة، تألّفت غالباً من المسيحيين واليهود و«المشرقيين» - أولئك اليونانيين والإيطاليين والأرمن في موانئ المتوسّط الذين نجدهم أيضاً في مجالس إدارة الشركات التجارية في القاهرة والإسكندرية[٥٨].

شهدنا نشوء اقتصادٍ ثنائي، يتجاور فيه قطاعٌ حديثٌ رأسماليٌّ يتوجّه نحو الخارج ويخضع للمصالح الأجنبية، وقطاعٌ تقليديٌّ، اقتصاده مكرّسٌ للسوق المحلّية، ينقسم إلى صناعةٍ لا يزال طابعها حرَفياً إلى حدٍّ كبير، تقسيم العمل فيها صارم، وزراعة القوت. ولاشكّ في أنّ التطوّر الأهمّ هو التطوّر الذي شهد تبلّر علاقات عملٍ جديدة. ففي الأرياف، عنى تراجع زراعة القوت تحويل العالم الريفي إلى عالم يسيطر عليه النقد، وظهور العمل المأجور فيه مرادفٌ لتحوّلٍ في القيم: «أصبح العمل أمراً ينبغي تحويله إلى نقد»[٥٩]. تحوّل المجتمع الحضري بفعل أفول الصناعات التقليدية من جانب، وتطوّر اقتصادٍ رأسماليٍّ عبر تطوّر السكك الحديدية أو المصنع الحديث. أصبح المشهد تناقضياً: من جانب، شهدت بعض المدن انهيار صناعتها التقليدية، لا سيّما في مجال النسيج. ومن جانبٍ آخر، يبدو أنّ تلك صمدت لوقتٍ أطول في مدن الداخل، بما في ذلك في مصر[٦٠].

نهاية الاتحادات المهنية وولادة النزعة النقابية

أحياناً، تجري بتسّرعٍ المقاربة بين تنظيم المهن في العالم العثماني والنظام

٥٨ جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٤٧.

٥٩ جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٩١.

٦٠ عيساوي، ١٩٨٢، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٥١-١٥٢.

الفئوي في الشركات الأوروبية ذات النظام القديم. غير أنّ تاريخها مختلفٌ إلى حدٍّ ما. فمن جانب، لئن كانت أشكال التجمّعات المهنية قد وُجدت حقاً منذ العصر الوسيط في المدن الإسلامية في الشرق الأوسط، فقد كانت تخضع لوصاية ممثّلٍ عن الدولة يدعى 'المحتسب'، وهو أشبه بمراقبٍ للأسواق، مكلّفٍ بالتحكّم بالأسعار وبالنظام الحضري: وفق كلود كاهين (Claude Cahen)، لا يسمح أسلوب تنظيم المهن هذا، الأقرب إلى «المجامع» في الإمبراطورية الرومانية القديمة، بالحديث عن اتحاداتٍ مهنية[٦١]. بدءاً من القرن السادس عشر والفتح العثماني، ظهر شكلٌ جديدٌ للتنظيم، أصله إيراني تركي، ذو بعدٍ دينيٍّ وصوفيٍّ قويٍّ يدعى 'الفتوّات'. تعالج شرعاتٌ للفتوّات هيكلة المهن وتراتبية الدرجات وشعائر الانتقال من درجةٍ إلى أخرى[٦٢]. لكن ليس هنالك كلمةٌ تعادل على نحوٍ دقيقٍ كلمة «corporation» الفرنسية. المصطلح المستخدم هو مصطلح 'طائفة'، وهو مصطلحٌ أقرب إلى معنى «communauté». في الحقيقة، هنالك معادلةٌ بين مهنةٍ واتّحادٍ مهنيٍّ ومكانٍ («السوق»)، حيث تتجمّع كلّ مهنة في المكان نفسه أو في عدّة أزقّةٍ مجاورة)، هو الحيّ. يدير المهنةَ 'شيخٌ'[٦٣]، غالباً ما تصادق عليه الإدارة (وأحياناً تعيّنه). يلعب الاتحاد المهني دوراً اقتصادياً وشبه إداري؛ فهو ينظّم العلاقات مع الزبائن ويساهم في تحديد الأسعار ويقتطع الضرائب ويمثّل الحرَفيين لدى السلطات ويساهم في الإدارة وفي الحياة الحضرية (توزيع المياه، التنظيف، تنظيم الاحتفالات). في القرن التاسع عشر، ساهمت عوامل مختلفة في أفول تلك الطوائف الحرفية، كتدفّق السكّان الريفيين غير المنضوين في إطار الطوائف الحرفية، تولّي الدولة للنشاطات والخدمات التي كانت تقوم بها تلك الطوائف الحرفية، تغيّراتٍ في العادات الاستهلاكية همّشت بعض

٦١ كلود كاهين C. Cahen, « Y a-t-il eu des corporations professionnelles dans le monde musulman ? », in Les peuples musulmans dans l'histoire *médiévale*، دمشق، المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٧٧، الصفحة ٢٠٧–٣٢١.

٦٢ انظر: A. Raymond، مدخل: «صنف»، موسوعة الإسلام، الإصدار الثاني، المجلّد السابع، الصفحة ١٩٧٠؛ وكذلك: C. Cahen, F. Taeschner، مدخل: «فتوّة»، موسوعة الإسلام، الإصدار الثاني، المجلّد الثاني، الصفحة ١٩.

٦٣ المقصود هنا هو شيخ الكار (المترجمة).

النشاطات. في الأناضول، نحو العام ١٨٥٠، يعتقد أنّ الطوائف الحرفية اختفت من معظم المدن الكبرى، حتّى إذا بقي بعضها حتّى أواخر القرن، لا سيّما في مجال النسيج[٦٤]. والأرجح أنّها بقيت لوقتٍ أطول في سوريا[٦٥] ومصر حيث ولدت طوائف حرفية جديدة مع ظهور مهنٍ جديدة (كالخدم أو أدلّة الأهرامات[٦٦]) وواصلت لعب دورٍ مهمّ. في مصر، تمّ إلغاء احتكار الطوائف المهنية رسمياً في العام ١٨٥٤. ومع الاحتلال الإنكليزي، أصابتها إعادة تنظيم الإدارة وفعاليتها المتزايدة بالضربة القاضية:

«تزايد عدد الموظفين وأصبحت الدولة قادرةً على تشغيل إدارةٍ قادرةٍ على حكم السكّان من دون وجوب اللجوء إلى الوسيط الذي كانت تمثّله الطوائف المهنية وشيوخ الكار. وقد تقلّصت تدريجياً وظائفها الإدارية والضريبية والاقتصادية...»[٦٧]

وكانت قد ظهرت بروليتاريا عصرية، في الموانئ والسكك الحديدية والمناجم، تكوّنت جزئياً من عمّالٍ أجانب، يونانيين أو إيطاليين،

٦٤ انظر: D. Quataert (ed.), *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey*، ١٥٠٠–١٩٥٠، SUNY Press، ١٩٩٤، الصفحة ١١ والصفحة ١٠٣. كما مثّل إلغاء الجيش الانكشاري في العام ١٨٢٦ عاملاً هامّاً في أفول الطوائف الحرفية بفعل التداخل بينها وبين بعض الهيئات الانكشارية والدعم الذي كانت تلك الهيئات تقدّمه للطوائف الحرفية. انظر: D. Quataert, « The social history of labor in the Ottoman empire », in E. Goldberg (ed.), *The social history of labor in the Middle East*, Boulder (Colorado), Oxford (England), Westview Press، ١٩٩٦، الصفحة ٢٣؛ وأيضاً: P. Ghazaleh, « The Guilds, between tradition and modernity », in N. Hanna (ed.), *The State and its Servants*، القاهرة، منشورات الجامعة الأميركية في القاهرة، ١٩٩٥، الصفحة ٦٤.

٦٥ انظر: E. Qudsi, *Notice sur les corporations de Damas*, Leiden، ١٨٨٥، ٣٤ صفحة.

٦٦ انظر: G. Baer, *Egyptian Builds in Modern Times*، القدس، الجمعية الشرقية في إسرائيل، ١٩٦٤، الصفحة ١٣٥–١٣٦.

٦٧ انظر: A. Raymond, « Les transformations des corporations de métier au Caire du XVIIIe au XIXe siècle », in H. Bleuchot (dir.), *Les institutions traditionnelles dans le monde arabe*, Paris, Karthala/Aix-en-Provence, *IREMAM*، ١٩٩٦، الصفحة ٢٩–٤٠.

سيكونون وراء أولى حركات الاحتجاج العمّالي[٦٨]. تمرّد عمّال الصناعات التقليدية بسبب فقدان وسائل عملهم في بيروت في سبعينات القرن التاسع عشر[٦٩]، أو إضراباتٌ لتحسين الأجور في بور سعيد في العام ١٨٨٢ [٧٠]. سوف يتمّ إقرار أولى التنظيمات النقابية الحديثة في العام ١٩٠٨ في مصر، وفي العام ١٩٢٠ في لبنان وسوريا، في صفوف عمّال النقل والطباعة والتبغ والنسيج، في حين تعدّدت الإضرابات والمواجهات مع الشرطة[٧١]. بعد ثورة العام ١٩٠٨، امتدّت موجةٌ من الاضطرابات العمّالية في الأناضول وظهرت إلى النور النقابات العمّالية، التي منعها رسمياً قانونٌ يعود للعام ١٨٨٩، يحملها أملٌ في أن تغيّر الدولة سياستها. سرعان ما خاب أمل تلك النقابات، وتتالت القوانين المعادية للعمّال[٧٢]. في العام ١٩١٢، صدر تشريعٌ جديدٌ يلحظ إقامة اتحاداتٍ عمّاليةٍ فئويةٍ تجمع العمّال وأرباب العمل، وتلتزم بإيداع أنظمةٍ مكتوبةٍ لدى الإدارة، تسمّى بالعربية 'نقابات الأصناف'. بقي هذا القانون سارياً في لبنان وسوريا في ظلّ الانتداب حتّى العام ١٩٣٥، وهو التاريخ الذي أصدرت فيه سلطات الانتداب قانوناً جديداً، لا يختلف كثيراً عن سابقه، يفرض مزيداً من التحكّم بالتنظيمات ذات النوعيّة المماثلة[٧٣]. بالتوازي

---

٦٨ أنظر ج. كولان: J. Couland, « Regards sur l'histoire syndicale et ouvrière égyptienne », in Mouvement ouvrier, *communisme et nationalisme dans le monde arabe*, Paris, Les Éditions ouvrières، ١٩٧٨.

٦٩ عيساوي، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠.

٧٠ كولان، المقال المذكور، الصفحة ١٨٠؛ عبد المنعم الغزالي الجبيلي، ٧٥ عاماً من تاريخ الحركة النقابية المصرية، القاهرة، دار العربية، ١٩٩١، الصفحة ٣٤.

٧١ انظر: ج. كولان J. Couland, *Le movement syndical au Liban*, Éd. Sociales، ١٩٧٠؛ عبد الله حنّا، الحركة العمّالية في سوريا، دمشق، دار دمشق، ١٩٧٣؛ J. Beinin، Z. Lockman, *Workers on the Nile*, Princeton University Press ١٩٨٧؛ الغزالي الجبيلي، مصدر سبق ذكره.

٧٢ انظر: D. Quataert, « Ottoman workers and the State، ١٨٢٦–١٩١٤ »، in Z. Lockman (ed.), *Workers and working classes in the Middle East*, New York, Sunny Press، ١٩٩٤، الصفحة ٢١–٤٠.

٧٣ انظر: G. Schad, « Colonial Corporatism in the French Mandated States », in E. Longuenesse, M. Catusse, B. Destremau, *Le travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen Orient, REMMM*، ١٠٥–١٠٦، Edisud، ٢٠٠٥، الصفحة ٢٠١–٢١٩. يؤكّد ج. كولان أنّ كلمة 'نقابة' قد استخدمت بدايةً دلالةً على المنظمات ذات الطابع الفئوي: في مطلع القرن العشرين في مصر، أشارت الكلمة إلى جمعياتٍ

مع ذلك، تطوّرت نقاباتٌ عمّاليةٌ بفضل تزايد الاضطرابات الاجتماعية.

أدّت الهجرة الريفية والبطالة إلى تسريع تفكيك الصلات الاجتماعية القديمة. وكان لأزمة العام ١٩٣٠ عواقب هائلة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. فقد أدّت في مصر إلى انهيار أسعار القطن، ما جعل آلاف الحرفيين والعمّال يفقدون عملهم، وتتالت حركات الإضراب في السنوات التالية[٧٤]. لم تكن دوافع التمرّد العمّالي اقتصاديةً فحسب، إذ كان عددٌ كبيرٌ من الشركات لا يزال بإدارة أجانب؛ وقد أدّت الإهانات والاحتقار الموجّهة للعمّال إلى إضفاء لونٍ وطنيٍّ على احتجاجهم، ما يفسّر خضوع المسألة الاجتماعية إلى المسألة الوطنية، وفي الوقت نفسه بروز فئاتٍ اجتماعيةٍ قابلةٍ لمنحها قواماً، من برجوازيّةٍ مدينيةٍ أو إنتلجنسيا:

> «كان الارتهان الاستعماري (...) يتجاوز كثيراً الاستغلال الاقتصادي والإخضاع السياسي (...) وعلى الرغم من أنّ العاملين كانوا بطبيعة الحال هم الأشدّ تأثّراً بذلك، فقد كان وعيهم له بدايةً أقلّ من وعي مجموعاتٍ أخرى، مزوّدةٍ بوسائل أوسع للتعبير»[٧٥].

من «إعادة التنظيم» إلى التنمية: الدولة والتغيير الاجتماعي

غداة الحرب العالمية الثانية، ومع بدايات الحرب الباردة، ظهر الشرق الأوسط بوصفه أحد فضاءات المواجهة بين الشرق والغرب. اندرجت الخيارات السياسية والاستراتيجية للأنظمة القائمة ضمن هذا السياق وساهمت في تعزيز تأثير النماذج الاقتصادية، الليبرالي بالنسبة إلى

تعاونيةٍ زراعيةٍ أو حرفية، ووصفت أوائل النقابات العمّالية نفسها بأنّها 'جمعيات'. ج. كولان، مدخل «نقابة» في موسوعة الإسلام، الإصدار الثاني، المجلّد الثامن، ١٩٩٥، الصفحة ٢٥–٢٦.

٧٤ ج. كولان، مصدر سبق ذكره، ٢١٢–٢١٧؛ عبد الله حنّا، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٨٢–٤١٣.

٧٥ ج. بيرك، J. Berque, « Classes sociales », in De l’Euphrate à l’Atlas, Paris, Sindbad (vol. II, Histoire et nature، الصفحة ٦٠٤–٦٢٦)، الصفحة ٦١٤.

بعضها، والاشتراكي بالنسبة إلى بعضها الآخر. غير أنّ وزن الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان بالغ الأهمية في كلّ مكان، ربّما لأنّها ورثت أسلوب عملٍ يعود إلى حقبة السيطرة الأجنبية بقدر ما يعود إلى نهاية الحقبة العثمانيّة. إنّ علمنة المؤسسات، وهي عمليةٌ باشر بها في منتصف القرن التاسع عشر محمّد علي (١٨٠٥–١٨٤٨) والسلطان عبد الحميد (١٨٣٩–١٨٦١) على حدٍّ سواء، قد أعادت تعريف العلاقات بين الجماعات الدينية والقومية، من دون أن تخفي أشكال التضامن المتعدّد وضروب المنطق الموروثة، بل إنّها قامت أحياناً بتعزيزها. كذلك، ضرب تطوير الإدارة وتضخّم البيروقراطية، الذي أصبح اليوم داءً مستوطناً في معظم بلدان المنطقة، جذوره في التحوّلات التي بدأت منذ نحو قرنٍ ونصف القرن. اليوم، يمثّل الحجم الكبير من التمكّن من التعليم، والمتزامن مع انفجار عدد سكّان الحضر، الظاهرة الأكثر جذريّةً في جدّتها والأكثر ثقلاً بالعواقب المتناقضة.

من قرنٍ إلى آخر، وعلى الرغم من تغيّرات السياق، تظهر بعض الاستمراريات بوضوح، وهي تمرّ عبر التبدّلات السياسية. استند المحتلّ الإنكليزي في مصر والقوى الانتدابية في سوريا وفلسطين استناداً قوياً إلى الإصلاحات العثمانية. كذلك، لا توجد قطيعةٌ بين مشروع الحكّام الوطنيين الذين استلموا السلطة بدءاً من خمسينات القرن العشرين وبين تمثيل الدولة الموروث من الحقبة الاستعمارية. غير أنّ انقلاباً ارتسم تدريجياً، يمكن اختصاره في العنوان الذي أعطيناه لهذا القسم. ففي القرن التاسع عشر، سعى السلاطنة العثمانيون، مثلهم في ذلك مثل محمّد علي، إلى عصرنة الدولة في محاولةٍ لاستدراك تأخّرهم واستعادة قدرتهم القديمة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت الشعوب وسعى القادة إلى شرعنة سلطتهم عبر الوعد بوضع موارد البلاد في خدمة رفاه الجميع. المشروع التنموي هو في الآن عينه انضمامٌ للقيم التقانية الغربية ووعدٌ تجاه الشعب. لا شيء يترجم على نحوٍ أفضل مفاعيل هذا التغيّر في النموذج الإدراكي مثلما يترجمه احتدام النظام التعليمي. ففي حين كان بوسع محمّد علي في العام ١٨٤٠ أن يغلق الانتساب إلى المدارس

المؤسسة حديثاً بحجّة أنّ عدد الموظّفين المؤهّلين أصبح كافياً، أصبحت الدولة في ثمانينات القرن العشرين على العكس من ذلك أسيرة وعدها بتوظيف المجازين، المسجّل في القانون المصري في ستينات القرن عينه.

الإصلاحات العثمانية وعصرنة الدولة: 'التنظيمات'

أواخر القرن الثامن عشر، دفعت الهزائم العسكرية في مواجهة روسيا السلطان العثماني إلى إدراك ضرورة إعادة تنظيم دولته وجيشه. كانت الإجراءات الأولى تخصّ عصرنة الجيش. بعيد ذلك، وضع محمّد علي، الذي وصل إلى السلطة في خضمّ حملة نابوليون، بدوره سياسة عصرنة وتصنيع وأشغالٍ كبرى، وأرسل بعثاتٍ إلى فرنسا وأوروبا، وأصلح إدارته. يتحدّث دونالد ريد (Donald Reid) عن «عصرنةٍ دفاعية»، في استنبول كما في القاهرة، ويلاحظ أنّه بدءاً من ثلاثينات القرن التاسع عشر، كانت الإصلاحات متوازيةً فيهما عموماً. كذلك، خضع كلا البلدين إلى ضربةٍ محافظةٍ مضادّةٍ أواخر سبعينات القرن التاسع عشر في عهد عبد الحميد في الإمبراطورية، وفي ظلّ الاحتلال الإنكليزي في مصر. أمّا الولايات العربية، فهي تختلف بإيقاع الإجراءات وكثافتها. لم يخضع الهلال الخصيب إلى الصدمة العسكرية الخاصة بالمواجهة مع أوروبا. في سوريا، كان الاحتلال المصري هو من أدخل أولى التغييرات، في حين واصل العثمانيون بعد رحيل المصريين نشاطات تحويل المؤسسات.

في ثلاثينات القرن التاسع عشر إذاً، انطلقت حركةٌ واسعةٌ من إعادة تنظيم الإدارة المركزية والريفية، مع إنشاء وزاراتٍ وأقسامٍ متخصّصةٍ وهيئاتٍ تراتبيةٍ لموظفين يتقاضون رواتب من الدولة. وكانَ التمييز بين العاملين المدنيين والعسكريين والقضائيين الدينيين موضوع تنظيم جديد. تعلّق الأمر بوضع أسس دولةٍ حديثةٍ وجيشٍ فعّالٍ وإدارةٍ ذات كفّاءة. في العام ١٨٣٩، صدر أول الأوامر الإمبراطورية المعروفة باسم 'التنظيمات'. تدريجياً، اتّخذ المشروع قواماً مع إصدار مجموعةٍ من القوانين المتّصلة

بمجالاتٍ محدّدة. في العام ١٨٤٠، ألغي تلزيم جباية الضرائب وتأسّست هيئةٌ لجبايتها. وفي العام ١٨٤٨، تأسّست هيئةٌ للمساحة. وقد هدف إجراء مسح للأراضي، مترافقٍ بإحصاءٍ شاملٍ للسكّان، وفق طرائق جديدة إلى توزيعٍ أفضلٍ للضرائب التي صار يجمعها عناصر تدفع الدولة أجورهم. أصبح التحكم بالولايات أفضل شأناً بفضل ظهور وسائل اتصالات جديدة، لا سيّما البرق، وكذلك بفضل سياسة تنظيم للمناطق وأشغالٍ كبرى: تأسّست هيئاتٌ تقنيةٌ مكلّفةٌ بالأشغال العامّة في كبرى مدن الإمبراطورية، بإشراف «مهندس» موظّفٍ تعيّنه الدولة المركزية.

في مصر، كان محمّد علي قد أقام منذ سنوات حكمه الأولى نظام إدارةٍ مباشرة، موكلاً جباية الضرائب لموظفين تدفع الدولة رواتبهم وملغياً الوسطاء، ما سمح له بزيادة موارد الدولة وإطلاق مشاريعه في أشغالٍ كبرى. يمثّل ظهور فكرة خدمة الدولة، بوصفها خدمةً للمصلحة العامّة، قطيعةً مع نظام التلزيم الذي كان سائداً حتّى ذلك الحين، على الرغم من تعايش أسلوبي الإدارة لوقتٍ طويلٍ تالٍ[٧٦]. لقد ولد تمثيلٌ جديدٌ للدولة، ويعدّ علي باشا مبارك (١٨٢٤–١٨٩٣)، المهندس الذي درس في مدرسة القاهرة للعلوم التي كانت قد أنشئت حديثاً، ومدير الخدمات الفنّية في المدينة، شخصيةً رمزيّةً لهذا التمثيل[٧٧]. تأثّرت سياسة الأشغال الكبرى بوجود السانسيمونيين[٧٨] الذين كانوا وراء أوّل مشروعٍ لحفر قناة السويس، وأصبح بعضهم مستشاري الحكومة المصرية في مجال التربية والتعليم العام. وجب على إصلاح المجتمع الاستناد إلى العلم والتقانة، ولعب العلماء والمهندسون دوراً حاسماً فيه.

لم تمرّ هذه التحوّلات من دون استثارة ضروب مقاومة. فقد حاولت بعض

٧٦ انظر: G. Alleaume, « La Naissance du fonctionnaire » *in Peuples Méditerranéens, Égypte Recompositions*, n° 41-42, 1987-88، الصفحة ١٣٠.

٧٧ انظر: P.J. Vatikiotis، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٩–١١٢. أنظر أيضاً: G. Alleaume, *L'école polytechnique du Caire et ses élèves. La formation d'une élite technique dans l'Égypte du 19e siècle*، أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة لوميير ليون الثانية، ١٩٩٣.

٧٨ نسبةً إلى المصلح الاجتماعي سان سيمون (١٧٦٠–١٨٢٥) أو إلى عقيدته، وتتميز بالميل إلى التصنيع والتقدم (المترجمة).

الفئات ـ المتشاركة تقليدياً مع السلطة، من علماءٍ ووجهاء أقاليم ـ معارضتها. في مواجهة المحافظين، انقسم الإصلاحيون إلى من نادوا بتغييرٍ يحترم تقاليد الإسلام ومن دافعوا عن فكرة علمنةٍ أكثر جذريةً. لكن بعد التجربة الدستورية القصيرة للعام ١٨٧٥–١٨٧٦، زرع تشدّد السلطة المركزية ونشوء مطالبةٍ باستقلال الولايات العربية بذور ما سيصبح مطالبةً وطنيةً عربية.

علمنة القانون

في الإمبراطورية العثمانية قبل الإصلاحات، كان هنالك منذ وقتٍ طويل نظامٌ قضائيٌّ متمايزٌ عن نظام الشريعة الديني، وقد أوجدته حاجات السلطة السياسية. غير أنّ التغيّرات الاجتماعية والسياسية والرغبة في العصرنة فرضت في القرن التاسع عشر تقنيناتٍ جديدةً تماماً، مستوحاةً من قانون نابوليون وتنتمي إلى عقلانيةٍ قضائيةٍ أخرى. بالقطيعة مع القانون السائد في النظام القديم، فرض مبدأ «قانونٍ مكتوبٍ وواضحٍ لا لبس فيه» نفسه، بالتزامن مع فكرةٍ معيّنةٍ عن الدولة[٧٩]. صدرت مجموعةٌ من القوانين في المجال المدني والتجاري والعقاري (قانون التجارة للعام ١٨٥٠ والقانون الجزائي في العام ١٨٥٨، المستندين على التتالي إلى القانونين الفرنسيين الموافقين للعامين ١٨٠٧ و١٨١٨؛ القانون العقاري للعام ١٨٥٦ وقانون إدارة الأرياف في العام ١٨٦٤). وقد أجملت هذه القوانين في 'المجلّة'[٨٠] التركية، المكيّفة في مصر في العام ١٨٧٥ باسم 'المرشد'. إلى جانب المحاكم القنصلية، المخصّصة للنزاعات التي تخصّ الأجانب، والمحاكم الشرعية التي تطبّق القانون الموصوف بالإسلامي، ظهرت محاكم علمانية جديدة: في العام ١٨٦٤، تمّ تأسيس محاكم

٧٩ انظر: B. Botiveau, *Loi islamique et droit dans les sociétés arabes*, Paris, Karthala, ١٩٩٣، الصفحة ١٤٣.

٨٠ مجموعة أحكام من الفقه الإسلامي الحنفي وضعتها سنة ١٨٦٩ جمعية من العلماء في الأستانة عرفت بجمعية المجلة. وهي تتضمّن أحكاماً أثيرة مقنّنة بشكل مواد (المترجمة. المصدر: المعجم القانوني، حارث سليمان الفاروقي).

دعيت بـ'النظامية' لتطبيق التشريع الجديد، لا سيّما في الميدان الجزائي والتجاري والعقاري والبحري. في مصر، أتت بعد ذلك المحاكم المسماة بـ'الأهلية'. بقيت الأحوال الشخصية تحت وصاية المحاكم الدينية بما في ذلك بالنسبة إلى الأقلّيات التي كانت لها هيئاتها القضائية الخاصة. في العام ١٨٧٦، ولتقليص السلطات الفاحشة التي تتمتّع بها المحاكم القنصلية، تمّ تأسيس محاكم دعيت بالمختلطة لمعالجة النزاعات بين العثمانيين أو المصريين وبين الأجانب[٨١].

لئن كان إحلال المحاكم المختلطة محلّ المحاكم القنصلية قد ساهم في غرس معايير خارجية المنشأ، فقد أدّى مع ذلك إلى توحيدٍ للقانون سيمثّل في مصر أساس القانون المدني الموحّد للعام ١٨٨٣. في سوريا، تميّزت حقبة الانتداب، الفرنسي منه والإنكليزي، بالإبقاء على 'المجلّة' وبتجزئةٍ متزايدةٍ للتشريعات وتعزيزٍ للتشريعات الجماعاتية. لكن في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، شهدنا نزع شرعية المؤسسات القضائية المختلطة بعد أن عُدّت أجنبية (في حين كان عددٌ كبيرٌ من المصريين يعملون فيها). وقد ألغيت في سوريا في العام ١٩٢٤ وحلّت محلّها محاكم خاصّة بـ«القضايا الأجنبية». أمّا في مصر، فقد بقيت تعمل حتّى العام ١٩٤٨ بعد أن قرّرت الاتفاقيات الإنكليزية المصرية للعام ١٩٣٦ إلغاءها بعد انقضاء فترةٍ انتقاليةٍ تدوم اثني عشر عاماً[٨٢]. طالبت الحركات الوطنية بتوحيد الهيئاتِ القضائية، وهو أمرٌ لم يتحقّق إلّا غداة الحرب العالمية الثانية. في مصر، تمّت مراجعة قانون العام ١٨٨٣ في العام ١٩٤٨، لإضفاء الصفة المحلية عليه. أمّا في سوريا، فقد استلهم القانون المدني الجديد للعام ١٩٤٩ موادّه من القانون المصري.

أخيراً، أدى الاعتراف بالمساواة في الحقوق بين جميع رعايا الإمبراطورية، أيّاً كان انتماؤهم الديني، إلى تحوّلٍ كبيرٍ في النظام السياسي

---

٨١ انظر: D. Reid، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١١. أنظر أيضاً: Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٨.

٨٢ انظر: F. Abecassis, A. LeGall-Kazazian, « L'identité au miroir du droit – Le statut des personnes en Égypte (fin XIXe début XXe)», *Égypte Monde Arabe*، العدد ١١، ١٩٩٢ (الصفحة ١١–٣٧) من أجل تحليلٍ دقيقٍ للعلاقة بين النظام القضائي والنظام السياسي.

نفسه: كانت هذه المساواة موجودةً منذ تنظيمات العام ١٨٣٩، لكنّها لم تصبح فعليةً حقّاً في الإمبراطورية إلّا مع دستور العام ١٨٧٦. وقد أعلنت في مصر في العام ١٨٤١، وسبقتها إجراءاتٌ لصالح غير المسلمين لدى احتلال سوريا، ما ضمن انضمام مسيحيي جبل لبنان إلى محمّد علي[٨٣]. بعد إعلان الدستور الأوّل للعام ١٨٧٦، جرى انتخاب برلمان، لكنّه تعرّض للحلّ في السنة التالية مباشرةً. لم يستأنف العمل بالدستور إلّا في العام ١٩٠٩. وحين آن الأوان، أسهم ظهور مواطَنةٍ مستقلّةٍ عن الانتماءات المذهبية في إعادة تعريف الهويات الاجتماعية وفي علمنة الحياة الاجتماعية. ويعدّ ظهور مهنٍ جديدةٍ ومساهمتها في الحياة الاجتماعية والسياسية مؤشراً ذا دلالةٍ على تلك العلمنة. لم يكن لاستغلال قوات الانتداب للتباينات الجماعاتية إلّا أن يكبح هذا التطوّر[٨٤]. على الرغم من ذلك، تقدّمت علمنة المجتمع الحضري وشهدت الحركات القومية تجاور رجالٍ (وأحياناً ولو على نحوٍ خجولٍ بعض النساء) من المذاهب كلّها.

لقد قدّمت الثورتان الناصرية في العام ١٩٥٢ والبعثية في العام ١٩٦٣ تصوّراً جديداً للوظيفة الاجتماعية للقانون الذي ينبغي أن يعبّر عن إرادة الأمّة. كان النشاط التشريعي كثيفاً، لكنّه أصبح تنظيمياً على نحوٍ أساسيّ، ومال إلى إخضاع المجتمع والاقتصاد لسيطرة السلطة السياسية[٨٥]. أصبحت العدالة، ولزمنٍ طويل، خاضعةً للسياسي.

تأهيل العاملين في الدولة والتعليم العام

لتأهيل العناصر التي يحتاجها الجيش، ومن ثمّ الدولة، رأى النور نمطٌ

٨٣ انظر: K. Salibi, *Histoire du Liban du XVIIe s. à nos jours*, Paris, Naufal، الصفحة ٧٦-٧٧.

٨٤ حتّى إذا استندت سلطات الانتداب إلى ديناميةٍ موجودةٍ مسبقاً وإذا كان من غير الممكن أن تكون التطوّرات خطّية المسار.

٨٥ انظر: B. Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٢٨-١٣٢.

جديدٌ من المدارس، يقترح تعليماً معلمناً، لا يخضع لسيطرة رجال الدين، أبوابه مفتوحةٌ أمام جميع الرعايا العثمانيين، من دون تمييزٍ قائم على الجنس أو على الدين. بعد مدارس الهندسة العسكرية ثمّ المدارس الطبية الأولى، تأسّست مدارس الإدارة والقانون والألسن. وأتت بعد ذلك سلسلةٌ من المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية: تمّ توسيع النظام الدراسي على نحوٍ كلاسيكيٍّ إلى حدٍّ ما، انطلاقاً من المراحل العليا، في مصر كما في الإمبراطورية. في مصر، تمّ التوظيف بدايةً على شكل تجنيدٍ إلزاميٍّ في القرى. كان هذا التجنيد مقتصراً اقتصاراً صارماً على حاجات الدولة وعُلّق في العام ١٨٤٠ ثمّ استؤنف في العام ١٨٥٠، مع أولى حالات الإحالة على التقاعد. وبعد عقدين من ذلك، جعل النجاح الاجتماعي لأوائل أجيال المهندسين ومسؤولي الإدارة تلك الوظائف جذّابةً وأخذت أسر الوجهاء ترسل أبناءها إلى مدارس الدولة.

لقد أذِن تطوّر تلك المدارس الجديدة بأفول التعليم الديني وبنهاية تحكّم رجال الدين في تأهيل العاملين في الدولة. في الوقت عينه، وغالباً في وقتٍ أبكر، تعدّدت مدارس الطوائف والإرساليات التي اقترحت إلى جانب التعليم الديني تعليماً دنيوياً وتقديماً لمناهج حديثة (رياضيات، تاريخ، جغرافيا، أدب، فلسفة، وبخاصة لغات) ساهمت في نشوء علاقةٍ جديدةٍ بالمعرفة ونمطٍ جديدٍ من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ولئن كانت مدارس البعثات الكاثوليكية أكثر عدداً، فإنّ البعثات البروتستنتية الإنكليزية والأميركية وجدت باكراً، في حين شاركت مدارس الأليانس الإسرائيلية في نشر النفوذ الفرنسي[86]. كان اليسوعيون والعازاريون وكهنة المدارس المسيحية والفرنسيسكان يمتلكون كثيراً من المدارس في ما كان لا يزال حتّى ذلك الحين يدعى سوريا الكبرى[87]. تأسّست أول كلّية مدنية للطبّ في بيروت على يد بعثةٍ أميركيةٍ في العام ١٨٦٧، في المعهد

٨٦ انظر: F. Abecassis, « Les Juifs dans le monde musulman à l'âge des nations (1840-1945) »، ورد في B. Lelouche, A. Germa, E. Patlajan, *Les Juifs dans l'histoire*, Éditions Champ Vallon، ٢٠١١.

٨٧ انظر: J. Riffier, *Les œuvres françaises en Syrie* (١٨٦٩-١٩٢٣)، L'Harmattan، ٢٠٠٠.

السوري البروتستنتي (الذي سيصبح لاحقاً الجامعة الأميركية في بيروت)، ثمّ تأسست كلّية الطب في جامعة القدّيس يوسف في العام ١٨٨٣.

سرعان ما تقاسمت أربع شبكاتٍ الجمهور المدرسي: شبكة المدارس الإسلامية التقليدية ومدارس الإرساليات (المسيحية من مختلف المذاهب، واليهودية، وقريباً... العلمانية[٨٨])، ومدارس الملل (غير الإسلامية، بما في ذلك اليونانية والأرمنية)، ومدارس الدولة. بقيت المدارس القرآنية تستقطب الأغلبية العظمى من السكّان لتأمين التعليم الأساسي. في العام ١٨٧٥، كانت المدارس المسيحية والأجنبية معاً تعدّ في القاهرة ٩٠٠٠ تلميذ، والمدارس العسكرية ١٨٠٠ طالب، والمدارس المدنية ٥٠٠٠ طالب؛ لكن في التاريخ عينه، كانت جامعة الأزهر تعدّ ١١١٠٠ طالب، والكتاتيب ١١٢ ألف تلميذ في المرحلة الابتدائية[٨٩].

وفي حين تمّ تعريب الإدارة المصرية منذ خمسينات القرن التاسع عشر، أواخر عهد السلطان العثماني عبد العزيز، في سياق النهضة الثقافية العربية، طالبت النخب السورية بدورها بتعريب الإدارة والتعليم، لكنّها اصطدمت بتصلّب السلطة المركزية وبإرادة التتريك لدى الشبان الأتراك بعد ثورة العام ١٩٠٩. في مدرسة الحقوق بدمشق، كان تعليم الشريعة الإسلامية يتمّ باللغة العربية، في حين كانت 'المجلة' تدرّس بالتركية[٩٠]. وفي حين كانت العروبة تندرج في الأصل ضمن حراك النزعة العثمانية الإصلاحية، ساهمت هذه السياسة في نشوء نزعةٍ قوميةٍ عروبية، تجمع المسلمين والمسيحيين واليهود[٩١].

بدءاً من العام ١٨٨٢ في مصر وإثر الاحتلال الإنكليزي، وبدءاً من العام ١٩٢٠ في بلدان الهلال الخصيب الخاضعة للانتداب، تابعت قوّة

---

٨٨ تأسست البعثة العلمانية الفرنسية في العام ١٩٠٢، وقد افتتحت مدارس في بيروت والقاهرة في العام ١٩٠٩ وفي الإسكندرية في العام ١٩١٠ وفي دمشق وحلب في العام ١٩٢٥.

٨٩ انظر: G. Delanoue, « La politique de l'État réformateur en matière d'instruction publique et ses limites », in Grepo, *L'Égypte au XIX*e *siècle*, CNRS، ١٩٨٢، ٣١٩–٣٢٨.

٩٠ انظر: B. Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٨٠.

٩١ انظر: Ph. Khoury, *Syria and the French Mandate*, Princeton University Press/I.B.Tauris، ١٩٨٧، الصفحة ٦٠–٦١.

الاحتلال بدرجاتٍ متفاوتة من الاقتناع جهد زيادة ارتياد المدارس، غير أنّ الرهانات تغيّرت. فلم يولِ اللورد كرومر أيّ اهتمامٍ بالتعليم بسبب انشغاله قبل كلّ شيءٍ بإصلاح الشؤون المالية المصرية، ففرض رسوماً تعليميةً على جميع طلّاب المدارس الحكومية. فرض الدستور المصري المستقلّ في العام ١٩٢٣ إلزامية التعليم، وعادت المدارس الابتدائية مجّانيةً في العام ١٩٢٥. لكن نادرةٌ هي الأسر التي كانت تستطيع الاستغناء عن مساعدة أبنائها في الأعمال الزراعية. أمّا في سوريا، فقد افتتحت حكومة فيصل (١٩١٨–١٩٢٠) الوجيزة مدارس وأعلنت مجّانية التعليم الابتدائي. بدءاً من عشرينات القرن العشرين، فوّض البريطانيون في فلسطين إدارة التعليم إلى الطوائف الدينية تفويضاً واسعاً، وتمّ ذلك لصالح اليهود بخاصّةٍ، والمسيحيين بدرجةٍ أقل. في لبنان وسوريا، دعم الفرنسيون التعليم المذهبي دعماً كبيراً، وازداد تقدّم المسيحيين: في العام ١٩٣٠، بلغ عدد تلاميذ المدارس ٩٩ ألف طفل من أصل عدد سكّان لبنان الذي كان يبلغ ٧٨٠ ألف نسمة، في حين لم يبلغ سوى ١٨٠ ألف طفل في سوريا من أصل عدد سكّانها الذي كان يتجاوز مليوني نسمة. وسطياً، كان نحو ٥٤ بالمائة من التلاميذ مسيحيين، والحال أنّ المسيحيين كانوا يمثّلون ٥٠ بالمائة من سكّان لبنان و١٣,٥ بالمائة من سكّان سوريا، وبلغ عدد المدارس الخاصّة في لبنان ١١٠٠ مدرسة مقابل ٣٢٥ مدرسة فقط في سوريا. صحيحٌ أنّ هذه الإحصائيات لا تتضمّن المدارس القرآنية السبعمائة، غير أنّ الهوّة تبقى موجودة[٩٢]. ومثلما أدخل الإنكليز استخدام اللغة الإنكليزية إلى مدارس الدولة، جعل الفرنسيون تعليم لغتهم إلزامياً.

الإدارة الاستعمارية والنظام العسكري

لقد أدّى تفكيك الإمبراطورية وفرض الانتدابات إلى فرض نظامٍ سياسيٍّ

٩٢ انظر: E. Thompson، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٧٩.

جديدٍ على نحوٍ جذري. إذا تجاوزنا الفوارق بين الأسلوبين الفرنسي والبريطاني في الانتداب، نقول إنّ السلطة الاستعمارية استندت بقوّةٍ إلى الجيش وطوّرت جهازاً بيروقراطياً ثقيلاً، يسيطر عليه الموظّفون الذين أتوا من البلد المنتدِب. وقد سيطر الجيش وأجهزته الاستخبارية سيطرةً عليا على الأراضي والمؤسسات المدنية. تمّ على نحوٍ واسع الحفاظ على النظام القضائي والقانوني والإداري العثماني، وفي الوقت نفسه وضِع هذا النظام في خدمة مصالح قوّة الاحتلال. تواصلت السياسات المطبّقة في مجال الصحّة والتعليم والمجال الاجتماعي عبر توسيع النشاط الذي بدأ مع أواخر عهد الإمبراطورية، غير أنّ أساليب تطبيقها ساهمت في مفاقمة التفاوتات الجماعاتية. لقد عدّل استقلال مصر الشكليّ في العام ١٩٢٢ والمعاهدتان الإنكليزية ـ المصرية والفرنسية ـ السورية للعام ١٩٣٦ توازناتٍ معيّنةً لصالح النخب المحلّية، لكن وجب انتظار ما بعد الحرب العالمية الثانية كي تُلفظ القبضة الاستعمارية لفظاً نهائياً.

في مصر، حيث كانت إدارة البلاد قد أصبحت عملياً في أيدي فرنسا وبريطانيا العظمى عبر صندوق الدين، احتلّ البريطانيون البلد إثر تدخّلٍ عسكريٍّ كان من المفترض به أن يساعد الخديوي توفيق على إخضاع تمرّد جزءٍ من الجيش. كان الوضع الذي قام غيرَ مسبوقٍ وبقي غير محدّدٍ حتّى بسط الحماية رسمياً في العام ١٩١٤. رسمياً، كان الجيش البريطاني يأتمر بأمر الخديوي والسلطة التنفيذية بين يدي المصريين، لكنّ الإنكليز تحكّموا بكلّ شيءٍ وكان ضبّاطهم هم الذين يمتلكون السلطة الفعلية. في الحقيقة، كان فتح السودان في العام ١٨٩٩... مجرّد حكم ثنائيٍّ إنكليزي ـ مصري. حتّى بعد استقلال مصر رسمياً في العام ١٩٢٢، وفي حين أُلغيت الأحكام العرفية، بقي الجيش خاضعاً لإدارة ضبّاطٍ بريطانيين: وجب انتظار المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية للعام ١٩٣٦ كي يوكل مركز المفتّش العام للجيش أخيراً لمصري. ووضع المحتلّون عناصرهم على رأس جميع الوزارات منذ العام ١٨٨٢. ولتصحيح الأمور المالية والاقتصاد في البلاد، أعادوا تنظيم الإدارة التي وظّفت مصريين

بإدارة المحتلّين. في الواقع، لم يكن عدد الموظّفين البريطانيين كبيراً، على الرغم من تولّيهم المناصب العليا. لم يؤدِّ إعلان الحماية رسمياً إلّا إلى جعل وضع قائم وضعاً رسمياً. وحتّى إذا كان إعلان الاستقلال في العام ١٩٢٢، بعد ثلاث سنواتٍ من الاضطرابات الشعبية، قد أفضى إلى نشر دستورٍ وتنظيم انتخاباتٍ حرّة، فلم يؤدِّ ذلك إلى تغييرٍ حقيقيٍّ في عمل الإدارة.

بموجب المادة ٢٢ من معاهدة فرساي بتفويضٍ من عصبة الأمم المحدثة، وضع كلٌّ من لبنان وسوريا تحت وصايةٍ فرنسا، وفلسطين وشرقي نهر الأردن تحت وصاية بريطانيا العظمى، وذلك لمساعدة تلك البلدان على بلوغ النضج اللازم لـ«مواجهة مصاعب العالم الحديث». ويفرض هذا الانتداب، الذي قضى على البلدان المكلّفة به برفع تقريرٍ عنه كلّ عام، إقامة مؤسساتٍ قضائيةٍ عادلةٍ ونظامٍ صحّيٍّ متوافقٍ مع المعايير الدولية ونظامٍ تعليميٍّ حكومي[٩٣].

في فلسطين، شجّع البريطانيون - الذين التزموا وفق إعلان بلفور بتسهيل إنشاء وطنٍ قوميٍّ يهودي - الاستيطان اليهودي، غير أنّهم اضطرّوا إلى أن يأخذوا بالحسبان العداء العربي للمشروع الصهيوني، وقد نجم عدم التوازن في القوى العسكرية بصورةٍ كبيرةٍ من ضرورة السيطرة على وضعٍ متميّزٍ في حرجه. شرقي نهر الأردن، وعلى الرغم من وهم الإمارة، قاد الفوجَ العربي جنرالٌ بريطاني هو الجنرال غلوب، الذي تمّ تكليفه بنشر السلام في المنطقة الصحراوية وباستصلاح السهوب[٩٤]. وقد ظلّ غلوب باشا على رأس الجيش الأردني حتّى العام ١٩٥٧.

في سوريا، كما في الأردن، تمّ تكليف الجيش بنشر السلام في أراضٍ، ما فرض تثبيت الحدود التي تقسم الأراضي القبلية والسيطرة على تلك الحدود. ولمنع غارات القبائل، جرى تحويل المناطق الشرقية إلى أراضٍ عسكرية، وضعت تحت سيطرة الجنرال قائد قوّات المشرق، وكانت

٩٣ انظر: E. Thompson, *Colonial citizens*, IB Tauris، ٢٠٠٢، الصفحة ٥٨-٥٩.

٩٤ انظر: T. Tell, « Paysans, nomades et État en Jordanie orientale : les politiques de développement rural », in R. Bocco, R. Jaubert, F. Métral, *Steppes d'Arabie*, Paris, PUF/Genève, IUED، ١٩٩٣، الصفحة ٨٧-١٠٢.

موضوع سياسة إعمارٍ واستصلاح[٩٥]. لكنّ القوات الفرنسية اصطدمت أيضاً منذ سنوات الانتداب الأولى بأفعال مقاومةٍ بلغت ذروتها بين العامين ١٩٢٥ و١٩٢٧ مع الثورة العربية الكبرى. لا شيء مفاجئاً في أن يكون عديد جيش المشرق هائلاً: ١٥ ألف رجل في العام ١٩٢٥ مقابل عدد سكّانٍ لا يتجاوز أبداً مليون نسمة[٩٦]. استثارت وحشية النظام العسكري الفرنسي العداء في صفوف الوجهاء المتحالفين معهم وشجّعت على صعود التيّارات القومية، في حين استند الفرنسيون إلى أعضاء الأقليات في محاولةٍ لعزلهم. في العام ١٩٢٨، ومع انتهاء الثورة، تمّ رفع النظام العسكري، لكنّ الأهداف العسكرية المتمثّلة في السيطرة على الأراضي ظلّت تحتلّ الأولوية وبقي الجيش أحد أعمدة سلطة الانتداب، إضافةً إلى البيروقراطية الاستعمارية والبعثات الدينية... والشركات الحاصلة على امتيازات[٩٧]. وعلى الرغم من تجزئة سوريا إلى عدّة دولٍ ومناطق، تمركزت الإدارة الانتدابية، التي كان موقعها في بيروت، تمركزاً شديداً في يد المفوّض الأعلى الذي كان رجلاً عسكرياً حتّى العام ١٩٣٣. تمّ توحيد النظام الضريبي، وكان الموظّفون الفرنسيون يجولون من منطقةٍ إلى أخرى. كان عديد القوّات المرسلة من فرنسا أكبر بكثيرٍ من مثيلتها التي أرسلتها بريطانيا العظمى إلى العراق أو إلى مصر[٩٨]. لقد انتهج البريطانيون، أكثر بكثيرٍ ممّا فعل الفرنسيون، استراتيجية تعبئة وسائط محلّية، بحثوا عنهم في صفوف الوجهاء وزعماء القبائل وقدامى الموظّفين العثمانيين. من جانبٍ آخر، أكثرت الإدارة من اللجوء إلى تفويض الأشغال أو الخدمات لشركاتٍ ذات امتياز. كلّفت شركاتٌ خاصّة (غالباً ما كانت موجودةً منذ ما قبل الانتداب) ببناء وصيانة الطرق والسكك الحديدية والهاتف والبرق والكهرباء والماء.

٩٥ انظر: C. Velud, « La politique mandataire française à l’égard des tribus et des zones de steppe en Syrie », in R. Bocco, R. Jaubert, F. Métral، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٣، الصفحة ٦١–٨٦.

٩٦ بالمقارنة، لم يتجاوز عدد الجنود البريطانيين ٣٨٠٠ جندياً (جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٣٢).

٩٧ انظر: E. Thompson، مصدر سبق ذكره، الصفحتان ٤٢ و٦٠.

٩٨ انظر: E. Thompson، مصدر سبق ذكره، الصفحتان ٦٤ و٣٠٧، الحاشية ٢٢.

الاشتراكية العربية والتنمية

غداة الحرب العالمية الثانية، نالت آخر الدول الخاضعة للانتداب استقلالها أخيراً (لبنان وسوريا والأردن)، في حين كانت فلسطين موضوع خطّة تقسيم أقرّتها الأمم المتحدة. نحن نعلم ما حدث لهذه الخطّة. فقد رفضت البلدان العربية الاعتراف بها واجتاحت فلسطين، غير أنّ الحرب أفضت إلى ولادة دولة إسرائيل موسّعة وإلى الاختفاء الكلّي لفلسطين العربية: ألحقت الضفّة الغربية لنهر الأردن بشرقه الذي تحوّل إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبحت غزّة خاضعةً للحكم العسكري المصري. إنّ «ثورة تمّوز»، التي شهدت استيلاء الضبّاط الأحرار على السلطة في العام ١٩٥٢ ثمّ وصول عبد الناصر إلى سدّة رئاسة مصر بدءاً من العام ١٩٥٤ بعد إطاحة المشير نجيب، قد أعطت الإشارة لتصاعدٍ كاسحٍ لنزعةٍ عروبيةٍ مصبوغةٍ بالاشتراكية. كانت سوريا قد أنهت الاتحاد الجمركي بينها وبين لبنان في العام ١٩٥٠، وتباعد البلدان على نحوٍ قاطع، في حين بقي اقتصاد كلٍّ منهما (وسوق عمله) مرتبطاً بالآخر ارتباطاً وثيقاً. بعد سلسلةٍ أولى من الانقلابات العسكرية، شهدت سوريا مرحلةً ليبراليةً وجيزةً بين العامين ١٩٥٤ و١٩٥٨، غير أنّ سحر عبد الناصر والنفوذ المتزايد لحزب البعث العربي الاشتراكي والتيارات القومية العربية أفضيا إلى قرار توحيد البلدين في إطار الجمهورية العربية المتحدة. بعد الانفصال في العام ١٩٦١، وصل البعث إلى السلطة في آذار ١٩٦٣ («ثورة الثامن من آذار»). في مصر كما في سوريا، استلم مقاليد السلطة جيلٌ جديدٌ من الضباط الشباب الذين تعود أصولهم غالباً إلى الأرياف والأوساط الشعبية، تأهّلوا في المدارس العسكرية التي أنشئت بين الحربين العالميتين.

العقود الثلاثة التي تمتدّ تقريباً من منتصف خمسينات القرن العشرين ومطلع ثمانيناته هي عقود أوج النزعة العروبية والمشروع التنموي. وقد تميّزت برسوخ نموذج دولةٍ مقاولةٍ واجتماعيةٍ في آنٍ معاً، تروّج للمشاريع الكبيرة وتقدّم الخدمات والحماية والدعم. أصبح «التقدّم» الاجتماعي والاقتصادي محرّك سياسات الدولة. وشهدت الوظائف

الحكومية نموّاً سريعاً، كما بلغت الهجرة من الريف إلى المدينة والتحوّل الحضري أوجهما، كما كان تحسّن الوضع الصحّي والاجتماعي حقيقياً، وارتفع بسرعةٍ مستوى التعليم، وكذلك عدد خرّيجي التعليم العالي. تعدّ مصر الناصرية وسوريا البعثية منارتي هذا النموذج التنموي. أمّا الأردن ولبنان، فقد واصلا الانضمام رسمياً لمبدأ اقتصاد السوق، لكنّ الحقيقة أكثر تبايناً. ولئن كان لبنان، بفعل موقعه المتجدّد كصلة وصلٍ للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، قد طوّر اقتصاد خدماتٍ لا تتدخّلُ فيه الدولة كثيراً، فإنّ الأردن لم يصمد إلّا بفضل مساعدات بريطانيا العظمى التي حلّت الولايات المتحدة محلّها بدءاً من العام ١٩٥٧، وبنى نفسه منذ البداية بوصفه اقتصاداً ريعياً.

بدءاً من العام ١٩٧٣، كان بالإمكان وصف مجمل اقتصادات المنطقة بالريعية، بالنسبة إلى البلدان المنتجة للنفط كما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، وذلك بفضل المساعدات التي كانت الأولى تدفعها للثانية باسم مواجهة إسرائيل أو تحويلات مغتربيها. وتأثّر النظام السياسي بذلك، فشهد تفاقم طابعه الوراثي والاستبدادي، وتحوّل السكّان إلى أناسٍ يتلقّون مساعدات. تزايدت حصّة الوظيفة الحكومية في مجمل الوظائف، بما في ذلك في الأردن. وفي حين سرعان ما كشف تعميم الفساد وسوء الإدارة والخلل الوظيفي حدود نموذج التنمية، سمحت إيرادات الريع للنظامين السياسي والاجتماعي بالبقاء مدّةً قاربت عقدين من الزمن. لكن منذ ثمانينات القرن العشرين، بدأت تظهر مفاعيل الجمود، وزاد من حدّتها أنّ الفئات الاجتماعية التي استفادت من تنمية الستينات، أي العمال وصغار الموظّفين، قد شهدت هبوطاً في مستوى حياتها بتأثير التضخّم. وحدها الهجرة إلى البلدان المنتجة للنفط سمحت للمستفيدين منها بمواجهة الزيادة السريعة في كلفة المعيشة.

يمثّل تعميم التعليم الأساسي ووصول نسبةٍ متزايدة من الشباب (بما في ذلك الفتيات) إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي تحوّلاً ثقافياً بالغ الأهمية. لكنّ ضمانة التشغيل التي كانت الدولة تقدّمها في السبعينات لجميع المجازين، فعلياً إن لم يكن قانونياً، اصطدمت آلياً حين أصبح عددهم كبيراً

جدّاً باستنزاف الإدارة لقدراتها على التوظيف وبضغوط السوق. في مصر، استثار الفارق بين الوعود والواقع، بين تعميم الثورة وتعميم الانفتاح، الألم وعدم الفهم والإحباط، وفسّر جزئياً تجذّر أكثر القطاعات تأثّراً بالأزمة[٩٩].

حين قبل الأردن ومصر أواخر الثمانينات تطبيق سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لم تتأخّر العواقب في الظهور. في العقد الذي أعقب خروج لبنان في العام ١٩٩٠ من خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية، استفاد هذا البلد من دعم استثنائيٍّ لإعادة بنائه. أمّا سوريا، التي استفاد اقتصادها بأشكالٍ مختلفةٍ من الموارد التي قدّمتها لها السيطرة على لبنان، فقد نجحت في الإفلات من إملاءات المؤسسات المالية الدولية، لكنّها شرعت من تلقاء نفسها في سياسة لبرلةٍ اقتصاديةٍ بدءاً من التسعينات. وحين قرّرت الحكومة في العام ٢٠٠٤ فجأةً أن تضع حدّاً لتوظيف المهندسين الخرّيجين في الدولة، استثارت احتجاجاً كبيراً في كلّيات الهندسة. وكما في بلدان المنطقة الأخرى، أصبح قطاعاتٌ متزايدةٌ من السكّان تعاني البطالة ونقص التشغيل والإفقار.

معارف حديثةٌ ومهنٌ جديدة

لقد أدّى تطوير المدارس الحديثة التي تتمثّل مهمّتها في تأهيل العاملين في الدولة، ونشر الطباعة الذي يسمح بنشوء وسائل انتشارٍ جديدة للمعارف بفضل الصحافة والكتاب، إلى تحوّلٍ عميقٍ في العلاقة بالمعرفة والثقافة. وقد ترافق صعود شأن المعارف الدنيوية في مجال التقنية والعلوم، كما في مجال الحقوق والمجتمع، ترافق مع أفول سلطة رجال الدين. كذلك،

٩٩ انظر: K. Tourné, « Diplômés chômeurs : l'expérience de l'infortune sociale ou les nouveaux dispositifs de l'insertion en Égypte », *REMMM*، العدد ١٠٥–١٠٦، ٢٠٠٤، الصفحة ٩١–١٠٨؛ أنظر أيضاً: Ph. Fargues, « Violence politique et démographie en Égypte », in B. Dupret (dir.), *Le Phénomène de la violence politique : perspectives comparatistes et paradigme égyptien*, Le Caire, Dossiers du CEDEJ، ١٩٧٤، الصفحة ٢٢٣–٢٤٣.

لعبت حركة الترجمة التي بدأها محمّد علي ونشّطها إحداث مدرسة الألسن في العام ١٨٣٥ دوراً بالغ الأهمّية في هذا التحوّل الثقافي. هكذا، أصبحت المدارس الدينية تقتصر على تأهيل رجال الدين. لكنّ الحدود لم تكن كتيمةً بين النظامين وأصبح تطوّر الممارسات التربوية ملموساً حتّى في المساجد. فصار رجال دينٍ مصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمّد عبده في مصر يحثّون تلاميذهم على التفكير بدلاً من التلقّي السلبيّ لتعليم لا يتبدّل، وعلى البحث عن أعمالٍ غير مشهورة، وعلى «أن يجوبوا فضاء المعرفة الدينية حتّى يتكشّف المعنى الحقيقي والعميق للحقيقة الدينية»[١٠٠]. حتّى النصف الأوّل من القرن العشرين، كان المتعلّمون الدارسون في الأزهر ينتسبون إلى الجامعة ويصبحون معلّمين في مدارس الدولة[١٠١]. منذ أواخر القرن التاسع عشر، كانت أسر الأعيان ترسل أبناءها إلى تلك المدارس نفسها للسماح لهم باحتلال مناصب في الإدارة. وكانت مدارس الحقوق مرغوبةً أكثر من غيرها طيلة عقودٍ عدّةٍ ومثّلت الدرب الملكي لسلوك مسيرةٍ مهنيةٍ سياسية.

في حركة العصرنة هذه، لعبت المدارس التابعة للطوائف والمدارس الأجنبية دوراً أساسياً. فهي لم تقدّم عاملين محلّيين مؤهّلين لدور التجارة والشركات الأجنبية الحاصلة على امتيازاتٍ ثمّ للإدارة الانتدابية فحسب، بل ساهمت كذلك في تأهيل أجيالٍ من الموظّفين ومن أعضاء المهن الحرّة ومن رجال السياسة المتشرّبين بالثقافة الأوروبية، في مصر كما في لبنان، وفي سوريا وفلسطين، كما قدّمت رجالات ثقافةٍ من الطوائف المسيحية واليهودية لعبوا دوراً مهمّاً في النهضة الثقافية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبطرس البستاني (١٨١٩–١٨٨٣)، الماروني المتحوّل إلى البروتستنتية ومؤلّف أوّل موسوعةٍ عربيةٍ ورائد الصحافة اللبنانية، درس في مدرسةٍ بطريركيةٍ مارونية ثمّ درّس في

١٠٠ انظر: H. Shami, « Renouveau intellectuel et suspicion religieuse en Égypte (1871-1877), in E. Longuenesse, F. Mermier (dir.), *Champ intellectuel et nouveaux médias, Monde arabe contemporain, Cahiers de recherche*, n° 8, Lyon, GREMMO، ٢٠٠٠، الصفحة ٣٧–٤٠.

١٠١ انظر: D. Reid, *Cairo University and the making of modern Egypt*، القاهرة، منشورات الجامعة الأميركية ببيروت، ١٩٩٩.

المدرسة الإكليريكية الأميركية ثمّ في الثانوية السورية البروتستنتية. ودور المسيحيين السوريين في بدايات الصحافة المصرية معروفٌ جيّداً: درس مؤسسا صحيفة الأهرام، الأخوان تقلا، وهما من الروم الكاثوليك في جبل لبنان، في مدارس كاثوليكية. والأمثلة عديدة.

بعد نموذج الأفندي في مصر، وهو الموظّف الصغير الذي تعلّم في مدرسة حكومية[١٠٢]، ظهرت نماذج جديدةٌ في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، كنموذج رجل الآداب، المثقّف[١٠٣]، ونموذج الموظّف في القطاع العام والمعلّم، وبصورةٍ خاصّة نموذج الطالب في قلب التحرّكات القومية والحركات الاحتجاجية.

منذ منتصف القرن الثامن عشر في مصر، وبعد ذلك بمدّةٍ قصيرةٍ في سوريا، ظهرت مهنٌ جديدةٌ، بدايةً في إطار خدمة الدولة، وبعيد ذلك بممارسةٍ خاصّة. ويشهد الإحصاء المصري للعام ١٨٤٨ على ذلك: من أصل ٧٤٤٤٧ «عنصراً فاعلاً» في القاهرة، كان هنالك ١١٠ مهندسين و٢٠٤ أطباء و١٩٨ مدرّساً (في مدارس الدولة) و١٠٥ فنّيين و١٠٥٥ موظّفاً في دوائر الإدارة[١٠٤]. يذكر قاموس الصناعات الشامية لجمال الدين القاسمي، الذي تمّ تجميعه في منعطف القرن العشرين، عن الأطبّاء إنّه يجب عليهم أن يتخرّجوا من كلّيات الطب، وعن المهندسين إنّ معظمهم موظّفون في الدولة ويتقاضون أجوراً حسنة، وإنّ مهنة الهندسة هي مهنةٌ بالغة الأهمّية نحتاجها بشدّة؛ «الأفوكا» (المحامون) هم ممثّلو المشتكي، الذين يجب عليهم أن يعرفوا القانون النظامي وبعض أحكام الشريعة؛ في المقابل، لا يبدو معلّمو مدارس الدولة إلّا حالةً خاصّةً تحت تصنيف «مؤدّب الكتّاب»[١٠٥].

١٠٢ انظر: L. Ryzova, *L'effendiya ou la modernité contestée*, Le Caire, CEDEJ، ٢٠٠٣.

١٠٣ انظر: I. Farag, «Intellectuel et muthaqqaf : champ sémantique, champ conceptuel et champ historique », in J.-C. Vatin et al., *Études politiques du monde arabe : Approches globales et approches spécifiques*, Le Caire, CEDEJ، ١٩٩١، الصفحة ١٥١–١٦١.

١٠٤ انظر: Gh. Alleaume et Ph. Fargues, « La naissance d'une statistique d'État, Le recensement de 1848 en Égypte »، *Histoire et mesure*، ١٩٩٨، XIII–١ : ٢، الصفحة ١٤٧–١٩٣.

١٠٥ انظر: محمد سعيد القاسمي، جمال الدين القاسمي، خالد العظم، قاموس الصناعات الشامية،

يمكن أن تعدّ بعض المهن ذات رمزيةٍ بالنسبة إلى التغيرات التقنية والثقافية الجارية: الأكثر ذكراً هم المعلّمون والصحافيون والمحامون والمهندسون والأطباء[106]. ولئن كانت هذه المهن الخمسة تشترك في أنّها، ضمن الشكل الجديد الذي برز من سياسات العصرنة والإصلاحات في القرن التاسع عشر، نتاج قطيعةٍ ثلاثيةٍ، معرفيةٍ وثقافيةٍ واجتماعية، فإنّها لا تقيم علاقةً متماثلةً بالمعرفة ولا تستند بالدرجة عينها إلى حقل معارف خاصّةٍ ولا تنتمي إلى الممارسة عينها ولا تقيم علاقةً متماثلةً بالمجتمع. ينشر المعلّمون والصحافيون المعارف، لكن بأسلوب مختلف. وقد ولدت مهنة المحاماة من تحوّل المؤسسات القضائية. أمّا مهنتا الهندسة والطبّ، اللتان تستطيعان أكثر من غيرهما أن تنسبا نفسيهما إلى الأسلاف العظماء في عصر العلوم العربية الذهبي، فقد ولدتا بوصفهما ملحقتين بالمشروع التحديثي وعرّفتا نفسيهما بامتلاكهما معرفةً علميةً وفنّيةً تخصّصية.

دور المدرّسين أساسيٌّ في تأهيل الأجيال الجديدة وفي نشر الأفكار الجديدة - أو على العكس من ذلك في نشر إيديولوجيا السلطة القائمة - ومكانتهم حاسمةٌ في الحركة الوطنية في القرن العشرين: عددٌ من مؤسّسي حزب البعث هم من مدرّسي المدارس الثانوية ويروي عددٌ من المناضلين كيف تأثّروا بهذا أو ذاك من أساتذتهم. لكن لم تكرّس أعمالٌ كثيرةٌ لهم بوصفهم كذلك، إذ يصعب فصل تاريخهم عن تاريخ مؤسسات نشر المعرفة، كالمدارس والجوامع والجامعات. فضلاً عن ذلك، وخلافاً للمهن الأخرى المذكورة، إذا كان المعلّمون قد ارتبطوا بتحوّلٍ جذريٍّ في العلاقة بالمعرفة، فإنّ القطيعة مع عالم معلّمي المدارس الدينية لم يكن أبداً بمثل هذا الوضوح، لأنّ عدداً منهم انتقلوا من نوع إلى آخر من المدارس. غير أنّ تأسيس دور المعلّمين المخصّصة لتأهيل مدرّسي المدارس الحديثة

Mouton &Co، ١٩٦٠ (مجلدان). المجلد الأول: ١٨٦ صفحة بالفرنسية و٢٣ صفحة بالعربية. المجلد الثاني: ٥٣٥ صفحة بالفرنسية -٣٩ صفحة بالعربية.

١٠٦ إنّها المهن الخمس التي درسها D. Reid في مقاله المؤسّس لدراسة المهن الحديثة في مصر. انظر: D. Reid, « The Rise of Professions and Professional Organization in Modern Egypt », *Comparative Studies in History and Society*, 1/XVI، ١٩٧٤، الصفحة ٢٤-٥٧.

يمثّل منعطفاً: دار المعلّمين العليا في استنبول في العام ١٨٦٢، وأكملتها ـ وهذه علامةٌ على الأزمنة ـ دارٌ للمعلّمات في العام ١٨٧٠، ودار العلوم في القاهرة في العام ١٨٧٢. ثمّ ارتفع عدد المعلّمين بسرعة. وكان الفارق بين تمثّلهم لمهمتهم ولموقعهم وبين حقيقة شرطهم الاجتماعي وما يعيشونه فارقاً كبيراً. فعلى الرغم من تخرّجهم في مدارس حديثة وتكليفهم بنشر التعليم في أوساطٍ اعتبروها متخلّفةً، كانت رواتبهم سيّئةً ولم يكونوا يحظون بالاعتبار اللائق. نجم من ذلك إحباطٌ يفسّر الظهور المبكّر لمختلف أشكال تحرّكات المعلّمين. في مصر، تأسّست منذ العام ١٨٩١ جمعيةٌ تعاونيةٌ أولى، ضمّت خرّيجي دار المعلّمين؛ وفي العام ١٩١٠، تأسّست أربع «نقابات» لمعلّمي المدارس الابتدائية في القاهرة وفي مدارس أخرى، من دون أن نعلم بدقّةٍ ما يختبئ وراء هذا اللفظ؛ وفي العام ١٩٢٠، تأسّست أوّل نقابةٍ بمعنى الكلمة، ضمّت خرّيجي دار العلوم. طيلة العشرينات والثلاثينات، ناضل أعضاء النقابة من أجل تحسين أوضاعهم وأجورهم. ويفسّر تنوّع الأوضاع والمواقع وفق نمط المدرسة التي يدرّسون فيها انقسامهم بين عددٍ كبيرٍ من الاتحادات والنقابات (التي اتّخذت غالباً شكل اتحاداتٍ للمجازين). في العام ١٩٥١، تأسّس أوّل اتّحادٍ نقابيٍّ للمعلّمين، بعد معركةٍ كبيرةٍ في البرلمان[١٠٧]. أمّا بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فالمعلومات تنقصنا. الأرجح أنّ اتحاداتٍ قد تأسّست في وقتٍ مبكرٍ نسبياً: يذكر جاك كولان (Jacques Couland) بالنسبة إلى لبنان اتحاداً للمعلّمين في العام ١٩٢٥، ومشاركة المعلّمين في حركات الإضراب في العام ١٩٤٤. واليوم، أصبحت نقابات المعلّمين في سوريا ومصر «فئوية» تماماً، يسيطر عليها الحزب الحاكم. في لبنان والأردن، وبما أنّ الموظّفين محرومون من حقّ الانتساب إلى نقابات، لا توجد سوى نقابات لمعلّمي القطاع الخاص، غير أنّ معلّمي القطاع العام يتحايلون على القانون وينتظمون ضمن نوادٍ أو روابط للمعلّمين. تتنوّع

١٠٧ انظر: M. AbuAl-As'ad, « Les enseignants égyptiens, un siècle de syndicalisme », in Égypte Monde Arabe، العدد ١٨–١٩، ١٩٩٤، الصفحة ٣٩–٥٣؛ وللمؤلّف نفسه، تطوّر نقابات المعلّمين المصريين، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر النهضة، ١٩٩٣، الصفحة ١٢٠.

الأوضاع والمواقع اليوم تنوّعاً مذهلاً. خلافاً للمهن العليا الأخرى، لا يجتمع خرّيجو الجامعات وفق امتلاكهم معارف تخصّصية، بل وفق موقع ووظيفة. ويبلغ من صحّة ذلك أنّ أولئك الذين يدرّسون إحدى الموادّ المسمّاة بالمواد التطبيقية، في الطبّ أو الهندسة أو الزراعة، ويحوزون شهادةً من تلك الكلّيات عينها، هم عموماً أعضاء في «نقابات» الأطباء أو المهندسين أو المهندسين الزراعيين. وهذا لا يمنعهم من أن يجدوا وسائل أخرى لينظّموا أنفسهم، مثلهم في ذلك مثل مدرّسي المرحلة الثانوية. ففي مصر، شكّلوا «نادي أساتذة التعليم العالي» الذي سيطرت عليه مدّةً طويلةً التيّارات اليسارية، ثمّ انتقل إلى أيدي الإخوان المسلمين في التسعينات. وقد تدهور موقعهم، الذي بقي متميّزاً وقتاً طويلاً، مع انهيار قدرتهم الشرائية.

في المقابل، الصحافيون والمحامون شخصياتٌ جديدةٌ جذرياً، يرتبط بروزها ببروز الصحافة بالنسبة إلى الصحافيين وبإنشاء محاكم علمانية وإدخال ممارساتٍ قضائية جديدة مستلهمة من التقاليد القضائية الأوروبية بالنسبة إلى المحامين.

ترتبط بدايات الصحافة بالإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية كما في مصر. استخدمت الصحف الأولى في نشر المعلومات الإدارية. أمّا الولادة الحقيقية لصحافةٍ سياسية، صحافة رأيٍ وسجال، فهي تعود لستينات القرن التاسع عشر في القاهرة وإلى سبعيناته في بيروت. بعد العام ١٨٨١، أدّى الضغط العثماني إلى هجرة عددٍ من المتعلّمين والمناضلين من بيروت ودمشق وحلب إلى باريس والقاهرة، حيث كان السادة الإنكليز الجدد سعداء باستقبال صحافيين وناشطين «شوام»[١٠٨]، لعبوا دوراً أساسياً في تطوير الصحافة. تأسّست صحيفة الأهرام في العام ١٨٧٥ على يد لبنانيين هما سليم وبشارة تقلا، وأصبحت في القرن العشرين أكبر صحف مصر والعالم العربي. كان الصحافيون الأوائل قبل كلّ شيءٍ كتّاباً وأدباء، مؤسّسين لمجلاّتٍ فكريةٍ وصحف رأيٍ بالقدر نفسه. تطوّرت المهنة تدريجياً في فترة ما بين الحربين وشهدنا ازدياد عدد الصحف في المدن

١٠٨ انظر: سمير قصير، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٨٦.

والأرياف، وكانت في الآن عينه ناطقةً باسم الحركة الوطنية وحاملاً لصراع الأفكار ووسيلةً للتعبير عن الحياة الاجتماعية المحلّية والوطنية. وقد أتاح لها هذا الدور مكانةً رفيعةً واعترافاً من رأي عامٍّ مستنيرٍ ومتعلّم. في النصف الأوّل من القرن العشرين، كان المصريون المثقّفون يلتهمون الصحف والمجلّات ولم يعودوا يقرؤون الكتب[١٠٩]. في العام ١٩٣١، أكّد صحافيٌّ مصريٌّ كبيرٌ قائلاً: «كلّ يوم، يطرق شبابٌ أبواب مديري الصحف والمجلّات، طالبين الانضمام إلى المهنة»[١١٠]. في البدايات، كانت صناعة الصحف مشروعاً فردياً يعمل فيه الصحافي محرّراً وفنّياً ومديراً وناشراً في آنٍ معاً. في لبنان، ومن أجل عودة الصحافيين الذين هاجروا إلى باريس أو إلى القاهرة في مطلع القرن العشرين، شهدنا في العشرينات «غلياناً في الصحافة العربية ببيروت»: عاد جبران تويني من مصر وأسّس «الأحرار» في العام ١٩٢٤، ثمّ «النهار» في العام ١٩٣٣. يتحدّث سمير قصير عن «عصر نهضةٍ ثانٍ»[١١١].

بدأ طرح فكرة وضع أنظمةٍ في سوريا ومصر: كان مدير الأهرام، بشارة تقلا، قد أطلق فكرة نقابة منذ العام ١٨٩٦. تأسّست في بيروت لجنةٌ للصحافة منذ العام ١٩١١. لكن على الرغم من المحاولات المتكرّرة، وجب انتظار الأربعينات لرؤية ظهور أولى نقابات الصحافيين: في مصر، تأسّست نقابةٌ في العام ١٩٤١، وفي سوريا، رأى اتّحادٌ للصحافيين النور في العام ١٩٤٢، وفي لبنان، يقال إنّ لجنة العام ١٩١١ قد تحوّلت إلى نقابةٍ للصحافة في العام ١٩١٩، في حين تأسّست جمعيةٌ للمحرّرين في العام ١٩٤١[١١٢]. بانتظام، كان سؤالٌ يتكرّر: هل ينبغي جمع أصحاب الصحف والصحافيين في تنظيم واحد؟ في مصر، كانت هنالك منظّمتان متمايزتان، ثمّ اجتمعتا معاً كما في سوريا والأردن (حيث تأسّست نقابةٌ فئويةٌ واحدةٌ في العام ١٩٥٣). في لبنان، المنظّمتان منفصلتان. لكنّ غياب التعريف

١٠٩ انظر: P.J. Vatikiotis، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٨٤.
١١٠ انظر: A. Ayalon, *The Press in the Arab Middle East*, Oxford, New York, OUP، ١٩٩٥، الصفحة ٢١٧.
١١١ سمير قصير، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٩٢–٣٩٤.
١١٢ انظر: A. Penna, *Le métier de journaliste de presse au Liban*، رسالة لنيل درجة الأستاذية في العلوم السياسية، جامعة ليون الثالثة، أيار/مايو ١٩٩٩.

الدقيق لمهنة الصحافي يترك مسألة موقع تلك المنظّمات مفتوحةً. حتّى اليوم، غالباً ما تكون الصحافة مصدر رزق بالنسبة إلى كتّابٍ غير قادرين على العيش من كتاباتهم. وكما في الأماكن الأخرى، كثيرون منهم يعملون بالقطعة، لا موقع لهم ولا حماية، لكن أكثر ممّا في الأماكن الأخرى، يتمتّع أصحاب الصحف ومديروها بقدرةٍ مطلقةٍ ويتحكّمون في دخول المهنة. ويزيد من صحّة ذلك أنّ الأنظمة الجديدة بعد الاستقلال، التي زعمت تمثيل الشعب، نادت باحتكارها الحقيقة وسيطرت على وسائل الإعلام ومنعت التعبير عن الآراء المخالفة. وقد أسّست صحفها الخاصة أو أمّمت الصحف الموجودة. إنّ الصحافة العربية، التي كانت في مقدّمة النضالات السياسية وتعدّ بعض العناوين المهيبة (الأهرام في مصر والنهار في لبنان) القادرة على منافسة أكبر صحف البلدان المتطوّرة، أصبحت مخنوقةً بالإعلام الرسمي[١١٣]. لبنان آخر بلدٍ حافظ على صحافةٍ تعدّدية، لكنّ الصحافة فيه غالباً ما تكون مشروعاً هدفه الربح المادي لخدمة أكثر المصالح السياسية تنوّعاً وتحوّلت الصحافة إلى «فاعلٍ في السياسة العربية العربية». أحياناً، يدفع الصحافيون حياتهم ثمناً لحرّيتهم في التعبير[١١٤].

تعدّ ولادة المحامي «العلامة الملموسة الأبرز للوصول إلى الحداثة القضائية» (بوتيفو) (B. Botiveau)، وهي تنجم من ممارسةٍ جديدةٍ للقانون ومن تصوّر معلمنٍ للدفاع، شهدت احترافيةً للدفاع في إطار المحاكم المختلطة بعد العام ١٨٧٦ [١١٥]. قبل إصلاحات القرن التاسع عشر، كانت إدارة القضاء على نحوٍ أساسيّ بيد 'القاضي' في المحاكم الدينية، وكان 'الوكيل'، وهو مدافعٌ غير محترف، يؤمّن الدفاع. ومع هذه المؤسسات الجديدة، بزغت «عقلانيةٌ جديدةٌ للقانون والقضاء، لا يمكن

---

١١٣ انظر: A. Ayalon، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٤٥.

١١٤ ربما كان اغتيال كامل مروة في العام ١٩٦٦ على يد أحد الناصريين، وكان من الزعران المحلّيين، علامةً من بين علاماتٍ أخرى تنبّأت بالحرب التي اجتاحت لبنان بعد عشرة أعوامٍ من ذلك. انظر: سمير قصير، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٥٥٩–٥٦٢. بدوره، اغتيل سمير قصير، الصحافي في صحيفة النهار والناطق باسم المعارضة اللبنانية ضدّ سوريا، في الثاني من حزيران ٢٠٠٥ بسيّارةٍ مفخّخة.

١١٥ انظر: B. Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٦١–١٦٢.

فصمها عن ظهور فاعلين جددٍ واستخدامات جديدةٍ للمحاماة»[١١٦]. لمدّةٍ طويلة، وظّفت المحاكم المختلطة على نحوٍ أساسيٍّ قضاةً ومحامين أجانب، فرنسيين غالباً. كما وصل قضاةٌ أجانب آخرون على خطى شركاتٍ أوروبية (بريطانية على نحوٍ متزايد) لعبوا فيها دور الاستشارة وترافعوا في المحاكم القنصلية أو المختلطة.

لم يولِ محمّد علي اهتماماً بالقضاء، لكنّ الأمور تغيّرت مع إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٦). فبين العامين ١٨٦٣ و١٨٨٢، درس القانونَ ٦٤ من أصل ٢٤٧ موفداً أرسلوا إلى أوروبا، لا سيّما في إيكس أنبروفانس وباريس. نشأت كلية الحقوق الخديوية في العام ١٨٨٦ من انفصال قسمين عن كلية الألسن والإدارة التي تأسست في العام ١٨٦٨. حتّى العام ١٨٨٠، كان مديرها فرنسياً، اسمه فيدال باشا (Vidal Pacha)، وكان مهندساً نال شهادةً في الحقوق، وكان تعليم الحقوق في تلك الكلّية يتمّ بالفرنسية. تمّ تأسيس قسم إنكليزي في العام ١٨٩٩، وقد ساعد تطوّره على حساب القسم الفرنسي تطوّر «مدرسة الحقوق الفرنسية» التي أسّسها في العام ١٨٩٠ فرنسيو القاهرة بدعمٍ من جمعية أخوة العقيدة المسيحية[١١٧].

كما كان طلاّب المدرسة الخديوية يتوزّعون إلى مصريين (ثلثهم مسلمون وثلثهم أقباط، والثلث الأخير ينقسم إلى يهود وطوائف مسيحية أخرى) وعثمانيين غير مصريين أو أوروبيين. أصبحت دراسة الحقوق الطريق الملكية لوظائف مرموقة في الإدارة، ضمن المحاكم وكذلك على نحوٍ متزايدٍ في الممارسة الخاصة، مع تطوّر التجارة أو حركة خصخصة الأراضي التي أدّت إلى نشر القانون العقاري في العام ١٨٥٨ [١١٨]. في العام ١٩٠٤، اختار ٧٨ بالمائة من خرّيجي الثانويات متابعة دراستهم في مجال الحقوق. وبعد الاستقلال في العام ١٩٢٢، انضمّت مدرسة الحقوق في العام ١٩٢٥ إلى الجامعة المصرية التي كانت قد تأسّست

١١٦ انظر: B. Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٠.

١١٧ المصدر نفسه، الصفحة ١٧٤–١٧٥.

١١٨ انظر: D. Reid، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١١.

توّاً وتمصّر التعليم. لكن في العام ١٩٢٩، كان لا يزال فيها أربعة أساتذة فرنسيون، وأستاذان إيطاليان وأستاذ إنكليزي وأستاذان مصريان فقط[١١٩]. ولاحقاً، جرى تعريب التعليم تدريجياً.

وفي سوريا، كان القضاة والمحامون يدرسون في مدرسة الحقوق في استنبول التي تأسست منذ العام ١٨٥٩. وبعد مدرسة بغداد التي تأسست في العام ١٩٠٩، رأت مدرسةٌ ثالثةٌ النور في بيروت في العام ١٩١٢. أغلقت هذه المدرسة في العام ١٩١٨، وأعاد افتتاحها في العام التالي الأمير فيصل، الذي أسّس في العام ١٩٢٠ المملكة السورية العربية التي لم تدم طويلاً. ثمّ طرده الفرنسيون وهرب إلى بغداد. في بيروت، أسّست جامعة ليون في العام ١٩١٣ مدرسةً فرنسيةً للحقوق في إطار الجامعة اليسوعية. وقد أغلقت هذه المدرسة خريف العام ١٩١٤ ولم تفتتح مجدّداً إلّا في العام ١٩١٩.

ظهرت أولى التنظيمات المهنية للمحامين منذ تأسيس المحاكم المختلطة: أقيم أوّل «جدول لنقابة المحامين» في القاهرة في العام ١٨٧٦. وقد تبع ذلك محامو السلطات القضائية الأخرى بعد بضعة عقود. فقد نالت نقابةٌ لمحامي المحاكم الأهلية اعترافاً قانونياً بها في العام ١٩١٢، وهذه النقابة وريثةٌ لجمعيةٍ تأسست في العام ١٨٩٩؛ وأقيمت أيضاً نقابةٌ لمحامي المحاكم الإسلامية في العام ١٩١٦. في ذلك العام، بلغ عدد المحامين في المحاكم المختلطة ٥٠٦ محامين وفي المحاكم الأهلية ٧١٦ محامياً[١٢٠]. وفي متصرّفية جبل لبنان، تمّ إقرار اتحادٍ أول منذ العام ١٩١٠، لكن يقال إنّ محاولاتٍ لإقامة اتحاداتٍ مماثلة في دمشق وحلب قد أُجهضت[١٢١]. رأت نقابةٌ للمحامين اللبنانيين النور منذ العام ١٩١٩ مع إعادة افتتاح مدرسة الحقوق الفرنسية. وفي دمشق، أقامت حكومة فيصل أوّل سجلٍّ للمحامين، لكن لم يكن يشترط فيه حيازة إجازةٍ جامعية. أعادت سلطات الانتداب تنظيم المهنة وحثّت على تأسيس نقابةٍ في دمشق في العام ١٩٢١ وفي

١١٩ انظر: B. Botiveau، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٧٣.
١٢٠ المصدر نفسه، الصفحة ١٦٤.
١٢١ انظر: D. REID، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٨٤.

حلب في العام ١٩٢٢ [١٢٢]. لكن في العام ١٩٢٢، لم يتجاوز عدد حائزي شهادةٍ جامعيةٍ ٣٠ محامياً من أصل ١٢٢ محامياً مسجلاً في النقابة[١٢٣]. في سوريا ولبنان في النصف الأوّل من القرن العشرين وبفارق عقودٍ عن مصر: «كانت الحقوق الدرب المفضّل للوصول إلى الوظائف الإدارية وأصبحت مهنة المحاماة تبدو معبراً إلزامياً لمسيرةٍ مهنيةٍ سياسية»[١٢٤]. لكن بدايةً، لا يمكن فصل المسألة المهنية عن المسألة الوطنية. فقد تحرّك المحامون ضدّ تغليب المصالح الأجنبية في النظام القضائي وضدّ وجود المحامين الأجانب في المحاكم المختلطة أو الأجنبية. في العام ١٩٢٤، حين أقيمت محاكم متخصّصة لتحلّ محلّ المحاكم المختلطة، أضربت نقابة محامي دمشق. كثيرون هم المحامون الذين انضمّوا إلى الأحزاب الوطنية وكانوا في قيادات النقابات العمّالية، حيث عملوا مستشارين لها.

تغيّرت الأمور تدريجياً بدءاً من الخمسينات، لا سيّما في الستينات. وقد تحوّلت النظرة لمكانة الحقوق في المجتمع وأصبحت السلطة ترتاب بالمحامين. أخذت مهنٌ أخرى تتجاوزهم، من حيث المهمّة الموكلة إليهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن حيث ازدياد عددهم على حدٍّ سواء. أصبح أبرز الطلاّب ينصرفون إلى مهنتي الطب والهندسة. وتعكس الإحصائيات الانفضاض عن دراسة الحقوق. ففي العام ١٩٥١، كان طلاّب الحقوق يمثّلون ٤٢ بالمائة من طلاّب الجامعة السوريين، ولم تعد تلك النسبة تمثّل سوى ١٢ بالمائة في العام ١٩٧٠. وفي مصر، كان عددهم قد بدأ يتناقص منذ مطلع الخمسينات، إذ لم يعودوا يمثّلون سوى ٢٧,٦ بالمائة (بلغت نسبة طلاّب الهندسة والهندسة الزراعية ١٦ بالمائة مقابل ٣ بالمائة فقط في سوريا)؛ لكنّ نسبتهم هبطت إلى ٩ بالمائة في العام ١٩٧٠. في سياق نمو سريع لعدد حائزي الشهادات الجامعية، كانت زيادة عدد الحقوقيين إذاً أقلّ سرعةً. غير أنّ ذلك لم يعفِ المحامين من عواقب الترويج في سوق العمل. لكن يصعب وضع تقديرٍ دقيقٍ لتطوّر المهنة من

١٢٢ المصدر نفسه، الصفحة ١٩٦–١٩٨.

١٢٣ انظر: B. BOTIVEAU، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٦٤.

١٢٤ انظر: S. KASSIR، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٢٣. للحصول على تحليلٍ منهجيٍّ لعلاقة المحامين بالسياسة، أنظر كتاب ريد Reid المذكور آنفاً.

دون أن تؤخذ بالحسبان التباينات، ليس فقط في هيكلة المهنة بين بلد وآخر، بل كذلك في تعريف حقل النشاط الذي تغطّيه. في بعض البلدان، يكفي أن يكون المرء مجازاً في الحقوق كي ينال لقب المحامي. إذ يبدو أنّ ذلك كان كافياً حقّاً في مصر ليقبل في النقابة التي كانت تقوم حتّى ذلك الحين مقام النقابة المهنية وضمّت قسماً كبيراً من القضاة الموظّفين في الهيئات الحكومية أو في الإدارات، في حين كان مثل هذا القبول أكثر تقييداً في سوريا. لكنّ المحامين في مصر قاوموا لمدّةٍ أطول سيطرة التيّار الإسلامي الذي انتهى به الأمر إلى الوصول إلى قيادة النقابة في العام ١٩٩٦.

أمّا اليوم، فقد أدّى بالطبع وصول مكاتب محامي الأعمال الدوليين، مع سياسات اللبرلة، إلى تغييرٍ جذريٍّ في المشهد. لكنّ تلك قضيةٌ أخرى لن نتطرّق إليها هنا.

خلافاً للمحامين، عرّف المهندسون والأطبّاء أنفسهم بحيازة معرفةٍ تخصّصيةٍ تحيل نفسها إلى أحدث تطوّرات العلوم الحديثة ذات النزعة العالمية. إنّهم يمثّلون إذاً (وكانوا يمثّلون منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) حداثةً قابلةً لأن تنسب نفسها لتقليدٍ علميٍّ مهيب، على الرغم من أنّها مستوردةٌ من الغرب. غير أنّ هاتين المهنتين شهدتا في القرن التاسع عشر إعادة تأسيس حقيقية.

لئن كانت مهنة المهندس قديمةً في العالم العربي ـ الإسلامي، فإنّ جهود إعادة تنظيم الجيش والدولة واللجوء إلى علماء أوروبيين للتدريس في المدارس الجديدة في استنبول والقاهرة ـ منذ أواخر القرن الثامن عشر في الإمبراطورية العثمانية وفي مطلع القرن التاسع عشر في مصر ـ قد أدّت إلى جعل تلك المهنة تشهد تحوّلاً كبيراً. فبين ضابط الهندسة في جيوش السلطان في مطلع القرن التاسع عشر والمهندس العثماني في القرن السادس عشر، أو بين المهندس الذي درس في مدرسة القاهرة للعلوم وبنّاء أقنية العصر الوسيط، تحوّل الموقع بقدر ما تحوّلت المعارف. في مصر، أسّس محمّد علي في العام ١٨٢٠ أوّل مدرسةٍ للهندسة، أصبح اسمها في العام ١٨٣٧ مدرسة مصر للهندسة (والمعروفة أيضاً باسم «مهندس خانة»). بقي أوائل المهندسين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالجيش، حتّى حين

كانوا يعملون في أشغالٍ مدنية، كما في مصر، حيث كانت أولى محاولات التصنيع من فعل الدولة. كان المهندس بالتالي رمزاً للعصرنة بامتياز. وقد سبق لنا التذكير بتأثير السانسيمونيين. فبالنسبة إلى تلاميذهم، ينبغي أن يستند إصلاح المجتمع إلى العلم والتقانة ويلعب العلماء والمهندسون دوراً حاسماً فيه.

وبقدرٍ أكبر من المهندسين، شهد الأطباء في القرن التاسع عشر قطيعةً كبرى، مع بروز العلوم الغربية، دفعت إلى غياهب النسيان علماً عربياً بقي ثابتاً منذ قرون. منذ القرن الثامن عشر، لجأ بلاط السلاطين والبكوات إلى أطباء أوروبيين كانت معارفهم تنال اعترافاً بوصفها أكثر فعاليةً من معارف الأطباء المحليين. في إطار عصرنة الجيش، تأسست مدارس للطب العسكري بمساعدة أطباء أوروبيين. في القاهرة، أدار طبيبٌ فرنسي اسمه كلوت بك (Clot–Bey) مدرسة الطب الجديدة المسماة القصر العيني والتي تأسست في العام ١٨٢٧ [١٢٥]. ورأت مدرسة استنبول الطبية الإمبراطورية (العسكرية) النور في العام نفسه، في حين لم تتأسس أول مدرسةٍ مدنيةٍ للطب إلّا في العام ١٨٦٧ [١٢٦]. وقد ساهم تطوّر تنقّل البشر بفضلِ وسائل النقل الجديدة بحراً وبرّاً في انتشار الأوبئة، كما ولّد انشغالاتٍ بالصحّة العامّة. جعلت بدايات الاهتمام بالصحّة العامّة الطبّ والهندسة مهنتين أساسيتين في المجال العمراني[١٢٧]. وحفّز تحوّل الممارسة الطبية في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية ثمّ في العصر الاستعماري عدداً من الأعمال المهمة[١٢٨].

---

١٢٥ انظر: S. Chiffoleau، مصدر سبق ذكره.

١٢٦ انظر: N. Yildirim : « Le rôle des médecins turcs dans la transmission du savoir », in Anastassiadou, Anastassiadou-Dumont (dir.), *Ingénieurs et médecins ottomans à l'heure des nationalismes*, Paris/Istanbul, Maisonneuve et Larose/IFEA، ٢٠٠٣.

١٢٧ انظر: J.-P. Gaudin, « Savoirs, savoir-faire et mouvement de professionnalisation dans l'urbanisme au début du siècle », *Sociologie du travail*، ١٩٨٧/٢.

١٢٨ انظر: D. Panzac, *La peste dans l'empire ottoman*, Louvain, Peeters، ١٩٨٥؛ وكذلك: N. Gallagher, *Médecine and Power in Tunisia*، ١٧٨٠–١٩٠٠، Cambridge University Press، ١٩٨٣؛ أنظر أيضاً: S. Chiffoleau، مصدر سبق ذكره.

مثل هذا التحوّل تتاجّ للإرادة السياسية لدى القادة في عصرنة الجيش وتحسين استثمار الموارد الزراعية، أو للانشغالات في مجال النظافة والصحة العامة في صفوف الجيش، لكن سرعان ما اتّسعت لتشمل مكافحة انتشار الأوبئة وتنظيف المدن. أثناء قرنٍ على الأقلّ، ارتبطت مشاركة تطوّر مهنتي الطبّ والهندسة على نحوٍ واسعٍ بتطوير الدولة وسياسات التنظيم والخدمات الاجتماعية. بالنسبة إلى الطبّ، ظهرت ممارسةٌ حرّةٌ على نحوٍ مبكّرٍ وتطوّرت ببطءٍ، في حين لم يصل المهندسون إلى الممارسة الحرّة بعددٍ كبيرٍ إلّا في وقتٍ متأخّر، في النصف الثاني من القرن العشرين. كما كان الطبّ مجالاً مفضّلاً للتدخّل بالنسبة إلى البعثات المسيحية الأجنبية: في بيروت، أسّست إرسالياتٌ مسيحيةٌ أجنبيةٌ مدرستين: واحدةٌ أميركيةٌ منذ العام ١٨٦٦ في إطار المعهد السوري البروتستنتي، والثانية فرنسية ويسوعية، في العام ١٨٧٤، في إطار جامعة القدّيس يوسف[١٢٩]. وقد افتتحت مدرستان للهندسة في الإطار نفسه بعد عدّة عقود.

في عشرينات القرن العشرين فقط، حفّزت البرجوازية المصرية الناشئة طوراً جديداً من التصنيع، وكان هذا الطور أساس نشوء المهندس «المدني» في مقابل مهندس أجهزة الدولة[١٣٠]. ولدت آنذاك أولى المنظمات المهنية، غير أنّها تميّزت بالصراع بين نخبةٍ قريبةٍ من البريطانيين وتيارٍ قوميٍّ يتمتّع بقاعدةٍ اجتماعيةٍ أكثر اتساعاً.

في عهد السيطرة الأجنبية، كان المحامون ـ وعلى نحو أوسع الحقوقيون ـ يواجهون تناقضاً بين التوجّه الكوني لقانونٍ يفترض أنّه ينطبق على الجميع وبين ممارسة سلطةٍ أجنبية، تميل على الدوام إلى إقامة قواعد استثناءٍ لصالحها. كان الصحافيون، بطبيعة ممارستهم المهنية، يميلون إلى

١٢٩ انظر: Ch. Verdeil, « Les trajectoires d’une nouvelle élite ottomane. Les médecins diplômés de Beyrouth à la fin du XIXe siècle », *REMMM*، ٢٠٠٨، الصفحة ١٢١–١٢٢.

١٣٠ انظر: Gh. Alleaume, « Les ingénieurs en Égypte au 19e siècle ١٨٢٠–١٩٢٠. Éléments pour un débat », in E. Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٦٥–٨٠؛ أنظر كذلك: C. H. Moore, *Images of Development*...، مصدر سبق ذكره.

نقل التناقض إلى النقاش العام وإلى أن يجعلوا من أنفسهم ناطقين باسم الحركات القومية ويصطدموا بالسلطات القائمة. أمّا المدرّسون، فقد وضعتهم مهنتهم في قلب مسألة الهوية الثقافية.

في المقابل، نادراً ما استثار المحتوى المعرفي الذي يؤسّس للممارسة المهنية التي يقوم بها المهندسون والأطباء احتجاجاً. فمقتضى البناء والمعالجة لم يكن بوسعه إلّا أن يلاقي قبولاً لدى مواطنيهم، حتّى حين كانوا يعملون لخدمة سلطة الانتداب أو الاحتلال. لكن هنالك فارقٌ بين المهندسين والأطباء. فالأطباء يعالجون الأجساد ويلامسون الأرواح، وهم يواجهون التمثّلات الشعبية ويقيسون أفضل من غيرهم العقبات التي تمثّلها «التقاليد» و«التطيّرات» أمام التقدّم الاجتماعي. من وجهة النظر هذه، تقترب تجربتهم أكثر من غيرها من تجربة المحامين أو المساعدين القضائيين التي أبرزها توفيق الحكيم[١٣١]. لكن نجد عدداً من الأطباء في الأحزاب القومية في العشرينات، في حين كان المهندسون المنضوون تحت لوائها نادرين. كانت علاقة المهندسين بالسلطة علاقة تكنوقراط، يقتصدون في الخطابات الإيديولوجية، ولم يظهروا في مقدّمة المشهد إلّا في ظلّ سلطاتٍ تستند إلى الجيش ومصمّمةٍ على منع أيّ شكلٍ من السجال والمناوأة وعلى تأكيد حيادية وشمولية قيم التقدّم التقني.

إلى جانب هذه المهن التي يبدو أنّ صلتها بالعصرنة تفرض نفسها كبديهة، كان بوسعنا أن نذكر مجموعاتٍ مهنيةً أخرى أكثر غموضاً، لم يكن بوسع المهن السابقة أن توجد من دونها: المهن الطبية المساعدة كالممرضين والممرضات، القابلات الشعبيات والمساعدين الصحّيين، المهن الفنية المتفاوتة في تخصّصها، المسّاحون والمحاسبون وجباة الضرائب والمخلّصون الجمركيون. يتّسم هؤلاء بمعارف عمليةٍ أكثر منها نظرية، وهم يتحوّلون ويتخصّصون ويتلقّون معارف جديدةً على نحو أبطأ بكثير من سابقيهم. يستحقّ بعض تلك المهن أن تكون موضوع أبحاثٍ متعمّقةٍ ربّما تتكشّف عن كونها غنيةً جدّاً لفهم التحوّلات الثقافية

١٣١ انظر: توفيق الحكيم، يوميات نائب في الأرياف، القاهرة، ١٩٤٢؛ أنظر كذلك: عبد السلام العجيلي، عيادة في الريف، دمشق، ١٩٧٧.

والاجتماعية في القرن العشرين. ولئن اقتصرتُ على أبرز تلك المهن، مفضِّلةً مهنتي الهندسة والطبّ، فلأنّ هدفي تمثّل أيضاً في فهم مصير مشروع التنمية الذي كان المهندسون والأطبّاء، «أصحاب المهن العلمية» بامتياز، رموزه في السبعينات.

لتحقيق ذلك، كان عليّ أيضاً أن أعود إلى جداولي التحليلية، المقولات التي قدّمت لي أولى مفاتيح القراءة، وأن أتساءل لماذا وكيف انسقت إلى إهمال بعضها والاهتمام ببعضها الآخر، وفي تلك الأثناء، اهتممت بمجوعةٍ مهنيةٍ كانت حتّى ذلك الحين مهملة.

2

النخب المعصرنة
أو الطبقات الوسطى الجديدة
المهندسون في سوريا مثالاً

في خمسينات وستينات القرن العشرين، احتلّت مسألة تطوّر «الطبقات الوسطى» في بلدان العالم الثالث ومركزية دورها في التغيّر الاجتماعي مكانةً أساسيةً في تفكير مؤلّفين كثر. تطوّر هذا التفكير انطلاقاً من النموذج الإدراكي للعصرنة والإصلاح أو من النموذج الإدراكي للصراع الطبقي والثورة الاجتماعية. وقد كان صدىً لسجالاتٍ تخصّ وزن هذه الطبقات الوسطى في المجتمعات الغربية، التي مكّنت شارل غاديا[١٣٢] من أن يظهر كيف أخفت الأبحاث الخاصة بالكوادر في فرنسا مجموعةً من الأعمال الخاصة بالمهن، لم يتمّ اكتشافها مجدّداً إلّا بعد ذلك بوقتٍ طويل. كذلك، يمكن أن نتساءل إلى أيّ حدٍّ حجب النموذج الإدراكي الطبقي في المشرق العربي أبعاداً أخرى للمسألة الاجتماعية، عبر إخفاء حقيقة عالم شديد التنوّع، سواءً بفعل الموروثات القديمة أم بفعل آليات السيطرة الأستعمارية وأشكال مقاومة هذه السيطرة.

في النسخة الليبرالية، حيث كان يجري الحديث بالأحرى عن «العصرنة»، كما في النسخة الاشتراكية، التي كانت تعبّر عن نفسها بمصطلحات الثورة و«التقدّم الاجتماعي»، كانت الطبقات الوسطى الجديدة تعرّف بوصفها «محرّك التحرّر من الاستعمار والبناء الوطني»[١٣٣]،

١٣٢ انظر: Ch. Gadea, « Sociologie des cadres et sociologie des professions : proximités et paradoxes », in Knowledge, *Work and Society/Savoirs, Travail et société*، المجلّد الأوّل، العدد ١، ٢٠٠٣.

١٣٣ انظر: A. Zghal (dir.), *Les classes moyennes au Maghreb*, Paris, Éd. Du CNRS، ١٩٨٠ (المقدّمة).

لأنّها تحمل تصوّراتٍ معلمنةً وعقلانيةً للعالم، كما تحمل الديناميكية والمبادرة فضلاً عن المعارف والكفاءات اللازمة للتغيّر.

عند بعض الكتّاب «الليبراليين»، ويعدّ دانييل ليرنر[١٣٤] (Daniel Lerner) ممثّلها الأكثر وروداً في الأدبيات، كان تصوّر التغير الاجتماعي يعبّر عن نفسه على أساس التعارض بين التقليد والحداثة. من جانب التقليد، نجد القرويين ورجال الدين وأرستقراطيات الأراضي والوجهاء التقليديين، المعارف ما قبل العلمية، المعتقدات اللاعقلانية، وكلّها عقباتٌ أمام «الحداثة». وعلى العكس من ذلك، تحمل الحداثةَ المعارفُ العقلانية والمدرسة والتعليم والفئات الاجتماعية التي تحمل قيمها، المعلّمين والموظّفين والمقاولين الصناعيين، المشمولة في «الطبقة الوسطى الجديدة». تحيل «الطبقات الوسطى» بالتأكيد في المقاربة الأولى إلى موقع اجتماعيٍّ واقتصاديّ، وتشمل الفئات التقليدية التي تميّز المدينة ما قبل الحديثة، من صغار الحرفيين والتجار الحضريين، بقدر ما تشمل العاملين بأجر والموظفين، ومعظمهم تعلّموا في المدارس. لكنّ الموظّفين، الذين ولدوا مع تشكيل الدولة الحديثة وولادة اقتصادٍ رأسمالي، يندرجون في مسار تحوّل العلاقات بين الدولة والمجتمع الذي يميّزهم جذرياً عن عاملين بأجرٍ تجذّروا في التاريخ وفي المجتمع العثماني ما قبل الإصلاحات ولا تربطهم بالدولة علاقةٌ قوية.

لذلك، وكما يؤكّد مانفرد هالبرن (Manfred Halpern)، لا نستطيع أن نجعل من العمل بأجرٍ معياراً أوّل لتعريف الطبقات الوسطى الجديدة، إذ إنّ عدداً لا بأس به من العاملين بأجرٍ تقليديون. لا يمكن فصل نظرّيته بصدد الطبقات عن نظريةٍ للتغيّر الاجتماعي، ويتعلّق الوصول إلى الحداثة أيضاً بخصائص اجتماعيةٍ وثقافية: مصالح «الطبقات الوسطى الجديدة» وسلوكياتها بالصلة مع تحوّل المجتمع الحديث هي التي تميّزها:

«تعرّف الطبقة الوسطى الجديدة باهتمامها بالأفكار والأفعال

١٣٤ انظر: D. Lerner, *The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East*,Free Press of Glencoe، نيويورك، ١٩٦٤.

والمسارات المهنية المتصلة بالعصرنة. في المجتمع الشرق أوسطي الحديث، يحتلّ عاملون بأجرٍ معظم المواقع التي تنفتح على هذا النمط من الوعي والإبداع والسلطة الممأسسة وحسّ العدالة الاجتماعية»[١٣٥].

في هذه الطبقات الوسطى الجديدة، نجد بطبيعة الحال جميع تلك الفئات الجديدة التي تحمل معارف مهنية، من أصحاب المهن الحرّة (الأطباء والمحامين، إلخ.) والموظفين المؤهّلين في دوائر الدولة (المهندسين والمعلمين والموظفين). انبثقت هذه الفئات في أواخر العهد العثماني، في خضمّ التنظيمات وكذلك مع تعدّد المؤسسات المدرسية الحديثة المعلمنة التي نشرت نمطاً جديداً من المعرفة وعلاقةً جديدةً بها.

تتعارض مع هذه الرؤية الإيجابية الواضحة للتغيّر الاجتماعي ولدور الطبقات الوسطى نظرةٌ متناقضةٌ وأكثر تحفّظاً، هي نظرة التيارات التي تنسب نفسها إلى الاشتراكية والماركسية وتمتعت بنفوذٍ قويٍّ في الجناح الراديكالي لحركات التحرر الوطني في الستينات. وقد فضّلت تلك التيارات التحدّث عن «البرجوازية الصغيرة» على التحدّث عن طبقاتٍ وسطى. كما أنّها تبنّت الخطاب التبسيطي الماركسي، فعدّت العمّال والفلاّحين الطبقتين الوحيدتين الثوريتين حقاً. في سياق نضال التحرّر الوطني، تحالف العمّال والفلاّحون مع «المثقفين الثوريين» بل تحالف بعضهم مع الجزء «الوطني» من البرجوازية، الذي تتناقض مصالحه مع مصالح الإمبريالية والقوّة الاستعمارية. يتحدّث محمود حسين عن «نخبةٍ برجوازيةٍ صغيرة» ستصبح «...البرجوازية الصغيرة المثقفة الحضرية المكوّنة من الكوادر الوسطى في جهاز الدولة»[١٣٦]. رأينا منذ ذلك الحين كيف ظهرت خلسةً فكرة «النخبة»، على الرغم من أنّ هذه أو تلك من

١٣٥ انظر: M. Halpern, « Egypt and the New Middle Class : Reaffirmations and new Explorations », in Comparative studies in Society and *History*، المجلّد ١١، العدد ٣، كانون الثاني / يناير ١٩٦٩، الصفحة ٩٩.

١٣٦ انظر: M. Hussein, L'Égypte, *Lutte de classes et libération nationale*, Paris, Librairie François Maspero، المجلّد الأوّل، ١٩٧٥، الصفحة ٢٣–٢٤.

الحركات العمالية الماركسية فضّلت الحديث عن «الطليعة»: النخبة هي نتاج المدارس الحديثة، وهي تعني المثقفين المتنوّرين. لكن إذا كانت ضرورة تلك التحالفات تبرّر وزن «البرجوازية الصغيرة» في النضال التحرّري ثمّ في البناء الوطني، فإنّ موقفها مزدوجٌ دائماً. في تحليل سمير أمين للأنظمة الناجمة من الثورات القومية التي حملها الضباط الأحرار في مصر وحزب البعث في سوريا، يشرح نزوعها الاستبدادي والمعادي للديمقراطية بأنّ من قاموا بها ولدوا من «تيار قومي برجوازي صغير»[١٣٧]، غير أنّ ذلك لم يمنع أمين من أن يذكر أيضاً دور «الجناح اليساري من الإنتلجنسيا» في النضال ضدّ الملَكية. وراء التباينات في المصطلحات والدلالات الأخلاقية والسياسية التي تحملها، نحن حقاً أمام المجموعات عينها ونلتقط بسهولةٍ تمثّلاً مشتركاً لأهمية التقدم التقني والمعارف العلمية الحديثة.

أخيراً، وبصدد أميركا اللاتينية، كان آلان تورين (Alain Touraine) يعدّ الدولة الفاعل المركزي في التنمية والانتقال من نمطٍ مجتمعيٍّ إلى آخر. لكن بالنسبة إليه، لا تكون الطبقات الاجتماعية هي الفاعلة في التغيير في المجتمعات التابعة. فهو يقترح التمييز بين «الطبقة الحاكمة» (التي يعرّفها بالصلة مع أسلوب إنتاج) و«النخبة الحاكمة» - بالصلة مع الدولة، الفاعل في التغيير والمنتج لطبقاتٍ اجتماعيةٍ جديدة[١٣٨]: تبقى مسألة العلاقة بين الطبقة الحاكمة والنخبة الحاكمة. تتّخذ رؤية تورين سمةً بنيوية، لكنّ التمييز الذي يقترحه عبر إعادة إدماج مفهوم «النخبة» محفِّز.

في مختلف هذه الكتابات، تسود مسألة الدولة. تتمّ الإشارة فيها إلى الطبقات الوسطى الجديدة أو إلى البرجوازية الصغيرة بوصفها الأرضية التي انبثق منها قادة الدول المستقلة حديثاً. بعد بضعة عقود، بدا نموّ تلك الطبقات نتاجاً لتغييرٍ روّجت له السياسات التي طبّقتها تلك الدول عينها.

١٣٧ انظر: S. Amin, *La nation arabe, Nationalisme et luttes de classes*, Paris, Éditions de Minuit، ١٩٧٦، الصفحة ٣٤.

١٣٨ انظر: A. Touraine, *Les sociétés dépendantes*, Paris, Duclot، ١٩٧٦.

بالنسبة إلى آلان ريتشاردز (Alan Richards) وجون واتربري (John Waterbury)، أصبحت الدولة حقاً الفاعل الرئيس الذي يخلق الطبقات الاجتماعية ويشكّلها عبر السياسات التنموية التي يطبّقها[١٣٩]. يؤكّد محمود عبد الفضيل هو أيضاً على الدور الأساسي للدولة في تحوّلات البنية الطبقية، عبر سياسة التصنيع والتعليم والعصرنة[١٤٠]. صحيحٌ أنّه ينبغي بالنسبة إلى جان ليكا (Jean Leca) أن نرى بدايةً في هذه الطبقة الوسطى الجديدة «القاعدة السياسية الأصلية» للأنظمة العربية وليس بوسع تلك الأنظمة أن تفهم نفسها إلّا بعلاقتها وتفاعلها مع المجتمع الذي انبثقت منه[١٤١]؛ لكنّه يحذّر من الإشكاليات والانزلاقات التي تفضي إلى أن تربط بهذه الأنظمة مجموعاتٌ تشكّلت لاحقاً، أي «قسمٌ من الطبقة الوسطى في المناطق المحيطية» أو ذلك القسم المنبثق من تطوّر فئة العاملين بأجر والناجم من سياساتٍ طبّقتها تلك الأنظمة الجديدة. وتوسّع تلك الطبقات الوسطى هو الذي يفسّر استقرار عددٍ من الأنظمة. في نهاية المطاف، تشكّل تلك الطبقات الوسطى القاعدةَ الاجتماعية للدولة بقدر ما تشكّل نتاج فعل تلك الدولة. تشترك هذه المقاربات في نسب التغيير إلى فعلٍ خارج المجتمع، تقوم به دولةٌ انبثقت من تلك الطبقات الوسطى أو من نخبةٍ برجوازيةٍ صغيرةٍ هي بالتعريف معصرنة. وحتّى إذا كان ليكا، وهو يسائل تلك الدولة نفسها، يفتح الدرب أمام تحليل التغيّرات ضمن المجتمع بالذات، فوجهة نظره ليست مختلفةً كثيراً.

ألا نستطيع تجاوز رؤيةٍ تتّسم أكثر ممّا يجب بفكرة دولةٍ صانعةٍ مجرّدةٍ والاهتمام على نحوٍ أكثر تماسكاً بالديناميات الاجتماعية القائمة، والتفكير في الدولة وعلاقتها بالمجتمع من وجهة نظرٍ سوسيولوجية؟

---

١٣٩ انظر: A. Richards& J. Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development*, Boulder, CO, Westview Press، ١٩٩٠.

١٤٠ محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، بيروت، ١٩٨٨، الصفحة ١١١.

١٤١ انظر: J. Leca, « Social structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian and Iraqi Cases », in Luciani (G.) (ed.), *The Arab State*, Routledge، ١٩٩٠.

من دون الدخول في السجال حول طبيعة الدولة أو الحدود بين الدولة والمجتمع[١٤٢] وهو سجالٌ سيمضي بنا أبعد ممّا يجب، أهتمّ بالنظر إليها في بعدها السوسيولوجي المحض بوصفها تتجسّد في أشخاصٍ ماديّين وتستند إلى فعل رجالٍ (ونساءٍ على نحوٍ أكثر ندرةً) يحتلّون ـ مؤقّتاً ـ مختلف مواقع القرار أو المسؤولية، التي وصلوا إليها عبر تعبئة مختلف أشكال المعارف والموارد، من ماديّةٍ أو اجتماعيةٍ أو رمزية، وتعيّن لحظةً في مسارٍ شخصي أو جماعي. إنّ معرفة من هم الأفراد الذين يحتلّون مختلف المواقع في جهاز الدولة ودوائره تفرض التساؤل حول الآليات التي أوصلتهم إلى هذا الموقع أو ذاك، وحول نمط الشرعية والمعارف التي يستندون إليها: عسكريين أو أبناء أسر، محامين أو مهندسين، ما هي الخصائص السوسيولوجية الراهنة التي تسمح بتعيين الممسكين بمقاليد السلطة؟ وفي مستوىً ثانٍ، ما هي أنماط الفاعلين التي ينبغي أن يستند إليها أولئك القادة، وإلى أيّ نمطٍ من الكفاءة (الاجتماعية أو المهنية) يجب عليهم اللجوء؟ هل هم «النخب» في الحالة الأولى؟ «الطبقة الوسطى» في الحالة الثانية؟ في المقابل، تسمح المطابقة مع «المهنة» بتناول الموضوع على نحوٍ يغطّي جوانب عديدة.

يصعب التعامل مع مفهوم «النخبة» الذي غالباً ما يستخدمه في هذه السجالات وعلى حدٍّ سواء الباحثون والفاعلون الاجتماعيون أنفسهم. تاريخياً، يرتبِط هذا المفهوم بعقيدةٍ سياسيةٍ معاديةٍ للديمقراطية، وعلى نحوٍ أشدّ معاديةٍ للاشتراكية، تبرّر مصادرة السلطة على يد نخبٍ تشرعَن سيطرتها بصفاتها الطبيعية[١٤٣]. من هنا ينبع تحفّظ عددٍ من علماء الاجتماع على استخدام هذا المفهوم[١٤٤]. يصعب تجنّب الشحنة الإيديولوجية الموجودة في المصطلح، حتّى إذا كانت التطوّرات اللاحقة قد جهدت لجعله موضوعياً. وربّما كان مفهوم «النخبة الحاكمة» هو الذي شهد،

---

١٤٢ انظر: T. Mitchell, « The limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics », *The American Political Science Review*، المجلّد ٨٥، العدد ١، ١٩٩١، الصفحة ٧٧–٩٦.

١٤٣ انظر: T.B. Bottomore, *Elites and society*, Penguin Books، ١٩٦٦، الصفحة ١٥.

١٤٤ انظر: A. Zghal, in Sraieb (dir.), *Anciennes et nouvelles élites du Maghreb*, *Actes du colloque Zarzis III*, Aix-en-Provence, Edisud، ٢٠٠٣.

على أثر رايت ميلز (C. Wright Mills)، أغنى وأهم المتابعة، لا سيّما في صفوف علماء السياسة. ارتبط هذا المفهوم بتشكل الدولة الحديثة وبأساليب جديدة في اختيار العاملين في الحقل السياسي، فزاد ذلك من سهولة اللجوء إليه من أجل تحليل التحوّلات الاجتماعية والسياسية في بلدان العالم الثالث. هكذا يلاحظ بوتومور (Bottomore) أنّه «ليس هنالك سياقٌ [تكون] فيه فكرة النخب أكثر وروداً ممّا في النقاشات حول مشكلات 'البلدان المتخلّفة' وآفاقها»[١٤٥].

باللغة العربية، تقابل كلمة (élite) الفرنسية كلمتان: الخاصّة والنخبة، وهما تحيلان إلى نمطين من الفئات المتمايزة وإلى لحظتين تاريخيتين مختلفتين: تعرّف «الخاصّة» في مجتمعات ما قبل الحداثة بقربها من دولةٍ سيطرتها على المجتمع ضعيفة، في حين أنّ «النخبة» تشمل مختلف الفئات المهنية من أصحاب شهاداتٍ درسوا في المدارس الحديثة ويعملون في خدمة دولةٍ مركزية[١٤٦]. من هنا ينبع الميل إلى تجنّب المفهوم والاكتفاء بتفكيكٍ لمقولات المعنى الشائع واللغة، عبر تفحّص كيف تنبثق تلك المقولات وتستخدم وما هي المعاني التي تحملها. لاشكّ في أنّه يجب على الأقل أن نلفت إلى استحالة وجود أيّ نموذج مقياسيٍّ وإلى أهمّية إجراء عودةٍ إلى التاريخ، تسعى إلى تتبّع نشوء فئةٍ اجتماعيةٍ، بدل التأكّد إن كانت هذه الفئة تتوافق حقاً مع «النموذج» الذي اخترناه كمعيارٍ مرجعي. لكنّنا هنا نهتمّ بالنخبة لا بالخاصّة.

لئن كانت هذه «النخب» ذات أنماطٍ مختلفة، فإنّه يتمّ عموماً إبراز صلتها بتطوّر الطبقات الوسطى، «والتي خلقها على نحوٍ واسعٍ النظام التعليمي والإداري الذي أتت به القوّة الاستعمارية»[١٤٧]. وتعدّ «المهن الحديثة»، كالهندسة والطب والمحاماة والتعليم، أفضل تمثيلٍ لتلك النخب. لكنّ إعادة استحواذ الخطاب الشائع على المصطلح تفرض الحذر: حينذاك، تنتقَد أنظمة الحكم الاستبدادية على أنّها لا تستمع إلى

١٤٥ انظر: T. Bottomore، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٩٣.
١٤٦ انظر: A. Henia, « Hier et aujourd'hui, le pouvoir entre notables et élites. Les cycles de la notabilité », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٥٧، ١٩٩٧.
١٤٧ انظر: T.B. Bottomore، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٩٧.

مطالب ومقترحات تلك النخب المتعلّمة والمهنية، على الرغم من أنّها أكثر كفاءةً لتحديد الإصلاحات والإجراءات التي يحتاجها البلد. من القرن التاسع عشر وحتّى منتصف خمسينات القرن العشرين، اجتاح الحقلَ السياسي تدريجياً خرّيجو المدارس الحديثة والجامعات، من محامين وأطباء وصحافيين، على الرغم من أنّ عددهم كان قليلاً ومن أنّهم يمثّلون أكثر القطاعات الحديثة انفتاحاً في المجتمع، بدا للجميع وكأنهم نخب البلاد الثقافية والاجتماعية والسياسية في آنٍ معاً. ولئن كانوا غالباً وريثي أسرٍ من الأعيان، فالحال ليست كذلك على الدوام، ويمكن أن يبدو رأس مالهم الدراسي والمهني (الذي يعارضهم برجال الدين والمتعلمين وفق النظام القديم) مؤشراً أفضل بكثيرٍ على هويّتهم وعلى موقعهم الاجتماعي منه على انتمائهم إلى طبقةٍ وسطى يصعب تعيين حدودها. لكنّ خرّيجي الجامعات يعدّون اليوم بمئات الآلاف، ويعدّ المهندسون والأطبّاء بعشرات الآلاف ولم يعد هنالك كثيرٌ من الأمور المشتركة بينهم وبين «النخب» المهنية في خمسينات القرن العشرين.

تكمن المفارقة في أنّ التحليل الطبقي قد انتشر انتشاراً واسعاً على يد حركات التحرر الوطني التي كانت تزعم مع ذلك أنّها تعبّئ مجمل الشعب. ويبدو أنّ ترجمة مفهوم «classe» تطرح للوهلة الأولى مشكلةً أدنى من تلك التي تطرحها ترجمة كلمة «élite». وبالفعل، لا أحد يتردّد في ترجمته بكلمة «طبقة»، وفي المقابل، تترجم الكلمة العربية تلقائياً إلى كلمة «classe». لكن إذا كانت كلمة «classe» تحيل أيضاً إلى «classification»، وإلى «classement»، فإنّ اللغة العربية تستخدم كلمة ذات جذرٍ مختلف بعيد عن كلمة 'طبقة' هي كلمة (صنف) للتحدّث عن تصنيفٍ اجتماعيٍّ مهني (تصنيف مهني) على سبيل المثال. أمّا مفهوم «طبقة» (classe)، فيحمل شحنةً إيديولوجيةً وسياسيةً لا تقاس (على ما يبدو لي) مع ما يحمله مفهوم «نخبة»، لكن له موقعٌ معرفيٌّ لا يقلّ إثارةً للجدل. في اللغة العربية، تعبير «طبقة عاملة» (working class) يحمل معنىً أوسع مما يحمله تعبير «classe ouvrière» بالفرنسية، فكلمة «ouvrier» تحيل إلى عمّال الصناعة (لكن مجدداً، ليس لكلمتي

'work' و'عمل' التاريخ نفسه): هل من المؤكّد أنّنا نتحدّث عن الشيء نفسه؟ على كلّ حال، نحن نعلم أنّ الواقع الاجتماعي والبنى الاجتماعية الاقتصادية والتصوّرات وضروب التضامن متباينةٌ من مجتمع إلى آخر.

كان عددٌ كبيرٌ من المثقّفين العرب يميلون إلى اختزال المجتمعات الشرق أوسطية إلى بنيتها الطبقية والحركات التي تهزّها إلى بعدٍ اقتصاديٍّ محض. وقد كان جاك بيرك محقّاً حين عاب على المناضلين في خطابهم عماءهم المادّوي وإهمالهم للعامل الهويّاتي والثقافي، مع اعترافه في الآن عينه بالقوّة التعبوية الكامنة في «فكرة الطبقة»[١٤٨]. إنّ تعميم مفهوم «الطبقة» وترويج «الطبقة العاملة» بتأثير من الماركسية والاشتراكية والثورة السوفييتية قد قدّم من دون شكٍّ لنزوعٍ إلى إخفاء الحقيقة وتنوّع الانتماءات الاجتماعية. ألا يمكن أن نرى في هذه التحليلات في مجال الطبقة، والتي نشرها... مثقّفون و«طبقاتٌ وسطى» تعلّمت «على الطريقة الغربية» تعبيراً عن توقهم إلى أشكالٍ جديدةٍ من تضامن أفرادٍ منفصلين - أو يطمحون إلى الانفصال - عن أشكال التضامن التقليدية (المحلّية أو العائلية)؟

كان أولئك المثقّفون عينهم، حائزو المعارف الحديثة، هم من كان ينتَظر منهم أن ينوّروا الشعب بما تنوّروا به، وأن يقدّموا الإجابات (الحقيقية، لأنّها تستند إلى العلم) على مشكلات المجتمع والتخلّف التنموي والاستغلال. هل كانوا طليعةً انبثقت من هذا الشعب، من الطبقات الشعبية والعمالية والفلاحية، أم نخبةً تضع نفسها تحت تصرّف تلك الطبقات؟ لكن أليست الطليعة[١٤٩] نخبةً؟ ألسنا هنا أمام تصوّرٍ نخبويٍّ للمجتمع وللتغيير الاجتماعي؟ يقترح بوتومور أنّه لا يوجد مفهومٌ سوسيولوجيٌّ لا تشوبه عقيدةٌ اجتماعية[١٥٠]، ويتأثّر بالتالي بإيديولوجيا

١٤٨ انظر: J. Berque, « L'idée de classe dans l'histoire contemporaine des arabes », *Cahiers internationaux de sociologie* ١٩٦٥ (المجلّد ٣٨)، أعيد تحريره، مع إثراءٍ له، في: *Histoire et nature,* Sindbad 2, *De l'Euphrate à l'Atlas*. بعنوان: « Classes sociales »، باريس ١٩٧٨.

١٤٩ وماذا نقول عن «المثقفين العضويين»، العزيزين على قلب غرامشي *Gramsci dans le texte,* Paris, Éditions sociales، ١٩٧٧، الصفحة ٥٩٨. يقارب غرامشي مفهوم «الطبقة السياسية» لدى موسكا Mosca من مفهوم «النخبة» لدى باريتو Pareto، وهما بالنسبة إليه ليسا سوى «الفئة المثقّفة في المجموعة الاجتماعية المسيطرة».

١٥٠ مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٠.

معيّنة. ألا تتأثّر راهنية مفهوم معيّن بنمط المجتمع واللحظة التاريخية والحقيقة التي نسعى لوصفها؟ طالما أنّنا نستطيع أن نلتقط انفصالاً بين مجموعةٍ من الحائزين الحصريين على المعارف في مواجهة سكّانٍ مجرّدين منها وآليةٍ تنتج سيطرةً ينظر إليها بوصفها شرعيةً، تبدو راهنية مفهوم النخبة قويّةً. لكنّ الخلط الشعبي بين الانتماء إلى النخبة وبعض المهن قد يكون السبب في التفاوت المتزايد والذي تتنامى عدم القدرة على احتماله بين التصوّرات والواقع المعاش، حين يعقب الترويجَ عبر التعليم لأجيالٍ كاملةٍ من الأطفال ذوي الأصل المتواضع هبوطٌ بالجملة في موقع هؤلاء المجازين الشباب.

يكشف التحوّل الذي تشهده المجموعات المهنية مثل المهندسين أو الأطباء، وهو الأزمة التي أخذت تمسّهم على نحوٍ خاصٍّ منذ سبعينات وثمانينات القرن العشرين، الشعورَ بالإحباط الناجم من التفاوت بين التوقّعات والإمكانات، بين تمثّل الذات كنخبة، وواقع ضروب إعادة التشكيل وانحدار المنزلة المهنية.

هل نحن أمام طبقةٍ وسطى جديدة، نخبة التنمية، أم أمام مهنةٍ مؤهّلة؟ بعد أن انطلقتُ وأنا متردّدةٌ بين النموذج الإدراكي الطبقي ونموذجين إدراكيين، أحدهما تنموي والآخر يتعلّق بالنخب العلمية، وجدتُ ثانيةً النموذج الإدراكي المهني تدريجياً. هل ينبغي أن نضعهما في مواجهة بعضها بعضاً؟ يبدو لي أن لا؛ ومثلما يعرّف بيير تريبيه «القالب الانضباطي لسوسيولوجيا العمل» بأنّه ينجم من خطوةٍ براغماتية تضع عدّة نماذج إدراكية مقابل بعضها بعضاً، كذلك يمكن أن تكون مختلف تلك المقاربات، وكلٌّ منها غير كافٍ إذا اقتصرنا عليها، متكاملةً وربّما تسمح بإظهار مختلف اللحظات في ديناميةٍ تاريخية، وليس فقط مختلف وجوه حقيقةٍ متعدّدة الأبعاد.

كما تربَط النخبُ والطبقات الوسطى بتصوّر الحداثة وبمشروع التنمية. في مختلف أشكال قبول مفهوم الطبقة، يحيل التحليل الطبقي إلى المجتمع الرأسمالي المعاصر الذي يحابي الاقتصاد والعوامل المادية في إعادة إنتاج المجتمع، من وجهة نظر أساليب الإنتاج أو الاستهلاك،

وتدفع إلى المستوى الثاني الأبعاد الأخرى في المجتمعيّ، المنتمية إلى «البنية الفوقية». لقد غزا الخطاب عن الطبقات الوسطى الأدب بعد الحرب العالمية الثانية، مع توسّع الوصول إلى التعليم. في المقابل وفي بداية عملية العصرنة، كان الحديث عن النخب أسهل طالما أنّ الوصول إلى التعليم كان يخصّ شريحةً من السكّان أكثر ضيقاً. وكان غزو الطبقات الوسطى للفضاء الاجتماعي يمثّل مآل تلك العملية. لكنّ الخطاب عن النخبة يصبّ أيضاً في وجهة نظر فاعلي العصرنة والتنمية، في حين يحيل الخطاب الطبقي إلى البنية الاجتماعية.

تحاول الصفحات التالية إلقاء الضوء على تلك الانزلاقات عبر إعادة بناء سرد تحوّل المجموعة المهنية للمهندسين في سوريا، وإظهار كيف تشارك تلك الانزلاقات في تحوّل الموضوع المدروس نفسه انطلاقاً من الحالة السورية.

المهندسون في قلب التحوّلات الاجتماعية

منذ القرن التاسع عشر، أدّى تعدّد المدارس الحديثة وولادة الجامعات إلى تهميش دور المؤسسات الدينية ورجال الدين في تأهيل العاملين في الدولة. وقد تواصلت هذه السيرورة طيلة القرن العشرين. مع تولّي الضبّاط الأحرار السلطة في مصر، وعلى نحو أشدّ مع تولّي حزب البعث السلطة في سوريا، أصبحت هيمنة النزعة العلمية المعصرِنة كلّيةً. تأثّر المجتمع الحضري، المفكّك بالعمق بفعل تطوّر أساليب إنتاج جديدة، بتقلّص فضاء السوق وتجّاره وحرفييه الذي رمي إلى داخل عالَم بخست قيمته، عالم «تقليد» يعدّ رجعياً بتراجع ضروب المنطق القديمةً المتصلة بالوجاهة. أصبحت المدينة خاضعةً رمزياً لسيطرة الأحياء الجديدة التي تقع فيها المكاتب والإدارة، علامات الحداثة. وساهم التأميم والإصلاح الزراعي وتطوير الخدمات الحكومية في هذا التطوّر الذي ضخّم الوظيفة الحكومية وجهاز الدولة. تبدّلت أساليب ممارسة السلطة ورهاناتها،

وتبدّلت معها كيفيات الوصول إلى مواقع السلطة. لكنّ أبناء تلك الطبقات الحضرية الوسطى القديمة التي استثمرت النظام الدراسي الحديث أصبحوا حوامل التحوّل أكثر من أبناء الطبقات المسيطرة القديمة، وقدّموا مناضلي الاستقلال.

في سوريا، أسّست التغيّرات التي قدّمت لها «ثورة الثامن من آذار»[١٥١] لتسويةٍ مبتكرةٍ تستند إلى إعادة تعريف التوازنات بين المجموعات الاجتماعية. لقد وضع تأميم التجارة والصناعة والاستيلاء على الملكيات العقارية الكبيرة حدّاً لسلطة الطبقات المسيطرة القديمة التي اضطرّ معظم أفرادها للهجرة. لكنّ إعادة توزيع الأراضي والحفاظ على الإنتاج الحرفي الصغير عزّزا وزن صغار الملّاكين، في حين سرعان ما أصبح موظّفو الدولة والإدارة في المستويات كلّها أو العاملون بأجرٍ في الشركات الحكومية المجموعة الأهمّ. وعلاقة هاتين المجموعتين بالدولة ليست مختلفةً فحسب، بل إنّها متعارضةٌ من وجهة نظرٍ معيّنة، حتّى إذا استفادت كلتاهما، في الفترة الأولى على الأقلّ، من التغيرات السياسية وإذا تماثل في المقابل جهد الدولة للتحكم بهما، عبر المنظمات الفئوية والنقابات والجمعيات واتحاد الفلاّحين.

في العالم الريفي، زالت تبعية الفلاّحين المجرّدين من الأرض لكبار الملاّكين وسرعان ما احتلّت فئةٌ من الفلاّحين المتوسّطين أهمّ مواقع المسؤولية. تحوّلت البنى القبَلية القديمة وأشكال التضامن القروي: اختزلت ضروب التضامن إلى وحداتٍ أسريةٍ أضيق[١٥٢]. بقي الاحتراز والمساعدة بين الناس ملاذاً في مواجهة مخاطر ومصادفات مناخٍ متقلّب[١٥٣]. وبالأسلوب عينه، وجد عالم صغار الحرفيين والتجّار، الذين أصبحوا يجابهون التنكيدات الإدارية، في قدرته على تطوير استراتيجيات

١٥١ إشارةً إلى انقلاب الثامن من آذار ١٩٦٣ الذي شهد استيلاء حزب البعث على السلطة.

١٥٢ انظر: S. Khalaf, « Cheikhs, paysans et membres du parti Ba'th : Changements politiques en Syrie du Nord », in R. Bocco, R. Jaubert, F. Métral, *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/Genève, Cahiers de l'IUED، ١٩٩٣.

١٥٣ انظر: J. Métral, « Économies et sociétés : Stratégies alternatives et cultures de l'aléatoire », in R. Bocco, R. Jaubert, F. Métral, *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/Genève, Cahiers de l'IUED، ١٩٩٣.

تضامنٍ جماعيةٍ وسائل مواجهة المصاعب. في وحدات الإنتاج الصغيرة، أقام أصحاب العمل والعاملون علاقاتٍ شبه عائلية[١٥٤]. في المقابل، أصبح العاملون والموظفون في الدولة يستفيدون من حقوقٍ وضماناتٍ جديدة. أصبح عملهم مضموناً، وقدّمت لهم الخدمات الصحّية الأساسية. أطلقت الدولة سياسة بناء السكن الاجتماعي. هكذا أفلت العاملون من ضغوط الأسرة. وانضمّت أعدادٌ كبيرةٌ من الموظفين والكوادر الحائزين على الشهادات، المثقّفين والتكنوقراط الصغار والمتوسّطين، إلى مشروع التنمية، إلى أسطورة التقدّم، وقطعوا إلى حدٍّ كبيرٍ مع قيم المجتمع التقليدي. ومثلما يشير ليكا، انبثق من المجتمع الريفي على نحوٍ متزايدٍ الخرّيجون الجدد، من مهندسين وأطبّاء، أولئك الذين أصبحوا يعدّون النخب الجديدة.

في عهد الانتداب، كان الأطباء والمهندسون لا يزالون يمثّلون نخبةً صغيرةً كان مستوى تعليمها يضعها في موقع يتجاوز بكثيرٍ الكتلة الكبيرة لشعبٍ نسبة الأمّية فيه مرتفعة. صحيحٌ أنّهم أصبحوا يتمايزون عن بعضهم وفق وسطهم الاجتماعي الأصلي: ربّما ينبغي أن نرى في ذلك أصل خياراتٍ سياسيةٍ متعارضةٍ أحياناً، بين أبناء العائلات الكبيرة القريبة من الوجاهات الحضرية القديمة وشبابٍ ينتمون لأوساطٍ أكثر تواضعاً، أو أنّهم من مدنٍ في الأرياف، انخرطوا في الحركات الوطنية اليسارية وأصبحوا بسهولةٍ منظّريها. غداة الحرب العالمية الثانية، شهدت سوريا المستقلّة نمواً اقتصادياً سريعاً، مع تطوّر زراعة القطن وزراعةٍ رأسماليةٍ تصديريةٍ وتأسيس مؤسّساتٍ صناعيةٍ حديثة. توسّعت المدن بفضل الهجرة من الأرياف. تطوّر التعليم وتأسّست جامعاتٌ جديدة. توسّعت «الطبقات الوسطى الجديدة» الحضرية المكوّنة من الموظفين والمعلّمين، وبعددٍ أقل الأطباء والمحامين والمهندسين. تغيّر المجتمع في العمق. أهملت الأسر المسيطرة الجيش، فانخرط فيه أبناء الفلاّحين والأقليّات منذ عهد الانتداب وشكّلوا الذراع المسلّح لجميع الانقلابات السياسية، ثمّ رأس حربتها وفئتها القائدة.

١٥٤ انظر: J. Cornand, *L'entrepreneur et l'État à Alep*, Paris, L'Harmattan/Lyon, MOM، ١٩٩٤.

تواصلت وتعمّقت سيرورةٌ بدأت منذ عهد الانتداب، هي سيرورة تعزيز الجهاز الإداري في الدولة: أصبح يبدو للجميع أنّ تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ضروريٌّ لاستدراك «التأخّر» في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكنّ الدولة نالت في المقابل الحقّ في الإشراف على حركة الاتحادات والنقابات، فشجّعتها وتحكمت بها، وأوكلت إليها بعض المهام في إطار مشروع الدولة في التنمية. أصبحت النخب الثقافية والمهنية الجديدة التي تشكلت في خضمّ النضال ضدّ الانتداب تحتلّ مواقع السلطة إلى حدٍّ كبير، بعد أن تلقّف جهاز الدولة تلك النخب. هكذا ظهرت منذ ذلك الحين بواكير الدولة الاستبدادية[١٥٥].

كانت خمسينات القرن العشرين سنوات غليانٍ سياسي[١٥٦]. تأسس حزب البعث العربي في العام ١٩٤٧ واندمج في العام ١٩٥٣ مع الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني ليصبح حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد حشد الطبقات الوسطى الجديدة التي تعلّمت في المدن، واستقطب عدداً كبيراً من المعلّمين والطلاّب. بعد فشل تجربة الوحدة مع مصر (١٩٥٨–١٩٦١)، وصل الحزب إلى السلطة إثر انقلابٍ في آذار ١٩٦٣. حزب البعث علماني، روّج لوحدة الأمّة العربية والاستقلال الوطني واشتراكيةٍ بمواصفاتٍ عربية[١٥٧]. وإذا ما صدّقنا بعض شهود تلك المرحلة[١٥٨]، انضمّ عددٌ كبيرٌ من طلاّب كلّية الطبّ في دمشق إليه حين تأسيسه. تميّز العقد الأوّل من النظام البعثي بمشاركةٍ قويّةٍ للأطباء في السلطة، بمستوياتٍ مختلفة. في العام ١٩٦٦، تغلّب الجناح الراديكالي: كان يقوده ثلاثة أطباء[١٥٩]. نسب النظام البعثي نفسه للاشتراكية وطوّر تخيّلاتٍ وأساليب تعبيرٍ تعلي شأن «الطبقة العاملة» ودورها في الثورة. منح

١٥٥ انظر: S. Heydemann, *Successful authoritarianism : the social and structural origins of populist authoritarian rule in Syria*، ١٩٤٦–١٩٦٣، Ph. D. Dissertation, Chicago, Illinois، ١٩٩٠، الفصل الثاني.

١٥٦ انظر: P. Seal, *The Struggle for Syria*, OUP, London، ١٩٦٥.

١٥٧ انظر: O. Carré, « Le mouvement idéologique ba'thiste », in A. Raymond (dir.), *La Syrie Aujourd'hui*, Paris, CNRS، ١٩٨٠، الصفحة ١٨٥–٢١٦.

١٥٨ لقاءات مع الدكتور أحمد بدر الدين والدكتور جمال الأتاسي، نيسان/أبريل ١٩٩٣.

١٥٩ انظر: E. Picard, « La Syrie de 1946 à 1979 », in A. Raymond، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٦٥.

العاملون بأجرٍ عدداً من المزايا الاجتماعية وتطوّرت الوظيفة الحكومية. لكنّ سيطرة حزب البعث على «المنظمات الشعبية» (نقابات العمال واتحادات الطلاب ونقابة المعلّمين واتحاد الفلاّحين والاتحاد النسائي) لم تترك لها أيّ هامشٍ للمناورة. وعلى العكس من ذلك، بدا كأنّ منظمات المهن الحرّة والعلميّة (المهندسون والأطباء والمحامون والصيادلة) قد حافظت في الحقبة نفسها على استقلاليّةٍ أضاعتها المنظمات العمّالية. وسوف تفقدها بدورها بعد عقدٍ من ذلك.

تعيّن «الحركة التصحيحية» واستيلاء حافظ الأسد (والد الرئيس السوري الحالي) على السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، إضافةً إلى إعادة توجيه النظام باتجاهٍ أكثر اعتدالاً (على الصعيد الاقتصادي)، تعيّن في حقيقة الأمر نزوعاً نسبياً لإضعاف أدلجة النظام؛ استبعد الراديكاليون من الفريق الحاكم - ومعه... الأطباء. ارتسم انفتاحٌ خجولٌ تجاه القطاع الخاص وسمح تشكيل «جبهة» للأحزاب السياسية اليسارية بإدخالها في السلطة وتحييد الانتقاد. كان عقد السبعينات عقد مآثر على الصعيد الاقتصادي، وبفضل الريع النفطي، تكثّفت سياسة التصنيع التي بدأت في الستينات[١٦٠]. توافق مع التوجّه السياسيّ الجديد نمطٌ آخر للقائد، أتى من وسطٍ اجتماعيٍّ آخر.

إذا تفحّصنا مواصفات المجموعات القائدة في قمّة جهاز الدولة، عبر الانتماءات الجهوية أو الجماعاتية أو المهنية، نلتقط تطوّراتٍ متميّزة إلى هذا الحدّ أو ذاك في انتقائها[١٦١]. فبالنسبة إلى الأطباء، الذين كان انخراطهم السياسي مبكراً، يمكن دون شكٍّ التحدّث عن موقع توسّطٍ بين سكّانٍ تتيح لهم ممارستهم لمهنتهم أن يكونوا موضع استماعٍ منهم وبين

١٦٠ بصدد تطوّرات وحدود التصنيع في السبعينات، انظر: M. Seurat, « État et industrialisation dans l'orient arabe : les fondements socio-historiques », in A. Bourgey (dir.), *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe*, Beyrouth, CERMOC، ١٩٨٢.

١٦١ انظر: N. Van Dam, *The struggle for power in Syria : sectarianism, regionalism and tribalism in politics*, 1961-1980, London : Croom Helm، ١٩٨١، ١٦٩ صفحة.

سلطةٍ يحتلّون فيها موقع الخبراء[١٦٢]، في حين أنّ سلطة المهندسين سلطةٌ على الأشياء أكثر منها على البشر وتقع في مجال التنظيم والبيروقراطية التقنية. لقد ترافقت زيادة عدد المهندسين، التي كانت متصاعدةً على نحوٍ متزايدٍ في الإدارات والخدمات العامّة، مع زيادة نفوذهم في هيئات السلطة التنفيذية على المستويات جميعاً، من البلديات والمناطق إلى الحكومة المركزية[١٦٣]. ومنذ العام ١٩٧١، كان رئيس الوزراء من دون انقطاع مهندساً مدنياً (أو معمارياً). جرى كلّ شيءٍ وكأنّه بانتقال «نخب» الحكمٍ من الأطبّاء الذين كانوا لا يزالون يعدّون من الوجهاء إلى المهندسين، وهم تكنوقراط، أصبحت تنتظر منهم كفاءاتٌ أكثر تقنيةً منها اجتماعية.

بالتوازي مع ذلك، تحوّل المجتمع تحوّلاً عميقاً بتأثير العمران والتقدم في التعليم وزيادة عدد خرّيجي التعليم العالي وتضخّم الوظيفة الحكومية. وليست هذه «الطبقات الوسطى الجديدة» المكوّنة من العاملين المجازين والموظفين في الإدارة والخدمات الحكومية سوى مجموعةٍ من الفئات الاجتماعية المهنية المعرّفة بدورٍ ومهمّةٍ في المجتمع وضمن مشروع العصرنة. هكذا فرض الالتفاف للعبور بالمهن نفسه خلسةً[١٦٤] على خطاب الباحث الاقتصادي المصري محمود عبد الفضيل حين أكّد أنّ:

> «ظاهرة نموّ حجم واتساع مراتب «الفئات الوسيطة» في المدن والمناطق الحضرية العربية (...) شملت جميع البلدان العربية تقريباً، نتيجة انتشار التعليم وتوسّع الجهاز الحكومي والجيش وأرباب المهن الحرّة (أطباء، صيادلة، محامون، مهندسون، محاسبون، وعناصر الإنتلجنسيا عموماً)»[١٦٥].

١٦٢ انظر: E. Longuenesse, « Les médecins syriens, des médiateurs dans une société en crise », in E. Longuenesse (dir.), *Santé, médecine et société*, Lyon/Paris, MOM/L'Harmattan، ١٩٩٥.

١٦٣ E. Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*، ١٩٩٠، الصفحة ٢١ وما يليها.

١٦٤ كذلك، يلاحظ غاديا أنّه: «طالما أنّ التفكير في فئة يفترض التفكير في العناصر التي تحتويها، يمكن اعتبار تحليل المهن متضمّناً في تحليل الكوادر، ما أن يتوقّف عن أن يتمثّل في تشكيل تجريدات» (Les cadres en France، باريس، ٢٠٠٣، الصفحة ١٥٩).

١٦٥ م. عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية...**، ١٩٨٨، الصفحة ١٢٠.

تسمح عمليات تعداد السكّان والتحقيقات الإحصائية بالتقاط تطوّر هذه الفئات. وهي تزوّد بمؤشّراتٍ تخصّ بنية السكّان الفاعلين ومستوى التعليم ـ وتمنح في الوقت نفسه جدولاً توصيفياً للسكّان من حيث النشاط ورأس المال الدراسي.

في سوريا، وبعد العام ١٩٧٠، تطوّرت مجدّداً فئات العاملين بأجر التي تقلّصت إثر الإصلاح الزراعي، لصالح الخدمات لا لصالح الصناعة، في حين ارتفعت حصّة «المهن العلمية والفنية» في الوقت نفسه الذي ارتفع فيه مستوى التعليم:

السنة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٠	٢٠٠٠
العدد الكلي للسكان (×١٠٠٠)	٤٦٠٠	٦٣٠٠	٨٧٠٠	١٢١٠٠	١٦٣٢٠
عدد السكان الناشطين (×١٠٠٠) (ب)	١٠٣٢	١٥٢٤	٢٠٥٠	٣٢٨٢	٤٩٣٧
المهن العلمية والفنية (أ)	٢٢٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٥١٧٤١		٤٥١٠٠٠
أ/ب بالمائة		٪ ٤,٣	٪ ٧,٤		٪ ٩,٢
محامون	٩٤٤	١٣٧٨	٢٢٧٥	٥٢٩١	١٣٧٩٧
أطباء	٩٨٥	١٦٢٣	٣٨٨٠	١١٦٨٢	٢٢٤٠٨
مهندسون	٦٠٢	١٢٦٠٣	١١٠٦١	٣٦١٩٨	٧٣٤٢٠
مهندسون زراعيون		١٠٢١	٥٦٨٥	١٣٠٧٢	١٩١٠٠
معلمو التعليم الابتدائي والثانوي		*٣٨٦١٧	٦٩٩٠٤	١٣٣٧٨٣	١٨٥٧٦٩

المصادر: تعدادات السكان (١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١)، تحقيقات حول السكان الناشطين والنقابات المهنية للأطباء والمهندسين والمهندسين الزراعيين والمحامين.

* ١٩٧١

ما هي العلاقة بين المصطلحين التاليين: «نخب السلطة» و«الطبقات الوسطى»[١٦٦]، كيف تبنى في مجموعةٍ مهنيةٍ واحدةٍ العلاقة بين النخبة

١٦٦ بين «النخبة» و«ما دون النخبة» في الطبقات الوسطى من الموظّفين وأصحاب الباقات البيضاء

والكتلة الكلّية؟ هل يخبرنا اختيار بعض الزعماء السياسيين من بين الأطباء شيئاً ما عن موقع المهنة في المجتمع؟ من هم المهندسون في هيئات السلطة؟ هل لوجودهم علاقة بزيادة عدد أعضاء المجموعة المهنية التي خرجوا منها؟ يبدو أنّه توجد هنا نقطةٌ عمياء، مجموعةٌ من الأسئلة التي لم يستكشفها الباحثون كثيراً.

إنّ دراسة المنظمات المهنية وتاريخها وطريقة عملها ونشاطها والنزاعات التي تهزّها تستطيع أن تقدّم مفتاحاً لفهم موقع المجموعات المعنية في المجتمع وكذلك التحوّلات التي تعبرها وتهيكلها، بين الأجيال، بين الأجزاء الخاضعة والمسيطرة، بين القادة والمهنيين المجهولين. بالافتراض، يعدّ دور الأطباء والمهندسين والمحامين في التحرّكات التي هزّت المجتمع السوري أواخر السبعينات ونفوذ التيار الإسلامي في المجموعتين الأولى والثانية مؤشراً على مركزيتهم في مشروع التنمية. ويعيد شللهم اللاحق طرح مسألة تطوّر «الطبقات الوسطى»، كما يشير إلى آليّاتٍ جديدةٍ للتمايز.

الحداثة التقنية والتنمية

في سياق حركة الانعتاق التي لا يمكن مقاومتها ضمن المجتمعات الإسلامية، اقترح جاك بيرك إيلاء اهتمام خاصٍّ لمهمّة «الصنع» الضرورية لـ«إعادة ضمّ الكلّ الاجتماعي»، ولأهمّية الإنسان الذي يصنع، الفنّي - الذي يكون أحياناً، كما كان يقول، عسكرياً (كان يفكّر في مصر).

الدراسات حول المهندسين في المشرق العربي قليلة العدد. ومن أجل التاريخ، تعدّ أطروحة جيسلين ألّوم (Ghislaine Alleaume) حول المهندس خانة في القاهرة في القرن التاسع عشر[167] من وجهة النظر هذه

والمهندسين... عند موسكا: «لا تقدّم هذه المجموعة أعضاء في النخبة فحسب (الطبقة الحاكمة بالمعنى الضيّق)؛ وهي بنفسها عنصرٌ حيويٌّ في حكم المجتمع» (بوتومور، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١١).

١٦٧ انظر: Gh. Alleaume, *L'école polytechnique du Caire et ses élèves, La*

دراسةً رائدة. وكانت تندرج ضمن تأمّلٍ حول تحوّلات المجتمع المصري بتأثيرٍ من إرادة محمّد علي وخلفائه في العصرنة؛ كان المهندسون بالتالي «النخبة الفنية» المكلّفة بهذه العصرنة. قبل ذلك بقليل، قرأ كليمنت مور (Clement H. Moore) مآزق التنمية المصرية بالأسلوب الناصري عبر مآزق مهنة الهندسة. فقد وصف فيها المهندسين بأنّهم «الشريحة الرئيسة لطبقةٍ وسطى جديدة منخرطة بالتصنيع انخراطاً مثالياً، على حساب أيّ بنىً طبقية موجودة»[١٦٨]. ولئن استهدف، كباحثٍ سياسي، انتقاد النظام السياسي الذي أقامه عبد الناصر، فهو ينخرط بالكامل في النموذج الإدراكي الخاص بالطبقات الوسطى الجديدة والعصرنة التي عمّمها ليرنر وهالبرن.

بدوره، اندرج العمل الجماعي «بناةٌ وبيروقراطيون» (١٩٩٠) الذي انطلق من تجربةٍ ميدانيةٍ سوريةٍ في الإطار العام لتساؤلٍ حول شروط ومفاعيل تطبيق مشروع التنمية. وقد عدّ المهندس في هذا العمل وضمن تعدّد الأشكال التي تجسّده شخصيةً رمزيةً للتطوّرات الاجتماعية والثقافية في مجتمعات المغرب والشرق الأوسط. وواصل ساري حنفي بحثه عن «سوريا المهندسين»[١٦٩]، متبنّياً مقاربة سوسيولوجيا الفعل، وهي مقاربة نيلوفر غول (Nilüfer Göle) بصدد المهندسين الأتراك[١٧٠]. على نقطة التقاطع بين أنتروبولوجيا التنمية وسوسيولوجيا الفعل، تعلّق الأمر في الوقت نفسه بتعيين «فاعلي التنمية» وبفهم كيف حمل رجالٌ ونساءٌ متكاملون على الأرض ويوماً بيوم مشاريع التنمية وتولّوها، في نجاحاتها ومآزقها، مع تصوّراتهم الثقافية وممارساتهم الاجتماعية وطموحاتهم وآمالهم.

---

formation d'une élite technique dans l'Égypte du 19e siècle، جامعة ليون لوميير الثانية، ١٩٩٣.

١٦٨ انظر: Cl. H. Moore, Images of development, *Egyptian engineers in search of industry*, MIT Press، ١٩٨٠ (الطبعة الأولى)، الصفحة ١٣.

١٦٩ انظر: S. Hanafi, *La Syrie des ingénieurs*, Paris, Karthala، ١٩٩٧.

١٧٠ انظر: N. Göle, *Les ingénieurs turcs: avant-garde révolutionnaire ou élite modernisatrice? thèse de 3e cycle*, EHESS، ١٩٨٢؛ وكذلك: « Modernité et société civile en Turquie: l'action et l'idéologie des ingénieurs », in A. Gökalp, *La Turquie en transition*, Paris, Éd. Maisonneuve et Larose، ١٩٨٦.

من استنبول إلى دمشق، مهندسو الدولة في عصر الانتداب

في إطار الإصلاح الإداري العثماني، أبصرت أولى الخدمات الفنّية النور في المدن السورية الكبيرة:

> «في إدارات الولاية والبلدية، كان ظهور المهندس نتاج البيروقراطية العثمانية الجديدة...»
> «لقد ساهم هذا الفاعل المجهول في حقبة التنظيمات بمعرفته وتقنيته وعلمه في انتشار الحداثة العثمانية في مقاطعات الإمبراطورية»[١٧١].

في سوريا الانتداب، كما في مصر في ظلّ الحماية البريطانية، كان معلّمون أجانب يستخدمون المهندسين. كانوا عاملين في الدولة، مكلّفين بتطوير البنى التحتية والخدمات العامة، وأمكن النظر إليهم (وكانوا هم ينظرون إلى أنفسهم) كـ«نخبةٍ» مهنية. بين أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت العائلات المسيطرة في المجتمع الحضري لا تزال جزءاً من عالم عثمانيٍّ تتعرّف على نفسها فيه، وأواخر القرن العشرين، حيث غزى الحَضريون الجدد المدن الكبيرة، كانت حقبة الانتداب لا تزال تتميّز بقوّة التفاوتات الاجتماعية بين المدن والأرياف، بين أقلّيةٍ متعلّمةٍ وشعبٍ معظمه من الأمّيين، وكذلك بظهورٍ جليٍّ للتجوال في أرجاء الإقليم. بالنسبة إلى أبناء عائلات الوجهاء الحضرية العريقة، كانت الحدود التي رسمها التقسيم الانتدابي مصطنعةً ومضوا بكلّ طبيعيةٍ ليدرسوا في القاهرة وبيروت، وأحياناً في استنبول، في حين كان الشابّ اللبناني يبدأ حياته المهنية في القدس بالسهولة التي يبدؤها الشابّ الحلبيّ في دمشق أو عمّان. وجب انتظار الستينات كي يثبّت الانتماء الوطني[١٧٢] وتختزل التحرّكات. في الحقيقة أنّ ذلك حدث ـ بالنسبة إلى سوريا على الأقلّ ـ بعد أن أنضبت

١٧١ انظر: *E. Friès, Damas* (١٨٦٠-١٩٤٦), *Des La mise en place de la ville moderne, règlements au plan*، أطروحة دكتوراه في تخطيط المدن، جامعة باريس الثامنة، ٢٠٠٠، الصفحتان ٧٢ و٨٠.

١٧٢ انظر: F. Abecassis et A. Le Gal Kazazian، مقال سبق ذكره.

حركة هجرةٍ كبيرةٍ قامت بها العائلات البرجوازية الكبيرة مخزون هذه التحرّكات. في غضون عقدين أو ثلاثة عقود، أفضى الترويج الكثيف لأجيالٍ جديدةٍ من أصحاب الشهادات إلى انقلابٍ مفارقٍ وإلى انحدارٍ دراماتيكي في المنزلة.

واصلت الإدارة الانتدابية الحركة التي بدأتها الإمبراطورية العثمانية، فطوّرت الخدمات العامّة وأقامت مديريات للأشغال العامة وتنظيم المناطق والنقل، أوكلت مسؤوليتها لمهندسين فرنسيين. وبذلك، استوردت نموذج تشغيل إدارتها، الذي لم تدرس مقتضياته ومفاعيله دراسةً كافية. من وجهة النظر هذه، لا يزال واجباً إجراء مقارنةٍ مع النموذج البريطاني[١٧٣]. وُضع بضعة مهندسين سوريين، درسوا بخاصّةٍ في فرنسا أو في لبنان، تحت أمرة مديرين أو مفتّشين فرنسيين. لكن، وحتّى إذا كان هذا الموقع الخاضع والمزايا المادية الممنوحة للخبراء ولموظفي الإدارة الاستعمارية القادمين من فرنسا قد استثارت استنكار بعض المناضلين الوطنيين، فإنّ بعض الشهادات الأخرى تدعو للاعتقاد بأنّ المعنيين قد قبلوا بها كما هي. نادرون هم أولئك الذين كان لديهم التزامٌ سياسيٌّ ويقال إنّ «التفاهم» قد ساد بين الفنّيين الفرنسيين والسوريين:

> «في إدارات الدولة، لعب المستشارون والمهندسون الفرنسيون القلائل المقيمون دوراً إداريّاً وكانوا يعتمدون اعتماداً كاملاً على المهندسين السوريين الذين درسوا في الجامعات الأجنبية (...)».
> «يؤكّد أحد هؤلاء المهندسين الذين تمّت مقابلتهم في العام ٢٠٠٢ أنّه يمكن تصنيف الفرنسيين في فئتين: المستعمرون من جانب (...) وأولئك الذين أقاموا علاقاتٍ حسنةً مع السوريين واندمجوا اندماجاً جيداً من جانبٍ آخر. كان هؤلاء أناساً مخلصين ونزيهين، خدموا سوريا بإخلاصٍ وتركوا بصماتهم»[١٧٤].

١٧٣ انظر: N. Meouchy, P. Sluglett (éd.), *The British and French mandates in Comparative perspectives*, Leiden, Brill، ٢٠٠٤، ٧٤٣ صفحة.

١٧٤ انظر: H. Zeifa, « Les élites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (1920-1945) », in N. Meouchy, P. Sluglett (dir.), *Les mandats français*

لاشكّ في أنّنا نستطيع أن نرى في هذا السلوك تأثير فكرة «الخدمة العامة» التي تتجرّد عن طبيعة السلطة السياسية، خدمة المصلحة العامة والخير المشترك، لا خدمة سلطةٍ سياسيةٍ بعينها. من المرجّح أنّ السلطات الفرنسية كانت تضمن ولاء الأشخاص الذين توظّفهم. كانوا فرنكوفونيين بالضرورة، وقد مرّوا بمدارس البعثات. أمّا أولئك الذين راودتهم الفكرة السيئة المتمثّلة في الدراسة في المدارس الأميركية، فلم يكونوا يتوّهمون أبداً: هذا ما يحكيه صبحي كحّالة، الذي أصبح لاحقاً وزير سدّ الفرات (انظر مسيرة مهندس أدناه). يتعلّق الأمر حقّاً إذاً بفئةٍ اجتماعيةٍ جديدة، صاعدة: كانوا نخبةً جديدة من المهنيين الذين يخدمون الدولة، ولم يتجاوز عديدهم بضع عشرات[١٧٥]، ولم يمنحهم موقعهم أيّ حرّيةٍ في التحرّك ولم يكن لديهم خيارٌ سوى الاستثمار المهني والإيمان بالتقنية.

مسيرة مهندس

ولد صبحي كحّالة في عائلةٍ من التجّار الدمشقيين في العام ١٩١٠، وذهب في العام ١٩٢٥ للدراسة إلى استنبول حيث كان يقيم أخوه الأكبر. تخرّج في كلية روبرت الأميركية[١٧٦] في العام ١٩٣٣ وتابع تأهيله في جامعة إيلينوي حيث بقي عاماً. وبعد عودته إلى سوريا في العام ١٩٣٤، لم ينجح في نيل وظيفةٍ في الإدارة ورحل إلى الأردن، حيث وظّفته مديرية الأشغال العامة تحت إدارة مهندس... لبناني.

«لعلها الصدفة فقط هي التي دفعتني لاختيار مهنة الهندسة طريقاً لي في الحياة. فقد كانت نشأتي في حيّ القيمرية في دمشق القديمة وكانت دراستي الابتدائية والثانوية في مدارسها الخاصّة وكانت ميولي وقتذاك تتجه بالدرجة الأولى نحو المطالعة الأدبية والصحافة وكنت أضعف في العلوم والرياضيات مني في أي مجالٍ آخر.

---

et anglais dans une perspective comparative, Brill، ٢٠٠٣، الصفحة ٥١٢–٥١٥.

١٧٥ عيّنت هيما زيفا Heima Zeifa نحو خمسين منهم في أواخر الثلاثينات، المصدر نفسه.

١٧٦ مؤسّسة خاصّة للتعليم العالي، أسّسها في العام ١٨٦٣ على البوسفور صناعيٌّ أميركيٌّ اسمه كريستوفر روبرت Christopher Robert.

وحدث في صيف عام ١٩٢٥ وكنت في الرابعة عشرة من عمري أن بدأت أحداث الثورة السورية[١٧٧] اللاهبة تهتز منها المشاعر، وكان أن قبض علي مرةً في إحدى المظاهرات الشعبية العنيفة التي قامت في دمشق إثر توقيف بعض، أعقبت سجن بعض الزعماء الوطنيين، ما دعا الأهل آنذاك أن يقرروا إبعادي عن جو دمشق الثائر فكان أن انتقلنا في مطلع العام التالي إلى استنبول حيث كان أخي الأكبر يقيم مع عائلته وكان ابنه ـ المرحوم نور الدين ـ يدرس الهندسة في كلية روبرت الأميركية هناك. وبالرغم من أنّ الرأي الغالب في العائلة يومذاك كان يتجه نحو إقحامي في العمل التجاري ـ إلا أن القرار كان لأخي الأكبر رحمه الله الذي أصر على متابعتي الدراسة وأدخلني في القسم الثانوي للكلية الأميركية. (...)

في العام ١٩٥٣، ترك صبحي كحالة منصبه وافتتح مكتباً مارس فيه مهنته حتّى العام ١٩٦٤... في العام ١٩٦٧، عيّن على رأس مشروع بناء سدّ الفرات.

(مقتطفات من مقابلة في مجلة المهندس العربي، العدد ٥٣، كانون الثاني ١٩٧٨).

غير أنّ مفاعيل الأزمة الاقتصادية بدأت تصل بدءاً من الثلاثينات حتّى إلى تلك الأوساط التي أخذ مستواها الاجتماعي والاقتصادي يتدهور بشدّة. ولاشكّ في أنّ هذا التدهور قد أصبح ملموساً على نحوٍ أكبر لأنّ أولئك المهندسين لم يكونوا ينتمون إلى عائلاتٍ سوريةٍ مسيطرة، إلّا استثناءً: في تلك الحالة، يبدو أنّهم قد انتموا بالأحرى إلى «الفروع الأقل يسراً» من تلك العائلات، في حين كانت الغالبية تنتمي إلى عائلاتٍ مدينيةٍ أكثر تواضعاً[١٧٨]. وتشير قلّة عدد المنتمين إلى الأقليات (المسيحيين والدروز والعلويين...) على الأرجح إلى غياب المهندسين من أصلٍ ريفي.

تحوّل بعضهم حينذاك إلى ممارسةٍ حرّةٍ في مكتب دراسات. يمكن

---

١٧٧ انتفاضة شعبية ضدّ الاحتلال الفرنسي، مسّت على نحوٍ رئيسٍ الجنوب ومنطقة دمشق.

١٧٨ انظر: H. Zeifa، مقال سبق ذكره.

على الأرجح أن نرى أيضاً في هذه الحركة علامةً على حاجةٍ متّصلةٍ في آنٍ معاً بالتمدين وبصعود فئاتٍ اجتماعيةٍ خبرتها بالمدينة جديدة.

في هذا الوقت، ظهرت أولى الجمعيات المهنية: في العام ١٩٣٤، تأسست جمعيةٌ للمهندسين في حلب وفي العام ١٩٣٦ تأسست جمعيةٌ أخرى في دمشق (بعد بيروت في العام ١٩٣٣)[١٧٩]. يعرّف القانون الأساسي لجمعية دمشق المنظّمة التي تأسّست بوصفها نقابة، على النموذج الفئوي للمنظمات العمّالية التي يحكمها «قانون الجمعيات المهنية» الجديد[١٨٠]. هدفها هو «دراسة مصالح المهنة والدفاع عنها» عموماً. لكنّها وضعت لنفسها أيضاً هدف رفع المستوى المهني لأعضائها و«تقديم خبراء ومحكّمين» وإدارة صندوق تكافل[١٨١]. يتضمّن النظام الداخلي وضع جدول يحدّث سنوياً ويوضع في تصرّف المحافظ. يبدو أنّ البعد الفئوي في الجمعية يؤكّد أطروحة شاد (G. Schad) الذي يقترح أنّه ربما كانت الأراضي الخاضعة للانتداب أو المستعمرات مختبراً للفئوية بالأسلوب الفرنسي الذي ستقوم حكومة فيشي بوضع قواعدها. فلنذكّر بأنّه في العام ١٩٣٤، تأسّست في فرنسا لجنة اللقب التي تحمي لقب المهندس[١٨٢].

نلاحظ كذلك أنّه لم يحدّد في أيّ مكانٍ ما يعنيه مصطلح «مهنة» أو «مهندس»[١٨٣]. كي يقبل المرء في النقابة، يجب عليه أن يقدّم برهاناً على أنّه يمارس مهنة المهندس:

> المادة الخامسة: لا يقبل عضواً في النقابة أ) كل من لا يكون سورياً أو لبنانياً ويقل عمره عن عشرين عاماً ب) كلّ من لم يكن منتسباً في الواقع والحاضر لمهنة الهندسة.

١٧٩ وكانت قد تأسّست في العام ١٩٢٥ جمعية لقدامى طلاّب المدرسة الفرنسية للهندسة (التابعة لجامعة القدّيس يوسف) (انظر السجلّ الذهبي لتلك المدرسة، ١٩٩٨).

١٨٠ قانون العام ١٩٣٥. انظر: G. Schad, « Colonial Corporatism in the French Mandated States: Labor, Capital, the Mandatory Power, and the 1935 Syrian Law of Associations », *REMMM*، العدد ١٠٥–١٠٦، ٢٠٠٥.

١٨١ القانون الأساسي لنقابة المهندسين في دمشق، ١٩٣٦.

١٨٢ انظر: A. GRELON (dir.), *Les ingénieurs de la crise, Titre et profession entre les deux guerres*, éd. de l'EHESS، ١٩٨٦.

١٨٣ أنظر الفصل التالي.

في الخمسينات، يوضح قانون ممارسة المهنة أنّ المعنيين هم أصحاب أربعة اختصاصات: العمارة والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية. ولا تذكر الهندسة الزراعية أبداً.

في هذا الطور الأوّل من النشوء، تقترح مواد نظام العام ١٩٣٦ لنقابة دمشق تأكيد «مهنةٍ» ضمن منطقٍ فئويٍّ للتحكّم بشروط الممارسة والدفاع عن رأسمالٍ رمزيٍّ وحمايته[١٨٤].

ولادة مهنةٍ حرّة

وفق هيما زيفا (Heima Zeifa)، دفعت أزمة العام ١٩٣٦ عدداً من المهندسين إلى ترك الوظيفة الحكومية لافتتاح مكاتب دراسات. وربّما كانت لهذا التحرك نحو الممارسة الحرّة، والذي بدأ منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، علاقة أيضاً بسيرورة التمدين التي تضخّمت في الخمسينات وفتحت سوقاً جديدةً لنشاط أولئك المهندسين المدنيين والمعماريين.

لكنّ عدد المهندسين المجازين قد بدأ يزداد بخاصّةٍ بعيد الاستقلال. كانت الصناعة الحديثة تقتصر على بعض الشركات ولم تكن تمثّل إلّا جزءاً ضئيلاً من التشغيل، فاتّجه المهندسون إلى الخدمات العامّة من جانب، وإلى البناء من الجانب الآخر. كانوا بدايةً منظّمي إقامة البنى التحتية ومشاريع التنظيم الكبرى، ولم يكن ممكناً فصل مكانتهم الرفيعة عن مشروع البناء الوطني المرتبط بالاستقلال. لاحقاً ـ والظاهرة ملموسةٌ في لبنان كما في سوريا ـ توسّع عددهم على إيقاع التمدين وكان ذلك هو العصر الذهبي للمهندس المعماري وللمهندس الإنشائي. كان للمهندس الإنشائي آنذاك وجهان، أحدهما مرتبطٌ بالدولة، والآخر بالممارسة

١٨٤ في الحقبة نفسها، وفي مصر، شكّلت بعض المهن اتّحادات استوحت شكلها على الأرجح من نموذجٍ بريطانيٍّ يجمع مبدأ الجمعية العلمية ومبدأ الاتحاد المهني: هكذا نجد جمعيةً ملكية للطبّ أو للهندسة، وكذلك للجغرافيا أو للاقتصاد. لكن منذ العام ١٩٤٦، تحوّلت الأولى والثانية إلى «نقابة مهنية». أنظر الفصل التالي.

الحرّة، وقد مال الوجه الثاني في وقتٍ معيّنٍ إلى التغلّب. تكاثرت مكاتب الدراسات، مستفيدةً من حركة التمدين؛ وحتّى مطلع السبعينات، كان النموذج الغالب هو نموذج المهنة الحرّة.

استندت زيادة العدد أيضاً إلى استحداث مؤسّسات تأهيل في سوريا بدءاً من العام ١٩٤٦. ففي هذا العام، تأسّست أوّل كلّيةٍ للهندسة في حلب، عاصمة الشمال وثاني أكبر المدن في البلاد[١٨٥]. كانت تلك الكلّية حينذاك تابعةً للجامعة السورية التي كانت كلّياتها الأخرى (الحقوق والطبّ ثمّ الآداب والعلوم) وإدارتها في دمشق. وفضلاً عن أنّ هذا الاختيار كان يتعلّق على الأرجح بالاعتراف بأهمّية حلب عبر جعلها مقرّاً لأحدث الكلّيات، فقد أبرز ديناميّتها الاقتصادية والاجتماعية. وربّما ساهم المنعطف «الحرّ» لممارسة المهندسين المهنية وظهور مكاتب الدراسات في إظهار تميّز حلب مهنياً وفي وجود ضغطٍ من الحلبيين لصالح مثل هذا الاختيار: على كلّ حال، ربّما ينضوي ذلك على فرضيةٍ ينبغي استكشافها، تسمح معطياتٌ بصدد تأسيس مكاتب الدراسات بالتأكّد منها. ففي الحقبة نفسها، استندت الأهمّية التي اكتسبتها دمشق، والتي طمستها حلب حتّى منتصف القرن العشرين، بدايةً إلى التنمية والإدارة وخدمات الدولة.

في العام ١٩٥٨، انقسمت «الجامعة السورية» بفعل تأسيس جامعتي دمشق وحلب. ولم تتأسّس كلّيةٌ للهندسة المدنية في دمشق إلاّ في العام ١٩٥٩. وفي العام ١٩٦٣، أقيم معهدٌ للميكانيك والكهرباء، تحوّل إلى كلّيةٍ في العام ١٩٧٢. وكانت هندسة العمارة حينذاك جزءاً من كلّية الفنون الجميلة، ما يشي بالتأثير الفرنسي. ثمّ ألحقت بكلّية الهندسة في العام ١٩٧٠، واستقلّت ككلّيةٍ في العام ١٩٨٤. ولم تتحقّق استقلالية فرعي الميكانيك والكهرباء في حلب إلاّ في العام ١٩٨٠، الذي شهد أيضاً تأسيس كلّيةٍ للهندسة الكيميائية وكلّيةٍ للهندسة الكهربائية في حمص.

على الرغم من التأثير الفرنسي المفترض، نلاحظ هنا أنّ سوريا قد اختارت منذ البداية تأهيلاً جامعياً للمهندسين. قبل ذلك بثلاثين عاماً،

١٨٥ بعد أن بقيت حلب لزمنٍ طويلٍ أهمّ من دمشق بإشعاعها الإقليمي والدولي، تراجعت إلى الصفّ الثاني بسبب ترقية دمشق إلى مرتبة عاصمة سوريا المستقلّة.

في العام ١٩١٣، تأسّست المدرسة الفرنسية للمهندسين في بيروت (EFIB)[١٨٦] في لبنان على يد بعثة يسوعية، على نمط مدارس الهندسة الكاثوليكية الفرنسية؛ غير أنّ تلك المدرسة أدرجت في إطار جامعة القدّيس يوسف. وقد أثّرت سمات ذلك العصر أيضاً في ذلك الاختيار؛ ففي ذلك التاريخ، كانت مهمّة تلك المدرسة تقتصر على تأهيل نخبةٍ ضيّقةٍ من الكوادر الفنية للدولة. وعند الاستقلال، كانت للدولة السورية الفتية حين أسست كلّية الهندسة في حلب نظرةٌ أكثر بروميثيوسيةً منذ البداية: نظرة بناء بلد حديث. بدءاً من الستينات، أصبحت الجامعة تبدو في الآن عينه أداةً للترقية الاجتماعية الجماهيرية ولتأهيل عددٍ كبيرٍ من الكوادر التي كان يؤمل بأنّها ستلعب دوراً رئيساً في تنمية البلاد. انجرّت البلدان المجاورة لنفس تلك الحركة التي لا تقاوم نحو دمقرطة التعليم. صارت تنمية الموارد البشرية تعدّ مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأسّست جامعة بيروت العربية ثمّ الجامعة اللبنانية[١٨٧] كلّيات للهندسة، وبعد ذلك اتّبعت الجامعة الأردنية ذلك المثال. والحال أنّ التأهيل الجامعي، أيّاً كان السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي، يتميّز معظم الأحيان بطابعه العام، النظري والأقلّ تطبيقيّةً، وهو يشارك غالباً مع غلبة الهندسة المدنية (انظر الحالة البلجيكية حتّى اليوم). وهنا أصل مفعولٍ منحرفٍ متفاقم في حالة التوسّع الكبير والمتسرّع في التعليم والذي يفتقر إلى الوسائل افتقاراً شديداً: إنّ تمايزه الضعيف، وغياب فرع عالي المستوى، ينحو إلى تشديد معايير الاختيار والتوظيف من خارج المهنة على نحوٍ صريح.

في السبعينات، بقي الطلب على المهندسين كبيراً ووضع التشغيل جيداً على الرغم من التزايد السريع في عددهم. انفتحت أسواق الخليج بعد العام ١٩٧٣. وتتجلّى مفارقة تلازم الطلب الكبير في الدولة مع غلبة نموذج المهنة الحرّة في تطوّر منظّمات المهندسين المهنية التي سيسيطر عليها لوقتٍ طويلٍ المهندسون المدنيون والمعماريون من أصحاب مكاتب الدراسات.

١٨٦ تدعى اليوم المدرسة العليا للمهندسين في بيروت، ESIB.

١٨٧ جامعة بيروت العربية هي جامعةٌ خاصّة، تأسّست في العام ١٩٥٨، وهي تابعةٌ لجامعة الإسكندرية. الجامعة اللبنانية، التي تأسّست في العام ١٩٦٠ في بيروت، هي الجامعة العامّة الوحيدة التابعة للدولة.

وبالفعل، تتحكّم نقابة المهندسين بلقب المهنة وبممارستها، إذ إنّ التسجيل فيها ضروريٌّ للممارسة. يعود أوّل نصٍّ قانونيٍّ ينظم مهنة الهندسة إلى العام ١٩٥٠، وقد نصّ على تأسيس ثلاث نقابات، في دمشق وحلب واللاذقية، وهو يحدّد أنّه «لا يحق لأحدٍ أن يزاول مهنة الهندسة ما لم يكن مسجلاً في جدول إحدى النقابات الثلاث»[١٨٨]. أصبح امتلاك شهادةٍ ضرورياً، ومنح المهندسون الذين يبرهنون على أنّ لديهم خبرةً مهنيةً تتجاوز عشر سنواتٍ ترتيباتٍ انتقاليةً. يمكن أن ينظَر إلى وجود ثلاث نقابات، في ثلاث مدنٍ كبيرةٍ هي دمشق وحلب واللاذقية، بوصفه تذكّراً مبهماً للانقسامات التي نشأت أثناء الحقبة الأولى من السيطرة الفرنسية[١٨٩]، وكذلك بوصفه علامةً على منافسةٍ بين النخب الحضرية. في العام ١٩٧٣، سنّ قانونٌ جديدٌ يوحّد تلك النقابات الثلاثة في نقابةٍ مهنيةٍ واحدة، تنقسم إلى فروع في المحافظات، وقدّم لفكرة مهمّةٍ يقوم بها المهندسون لخدمة التنمية في البلاد.

فشل النزعة التنموية

بدءاً من العام ١٩٥٨، ولا سيّما من العام ١٩٦٣، شُرع في إصلاحاتٍ جذرية، سوف تزعزع التوازنات الاجتماعية. حدث إصلاحٌ زراعيٌّ وتأميماتٌ وصدرت قوانين اجتماعيةٌ وأعقبها تطوير التعليم والخدمات العامة والقيام بعددٍ كبيرٍ من الأشغال الكبيرة. كانت الستينات والسبعينات مرحلةً عظيمة، تميّزت بنهوض اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ كبيرٍ وبحراكٍ اجتماعيٍّ قويّ. لكنّ أشكال الخلل في العمل بدأت تظهر منذ أواخر

١٨٨ المرسوم التشريعي رقم ١٩ بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٠، «بصدد تنظيم مهنة الهندسة»، مجموعة القوانين والتشريعات المالية في سوريا، ترجمة ف. سرياني V. Syriani، دمشق. سوف نلاحظ بأنّ تحّول جمعية المهندسين في بيروت إلى نقابة لم يجرِ إلّا في العام التالي: هذه علامةٌ (خفيّة؟) على وزن الرهان الوطني، ربّما تفسّر التقدّم البسيط لسوريا، حيث نرى أنّ التيّار الوطني أقوى منه في لبنان.

١٨٩ في السنوات الأولى من الانتداب، قسمت سوريا إلى ثلاث دول، إضافةً إلى منطقة: دولة دمشق ودولة حلب ودولة جبل الدروز ومنطقة العلويين.

السبعينات، وأخفى تزايد الموارد النفطية مفاعيلَها لبعض الوقت. غير أنّ مناوءة النظام تفاقمت، لا سيّما في الفئات الاجتماعية والمهنية التي كانت في قلب نموذج التنمية في الحقبة السابقة وظهرت كترجمةٍ لأزمةٍ حقيقيةٍ في هذه «الطبقات الوسطى الجديدة».

من الإنشائي إلى البيروقراطي

حدث تزايدٌ كبيرٌ جداً في عدد المهندسين. فبين العامين ١٩٦٥ و١٩٧٥، ارتفع عدد المسجّلين في النقابة بأكثر من أربعة أضعاف. أصبح عدد المهندسين ضعف عدد الأطبّاء.

السنة	عدد السكّان	المهندسون	الأطباء
١٩٥٥	٣٩٠٠٠٠٠	٣٦٥	٨٠٠
١٩٦٠	٤٦٠٠٠٠٠	٦٠٢	٩٨٥
١٩٦٥	٥٣٠٠٠٠٠	١٣٤٨	١١٥٠
١٩٧٠	٦٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٣	١٦٢٥
١٩٧٥	٧٣٨٠٠٠٠	٥٦٣٦	٢٤٠٠
١٩٨٠	٨٧٠٠٠٠٠	١١٠٦١	٣٨٨٠
١٩٩٠	١٢١٢٠٠٠٠	٣٦١٩٨	١١٦٨٢
١٩٩٥	١٤٢٨٥٠٠٠	٥٤٢٣١	١٥٣٩١
٢٠٠٠	١٦٣٢٠٠٠٠	٧٣٤٢٠	٢٢٤٠٨

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، نقابتا المهندسين والأطباء

في غضون أقلّ من نصف قرن، انتقل المهندس من موقع الموظّف الكبير في الدولة إلى موقع البيدق الفني - البيروقراطي الذي تزدحم به الإدارات والشركات العامة. خلافاً للبلدان الصناعية، حيث ترتبط الزيادة بتحوّلاتٍ في شروط الإنتاج في الشركات الكبيرة وبتطوّر شركات التكنولوجيا

الرفيعة ـ ما سيغذّي السجال بصدد «الطبقة العمّالية الجديدة» ـ اتّخذ الانحدار في المنزلة الذي عاشه المهندسون هيئة تشغيلٍ لا يتوافق مع الكفاءة داخل إدارةٍ مكتظّة، ولم يعد ممكناً التفكير فيه إلّا بوصفه انحداراً في منزلة الطبقات الوسطى.

لم تعد هنالك صلةٌ وثيقةٌ بين تضخّم الإدارة وعقلنة النظام البيروقراطي على النموذج الفيبري[١٩٠]. وقد نجم هذا التضخّم من تضافر عوامل موضوعية وذاتية: أدّت سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى جعلها ربّ العمل الرئيس، وأصبح الناس ينظرون إلى تطوّر الخدمات بوصفه شرطاً للتنمية الاقتصادية: عملُ الموظّف هو تقليدياً مصدر تميّز، بفعل دور الدولة الحاسم في سيرورة العصرنة[١٩١]. لكن مع توسّع النظام التعليمي، سرعان ما أصبحت الوظيفة الحكومية مرادفاً للبطالة المقنّعة. بالنسبة إلى المجازين، تزايدت الهوّة بين وهم دور المعرفة في عملية التنمية وواقع تهميشٍ وعجز، مصدراً لفكّ الارتباط والإحباط.

أواخر السبعينات، وبفعل طبيعة مشروع الدولة، حلّ تدريجياً المهندس «البيروقراطي»، وهو شكلٌ أدنى للمهندس العامل في الدولة، محلّ المهندس «الحرّ». انحفرت الهوّة داخل المجموعة المهنية بين نخبةٍ صغيرةٍ من مسؤولي المشاريع الكبرى أو الأساتذة الجامعيين أصحاب مكاتب الدراسات، وبين كتلةٍ من العاملين بأجرٍ من ذوي الأوضاع المختلفة، المتباينة وفق العمر أو الإرث العائلي أو العلاقات أو نمط التأهيل. احتفظت الفئة الأولى بالسيطرة على النقابة حتّى أزمة العام ١٩٨١ وبقي النموذج المهني المهيمن لدى الشباب متأثّراً لوقتٍ طويلٍ بهذا الشكل المزدوج في السنوات العشرين التالية للاستقلال.

في العام ١٩٧٣، صدر قانونٌ جديدٌ لمهنة الهندسة، قدّم لفكرة مهمّة التنظيم المهني: ينبغي أن تكون هذه المهمّة «تطوير القطر العربي السوري وتحقيق تقدّمه المستمر»، و«دعم القطاع العام». في العام

١٩٠ نسبةً إلى ماكس فيبر Max Weber، عالم الاجتماع الشهير، الذي صاغ نظريةً عن البيروقراطية الإدارية (المترجمة).

١٩١ أنظر تحليلات نزيه أيوبي N. Ayoubi في: *Overstating the Arab State*, IB Tauris، ١٩٩٩، ولا سيّما الصفحة ٣١٠ وما يليها.

١٩٧٤، أُلزم المهندسون الجدد من خرّيجي الجامعات المحلّية بالعمل خمس سنواتٍ في هيئةٍ أو شركةٍ عامّة. في هذا التاريخ، رحل عددٌ كبيرٌ من المهندسين للعمل في الخليج. وكان هذا الإلزام ردّاً من الدولة على هروب الكوادر التي أهّلتها بكلفةٍ كبيرة، لكنّه ربّما عزّز أيضاً الرغبة في الهروب وشعور الإحباط في صفوف المهندسين الأصغر سنّاً. وفي حين شهدت أعدادهم نقصاً حادّاً بتأثيرٍ مزدوج من القانون المذكور ومن إغراء أسواق الخليج، أقيم عددٌ من الشركات الإنشائية العامّة وشركات الأشغال العامّة، بهدف الحدّ من اللجوء ليس فقط للقطاع الخاصّ، بل بخاصّةٍ للشركات الأجنبية، في مناقصات الأشغال الكبرى. استخدمت هذه الشركات مئات ألوف العمّال، الدائمين والمياومين، وآلاف المهندسين. وفي العام ١٩٨٨، كانت تشغّل ٦٨٢٠ مهندساً (أي ٤,٧ بالمائة من مجمل اليد العاملة فيها، ونحو ٢٥ بالمائة من مجمل المهندسين المسجّلين في النقابة)، من بينهم ٣٤٠٠ مهندسٍ مدني و١٦٧٠ مهندساً معمارياً[١٩٢].

كانت السبعينات سنوات نموٍّ هائل في الاستثمارات، سواءٌ في بلدان الخليج المنتجة للنفط أم في البلدان الأخرى في المنطقة، التي استفادت استفادةً غير مباشرة من الوفرة النفطية عبر المساعدة المخصّصة لها، وهذه هي حال سوريا. كان الطلب على المهندسين كبيراً جدّاً، وعلى نحوٍ أساسيٍّ في سوق البناء الناهض في المنطقة كلّها. لسوء الحظّ، لا تتوفّر أرقامٌ دقيقةٌ عن تشغيل المهندسين السوريين، ولا عن الهجرة. غير أنّ المعطيات المنشورة في دليل نقابة المهندسين للعام ١٩٧٩ تقدّم بعض المؤشّرات المتعلّقة بذلك. نستخرج منها أنّ نسبة المهندسين العاملين في مكاتب الدراسات تناقصت وفق حركةٍ معاكسةٍ تقريباً لزيادة أعدادهم: إذا كانوا يمثّلون نسبةً تتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمائة من المهندسين المجازين حتّى العام ١٩٦٥ (ضمناً)، فهم لم يعودوا يمثّلون إلّا ١٠ بالمائة في العام ١٩٧٥ وبعده. وقد كان هذا التراجع لصالح الصناعة (٨,٢ بالمائة من المهندسين المجازين قبل العام ١٩٧٠ و١٢ بالمائة من المجازين

١٩٢ المصدر: المجلس الأعلى للشركات الإنشائية.

بعد العام ١٩٧٠)، وكذلك مؤسسة الكهرباء (٥,٥ بالمائة و٩ بالمائة على التوالي)، لكن بصورةٍ خاصةٍ لصالح خدمات التجهيز والشركات الحكومية في شركات الإنشاء والتعمير.

أمّا في ما يخصّ العاملين خارج البلاد، فقد كان المهندسون السوريون الذين تمّ إحصاؤهم في الكويت فقط[١٩٣] يمثّلون ١,٨ بالمائة من المهندسين المسجّلين في سجلاّت النقابة السورية: إذا ما قدّرنا أنّ عدد المهندسين في الإمارات أو في السعودية لا يقلّ عن ذلك، نستطيع القول إنّ المهاجرين منهم كانوا يمثّلون أكثر من ٥ بالمائة من المجموع الكلّي. في حلب، كان ٧ بالمائة من المهندسين المسجّلين في سجلّ الريف يقدّمون في العام ١٩٨٢ عنواناً في الخارج، نصفهم في المملكة العربية السعودية. وفي اللاذقية، أعلن فرع النقابة المحلّي من جانبه أنّ ١٠ بالمائة من المهندسين قد ذهبوا للعمل في الخارج.

في الوقت نفسه، شهد المهندسون الزراعيون، بعد أن كانوا غير موجودين تقريباً في الخمسينات، تزايداً لافتاً في أعدادهم، في خضمّ إجراءات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. كان معظمهم موظّفين في هيئات وزارة الزراعة ومديرياتها الإقليمية أو المحلية وفي مختلف هيئات إدارة مشاريع التنمية الريفية، حيث كانوا يتجاورون كثيراً مع المهندسين المدنيين[١٩٤]. تأسّس تأهيل المهندسين الزراعيين في وقتٍ متأخّر، خارج حراك الهندسة المدنية، وارتبط ارتباطاً مباشراً بمشاريع الدولة التنموية؛ من جانبٍ آخر، نرى أنّ المهندسين الزراعيين هم غالباً من أصولٍ أكثر تواضعاً وأكثر ريفيةً من المهندسين الآخرين، حتّى إذا كان تأهيل المهندسين الآخرين قد شاع أيضاً مع ازدياد عددهم. لكنّ هذه الفوارق ربّما تفسّر أنّ المهندسين الزراعيين، في المجمل، لم يشاركوا كثيراً في التحرّكات التي هزّت المهندسين في منعطف ثمانينات القرن العشرين (انظر لاحقاً).

١٩٣ الكويت، وزارة التخطيط، موجز الإحصاء السنوي، ١٩٧٥.

١٩٤ انظر: F. Métral, « Ingénieurs et agronomes dans un projet de développement rural en Syrie », in. E. Longuenesse (dir.)، ١٩٩٠، الصفحة ٢٣١–٢٥٤.

لقد أظهرت فرانسواز ميترال، استناداً إلى النموذج الإدراكي الخاص بمشروع تأهيلٍ واستصلاحٍ لمنطقةٍ كانت في الماضي مستنقعاتٍ هي منطقة الغاب، كيف حشدَ هذا المشروع الذي أدارته الدولة عدداً من المهندسين الهيدروليكيين في وزارة الأشغال العامّة من جانب، وعدداً من المهندسين الزراعيين من جانبٍ آخر، برعاية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. في البداية، كان أولئك المهندسون دمشقيين، وقد أضيف إليهم على نحوٍ متزايدٍ مهندسون من سكّان المنطقة، ومن بينهم عددٌ متزايدٌ من النساء. هكذا، كان تطوير الأرياف والمناطق، الذي أدّى إلى تطوير المدن المتوسّطة، عاملاً أيضاً في التحوّلات الاجتماعية، وشهد مرّةً أخرى نشوء وتمدّد «طبقةٍ وسطى» من الموظّفين الفنّيين. وتمثّل مشاركة النساء في هذه الحركة تحوّلاً بارزاً في العالم الريفي (انظر لاحقاً).

إخفاقات مشروع التنمية

في السبعينات، كانت سياسة تأهيل الكوادر الفنية والعلمية جزءاً لا يتجزّأ من مشروع تنمية البلاد. وبفضل عمليات التأميم، منحت خيارات السياسة الاقتصادية وتشكيل قطاع عامٍّ صناعيٍّ كبيرِ الصناعة دوراً رئيساً. يمثّل الوزن المتزايد لكلّيات الهندسة في الجامعات وتنوّع الفروع لصالح الميكانيك والكهرباء ترجمةً لهذه الخيارات على مستوى تأهيل الكوادر. غير أنّ وزن الصناعة في الاقتصاد بقي ضعيفاً، في حين ارتفعت بسرعةٍ حصّة الخدمات والإدارة، مثلما ارتفعت حصة الإنشاء والتعمير، على حساب الزراعة. وتظهر جميع المؤشّرات الجزئية المتوافرة لدينا ضعف تشغيل المهندسين في الصناعة في القطاع العام، وبصورةٍ أكبر في القطاع الخاص. إنّ تاريخ إخفاق التنمية الصناعية هو أيضاً تاريخ فشل المعادلة بين تأهيل الكوادر وحاجات الشركات والعجز عن إعادة إطلاق ديناميةٍ صناعيةٍ حقيقية.

تسارُعُ إيقاع تأهيل المهندسين في السبعينات بعدٌ مركزيٌّ في

الاعوجاجات التي أدّت إليها أشكال الخلل الوظيفي في الاقتصاد. يعدّ المسؤولون والسكان ارتفاعَ مستوى التعليم و«تطوير الموارد البشرية» عصبَ التنمية والتقدّم الاجتماعي. أبصرت جامعاتٌ جديدةٌ النور في الستينات والسبعينات وأنشئت كلّياتٌ للهندسة في اللاذقية وحمص ودمشق، كما تنوّع التأهيل وأدخلت اختصاصاتٌ جديدة، ضمّت إلى الجامعة، فكانت بالتالي تابعةً لوزارة التعليم العالي. أصبحت هنالك كلّياتٌ للهندسة في جامعات حلب ودمشق وحمص واللاذقية[١٩٥]. وكانت بعض هذه الكلّيات ثمرة تحوّلٍ لمعاهد فنّية، انتقلت من وصاية الوزارات الفنّية (النفط والصناعة...) إلى وصاية وزارة التعليم العالي. ويكشف الميل إلى تطوير أشكال التأهيل الجامعي على حساب ضروب التأهيل الأكثر تطبيقيةً واقعَ أن لا الوزارات الفنّية، ولا الهيئات الصناعية، ناهيك عن الشركات، لديها القدرة على التدخّل في تعريف أشكال التأهيل التي يقدّمها النظام التعليمي.

وقد لوحظ تفوّق أشكال التأهيل الجامعي في أوقاتٍ أخرى وضمن سياقاتٍ أخرى: في إيطاليا في عشرينات القرن العشرين، تشارك هذا التفوّق مع ضعف التصنيع. وقد أشار إلى انقلابٍ مفارقٍ في التصميم، دفع عدداً كبيراً من العائلات إلى اقتناص فرصة تقديم التأهيل أملاً في ترقٍّ اجتماعي، مثلما أشار إلى مجموعةٍ من القرارات الفردية العقلانية ظاهرياً والتي أدّت إلى مفعولٍ جماهيري غير مسيطرٍ عليه وغير قابلٍ للسيطرة عليه. في سوريا، ليست السلطة بين يدي التكنوقراط بل بين يدَي السياسيين؛ ولئن كان القادة يتفوهون بخطاب ترويج العلم والتقانة، فإنّ لديهم تصوّراً مؤسطراً وبروميثيوسياً لهما، بعيداً عن العقلانية التكنوقراطية التي يتمتّع بها مخطّطو البلدان الصناعية. وسوف يساهم ضمان توظيف جميع المهندسين المتخرّجين مساهمةً إضافيةً في فصل الشهادة، بوصفها مفتاحاً للتشغيل، عن التأهيل الهادف لاكتساب الكفاءات المرجوّة لممارسة

١٩٥ انظر: E. Longuenesse, « Ingénieurs du Proche-Orient: Liban, Syrie, Jordanie », in Sociétés Contemporaines، العدد ٦، حزيران / يونيو ١٩٩١، الصفحة ٩–٤٠.

نشاطٍ مهنيٍّ محدّد. لم يكن التوجّه إلى انحدار المنزلة بين المهندسين يعود إلى الضغط على سوق العمل الذي حلّله بيير بورديو (Pierre Bourdieu) ولوك بولتانسكي (Luc Boltanski) في العام ١٩٧٥ بقدر ما كان مآزق في أسلوب التنمية[١٩٦]. فالهوّة بين نظام الإنتاج ونظام إعادة الإنتاج تحيل أكثر إلى نزاع بين ضروب منطقٍ غير متّفقة، بين الوظيفة الرمزية للشهادة (المنطق الاجتماعي) والوظيفة الفنّية للتأهيل (المنطق الاقتصادي).

تخترق وقائعُ المهنة التأهيلَ الجامعي للمهندسين، والطلاّب غير محضّرين كما ينبغي لمواجهة المشكلات غير المتوقّعة، بفعل الطابع النظري والشكلي للتعليم. نسبة عدد الفنّيين إلى عدد المهندسين مختلّة اختلالاً واضحاً، ما يطرح مشكلةً مزدوجة، مشكلة تنظيم العمل وتعبئة الكفاءات: بسبب سوء تأهيل المهندسين، غالباً ما يتمّ استخدامهم لإنجاز عملٍ يعود بالأحرى إلى الفنّيين[١٩٧]. لكن ربما تحيل هذه الظاهرة إلى تصوّراتٍ بقدر ما تحيل إلى خياراتٍ لسياسة التعليم أو التوظيف[١٩٨]. غالباً ما تتشارك المكانة التي تمنحها الشهادة بتثمين رمزيٍّ منفصلٍ عن قيمتها العملية، ما يطرح مسألةً أكثر عموميةً، هي مسألة موقع المعرفة والتفاوت بين الآليات الحقيقية في السلطة والإيديولوجيا العلموية الرسمية. حين درس جيل كيبل (Gilles Kepel) خطاب الشخص الذي اغتال السادات، وهو مهندسٌ تخرّج في جامعة القاهرة، فضّل أن يصفه بأنّه «كهربائي» بذريعة المستوى الضعيف لتأهيل هؤلاء المهندسين[١٩٩]. ولئن كان فعله هذا مبرّراً على الأرجح من وجهة نظرٍ فنّيةٍ ومهنيةٍ محضة، فينبغي الإشارة إلى

١٩٦ انظر: P. Bourdieu et L. Boltanski, « Le titre et le poste : rapports entre le système de production et le système de reproduction », ARSS، العدد ٢، آذار / مارس ١٩٧٥.

١٩٧ انظر: ساري حنفي S. Hanafi, « La formation des ingénieurs en Syrie et son adaptation aux besoins de la société », in Bâtisseurs et bureaucrates, Lyon، ١٩٩٠.

١٩٨ إلى أيّ حدٍّ يمكن مقارنة هذا النمط من الانحدار بما يمكن أن تكون قد شهدته البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية؟ بما أنّ السياق والتاريخ مختلفان اختلافاً أساسياً، فربّما ينبغي توخّي الحذر. لكنّ مواجهةً منهجيّةً تستحقّ أن تبصر النور.

١٩٩ انظر: G. Kepel, *Le prophète et pharaon, Paris,* La Découverte، ١٩٨٤، الصفحة ١٨٤.

أنّه بذلك حرم نفسه من إمكانية فهم ما يعنيه امتلاك لقب مهندس، القيمة الاجتماعية الناجمة منه والشرعية التي يمنحها لحامله. إنّ ملاحظات جان كلود دافيد وفوّاز بكر عن وظيفة المكتب بوصفه فضاء مخالطة أكثر منه فضاء عمل هي ملاحظاتٌ مضيئةٌ تماماً لوجهة النظر هذه[٢٠٠]. كلّ شيءٍ يتمّ وكأنّ المهندس، باتباع التمييز الذي اقترحه إيليوت فردسون[٢٠١] (Eliot Freidson)، ينظر إلى نفسه بوصفه صاحب مهنةٍ علميةٍ أكثر ممّا هو صاحب مهنةٍ استشارية. غير أنّ هذا التفريق بين المعرفة والممارسة يتضافر أيضاً مع تأثير «بطلانٍ فنّيٍّ وثقافي»، في استعادةٍ لمصطلحات هنري مور (Henry C. Moore) المتعلّقة بالمهندسين المصريين[٢٠٢]، يحيل إلى مأزق سياسةٍ للعلم وللتقانة، مجرّدةٍ من الوسائل المادّية والبشرية لإنجازها.

وعلى الرغم من أنّ عددِ المهندسين مال إلى الارتفاع إلى حدٍّ يتجاوز الحاجات الحقيقية، نفهم لماذا واصل عددٌ من الشركات العامة اللجوء إلى خدمات خبراء أجانب يتقاضونَ أجوراً باهظة ويشغّلون المهندسين السوريين وكأنّهم مجرّد مجازين من المعاهد التقنية، مكلّفين بمهام تطبيقية ولن توكل إليهم أيّ مسؤوليات. من المفارق أنّ تأسيس الشركات العامّة في مجال الإنشاء والتعمير، الذي ينبغي أن يضع حدّاً للّجوء إلى الشركات الأجنبية، لم يتمكّن في نهاية المطاف إلّا من استيعاب اللجوء إلى الأجانب. في الحقيقة، العلاقة وثيقةٌ بين التعاون في مجال تأسيس الشركات وتطويرها وبين تأهيل الكوادر اللازمة. ليست مصادفةً إن كان عددٌ من مهندسي النفط في الثمانينات قد تلقّوا تأهيلهم في الاتحاد السوفييتي وإن كانت نسبة المهندسين من محافظة دير الزور ممّن درسوا في ذلك البلد مرتفعةً على نحوٍ خاصّ (وليس فقط أولئك المتخصّصين في النفط)، حين نعلم أنّ الاستثمار في حقول الرميلان النفطية في السبعينات قد تمّ بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي[٢٠٣].

٢٠٠ انظر: « Le bureau entre audience publique et fonction technique à Alep », in H. Davis Taieb, R. Bekkar, J.-Cl. David (dir.), *Espaces publics, paroles publiques au Maghreb et au Machrek*، Lyon/Paris, MOM/L'Harmattan، ١٩٩٧.

٢٠١ انظر: E. Freidson, *La profession médicale*, Paris, Payot، ١٩٨٤.

٢٠٢ انظر: C. H. Moore، مصدر سبق ذكره.

٢٠٣ في منتصف الثمانينات، جرى التوقيع مجدّداً على اتفاقياتٍ للتنقيب مع شركاتٍ أميركية.

لأسبابٍ مختلفة، لا يحبّ القطاع الخاصّ هو أيضاً أن يوظّف مهندسين دائمين، بسبب أجورهم المرتفعة. وفي مواجهة الدولة القويّة اقتصادياً والإكراهات التي تفرضها (الحدّ من الاستيراد، أسعار صرف غير مناسبة، إلزامية المَرور بدوائر الدولة، المراقبة من كلّ الأشكال)، تتحايل الشركات الخاصة، وهي عموماً صغيرة جداً، بألف أسلوبٍ وأسلوب؛ يتعلّق بقاؤها بمرونتها في التكيّف ولا سيّما بدورانٍ سريعٍ لرأس المال المستثمر؛ وهي لا تستطيع أن تسمح لنفسها بتجميد مبالغ كبيرة ولا بضغوطٍ في الأجور أكبر ممّا ينبغي وتفضّل أن تستخدم فنّيين تدرّبوا في عين المكان أو اللجوء إلى خدمات مهندسٍ استشاريٍّ عند اللزوم[٢٠٤].

أسباب هذا الإخفاق في سياساتٍ التنمية اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ وثقافيةٌ على نحوٍ لا يمكن فصمه. أسباب اقتصادية: لقد سمح الوزن المتزايد للموارد الخارجية بدءاً من السبعينات، إثر تضخّم الريع النفطي، بتعويض العجوزات في النظام الإنتاجي وضعف إنتاجية الشركات وريعيتها، وذلك عبر استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية[٢٠٥]. من جانبٍ آخر، قدّمت الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد السوفييتي، التي انتهت مع انهيار الشيوعية، سوقاً للإنتاج السوري، لا سيّما في قطاع النسيج (الخاصّ والعام في آنٍ معاً). أمّا على الصعيد الاجتماعي، فإنّ استحواذ الدولة على الاقتصاد وعلى الموارد الرئيسية، الذي تفاقم بسبب الريع وصاحبته المصادرة التدريجية للسلطة على أيدي فئةٍ أخذت تضيق أكثر فأكثر، يعدّ أصل تطوّر منطقٍ «إرثي»، منطق إلحاق زبائني[٢٠٦] و«إدماج» و«تجميع فئوي» للمجتمع، عبر المنظمات النقابية والشعبية[٢٠٧]، التي تعمل بوصفها قنواتٍ لتوزيع ولإعادة توزيع

---

٢٠٤ انظر: J. Cornand، مصدر سبق ذكره، Lyon, MOM، ١٩٩٤. أنظر أيضاً للمؤلّف عينه: «Le rôle des ingénieurs dans le secteur privé en Syrie : le cas du textile », in E. Longuenesse (éd.), مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٨٧–٢٠٢.

٢٠٥ انظر: V. Perthes, *Political economy of Syria under Asad*، لندن، ١٩٩٥.

٢٠٦ نسبةً إلى الزبائنية، وهي نزعةٌ سياسيةٌ لتدعيم سلطة شخصٍ أو حزبٍ عن طريق توزيع المنافع على الأنصار (المترجمة).

٢٠٧ بالمعنى الذي يمنحه بيانكي R. Bianchi للمفهوم الأخير. انظر: *Unruly corporation. Egyptian association life in the 20th century*, New York, Oxford, Oxford University Press، ١٩٨٩. أنظر الفصل التالي.

الخيرات والخدمات. يعلي تشابك السياسي والاجتماعي والاقتصادي شأن علاقات التبعية على أيّ شكلٍ آخر لشرعنة السلطة. ومن المفاعيل المتّصلة بذلك الأمر، تضخّم قطاع الخدمات والإدارة، ووزن القطاع العام في التشغيل.

بالترافق مع ذلك، فشل الخطاب عن دور العلم والتقانة واقتصر على إعلانات نوايا كانت تصطدم بواقع توازن القوى والمنافسات على السلطة، وأنتج في أفضل الأحوال فصاماً معمّماً. تحوّلت المشاريع العامّة إلى حقلٍ مغلقٍ من صراعات النفوذ وإلى أداةٍ لإعادة توزيع (غير عادلٍ في نهاية المطاف) للموارد[٢٠٨]. هذه هي الإخفاقات والمآزق التي أدركها القادة السوريون في النصف الثاني من الثمانينات فأدخلوا سلسلةً من الإصلاحات التي تحرّر أنظمة الاستثمار والقطاع الخاص.

حينذاك، ارتسم توجّهٌ جديدٌ شهد تأسيس عددٍ كبيرٍ من الشركات الصغيرة، ومن بينها شركات تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة التي بدأت بدايةً واعدة. ولئن كان المهندسون، مثلهم في ذلك مثل مواطنين آخرين، قد أطلقوا عدداً كبيراً من شركات الخدمات أو التجارة التي ليست لها علاقةٌ كبيرةٌ بمؤهّلاتهم، فإنّ عدداً منهم حاول ببعض النجاح الإفادة من تأهيلهم وقدرتهم على الابتكار لفتح مجالاتٍ جديدة. غير أنّنا سنرى أنّ الآفاق بقيت ملجومةً بسياقٍ يتزايد صعوبةً.

تأنيثٌ ملتبس

من المفيد أن نتوقّف برهةً عند مكانة الإناث في السيرورة العامّة التي قمنا بتوصيفها توّاً. خلافاً لأكثر الصور النمطية شيوعاً بصدد البلدان العربية، يبدو التحديث الاستبدادي في بلدٍ كسوريا ملائماً لهنّ، وقد انتسبن إلى

٢٠٨ انظر: J. Hannoyer et M. Seurat, *État et secteur public industriel en Syrie*, Beyrouth, Cermoc، ١٩٧٩.

عددٍ من الفروع الجامعية العلمية وصرن مهندساتٍ وطبيباتٍ وموظفاتٍ منذ السبعينات. غير أنّ تطوّر وجودهنّ في كلّيات الهندسة يتمايز وفق الفرع، وكذلك وفق المنطقة.

نجد الإناث في كلّيات الهندسة المعمارية، ثمّ في الكيمياء، أكثر بكثيرٍ ممّا نجدهنّ في كلّيات الهندسة المدنية، وبخاصّةٍ الميكانيكية. من جامعةٍ إلى أخرى، نجد التنوّع كبيراً أحياناً؛ وتستحقّ حالة اللاذقية ذكرها: منذ العام ١٩٧٧، أصبحت نسبة الإناث تعادل ٢٤ بالمائة من مجموع المجازين وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٣ بالمائة في العام ١٩٨٤؛ ومع إدخال اختصاصي الميكانيك والكهرباء، انخفضت النسبة، لكنّها مع ذلك بقيت إجمالاً ٢٨ بالمائة في العام ١٩٨٤ (مقابل ١٢,٢ بالمائة في دمشق و١٤,٣ بالمائة في حلب)[٢٠٩]. والحال أنّ عدداً كبيراً من المنتسبين إلى جامعة اللاذقية هم من العلويين، ثمّ من المسيحيين، في حين أنّ السنّة، الأقلّ عدداً في المنطقة الشمالية الغربية، يمثّلون أقلّيةً على الأرجح في الجامعة. ربّما تتدخل عوامل مختلفة، عوامل اجتماعيةٌ ثقافيةٌ أكثر منها دينيةً أو سياسية: العلويون[٢١٠] معروفون بقلّة تديّنهم، لكنّهم كانوا أيضاً، حتى وصول البعث إلى السلطة، في غالبيّتهم فلاّحين فقراء وكانت نساؤهنّ يذهبن للعمل في بيوت أسر أبناء المدن أو كبار الملاّكين، في دمشق أو في بيروت. ثمّ عمل عددٌ كبيرٌ منهنّ في مصانع النسيج منذ الخمسينات. أمّا المسيحيون، فقد استفادوا في وقتٍ أبكر من غيرهم من مدارس الإرساليات الدينية منذ القرن التاسع عشر وقدّموا أولى أفواج موظّفي إدارة الانتداب.

بهذا الإيقاع، وفي غياب معطياتٍ دقيقة، يمكن أن نتخيّل أنّ مكانة النساء في عمل المهندسين ينبغي أن تتطوّر بسرعة. إنّ التزام العمل لصالح الدولة يعادل أيضاً وعلى العكس من ذلك ضمانةً للتشغيل: نالت جميع الخرّيجات الجدد وظيفةً إذاً. في الواقع، تنامت نسبة الإناث في مكاتب الدراسات، والدوائر الفنّية في الوزارات، والجامعات. وفي حين أنّ

٢٠٩ من دون احتساب الهندسة المعمارية، حيث نسبة الإناث أكبر بكثير، لكنّ هذا الفرع لم يستحدث في اللاذقية إلا في العام ٢٠٠٧.

٢١٠ يمثّل العلويون فرعاً أقلّوياً في الشيعة ويتركّزون على نحوٍ أساسي في جبال شمال غرب سوريا.

الأعداد الفائضة أصبحت ملموسةً أكثر فأكثر، أصبح المكتب، أو أنّه عاد ليصبح، بالنسبة إلى مهندسٍ ذكرٍ مسؤولٍ عن دائرة، فضاء مخالطةٍ تدار فيه علاقات مساعدةٍ متبادلةٍ وزبائنيةٍ، علاقات سلطةٍ ونفوذ؛ بمستوىً متساوٍ للشهادة والمسؤولية، لم تكن تلك حالة الإناث اللواتي كان الاعترافُ بهنّ مهنياً بحتاً[٢١١].

إنّ النسبة المتزايدة للإناث في دراسة الهندسة الزراعية لافتةٌ جداً. فقد أصبحت نسبة الخرّيجات ١٠ بالمائة منذ العام ١٩٧٧، و٢٤,٥ بالمائة في العام ١٩٨٨. وبالفعل، تظهر فرانسواز ميترال في الدراسة المذكورة آنفاً دور الدراسة في إعلاء شأن الفتيات في الأوساط الريفية. وهي تصف جهد التعليم في منطقةٍ ريفية، الغاب، وهو جهدٌ كان يهدف إلى تأهيل الأطرِ الفنية اللازمة لتطبيق مشاريع التنظيم المائي والتنمية الزراعية محلّياً. في السبعينات، أنشئت معاهد وثانويات فنّية في المدن الصغيرة بتلك المنطقة، سمحت للشباب بمتابعة دراساتٍ فنية وهندسية. هكذا حلّ تدريجياً محلّ المهندسين، الذين كانوا في الماضي من دمشق أو حلب أو حماة، شبابٌ من المنطقة. من جانبٍ آخر: «وجّه خرّيجو الثانويات الشباب خياراتهم الدراسية وفق إمكانيةِ العمل في منطقتهم». كذلك، تزايدت نسبة الفتيات بينهم. في العام ١٩٨٥، بلغت نسبة الإناث إلى العدد الكلّي من المهندسين في منطقة الغاب ١٦ بالمائة.

> «لاشكّ في أنّ هذا التحديد للخيارات لافتٌ على نحوٍ خاصٍّ في صفوف الفتيات اللواتي كان قرب مكان عملهنّ ـ الذي يحظى بتقديرٍ اجتماعيٍّ لأنّه مرتبطٌ بشهادةٍ جامعيةٍ ويمارس في أرضٍ محايدة هي الإدارة ـ يمثّل شرطاً لازماً للنفاذ إلى عملٍ مأجورٍ خارج الإطار الأسري (...). بالنسبة إلى أولئك اللواتي استطعن، بفضل علاماتهن، الحصول على شهادة الهندسة، حتّى لو كانت الهندسة الزراعية، بلغ من المكانة التي نلنها أنّها طمست التصوّرات الذكورية للوظيفة»[٢١٢].

٢١١ انظر: J.C. David et D. Baker، مقال سبق ذكره.

٢١٢ انظر: F. Métral، مقال سبق ذكره.

بالنسبة إلى فرنسا، يقترح شارل غاديا فرضيةً مفادها أنّ صعود الإناث يساهم في حركة «زوال الأوهام بصدد العالم» وعقلنة العالمين المهني والاجتماعي. وعلى الرغم من أنّه يجب مساءلة معنى مثل هذا التطوّر في بلدٍ مثل سوريا، لكن لا نستطيع أن نعكس من دون خطر الوقوع في الخطأ الفرضيات التي جرى تطويرها بصدد مجتمعٍ صناعي. وبالفعل، ينبغي التساؤل عن استقلالية هؤلاء الشابات عن أسرهن، وعن تطوّر العلاقات بين الزوجين، وعن دورهنّ في الأعباء المنزلية وفي تدريس الأبناء. فقد بدأت سياسات اللبرلة الاقتصادية وتقليص الوظائف العامة تنعكس سلباً على وضع النساء. وربّما كان الأمر هنا يتعلّق بمسألة موقع الوظيفة والعمل في سياق مقاومةٍ (لجمٍ؟) لسيطرة منطق السوق أكثر ممّا يتعلّق بمسألة علاقة النساء بالعمل.

الحراك الاجتماعي وأزمة الطبقات الوسطى

يمكن أن ننظر إلى زيادة أعداد المهندسين (مثلها مثل أعداد مجمل الخرّيجين) بوصفها مؤشراً على تطوّرٍ عامٍّ في مستوى الكفاءات المتوفّرة، وبالتالي في قدرة البلاد على تطوير البنى التحتية والخدمات العامة، وبوصفها كذلك، عاملاً في «العصرنة». وعلى نحوٍ أوسع، إنّ تقدّم التعليم والتمدين وتضخّم الفئات المهنية الوسيطة والعليا مرادفان لترقيةٍ اجتماعيّةٍ واسعة. غير أنّنا رأينا تناقضات هذه السياسة ومآزقها. فقد ترافق تضخّم الطبقات الوسطى من المجازين بانحدارٍ في المنزلة الاجتماعية، فاقمته الآليات التضخّمية الناجمة من تبعية سوريا للاقتصادات الريعية في بلدان الخليج. والأزمة الاجتماعية والسياسية في منعطف الثمانينات نتاجٌ لهذه الاعوجاجات إلى حدٍّ كبير.

قامت آليات اختيارٍ جديدة، لا تستند إلى القرب من السلطة فحسب، بل كذلك إلى عودة بعضِ أجزاء العائلات المسيطرة القديمة التي أزيحت من السلطة بعد العام ١٩٦٣، وعرفت كيف تحشد أو تعيد تحويل مواردها الاقتصادية والاجتماعية القديمة، لا سيّما على هيئة كفاءاتٍ مهنيةٍ وعلاقاتٍ في خارج البلاد كما في داخلها.

من الارتقاء إلى الانحدار، أزمة «الطبقات الوسطى المتعلّمة»

يترجم النموّ السريع لعدد المجازين في السبعينات والثمانينات حركة ارتقاءٍ متسارعة لأبناء خرجوا من الأوساط الشعبية، الفلاّحين أو العمّال أو الحرفيين أو التجّار. إذا اتبعنا خطوة بودلو (Baudelot) وإستابليه[٢١٣] (Establet)، نستطيع أن نحاول التقاط لحظتين مفتاحيتين، تسمحان بإدراك هذه التغيّرات عبر مصير جيلين. نلاحظ بدايةً أنّ الفئة العمرية التي تخرّجت في كلّيات الطب في العام ١٩٩٠ وتسجّلت لأوّل مرّةٍ في النقابة هي أكثر عدداً باثنتي عشرة مرّةً (!) من تلك التي تسجّلت في العام ١٩٦٠. أمّا المهندسون من الدفعة نفسها، والذين كان عددهم ثلاثة أضعاف عدد الأطباء في العام ١٩٩٠، فقد كان عددهم يزيد ٢٠ مرّةً على عددهم في العام ١٩٦٠. لكن إذا سجّلنا هذه التغيّرات في التاريخ السياسي والاجتماعي[٢١٤]، فسوف نذكّر بأنّ الجيل الذي دخل الحياة المهنية الفعالة في العام ١٩٦٠ قد مرّ بنضالات الاستقلال وبالحقبة الليبرالية الوجيزة (١٩٥٤–١٩٥٨) والوحدة مع مصر (١٩٥٨–١٩٦١). كما أنّه وبصورةٍ خاصّةٍ ترعرع في مجتمع كان لا يزال في معظمه ريفياً، قروياً وفقيراً وأمّياً وتجتاحه الأوبئة. وحين بلغ هذا الجيل سنّ الرشد، شهد «ثورة» العام ١٩٦٣ وصعود حزب البعث، والهزّات التي شهدتها الستينات (بما في ذلك الحركات المعادية للثورة، حيث تظاهر أصحاب المهن الحرّة إلى جانب حرفيي وتجّار مراكز المدن القديمة)، وهزيمة العام ١٩٦٧ وأخيراً الاستقرار الذي أعقب «الحركة التصحيحية» التي قام بها حافظ الأسد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠. كان أفراد ذلك الجيل من أصولٍ مدينيةٍ ميسورةٍ نسبياً، قوميين على

٢١٣ انظر: R. Establet et C. Baudelot, Avoir 30 ans en 1968 et 1998, Seuil، ٢٠٠٠.

٢١٤ أيّاً كانت التحفّظات التي يثيرها تعريف الأجيال والتي عبّر عنها كريستيان بادلو وروجيه إستابليه على خطى لوي شوفيل Louis Chauvel، يبدو لي أنّ الخطوة نفسها تقدّم في مبدئها إضاءةً ثمينةً على فهم التغيّر، شرط ألّا تكون مصمّمةً تصميماً متصلّباً وأن ترتبط بتحليلٍ سوسيولوجيٍّ حقيقي، يتضمّن مختلف المراتب ويسائل تنوّع الواقع.

الأرجح، بل أحياناً ماركسيين راديكاليين، لكنّهم بأسلوب نخبوي، ويتوافق نموذج المهني الذي كان في ذهنهم أثناء دراستهم توافقاً أساسياً مع ما يستطيعون الوصول إليه.

لم يشهد جيل العام ١٩٩٠ إلّا النظام البعثي ولم يكن في ذاكرته عملياً سوى نظام حافظ الأسد وسلطةٌ تتصلّب، تقسى، وتتعرّض تدريجياً لاحتكار زمرةٍ أضيق فأضيق[٢١٥]. لقد كبر هذا الجيل في حقبة مآثر (على الصعيد الاقتصادي) عقد السبعينات، في سياق أشغالٍ كبرى وتحوّلاتٍ كبيرة وعصرنةٍ للأرياف وتمدينٍ وترقيةٍ اجتماعيةٍ واسعة. إنّها أيضاً سنوات النفط، حيث حجبت مفاعيل الريع مآزق النظام وتحقّقت المزايا المادّية الصغيرة على حساب إلغاءٍ إكراهيٍّ للتسييس، وحيث بدا «انتصار» تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٣ ثمّ الحرب الأهلية في لبنان وكأنّهما يشرعنان سلطةً تطرح نفسها بوصفها بشيراً للنضال الوطني وضماناً لوحدة البلاد. غير أنّ هذا الجيل تميّز في مراهقته بأحداث ١٩٧٩–١٩٨٢ المأساوية (انظر أدناه) والكبت الذي سوف يعاني منه حتّى اليوم. ربع هذا الجيل دخل الجامعة، وكانت نسبته متزايدةً في كلّيات الهندسة، تحملهم وعود العقد السابق، في حين أنّ الظروف انقلبت وأنّ الحراك الاجتماعي توقّف. لقد اصطدم المهندسون الشباب الذين دخلوا الحياة المهنية في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات بأزمة اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ فاقمها انهيار العالم الشيوعي[٢١٦] وظروفٌ إقليميةٌ أثّرت فيها حرب الخليج. كانت غالبيتهم من أصولٍ متواضعة، ريفية غالباً، وجسّدوا بذلك إيمان آبائهم بمستقبلٍ أفضل، في حين أنّ المستقبل انغلق في وجوههم.

بالمعنى الذي يلاحظ فيه شارل غاديا أنّ «النهج الطبقي موجودٌ

---

٢١٥ وينبغي الانتباه من الخلط بين تلك الزمرة وبين الطائفة العلوية. وبالفعل، العلويون لا يقلّون في الحركات المعارضة (وفي السجن) عنهم في الحزب الحاكم ومواقع القيادة. انظر: N. VanDam (مصدر سبق ذكره) من أجل تحليل التجزّؤ التدريجي للسلطة ولحزب البعث.

٢١٦ في عصر الحرب الباردة، كان التحالف مع الاتحاد السوفييتي مصدراً في واقع الأمر لريع سياسي، كانت فوائده الاقتصادية مهمّة: هكذا، استفاد إنتاج النسيج من اتفاقٍ ثلاثيٍّ بين الدولةً والقطاع الخاص والاتحاد السوفييتي، يسمح بدفع قيمة مشتريات الأسلحة بتصدير الإنتاج النسيجي السوري. هكذا كانت الدولة السورية تدفع مباشرةً ثمن أسلحتها لصغار المنتجين. وقد اختفى هذا السوق مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

دائماً»، في الأعمال التي تدرس حظوظ «الترقية الاجتماعية» لأبناء الأوساط الشعبية وتحليل المسارات المهنية[217]، نستطيع افتراض أنّ عيشاً كثيفاً كهذا للحراك الاجتماعي يساهم في تجذير تمثّلٍ للمجتمع على أساس الطبقات الاجتماعية، ووضع تمثّل «طبقاتٍ وسطى (جديدة)» في مركزها.

لإضاءة هذا الانتقال في الأجيال والذاكرة المنقولة أو المرفوضة التي ورثها أولئك الأصغر سنّاً، تمثّل الفترة ١٩٧٩–١٩٨٢ لحظةً مفتاحيةً، نستطيع من خلالها أن نحاول قراءة رهانات التحوّلات الجارية - عبر التساؤل عن الطريقة التي تغلّبت السلطة - والمجتمع - عليها.

في حزيران / يونيو ١٩٧٩، استهدف اعتداءٌ أعدّه الإخوان المسلمون المحظورون مدرسةً عسكريةً في مدينة حلب، أدّى إلى موت ٨٣ طالباً ضابطاً، جميعهم من العلويين[218]. تعدّدت الاضطرابات والحوادث العنيفة في المدن السورية في الأشهر التالية. وفي شهر آذار / مارس من العام التالي، شلّ الإضراب عدداً كبيراً من المدن. لكن إذا كانت حلب قد قادت التمرّد، فإنّ دمشق بقيت إلى حدٍّ كبيرٍ خارج الحركة وأبدى تجّار العاصمة دعمهم للسلطة. توسّعت الحركة لتشمل القوى الديمقراطية والليبرالية. وقد شاركت فيها المنظمات المهنية الخاصة بالمهندسين والأطباء والمحامين وضمّت صوتها إلى مطالبة النظام بإحلال الديمقراطية: بالنسبة إلى ميشيل سورا (M. Seurat)، فإنّ وجودها «منح ملمحاً آخر للنزاع، ملمح 'تمرّد المثقّفين' على الفئة الحاكمة». لم يتأخّر ردّ فعل السلطة، فحلّت تلك المنظّمات الثلاث في التاسع من نيسان / أبريل ١٩٨٠. بعد بضعة أشهر، صدر تشريعٌ جديدٌ أعاد بالكامل تنظيم عملها وعدّل أسلوب انتخاب هيئاتها القيادية وأدخل درجاتٍ وسيطةً تسمح، تحت غطاء دمقرطةٍ شكلية، للسلطة في واقع الحال بالتحكّم على نحوٍ أفضل بالانتخابات المهنية. تواصلت دورة الاضطراب والقمع في

٢١٧ انظر: Ch. Gadéa، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٢١.

٢١٨ انظر: G. Michaud (alias M. Seurat), in O. Carré, G. Michaud, *Les Frères Musulmans*, Archives Gallimard، ١٩٨٣، الصفحة ١٣٥. من أصل ٣٢٠ طالب ضابط، كان ٢٦٠ منهم علويين.

العام ١٩٨١ واختتمت بأحداث حماة الدامية في شباط / فبراير ١٩٨٢: إثر إعدام نحو مائة مسؤولٍ بعثي على يد متطرّفين إسلاميين، حدث قمعٌ غير متناسبٍ على الإطلاق، قصفٌ عنيفٌ أدّى إلى تدمير قلب المدينة القديمة في حماة وسقوط ما لا يقلّ عن ٢٠ ألف قتيل على الأرجح[٢١٩].

أواخر السبعينات، كانت أنظمة نقابة المهندسين تقتضي أن يكون قادتها ممّن يزيد قدمهم في المهنة على عشر سنوات، وكانوا أشخاصاً بدأوا نشاطهم المهني في الخمسينات والستينات التي كانت حقبةً لم يكن يتجاوز عدد المهندسين فيها بضع مئاتٍ وكانت الغلبة للممارسة الحرّة. كان معظمهم من أصحاب مكاتب الدراسات وأساتذةً جامعيين، وبالتالي أقلّ فأقلّ تمثيلاً للعدد الكبير من المهندسين الشباب العاملين بأجر، حتّى إذا كانوا ظلّوا مؤثّرين: وبالفعل، أصبح نصف المهندسين موظّفين في الدولة ـ بفعل النمو المتزايد في الاستثمارات العامة وتأسيس شركاتٍ وطنية للأشغال العامة وتهميش المكاتب الخاصّة من جانب، بقدر ما هو بفعل التزايد المتسارع في عدد المهندسين ـ وأعمارهم تقلّ عن ثلاثين سنة. يمثّل رئيس النقابة هشام الساطي، وهو مهندسٌ مدنيٌّ عمل بدايةً في الدولة ثمّ افتتح مكتب دراسات، هذا الوسط تمثيلاً جيداً. فهو ليبراليٌّ عتيد، من عائلةٍ دمشقيةٍ مرموقة، بعيدٌ عن راديكاليي اليسار الشيوعي بقدر ما هو بعيدٌ عن الإسلاميين. انتسب إلى النقابة في العام ١٩٥٧ واستلم مسؤولياتٍ في مجلس النقابة منذ العام ١٩٦٣، ثمّ أصبح رئيساً لها في العام ١٩٧٧. والحال أنّ نفوذ الإخوان المسلمين تغلّب في نقابة المهندسين (كما في نقابة الأطباء)، خلافاً لنقابة المحامين حيث كان اليسار لا يزال مهيمناً.

منذ ذلك التاريخ، كان القادمون الجدد كما رأينا أكثر عدداً من أولئك الأكبر منهم سنّاً بخمسة إلى عشرة أضعاف، وكانوا يحملون التحوّل العميق في المجتمع السوري في السبعينات، وهو تحوّلٌ يختلط فيه الأمل والإحباطات وأزمة القيم اختلاطاً لا تمييز فيه، ربّما يمكن مقارنته بما مرّ به شباب «جيل العام ١٩٦٨» في فرنسا قبل نحو اثني عشر عاماً.

٢١٩ انظر: Seurat، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٥٩–١٦١.

بالمقارنة مع وضع أواخر التسعينات، حيث تحوّلت البطالة إلى مشكلةٍ منتشرةٍ أصبحت تمسّ المجازين الشباب بخاصّة، كان وضع السبعينات بعيداً عن كلّ تلك الدراماتيكية. لكنّ انسداد آفاق النظام صار ملموساً أكثر لأنّه أدّى إلى نقص دوريٍّ في المواد الاستهلاكية الأساسية. ومن هنا تنبع فرضية أهمّية الشؤون الأخلاقية في الأزمة والتي تجعل منها أزمة قيمٍ بقدر ما هي أزمةٌ اجتماعية.

إنّه إذاً التحالف المدهش والمدوّي بين أصحاب مكاتب الدراسات ـ الأساتذة الجامعيين أحياناً، الجاهدين للحفاظ على استقلاليتهم المهنية وعلى موقعهم الاجتماعي بالقدر نفسه ـ والمهندسين الشباب، وكثيراً ما كانوا طلّابهم، الذين أخذوا يرون الانحدار في المنزلة يطلّ برأسه. هذا التحالف هو الذي يعكسه تحرّك أصحاب المهنة في العام ١٩٨٠. غير أنّ القمع الذي عانوا منه ووضع نقابة المهندسين تحت الوصاية (وكذلك نقابتي الأطباء والمحامين) يمكن أن يفسّرا بوصفهما هزيمةً لأصحاب المكاتب الذين صاروا أقلّيةً ولم يعرفوا كيف يستجيبون لتطلّعات المهندسين الأصغر سنّاً.

بعد الصدمة النفطية المضادة وانقلاب الظروف الإقليمية، تميّز منتصف عقد الثمانينات بتفاقم الأزمة الاقتصادية وتصاعد التضخّم والهبوط المتسارع لقيمة الليرة السورية. ولم تفعل الإجراءات الحمائية سوى مفاقمة الأمور، وتعرّضت موادٌّ عديدةٌ إلى النقص. وصلت الحالة إلى القاع في العام ١٩٨٦–١٩٨٧، وبلغت الأزمات حدّاً لم نعد معه نرى كيف سيتمكّن البلد من الخروج منها، إلّا بمعجزة. أدّى نقص العملات الصعبة إلى تباطؤٍ عامٍّ في النشاط واستحالة التزوّد بالاحتياجات من المواد الأوّلية وقطع الغيار والتجهيزات، وبالقدر نفسه مواد الاستهلاك الأساسية. كان الناس يفتقرون إلى كلّ شيء. إنّها الفترة التي أطلقت فيها كلمة «الاكتفاء الذاتي»، ووجب على الشركات أن تتعلّم كيف تتدبّر أمورها لتصنع القطع التي تحتاجها ودعي العمّال والمهندسون إلى الابتكار. لكنّ اكتشاف، ثمّ إقلاع استثمار حقلٍ جديدٍ للنفط الخفيف جداً في العام ١٩٨٨ شمال شرقي البلاد أعلنا خروجاً ممكناً من النفق.

أخيراً، وفي مطلع العام نفسه، منحت سلسلةٌ من إجراءات لبرلة الصادرات والواردات، وتليين مراقبة أسعار الصرف حثّاً للقطاع الحاص. ارتسمت إعادة الإقلاع بدءاً من العام ١٩٨٩-١٩٩٠. ومثّلت حرب الخليج، التي حرت بعيد ذلك، «فرصةً» جديدةً سمحت لسوريا بتمويل خدماتها وبنيل المكافأة على حسن سلوكها.

في منتصف الثمانينات، توضّح طيف البطالة وبدأ يمسّ المهندسين، على الرغم من ضمانة التشغيل رسمياً. وبالفعل، لم تكن هذه الضمانة تخصّ إلّا خرّيجي الجامعات الوطنية ولا تطال المهندسين الكثر الذين درسوا في البلدان الاشتراكية ولم يعودوا يجدون عملاً، إلّا إذا كانت لديهم علاقاتٌ مع أشخاص ذوي مواقع حسنة. أمّا الموظفون الجدد الذين عرقلوا الإدارات واحتلّوا وظائف وهمية إلى حدٍّ كبير، فلم تكن الإحباطات بين صفوفهم بسبب عدم تشغيلهم بكفاءاتهم الحقيقية أقلّ حجماً[٢٢٠]. صحيحٌ أنّه بدا في العام ١٩٩٠ أنّ إمكانياتٍ جديدةً تنفتح أمامهم. في أماكن متفرّقة، أسّس مهندسون شركاتٍ صغيرةً للمعلوماتية أو للمعدّات الإلكترونية أو باعوا خبرتهم للشركات الصناعية الصغيرة المتكاثرة في القطاع الخاصّ أو في مجال الصناعة الغذائية أو المواد الاستهلاكية الأساسية.

تظهر جيّداً دراسة مساراتٍ عائليةٍ في أوساطٍ مختلفة كيف تعارضت على مدى ثلاثة أجيال عدّة أنماطٍ من العائلات: عائلات الورثة، حيث نجد مهندسين وأطبّاء منذ بداية القرن تقريباً، وعائلات البرجوازية الصغيرة المدينية، حيث دخلت الأجيال الجديدة الجامعة، لكنّها كانت تستطيع الاستناد إلى رأسمالٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ سمح لها بالتوجّه بسهولةٍ أكبر إلى العمل في القطاع الحر، ونمطٌ ثالثٌ من العائلات، سمحت لها الهجرة من الريف بترقيةٍ اجتماعيةٍ حقيقيةٍ بفضل الدراسة[٢٢١]. بقي الواقع المسيطر هو وجود عائلات المهندسين والأطبّاء عينها، وتمايزٌ في المسارات المهنية ظهر بالأحرى في أساليب النشاط والتوجّه نحو الوظيفة الحكومية

٢٢٠ انظر: S. Hanafi، مصدر سبق ذكره.

٢٢١ انظر: E. Longuenesse, « Ingénieurs et médecins dans le changement social en Syrie, Mobilité sociale et recomposition des élites », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٤٦، ١٩٩٤.

أو العمل الحرّ. أخيراً، بدت الهجرة بالنسبة إلى الأجيال كلّها مصدراً إضافياً، لكنّها لم تلعب الدور نفسه وفق رأس المال الأصلي الذي تمتلكه العائلة: لم تعد الهجرة إلى أميركا الجنوبية تمتلك المعنى نفسه الذي يمتلكه الرحيل إلى فرنسا أو الولايات المتحدة. ولسبب أقوى، صارت الهجرة إلى الخليج أسلوباً للإفلات من انحدار المنزلة الذي يرتسم.

يلاحظ فيليب دروز فنسان (Philippe Droz–Vincent) في دراسته لتبديل الوجهاء المدينيين وضعهم أنّه استند إلى النفاذ إلى التعليم وأنّنا:

«أصبحنا نجد عدداً من أعضاء النخب القديمة المستثناة من المواقع السياسية بفعل الانقلابات أو التي تزعزعت بفعل التغيرات الاجتماعية السياسية الجذرية في الخمسينات والستينات، يبدّلون وضعهم ليصبحوا أطباء ومهندسين ومحامين وقضاة»[٢٢٢].

لكنّه يلاحظ أيضاً أنّه بدءاً من الستينات (ربّما كان ذلك بالأحرى بدءاً من السبعينات)، أصبحت مكانة مهنٍ منحت في الماضي، في عصر كان معظم السكّان فيه أمّيين، وجاهةً لأصحابها أقلّ فأقلّ مكانةً، على الرغم من أنّ لقب مهندس أو دكتور حافظا على مكانتهما. وحده:

«ابن أسرةٍ مبجّلةٍ يعرف كيف يجمع بين 'رؤوس أمواله الخاصّة' وبين العناصر الجديدة المبرزة، على سبيل المثال مهنة مهندسٍ في قطاعٍ صاعدٍ مرتبطٍ بالأعمال، يستطيع الحفاظ على مستوى حياةٍ حسنٍ وموقعٍ فرديّ».

ربّما ينبغي هنا تحديداً العودة إلى التمييز الواجب إقامته بين موقع الوجيه والانتماء إلى نخبة: أفضّل بالفعل أن أحتفظ بهذا المصطلح الثاني[٢٢٣] لتلك

٢٢٢ انظر: Ph. Droz-Vincent, *Moyen-Orient, Pouvoirs autoritaires, sociétés bloquées*, Paris, PUF، ٢٠٠٤، الصفحة ١٥٠-١٥٢.

٢٢٣ انظر: *Bourgeoisies et notables en Méditerranée, XVIIIe s.-XXe s.*, Cahiers de la Méditerranée، ٤٥ و٤٦-٤٧، ١٩٩٣؛ أنظر أيضاً: C. Charles, « Légitimités en

الفئات الاجتماعية الجديدة التي ولدت على تقاطع تطوير النظام التعليمي والدولة الحديثة، تشرعن نفسها بمعرفةٍ يعلي المجتمع شأنها، وتؤسّس لكفاءةٍ مهنيةٍ عصرية (خلافاً للمعرفة الدينية لدى رجال الدين في العصر الوسيط). هكذا، وفي العلاقة بين النخب والوجهاء والسلطة السياسية، نحن أيضاً في مواجهة إعادة تركيبٍ للعلاقات ولمواقع السلطة[٢٢٤]. تكمن المفارقة إذاً في أنّ هيمنة الخطاب عن «النخبة» يتوافق بالضبط مع انحدار فئات كانت تصبو لهذا الموقع، لصالح مجموعاتٍ تستطيع أن تستند على الأقلّ إلى رأسمالٍ اقتصاديٍّ إضافي. إلّا إذا كانت شرعية المعرفة التي تمتلكها هذه الفئات هي التي توضع موضع تساؤل، في مواجهة صعود قوّة معارف جديدة بالصلة مع الانقلابات الاجتماعية الاقتصادية التي استثارتها سياسات اللبرلة.

الفرز الاجتماعي والنخبوية الجديدة

في الثمانينات، وصل تكثيف القبول في الجامعات حتّى إلى أعلى الفروع مكانةً وأدّى إلى مفعول انحدارٍ استثار آلياً أشكالاً جديدةً من الفرز الاجتماعي والمهني. أصبح الوصول إلى فروع التأهيل الأكثر نخبويّةً يمرّ مجدّداً من الخارج، وهو بالتالي مكلفٌ وغير ممكنٍ إلّا لأبناء الأسر ذات الحظوة، الحائزة على موارد اقتصادية واجتماعية (أبناء أسر الوجهاء القديمة أو المتعهّدين أو التجّار)، أو سياسية (أبناء مقرّبين من النظام). من وجهة النظر هذه، لم يتبع المهندسون والأطباء أبداً المسارات نفسها وكان الأخيرون على الدوام أكثر عدداً من حيث التخصّص في الغرب، في حين أنّ عدداً كبيراً من الأوائل كانوا لا يزالون يتلقّون التأهيل في البلدان الشرقية. وهذا الاختلاف ليس عديم الصلة بتطوّر السوق المهنية: كانت

—١١٦ ،péril, Éléments pour une histoire comparée des élites », ARSS ١١٧، ١٩٩٧.

٢٢٤ انظر: A. Henia, « Hier et aujourd'hui, le pouvoir entre notables et élites, Les cycles de la notabilité », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٥٧، ١٩٩٧.

الممارسة الحرّة ضمن عيادة مهمّةً على الدوام بالنسبة إلى الأطباء، ومنذ الثمانينات، أصبحنا نرى عودةً للعيادات الخاصّة التي ارتفع عددها ارتفاعاً كبيراً في التسعينات وتنافست مع المستشفيات الحكومية وأصبحت مؤسّساتٍ تدرّ أموالاً كثيرةً على نخبة أكثر الأطبّاء شهرةً. ارتفع عدد المهندسين بسرعةٍ أكبر وأصبح التأهيل في البلدان الشرقية عائقاً نسبياً بعد انهيار الشيوعية. وقد بقيت الممارسة الحرّة لوقتٍ طويلٍ محدودةً بالتزام الممارسة الفردية واستحالة التشارك مع الغير قانونياً[٢٢٥]. ولئن كان بعض المهندسين قد تحوّلوا إلى رجال أعمال، فإنّ عدم التناسب بين بعض النجاحات الفردية وانحدار منزلة العدد الأكبر قد بدا أكبر حجماً في صفوف المهندسين منه في صفوف الأطباء. أخيراً، نرى اليوم عودةً لبروز نماذج مهنيةٍ ناجحة، تجمع بين القانون والإدارة والمحاسبة، ويكون ذلك أحياناً بعد دراسة الهندسة، وتمرّ بالجامعة الأميركية في بيروت، أو بما هو أفضل، تمرّ بالولايات المتّحدة أو إنكلترا.

كما يشير التجاذب بين النجاح المهني والنجاح الاجتماعي إلى تفاوتٍ بين التأهيل والآفاق المهنية، وهذا التفاوت ملموسٌ أكثر في صفوف المهندسين بسبب استمرار تبعيتهم لمشروعٍ تنمويٍّ علميٍّ وفنّي يفترض بالدولة أن تكون هي المروّج له. بعباراتٍ أخرى، واجهت الدولة هي أيضاً المفاعيل السيئة للتأهيل بالجملة وسعت للعثور على وسيلة اختيار نخبةٍ تقنيةٍ جديدةٍ لتطبيق البحث في مجال التقانات المتطوّرة التي يحتاجها جيشها ويسمح في الوقت عينه بتحفيز الابتكار الصناعي.

وسعياً للتغلّب على انزياحات التعليم بالجملة، تأسّس في وقتٍ مبكر، في العام ١٩٧٦، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بهدف تأهيل مهندسين وباحثين رفيعي المستوى ليعملوا بصورةٍ أساسيةٍ في هيئة الأبحاث التابعة للجيش، مركز الدراسات والأبحاث العلمية. من اللافت أنّ هذا المشروع قد صمّمه عالمٌ مقرّبٌ من الرئيس، لكنّه ليس عضواً في حزب البعث.

---

٢٢٥ رفع هذا المنع في العام ٢٠٠٢. أنظر أدناه، الفصل الخامس.

كان المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا يهدف إلى تأهيل مهندسين رفيعي المستوى خلال ستّ سنواتٍ بعد الشهادة الثانوية. وحتّى وقتٍ قريب، كان يضمّ الطلاّب الذين حازوا أفضل النتائج في الشهادة الثانوية ويقدّم لكلٍّ منهم منحة. بعد تدريسٍ مكثّفٍ للّغة الفرنسية في السنة الأولى ورفع المستوى في مادّة الرياضيّات، كان أولئك الطلاّب يتبعون دورةً أولى لمدّة عامين تعادلان الصفوف التحضيرية في كبريات المدارس في فرنسا؛ وفي نهاية هذه الدورة الأولى، كان أفضل الطلاّب يتقدّمون لمسابقات المدارس الفرنسية الكبرى ويكملون دراستهم في فرنسا لنيل شهادة الهندسة. أمّا الآخرون، فكانوا يقومون بدورةٍ ثانيةٍ في الوطن. ثمّ كانوا يستطيعون أن يطلبوا منحةً لمواصلة الدكتوراه. كان التأهيل المفضّل موجّهاً إذاً إلى التقانات الصناعية الدقيقة (المعلوماتية والطاقة والأتمتة والإلكترونيات)، ويضاف إليها تأهيلٌ إضافي في مجال الإدارة، وهذا أمرٌ مميّزٌ تماماً لتصوّرٍ جديدٍ لعمل المهندس.

بسّام ونهى: إخفاقاتٌ ونجاحاتٌ لتأهيلٍ نخبوي

انضمّ بسّام ونهى إلى المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في العام نفسه، ١٩٨٨. أنهيا السنوات الدراسية التحضيرية الثلاث في العام ١٩٩١. في بداية السنة الأولى، كان عدد الطلاّب في دفعتهما ثمانين طالباً، لكنّ خمسةً وأربعين منهم فقط نجحوا، منهم أربع فتيات. كانت قيمة المنحة تحتسب على أساس راتب موظّفٍ حائزٍ على الشهادة الثانوية، إضافةً إلى علاوةٍ وإلى المسكن. في نهاية السنة الثالثة، كان عدد الناجحين ثلاثين طالباً، بمن فيهم الراسبون (للطلاب الحقّ في الرسوب مرّةً كل ثلاث سنوات).

أرسل منهم اثنا عشر إلى عدّة مدارس في فرنسا: كان ستّةٌ منهم لا يزالون هناك في العام ٢٠٠١. من أصل الستّة الذين عادوا أدراجهم إلى البلاد، رحلت واحدةٌ مرّةً أخرى لتلتحق بزوجها، وهو أيضاً «من طلاّب المعهد»، من دفعةٍ سابقة، ترك المعهد نهائياً. ورحل ثانٍ بعد ذلك، في العام ١٩٩٦، لينال شهادة الدكتوراه، في الوقت نفسه الذي

غادر فيه أربعةٌ ممّن نالوا شهادة الهندسة في سوريا: من بينهم، واحدٌ فقط عاد، وأنهى اثنان أطروحتهم ولم يعودوا بعد، ورحل الرابع مؤخراً من دون أن ينهي... في المجمل، بلغ عدد الطلاّب من دفعة بسام ونهى ممّن رحلوا نهائياً على الأرجح اثني عشر طالباً.

في العام ١٩٩١ إذاً، أرسل بسّام إلى بيزانسون (Besançon) (المدرسة الوطنية العليا للميكانيك والتقانات الميكروية) وأرسلت نهى إلى غرونوبل (Grenoble)، إلى (ENSIMAG) (هي بالأحرى منخرطة في حقل الرياضيات). عاد بسام في العام ١٩٩٤، بسبب الخدمة العسكرية الإلزامية، التي أمضاها كمهندسٍ مساعدٍ في المعهد العالي للعلوم التقنية والتكنولوجيا. كان من المفترض أن يرحل مجدّداً بعد عامٍ أو عامين لنيل شهادة الدكتوراه، لكن لسوء حظّه، تمّ قطع التعاون مع فرنسا. عادت نهى في العام ١٩٩٨، بعد أن نالت شهادة الدكتوراه. تزوّجا واشتريا مسكناً بالتقسيط، بشروطٍ ملائمةٍ جدّاً، في المساكن المبنية قرب المعهد للعاملين في الهيئة.

بتاريخ لقائنا، كان بسّام قد ترك لتوّه المعهد العالي للعلوم التقنية والتكنولوجيا، حيث عمل كمهندسٍ لمدّة سبع سنوات (كان آخر راتبٍ له ١١ ألف ليرة سورية)[٢٢٦]، ليعمل في الجامعة (كلّية الهندسة الميكانيكية) حيث لم يكن راتبه يتجاوز ٥ آلاف ليرة سورية، لكنّ عمله كان أقلّ بمرّتين منه في المعهد، ما كان يترك له الوقت ليكرّس نفسه لشركة الخدمات المعلوماتية التي أسّسها لتوّه.

تدرّس نهى في المعهد منذ ثلاث سنوات (عدا ستّة أشهرٍ من الإجازات التي أخذتها بسبب الإنجاب، منها ثلاثة أشهر من دون راتب). راتبها يبلغ ١٥ ألف ليرة سورية، لكن مثلها مثل معظم المدرّسين والمهندسين في المعهد، لديها نشاطٌ إضافي، على الرغم من كونه مختصراً بسبب نقص الوقت: بصورةٍ أساسية تعمل نهى في الترجمة لصالح الجمعية المعلوماتية. تضع طفلها في دار الحضانة

٢٢٦ في كانون الثاني / يناير ٢٠٠١، كانت ١٠٠ ليرة سورية تعادل ٢,٣٤ يورو، ١٠ آلاف ليرة سورية = ٢٣٤ يورو.

التابعة للمعهد، لكنّها تقول إنّ كلّ شيءٍ يتدهور، بما في ذلك الرعاية في دار الحضانة، حيث لم يعد يوجد سوى مربّية أطفال واحدة لسبعة أطفالٍ تقلّ أعمارهم عن السنة الواحدة.

أسّس بسّام شركته منذ ثلاث سنوات. وهو يمارس فيها التأهيل بمساعدة الحاسوب والتصميم بمساعدة الحاسوب ويبيع الخدمة للشركات، على سبيل المثال أنظمة برمجة لورشة قوالب لصناعة أشياء من اللدائن، وتأهيل العاملين، والمساعدة، والصيانة، وتقديم البرامج... يعمل لديه مهندسان وفنّي (الفنّي وأحد المهندسين، وهو موظّفٌ في مركز الدراسات والبحوث العلمية، يعملان بنصف دوام). الطلب قويٌّ والكفاءات قليلةٌ في سوريا. كما يعمل بسّام للبنان وقليلاً للأردن. يقوم بتزويد البرامج في سوريا ولبنان؛ في لبنان، كان لدى زبونه مهندسٌ لبناني رحل إلى أوروبا؛ اللبنانيون الذين يمتلكون هذا المستوى من الكفاءة يميلون إلى الرحيل؛ من جانبٍ آخر، يقول إنّ سوريا بلدٌ صناعيٌّ بالمقارنة مع لبنان، ولذلك فهو يمتلك خبرةً أكبر، يقول. إنّه يعترف أنّ العمل الذي يقوم به يعادل ما يقوم به فنّيٌّ عالٍ في فرنسا، لكنّ ذلك يبقى أفضل من المعهد، حيث يمضي المرء نصف وقته في المعاملات الورقية. الشركة غير معلنة: هذا سهل، لأنّهم لا يعملون إلّا بالحواسيب، والشركة غير مرئيةٍ كثيراً. وهو يطرح على نفسه مسألة الإعلان عنها، حين يكرّس نفسه لها طيلة الوقت.

المصدر: مقابلة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥، دمشق.

المبدأ النخبوي الذي يستند إليه المعهد العالي للعلوم التقنية والتكنولوجيا، مبدأ انتقاء الطلّاب الأبرز والتأهيل رفيع المستوى، يمضي للوهلة الأولى باتّجاهٍ معاكسٍ للفلسفة التي هيمنت حتّى ذلك الحين على تطوير التعليم العالي، المفتوح للجميع والهادف لتأهيل عددٍ كبيرٍ من الكوادر المهنية المؤهّلة التي تحتاجها البلاد، وفي الوقت عينه السماح للشباب من الأوساط الشعبية بلوغ مواقع كانت حتّى ذلك الحين محصورةً بأبناء العائلات. لذلك كان المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا هدفاً لهجماتٍ

شرسةٍ من المدافعين عن تعليم ديمقراطي واسع. ربّما كان هنالك، بتجاوزٍ للحجج «الديمقراطية» رهان سلطة، حيث يفلت المعهد من سيطرةِ النقابة لأنّه موضوعٌ مباشرةً تحت سيطرة رئيس الدولة.

لكن لا يمنع ذلك من أن نلحظ إيديولوجيا تعتمد على الجَدارة تبني الترقية الاجتماعية على المعرفة والكفاءة، ولا تقطع قطعاً أساسياً مع الإيديولوجيا الديمقراطية الخاصّة بالفترة السابقة. في الوقائع، يتعلّق الأمر دائماً، وفي معاكسة الاختيار بفضل المال الذي يحابي الطبقات المسيطرة القديمة، باختيار الأفضل من بين أبناء الأوساط المعوزة والفئات المتواضعة من الطبقات الوسطى، عبر الجمع بين مثُل البناء الوطني وتساوي الفرص.

حتّى مطلع التسعينات، كان النظام يعمل جيداً إلى حدٍّ ما ولئن كانت العيوب قد طرحت بسرعةٍ مشكلةً خطيرة، فإنّ المنافع كانت لا تزال تبدو أكبر من الإخفاقات. غير أنّ الأعداد بقيت ضئيلةً جدّاً مقارنةً بعدد طلاّب كلّيات الهندسة الذي يبلغ الآلاف. ينال الطلاّب منحةً والقيمة المرتفعة (نسبياً) للمنح عامل جذبٍ لا يمكن تجاهله: في مطلع التسعينات، كانت المنحة تعادل متوسط راتب مهندسٍ مبتدئ في القطاع العام. في المقابل، يلتزم المرشّح بالعمل في الدولة (الأفضلية أن يعود للتدريس في المعهد أو أن يعيّن في مركز الدراسات والبحوث العلمية) لمدّة عشر سنوات (بما في ذلك الخدمة العسكرية). في الثمانينات، كان المستوى المرتفع لأجور المهندسين والمدرّسين والباحثين في المعهد العالي ومركز الدراسات وشروط العمل الممتازة والمكانة الرفيعة لهاتين المؤسستين تضمن مستوىً مرتفعاً للتوظيف، وتجتذب حتّى شباباً من الأسر الميسورة.

في السنوات الأولى، أمكن أن نرى جنباً إلى جنب ضمن الهيئة التدريسية في المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا مهندساً تخرّج في الجامعة الأميركية ببيروت وفي المدرسة المركزية، ابناً وحفيداً لأستاذٍ في الطبّ في جامعة دمشق، وخرّيجاً من جامعة دمشق، يعود أصله إلى قريةٍ شمالي سوريا أرسل إلى فرنسا بفضل المنح الأولى التي منحها المعهد الذي كان قد تأسّس قبل فترةٍ وجيزة. كانت شروط انتساب الطلاب

وقبولهم تسمح باختلاطٍ اجتماعيٍّ نسبي، يتأسّس على الامتياز. لكنّ الضغوط ازدادت ثقلاً، في سياقٍ كانت فيه اللبرلة التدريجية للسوق في الثمانينات تفتح على العكس من ذلك احتمالاتٍ جديدةً أمام أكثرهم إقداماً أو أكثرهم امتلاكاً للرأسمال الاقتصادي أو الاجتماعي، المنقول بالإرث العائلي. تضيّقت المسافة بين مستوى أجور المهندسين في مركز الدراسات والبحوث العلمية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وبين أجور نظرائهم في القطاع العام، في حين بدأ القطاع الخاصّ يقدّم إمكانياتٍ مهنيةً أكثر جذباً. تدريجياً، أصبح الانتساب أكثر ريفيةً وتواضعاً ولم يعد يجتذب إلّا الطلّاب الذين لم يحصلوا على إمكانياتٍ أخرى للقيام بدراساتٍ بهذا المستوى: تكرّرت الآلية الجهنّمية للانحدار في المنزلة تكراراً لا يرحم. في هذه الأثناء، قدّمت إعادة ولادة برجوازيةٍ تجاريةٍ وصناعية[٢٢٧] لمن يمتلكون الوسائل إمكانياتٍ جديدةً للدراسة في الخارج والعودة بشروطٍ أكثر ملاءمةً.

في المقابل، غيّر الانفتاح على طلّابٍ من غير أصحاب المنح، والمعلن عنه في بداية العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تغييراً جذرياً المنطق السائد في الانتساب، حتّى إذا كان المستوى المطلوب قد بقي انتقائياً: تعلّق الأمر ضمنياً بالرهان على علوّ مكانة التأهيل لاجتذاب الطلّاب الموهوبين من الأوساط الميسورة، الذين سيجدون أنفسهم معفيين من أيّ إكراهٍ على العمل لصالح الدولة. أصبح هنالك خطر تحويل المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا إلى حاضنةٍ لتأهيل أطرٍ للشركات الأجنبية. على كلّ حال، لا يمكن لأفضل إصلاحات النظام التأهيلي أن توازي الكساد الاقتصادي والمصاعب في سوق العمل. تكشف حكاية بسّام ونهى حدود الآفاق المتاحة لهما.

في منعطف الألفية الجديدة، بعد عقدٍ من الانقلابات التي أدّى إليها انهيار الشيوعية والانفتاح الإكراهي لسوريا على السوق العالمية، أين هي «النخب الفنّية» التي بنيت عليها كلّ تلك الآمال؟ أيّ استراتيجياتٍ

٢٢٧ انظر: J. Bahout, *Les entrepreneurs syriens*, *Beyrouth*, Les Cahiers du CERMOC، العدد ٧، ١٩٩٤.

أصبحت الآن تقود الأفراد؟ هل أصبح الحراك الاجتماعي في مأزقٍ كامل؟ مع العودة إلى منطق السوق، صارَ ما يرتسم هو فردنةٌ للمسارات المهنية والدراسية، مرادف تمايزٍ جديدٍ لـ«الطبقات الوسطى»، وإعادة تعريفٍ للنماذج المهنية.

سوف نعود في الفصل الرابع إلى التحوّل الجاري منذ التسعينات.

الخلاصة: نهاية «عصرٍ ذهبيٍ» أو أفول نموذجٍ إدراكي

شهدت الستينات ازدهار مؤلفاتٍ حول تطوّر الطبقات الوسطى الجديدة وحول دورها المعصرن. طرح المؤلّفون الراديكاليون والكتابات النضالية تساؤلاتٍ عن آليات قمع الطبقة العمّالية أو الفلاّحين وفسّرت استبدادية الأنظمة السياسية بهيمنة البرجوازية الصغيرة.

كان النموذج الإدراكي الطبقي، المهيمن على الخطاب النضالي، مهيمناً أيضاً على الخطاب العلمي وينتهي بأن يكون مهيمناً أيضاً حتّى في التصوّرات السائدة لدى المعنيين، المدينيين المتعلّمين والموظّفين الذين درسوا في المدارس الحكومية الموعودين بمستقبلٍ أفضل. مع تضخّم الفئات التي مرّت بالنظام الدراسي وتدهور وضعهم، نرى دائماً عباراتٍ كهذه تعبّر عن حيرتهم: «الفقراء الجدد» هم اليوم تلك «الطبقات الوسطى» التي ضعفت وأفقرت[٢٢٨].

هنالك مفهومٌ آخر، لم يوضع كثيراً موضع التساؤل، يتمّ استخدامه على نحوٍ موازٍ هو مفهوم «النخبة». إنّ التفكير في دور الطبقات الوسطى في التنمية يجمع، من دون أن يفسّر دائماً المقتضيات، بين تطور «طبقاتٍ وسطى جديدة» وبين «النخب الحديثة» التي تحمل بالتعريف معارف عقلانية وأفكاراً جديدة وتغيّراً اجتماعياً وسياسياً.

٢٢٨ انظر: G. Corm, *Le nouveau désordre économique mondial*, Paris, La Découverte، ١٩٩٣، الصفحة ٢٩–٣٠. يتحدّث مور H. C. Moore عن «البرجوازية الرثّة»، حين يتجاوز عدد الخرّيجين إمكانيات التصنيع والتنمية الإدارية (Moore، ١٩٨٠، الصفحة ١٥).

هل تختلط النخب مع الطبقات الوسطى أم أنّها الشريحة العليا، الشرعية، البارزة؟ يتمّ إشراك النخب بالدولة وبدورها التنموي أكثر ممّا يتمّ إشراك الطبقات الوسطى. ويتمّ الجمع بين نموذج النخبة الإدراكي وذاك الخاص بالدولة الإصلاحية والمعصرنة.

بسبب إشراك المهندسين بالنموذج الإدراكي التكنوقراطي، فإنّهم يعدّون شعاراً لتلك النخب والطبقات الوسطى الجديدة. لقد اعتمدت على المهندسين الدولة العثمانية مثلما فعلت مصر في عهد محمّد علي لعصرنة الجيش بدايةً، ثمّ البلاد. في غياب قوى اجتماعية تحمل مشروع العصرنة (القوى التي تفعل ذلك هي في مدار المصالح الأجنبية)، هنالك ما يربط بين المهندسين والجيش، الجسم الذي يخدم الدولة بامتياز. لاحقاً، تعرّف سمةٌ أخرى علاقتهم بالسلطة السياسية: هم محبّذون تحديداً بسبب حيادهم كـ«فنّيين»، لأنهم أكثر اهتماماً بالفعالية والمشروع الفنّي، كما أنّهم يثقون بقدرة العلم والتكنولوجيا أكثر ممّا يثقون بالسياسة[٢٢٩]، ولا يهتمون كثيراً بالسياسة؛ غير أنّهم أسهل انخراطاً بخدمة الدولة، سواءٌ أكانت انتدابيةً أم ناصريةً أم بعثية. لكن حين لا يعودون قادرين على القيام بهذه المَهمّة، يصبحون عرضةً للاحتجاج، حين يختزلون من «نخبٍ» إلى مجرّد «طبقاتٍ وسطى» متأزّمة، خاضعةٍ لعملية انحدارٍ مؤلمةٍ في المنزلة. ولا ينجح سوى قسم صغيرٍ من المهنة في الحفاظ على موقعٍ مسيطرٍ يزداد خضوعه إلى «عودةٍ إلى السوق» تفرض انقلاباً جذرياً في إشكالية العصرنة ويترافق مع تجديدٍ للنموذج الإدراكي.

يتردّد الخطاب العلمي، المرغم على الاعتراف بفشل مشاريع العصرنة، ويتلمّس طريقه ويبحث عن مفاهيم جديدة أكثر قدرةً على توضيح الواقع الاجتماعي والسياسي وربّما أكثر قدرةً أيضاً بخاصّةٍ على الانخراط في مشروعٍ إصلاحيٍّ جديد. ربّما لا يكون «المجتمع المدني»

٢٢٩ يتحدّث كارفار A. Karvar عن «فكّ ارتباطٍ سياسي» لدى خريجي مدارس الهندسة العليا (بوليتكنيك) ويعتقدون أنّهم يستطيعون تحقيق «جمهورية المهندسين» ما إن يصلوا إلى مراكز قيادة الاقتصاد بعد الاستقلال A. Karvar, « L'idéal technocratique des ingénieurs à l'épreuve de la construction de l'état : *Maghreb-Machrek*, Indochine au 20e siècle », *REMMM*، العدد ١٠١–١٠٢، ٢٠٠٣).

أكثر من مجرّد تبدّلٍ حديثٍ في تلك الطبقات الوسطى التي كانت في الماضي محمّلةً بقدرٍ كبيرٍ من الآمال. إنّ عودة ظهورنموذج «المهنة» الإدراكي، الذي ساد لمدّةٍ وجيزةٍ في مصر بفعل تأثير سوسيولوجيا أميركيةٍ لكنّه لم يغب يوماً بالكامل، على الرغم من سيطرة النموذج الإدراكي الطبقي أو نموذج النخبة الإدراكي، قد يكون مؤشراً على التحوّلات التي شهدها المجتمع خلال نصف قرن، ولا سيّما مؤشراً على التبدّلات التي يفرضها انفتاح الحدود وتدويل المعايير المهنية في سياق لبرلةٍ اقتصادية وإصلاح الشركات وإعادة تقييم «المبادرة الخاصة» والمقاول.

لكن هل كانت المهنة غائبةً إلى هذا الحدّ عن خطاب الطبقات الوسطى؟ حين ننظر إلى هذا الخطاب بتمعّنٍ أكبر، يظهر أنّ «الطبقات الوسطى» كانت تعرّف غالباً بوصفها مجموعاً من المهن التي يقوم بها حملة الشهادات. وخلافاً لما هو عليه الحال في فرنسا، حيث بنيت فئة «الكوادر» تاريخياً على أساس نقابية الطبقة الوسطى، فإنّ المنظّمات المهنية، الخاصّة بالمهندسين والأطباء وعددٍ كبيرٍ إلى هذا الحدّ أو ذاك من المهن العلمية، هي التي يشار إليها بوصفها منظّمات الطبقات الوسطى في سوريا والبلدان المجاورة. هكذا، وفي سعيٍ لفهم مكانة الطبقات الوسطى في التغيير الاجتماعي، لم يكن ممكناً عدم الوصول إلى مسألة تعريف هذه المهن.

في الفصل التالي، سوف أحاول تقديم هذا العبور بـ« النقابية المهنية»، مركّزةً على المنطق الذي يسود نشوء هذه المنظّمات ومسألة الفئوية التي ينظر إليها بوصفها تشييداً لاحتكارٍ مهنيٍّ بقدر ما هي علاقةٌ بالسياسي.

3

النقابيّة والفئويات:
التنظيمات المهنية وأشكال التعبئة

لقد اهتممت بالمهندسين بوصفهم «النخب المعصرِنة» أو «الطبقات الوسطى الجديدة»، واتّخذتُ سوريا مثالاً. لقد نوقشت وجاهة هذين المفهومين، المرتبطين ارتباطاً متغايراً بنموذج العصرنة الإدراكي، من منظور التغيرات الاجتماعية التاريخية التي جرت على مدى القرن العشرين وأحدث التطوّرات. على مستوى آخر، رأينا كيف تزوّد المهندسون، على مثال عددٍ من المهن البارزة الأخرى، في وقتٍ مبكرٍ بمنظّمةٍ مهنيةٍ خاصّةٍ بهم، دعيت «نقابة مهنية». والحال أنّ وزنَ هذه المنظّمات في الحياة الاجتماعية والسياسية يبدو فريداً ويكشف طبيعة علاقة هذه المجموعات بالدولة والمشروع الوطني.

فلوقتٍ أطول من المنظمات العمّالية، احتفظت هذه المجموعات باستقلاليةٍ وبقدرةٍ على المناوأة تثير الدهشة للوهلة الأولى. وعلى الرغم من أنّ النظام البعثي في سوريا قد استعاد السيطرة عليها منذ العام ١٩٨١، فمن اللافت أنّها بقيت فضاءً للتعبئة في البلدان المجاورة، من مصر إلى لبنان مروراً بالأردن وبشتى الأساليب.

ما من شكٍّ في أنّ هذه المنظّمات تنتمي إلى منطقٍ فئويٍّ عبر رغبتها في السيطرة على مجموعةٍ مهنيةٍ وفي الوقت نفسه التحكم بالنفاذ إلى سوقٍ مهنيةٍ واحتكارِ بعض النشاطات، مدعومةً بالقانون. لكن هل يمكن أن نرى فيها معادلاً لمثل هذا الشكل أو ذاك من الفئوية التي تطوّرت في البلدان الأوروبية على مدى القرن العشرين؟ لقد تطرّق عددٌ من المؤلّفين إلى هذه المسألة، انطلاقاً من مساءلةٍ عن الدولة. أقترح العودة إلى هذه

الأعمال واستعراض بعض المقاربات النظرية للفئوية، ثمّ العودة إلى ما يعلّمنا إيّاه مثال المهندسين، وفق منظور المقارنة الإقليمية، ثمّ إجراء دراسةٍ أعمق لمثالين وطنيين شديدي التضاد، مصر والأردن.

نقابات أم نقابات مهنية أم نقابات فئوية؟

تؤسّس النقابات المهنية بقانون، وهدفها في الآن عينه التنظيم والسيطرة، وغايتها التعبئة لخدمة التنمية، وتتولّى مهمّة التعاون والتضامن، مضيّاً إلى تأسيس صندوق تقاعد وإدارته.

يشار إلى هذه المنظمات بأنّها نقابة، وهو مصطلحٌ يستخدم أيضاً لتسمية النقابات العمالية، وقد وصفت أحياناً بالفرنسية بكلمة «ordre» في حقبةٍ معيّنة، غداة الاستعمار، حين كانت الفرنسية لغةً تستخدمها النخبة المعصرنة المستغربة. هذه المنظّمات أكثر من «ordre» لكنّها ليست حقّاً نقابةً بالمعنى الفرنسي لكلمة «syndicat»، بل هي منظّماتٌ فريدةٌ لا يمكن فهم طبيعتها إلّا بالصلة مع الواقع الاجتماعي للبلد ومشروع التنمية (أو تصوّر هذا المشروع) الذي يحمله الحزب الحاكم وقادة الدولة، لكنّ السكّان ينضمّون إليه على نحوٍ واسع. لا تعرف بريطانيا العظمى (ولا الولايات المتحدة) النموذج الفرنسي لما تطلق عليه تسمية «ordre»[٢٣٠]. للحديث عن النقابات المهنية، يترجم المؤلّفون باللغة الإنكليزية كلمة نقابة بكلمة «syndicate» أو بكلمة «association». في مصر، تستخدم الصحافة المكتوبة بالإنكليزية أيضاً مصطلح «union»، المستخدم عادةً للنقابات العمالية، في حين يفضّل الأردنيون مصطلح «association». لكن في لبنان، أبصر النور مصطلحٌ مستولدٌ في السبعينات، حيث تمّ الحديث عن «Order of Engineers and Architects»[٢٣١].

٢٣٠ انظر: B. Jobert, « Actualités des corporatismes », in Pouvoirs، ١٩٩٦، الصفحة ٢٢.

٢٣١ الأرجح أنّ هذا المصطلح المستولد قد أدخل مؤخّراً، مع تقدّم اللغة الإنكليزية وزيادة عدد المهندسين الذين درسوا في الولايات المتحدة أو في الجامعات الأنغلوفونية. فلنلاحظ في المقابل

الشكل القانوني لهذه «النقابات المهنية» الخاصة بالمهندسين مشتركٌ مع مثيلاتها الخاصّة بالأطباء والمحامين، والصيادلة والمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين وغيرها من المنظّمات العديدة إلى هذا الحدّ أو ذاك وفق البلدان والمهن الحرّة أو مهن الخبراء رفيعي المستوى الذين توظّفهم الدولة (كالمهندسين المدنيين أو الزراعيين). ونجد هذا الشكل عينه من التنظيم المهني، بتنوّعاتٍ ترتبط بالإرث بقدر ما ترتبط بسياقاتٍ نوعية، في البلدان العربية القريبة كمصر والأردن والعراق وحتّى لبنان. حالة لبنان مثيرةٌ للاهتمام، إذ على الرغم من استدلاله نموذج التنظيم المهني المستعار من فرنسا على نحوٍ أكبر منه في سوريا (وبالتالي منه في البلدان الثلاثة الأخرى التي لم تعرفْ السيطرة الفرنسية)، فإنّه أقام مسافةً بينه وبين ذلك النموذج، تقرّبه من جيرانه.

لم تلفت هذه المنظّمات في سوريا ولا في لبنان اهتمام الباحثين. أمّا في مصر، فقد اهتمّ بها بعض المؤرّخين وعلماء السياسة منذ السبعينات، في إطار تأمّلٍ حول عمليّات العصرنة[232]. بعد فترةٍ وجيزة، سيحتلّ مفهوم الفئوية مكانةً مركزيّةً في تأمّلٍ مستلهمٍ من الوظيفية. في التسعينات، وفي سياق سياسات اللبرلة الاقتصاديّة والسجّال حول شروط الدمقرطة، استبدل بمفاهيم مجموعات المصالح والمجتمع المدني، في مصر كما في الأردن، وهما بلدان يتميّزان بالتأثّر بإشكالياتٍ قادمةٍ من الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى مصر، يستعرض دونالد ريد (Donald Reid)[233] تاريخ

أنّ المحاسبين القانونيين، الذين تزوّدوا مؤخّراً بمنظّمةٍ من النمط عينه يشار إليها بالفرنسية بوصفها ordre قد اختاروا بالإنكليزية مصطلح «association» (انظر الفصل التالي).

٢٣٢ انظر: D. Reid, « The Rise of Professions and Professional Organization in Modern Egypt », *Comparative Studies in History and Society*, 1/XVI، ١٩٧٤؛ وكذلك: H.C. Moore, « Les syndicats professionnels dans l'Égypte contemporaine : l'encadrement de la nouvelle classe moyenne », *Maghreb-Machrek*، العدد ٦٤، ١٩٧٤؛ وأيضاً: *Images of Development, Egyptian Engineers in Search of Industry*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, England، ١٩٨٠؛ أنظر كذلك: R. Springborg, « Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952-1970 », 3/IX, IJMES. 1978.

٢٣٣ يستلهم ريد التقليد الوظيفي فيقترح أربعة مؤشّراتٍ يسهل قياسها في ظروف مصر، مستلهمةً من معايير المهننة التي اقترحها فيلنسكي Wilensky (انظر: Dubar & Tripier، ١٩٩٨، الصفحة ٨٩–٩٠) ويقيس على ضوئها درجة مهننة خمس مهن: ١. تأهيل جامعي، ٢. وجود مجلة مهنية

المهن الخمس الرئيسة (الحقوق والطب والصحافة والهندسة والتعليم)، فيتتبّع تطوّرها من العشرينات إلى الستّينات. ويخلص إلى أنّه، على الرغم من بعض الأوراق الرابحة (وجود مؤسسات تأهيلية جيّدة المستوى ومنشوراتٍ جديرةٍ بهذا الاسم ومنظّماتٍ مهنيةٍ حقيقية)، «(غالباً ما يكون التسييس الكثيف للنقابات عقبةً أمامَ تقدّم مسائل مهنيةٍ محضة» the intense politicization of the syndicates often hindered) (the advancement of purely professional concerns وأنّ تلك النقابات قد فشلت في تقديم «النخبة القائدة» للتطوّر الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت الحاجة ماسّةً إليه في البلاد. بعد بعض الوقت، سوف ينظر روبرت شبرنغبورغ (Robert Springborg) إلى النقابات المهنية من منظورٍ مختلف، كمكانٍ لمراقبة «التطوّر السياسي»، بوصفها «ميزان التغيّر داخل النخبة». ولأنّ موضوعه ليس المهنة بوصفها كذلك، ولا النقابة، بل «النخب»، فقد اهتمّ بالمعارك الدائرة حول وجود النقابات وجهود الفاعلين السياسيين لاستغلالها، وذلك لخدمة مشروعٍ اجتماعيٍّ وسياسي. وهو يعدّ النقابة حقلاً ورهاناً في آنٍ معاً لصراعٍ سياسيّ.

يندرج هنري مور، الذي يستدلّ على مثال ريد بالنموذج الوظيفي المسيطر في السوسيولوجيا الأميركية للمهن، اندراجاً أوضح من اندراج شبرنغبورغ في خطّ تحليلات هالبرن بصدد «الطبقة الوسطى الجديدة» التي تعرّف بكفاءاتها الفنّية ووعيها التاريخي وقدرتها على لعب دورٍ قائدٍ في عملية العصرنة. لقد انتقد نظريات العصرنة التي تخاطر حين لا تأخذ بالحسبان الطابع الاستبدادي للنظام الناصري. وهو يشير إلى فشل هذه المنظمات المهنية ـ ولا سيّما منظّمات المهندسين ـ في تحقيق مثل هذا الطموح المعصرن. إذ، بعيداً عن النموذج الليبرالي، تتحوّل النقابات المهنية هنا إلى أداة تحكّم في يد السلطة الناصرية. عبر قياس تطابق الواقع المهني للمهندسين مع ما يسمّيه «النموذج الوظيفي» (الذي يتميّز بمستوى الكفاءة والانضمام إلى نظام قيم، إلخ.)، يقترح أنّ كلّ شيءٍ يجري وكأنّ ناصر قد مضى إلى آخر التضمينات العملية لنموذج دوركهايم الفئوي.

تخصصية، ٣. عدد ذو دلالة من الأعضاء، ٤. تأسيس منظمة مهنية (مقال سبق ذكره).

الفئوية بين النموذج النظري والنموذج التاريخي

لعرض الوضع المصري ورسوخ بنيةٍ «فئويةٍ» استبدادية، استدلّ مور منذ البداية بدوركهايم:

«على الرغم من المرجعيات الليبرالية عند دوركهايم (وهي نفسها غير مؤكّدةٍ جملةً)، فإنّ رؤيته لمثل هذا المجتمع تنزلق بسهولةٍ إلى نموذجٍ فئويٍّ يمكن أن يفرضه نظامٌ استبدادي. أصبح مثل هذا النموذج جزءاً من متلازمة التطوّر في مصر وبؤرةً للنشاط السياسي في صفوف النخب التي درست في الجامعات والمنظّمة في نقاباتٍ مهنية»[234].

وذكّر بأنّ نموذج هذه الفئوية الاستبدادية، التي نظّر لها مانو مانواليسكو (Mano Manoilescu) في الثلاثينات[235]، قد شهد تطبيقه الأكثر نقاءً في مجتمعات أوروبا الشرقية في ظلّ النظام الشيوعي. هكذا، يبدو أنّه يتردّد بين تعبيرين متناقضين عن النظرية الوظيفية، أحدهما، وهو استبدادي، يجده عند دوركهايم، والآخر، وهو منفتح، يقول إنّه تعبير علم الاجتماع الوظيفي الموروث عن بارسونز (Parsons) وإنّه يتوافق مع النموذج الليبرالي للمجتمع الأميركي.

نحن هنا في قلب مسألة النموذج، بوصفه النموذج الاستدلالي، أو النموذج التحليلي: إلى أيّ حدٍّ يحيل نموذجٌ مهنيٌّ إلى نموذج مجتمعي، وكيف يكون نموذجٌ مجتمعيٌّ نتاج تاريخ بعينه؟ كيف يؤسِّس نموذجٌ نظريٌّ لـ«نمط مثالي» (idéaltype) ينظر إليّه بوصفه أداة تحليلٍ لا بوصفه معياراً مرجعياً. كيف يمكن النظر إلى دور السياسي والعلاقة بالدّولة، وفي الوقت نفسه إلى وزن التاريخ.

٢٣٤ انظر: مور، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٠، الصفحتان ١ و٢١٧.

٢٣٥ المصدر نفسه، الحاشية ٨. وهو يستدلّ بعدّة مؤلّفين، من بينهم شميتر Schmitter الذي يناقش مطوّلاً أطروحات مانواليسكو في مقالةٍ كلاسيكيةٍ بعنوان: «Still the century of corporation», in Review of politics، العدد ٣٦، ١٩٧٤، الصفحة ٨٥-١٣١.

وبالفعل، واصل النموذج الإدراكي الوظيفي احتلال مركز أعمالٍ عديدةٍ لباحثين سياسيين أنغلوسكسونيين (أو من ذوي الاستلهام الأنغلوسكسوني) في الثمانينات، جعلوا من الفئوية المفهوم الأساسي لتمييز آلية عمل الأنظمة السياسية في العالم العربي، حيث تمثّل مصر النموذج الأفضل اكتمالاً. ويقترح نزيه أيّوبي[٢٣٦] تعريفاً واسعاً للفئوية، يحيل إلى وجود جماعاتٍ وسيطةٍ تقع بين الأفراد والدولة وتعبر الانتماءات الطبقية. تنقسم هذه «الجماعات» في رأيه إلى نوعين: إمّا «طبيعية»، حين تكون قبَلية أو عرقيّة أو حتّى دينية، وإمّا «مجتمعية»، مبنية على العمل أو على النشاط الاقتصادي أو المهني. وفق نموذج شميتر (Schmitter)[٢٣٧]، الذي يميّز نمطين من الفئوية، أحدهما «متّصلٌ بالدولة» ويميّز الأنظمة الاستبدادية في البلدان النامية، والآخر «مجتمعي» ويميّز البلدان الرأسمالية المتطوّرة، يقترح أن يضاف إليهما نمطٌ ثالثٌ (ينظر إليه أحياناً بوصفه تنويعاً على النمط الثاني) وهو الفئوية الجماعاتية. لكن يبدو لي أنّ أهميّة خطابه تكمن بخاصّةٍ في تأكيده، خلافاً لكلّ محاولةٍ ثقافوية، على الصلة بين الفئوية والأشكال «الانتقالية» للربط بين أنماط الإنتاج: «ربّما تكون الفئوية أكثر نمطيةً للحقبات الانتقالية أو 'المفصلية' التي لا تكون فيها الهيمنة الطبقية ممكنة»، وكذلك نقده لشميتر، الذي يعدّه «مرتبطاً بالدولة» أكثر ممّا ينبغي. لكنّ ذلك لا يمنعه، في نهاية المطاف، وفي حين أنّه ينطلق من الاقتصاد، من أن يحابي هو أيضاً المقاربة من حيث قبضة الدولة، في حين أنّه يحلّل الصيغة الفئوية («or rather incorporative») للأنظمة الشعبوية في عددٍ من البلدان العربية.

لا يزال روبرت بيانكي[٢٣٨] (Robert Bianchi) يتموضع ضمن المنظور الوظيفي، لكنّه يضع النموذج الإداركي الفئوي في قلب تحليله،

٢٣٦ انظر: N. Ayubi, Overstating the Arab State. Politics and society in the Middle East, London, I.B. Tauris، ١٩٩٩، الصفحة ٣٣ وما يليها، الصفحة ١٨٣ وما يليها، الصفحة ٢٠٩ وما يليها.

٢٣٧ انظر: B. Jobert, « Actualités des corporatismes », in Pouvoirs، ١٩٩٦، الصفحة ٢٢.

٢٣٨ انظر: B. Jobert, « Actualités des corporatismes », in Pouvoirs، ١٩٩٦، الصفحة ٢٢.

مستدلاً بإجمال شميتر. بعد عقدين من وفاة عبد الناصر، يستطيع أخيراً أن ينفكّ من الخطاب المعصرن والتنموي ويتساءل عن استغلال السلطة السياسية بوصفها كذلك لتلك المنظمات، وليس على ضوء نجاح أو فشل المشروع الذي يفترض بها أن تشرعنه. وعلى مثال ريد ومور، يواصل مع ذلك تركيز تحليله على العلاقات بين المنظّمات النقابية والسلطة أكثر من العلاقات بينها وبين المجتمع. ومثلهما، خلافاً لشبرنغبورغ، لا يأخذ بالحسبان التناقضات الداخلية في تلك المنظمات. في المقابل، وعلى مثال شبرنغبورغ، لا يولي أيّ اهتمام بالمهنة بوصفها كذلك. إنّه ينطلق من مساءلةٍ حول صلاحية المثل المطّبّقة انطلاقاً من النموذج الأميركي اللاتيني في تحليل «التنمية التابعة»، ممّا عرّفه بعض المؤلّفين بوصفه «تناذراً محيطياً» تكون فيه 'التنمية التابعة/الاستبداد/الفئوية' مرتبطةً بعضها ببعض. تعدّ الفئوية أداةً للتحكّم الاجتماعي في نظام استبدادي، وتصبح المنظّمات النقابية أدواتٍ لتأطير المجتمع، ويظّهر الطابع التناقضي للظاهرة الفئوية في مصر، حيث تكون في الآن عينه أداةً للسيطرة ومكاناً لبلورة معارضة. ولا تقتصر أصالة تحليله على تركيز خطابه على الظاهرة الفئوية، بل كذلك في أنّه يتخلّى - على ما يبدو - عن المركزية الإثنية التلقائية لدى سابقيه، أسرى النموذج المهني الأميركي.

الفئوية المهنية بين فئوية الدولة والفئوية المجتمعية

إذا كان شميتر نفسه قد أكّد على تعدّد دلالة مفهوم الفئوية والتباساته، وفي حين أنّ لديه معرفةً واسعةً بتاريخ الفئويات الأوروبية، وكذلك بمصادرها النظرية، فهو لم يكن يستدلّ أبداً بالأعمال السوسيولوجية، الأحدث في حقيقة الحال، التي تتعرّض إلى الفئوية بوصفها نظام علاقاتٍ مهنية، تجعل منها أحد جوانب سوسيولوجيا المهن. وهذا ما يشير إليه برونو جوبير[٢٣٩] (Bruno Jobert) الذي يقول إنّ الفئوية:

٢٣٩ انظر: B. Jobert, « Actualités des corporatismes », in Pouvoirs، ١٩٩٦، الصفحة ٢٢.

«تنطبق بالقدر نفسه على منظومات العلاقات المهنية المغلقة (عمّال المرافئ، عمّال المطابع، عمّال سكك الحديد) وعلى أشكال تفاوضٍ اجتماعيٍّ وطنيٍّ متقدّم جدّاً، سيطرةٍ للدولة أو للحزب المهيمن على تنظيم الشركاء الاجتماعيين أو اعتراف الدولة بعمل تنظيمٍ ذاتي للعاملين بأجر».

من وجهة نظره كباحثٍ في حقل سوسيولوجيا العمل، يقترح سغريستان (Segrestin)، انطلاقاً من الحالة الفرنسية، إجمالاً مفيداً جدّاً لمختلف أشكال الفئوية والمقاربات التي تطرّقت إليها[٢٤٠]. وهو يجمع بدايةً «أشكال الفئوية الفرنسية» في نموذجين كبيرين: في 'نموذج الفئوية المرتبطة بالدولة'، تلعب الدولة دوراً حاسماً في تشكيل المهن المغلقة، عبر الإحاطة بسوق العمل إحاطةً تسلّطية، بحيث تستثني بعض الفئات من منطق السوق لسببٍ يتعلّق بالمصلحة العامّة: المعنيون هنا هم بصورةٍ أساسية أصحاب المهن ذات النظام النوعي والموظّفون والعاملون في بعض الدوائر العامّة كالسكك الحديدية والكهرباء. وفي النموذج الثاني، الموصوف بأنّه 'نموذجٌ تعاقدي' وتميّزه المهن المتعلّقة بصناعة الكتاب أو العاملون في الملاحة في الطيران المدني، تكون النقابات هي التي تدير المهنة[٢٤١]. بعد ذلك، يقترح تمييز ثلاث 'مقارباتٍ' للظاهرة الفئوية، وفق ما إذا كنّا نحابي 'النظام' (وآليات التنظيم الاقتصادي والسياسي) أو 'الفاعلين' (واستراتيجيات التحالف) أو 'أشكال التمثيل'. في هذا المشروع الثالث، تعدّ الفئوية مشاركةً «في سيرورةٍ عامّةٍ من إنتاج أشكال التمثيل الاجتماعية في عالم العمل وفي المجتمع عموماً»: هكذا، يمكن أن يمثّل الاندماج الثقافي في مجموعةٍ مهنيةٍ أساس وعيٍ طبقيٍّ وأن تكون نقابية المهنة نقابيةً طبقيةً على نحوٍ لا يمكن فصمه. ومن الواضح أنّ الكاتب يفضّل هذه المقاربة الثالثة، حين يؤكّد ما يلي:

٢٤٠ انظر: D. Segrestin, *Le phénomène corporatiste. Essai sur l'avenir des systèmes professionnels fermés en France*, Paris, Fayard، ١٩٨٥.

٢٤١ يمكن أن نرى فيه النموذج «الفئوي الجديد» للسياسيين، وهو يشير إلى التسوية الاجتماعية الديمقراطية على الطريقة الألمانية. انظر: O. Offerlé, *Sociologie des groupes d'intérêt*, Paris, Montchrestien، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

«لم تكن الفئوية في فرنسا يوماً قابضةً على قضية العمل؛ ينبغي أن نضيف أنّها لم تكن يوماً كذلك قابضةً على سوق العمل. الحامل الوحيد ذو الدلالة لهذه الفئوية كان في واقع الأمر التحكّم الجماعي بأشكال التمثيل الاجتماعية، ومعه السيطرة على المقدّرات الثقافية للفعل الجماعي»[٢٤٢].

يسمح النظر إلى الفئوية ببعدها كتمثيلٍ اجتماعيٍّ وليس فقط بوصفها شكلاً من التضامن، يرتبط بالحرفة أو بالمهنة (متميّزةً بذلك عن أشكال التضامن الطبقي)، يسمح على نحوٍ أخصّ بمساءلة هذا الشكل من التنظيم النقابي الذي هو «النقابات المهنية» في سوريا أو في مصر. إنّ «الفكرة المتّصلة بالمهنية»، أساس بعض التنظيرات الفئوية الأوروبية - والفرنسية بصورة خاصة - في مطلع القرن العشرين (بما في ذلك عند دوركهايم)، مبنية حقّاً على فكرة تعاون فئاتٍ (توصف أحياناً بأنّها «طبقات»)[٢٤٣] مهنية، فكرة تمثيل الكفاءات المتخصّصة، فكرة تضافر المصالح[٢٤٤].

كذلك، تعلي بعض أشكال تمثيل العمل التي تستدلّ في الوقت عينه بالإسلام وبالتنظيم العثماني للحرف[٢٤٥] فكرة تعبئة المهن لمصلحة الجميع. يذكّر جمال البنّا، مؤسّس اتحاد إسلامي عالمي للعمل، بممارسات الأصناف أو الطوائف الحرفية[٢٤٦] في المجتمع الإسلامي وعلاقتها بالدولة، ويؤكّد أنّ المجتمع الإسلامي كان يقبل بوجود تجمّعات على أساس المهنة وأنّ الدولة الإسلامية كانت تعترف بها وتستند إليها، وأخيراً أنّ تلك المنظّمات، إلى

٢٤٢ المصدر نفسه، الصفحتان ٥٩ و٩٤.

٢٤٣ حول استخدام مصطلح طبقة، أنظر لاحقاً كيف تعرّض في مصر لانزلاقاتٍ مماثلة.

٢٤٤ انظر: C. Rumillat, « L'idée professionnaliste aux origines du corporatisme républicain », in D. Colas, *L'État et les corporatismes*, Paris, PUF، ١٩٨٨، الصفحة ٤٧-٦٥.

٢٤٥ يتحدّث أيوبي عن اقتراب الدولة العثمانية من الصيغة الحرفية في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر «حين كانت أساليب الإنتاج تتمفصل بطريقةٍ أكثر تعقيداً، أدّت إلى صعود مجموعةٍ كاملةٍ من المصالح»: لكنّ «الصيغة الحرفية» التي يتحدّث عنها تبدو بالأحرى صيغة الدولة الحديثة أكثر ممّا تحيل إلى نموذج عثمانيٍّ محضٍ (مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٨٦).

٢٤٦ فلنذكّر بأنّ تعبير «حرفية» ليس سوى ترجمةٍ تقريبيةٍ جداً لا تظهر جيداً أشكال تنظيم الحرف في العالم الإسلامي القروسطي ثمّ في العالم الإسلامي العثماني. أنظر الفصل الأوّل، وأدناه.

جانب الدفاع عن مصالح أعضائها، كانت تحرص على صلتهم بالمجتمع وعلى نوعية العمل. وعلى الرغم من التحوّلات في علاقات الإنتاج، ينبغي أن تستدلّ المنظمات العمالية الحديثة في العالم الإسلامي بهذا الإرث؛ فهو يعلّم أهمّية القيم الأخلاقية والتضامن وقيمة العمل ومثال العدالة والتعاون والنزاهة التي يقترح إعادة تقديمها في نقابيةٍ أكثر أصالةً[٢٤٧]. وفي كتابٍ آخر[٢٤٨]، كتبه في سياق الأزمة المتصاعدة بين السلطة و«النقابات المهنية» في مصر في مطلع التسعينات، يقدّم المؤلّف انتقاداً من وجهة نظر القيم الإسلامية لـ«النزعة النقابية» المهنية مثلما تطوّرت وتبدّلت في مصر. يقول إنّ هذه النقابات قد شاركت في بخس قيمة العمل المهني وتراجع الممارسة والقيم المهنية في حين ينبغي أن تكون رسالتها الترويج لتصوّرٍ «إسلاميٍّ» للعمل كقيمةٍ بذاتها، تقترب من الله ولا تنفصل عن العلم.

وبالفعل، تتميّز هذه النزعة الفئوية المهنية في مصر وسوريا بأنّها لا تميّز إلّا المهن ذات الشهادات أو المبنية على تأهيلٍ تصادق عليه شهادة، في حين أنّ عالم العمّال، ذا القيمة العالية رسمياً لكنّ البخسة واقعياً، ليس أو لم يعد مكان أشكال التضامن في الحرفة ذات الطابع الفئوي، وأنّ الدولة (والحزب الحاكم) قد نجحت في إخضاعه في وقتٍ أبكر بكثيرٍ لسلطتها. لماذا هذا التفاوت؟ هذا بالضبط ما ينبغي أن نحاول تفسيره: أفترض شخصياً أنّه ينبغي علينا البحث في جانب موقع المعرفة والشهادة وموقع حائزي تلك المعارف والشهادات في المجتمع.

مسألة الإرث العثماني

من ملاحظةٍ قدّمها غابرييل بير (Gabriel Baer) وتنصّ على أنّ الجمعيات الفئوية المصرية، خلافاً للسورية، قد اكتسبت في القرن التاسع عشر

٢٤٧ جمال البنّا، **الإسلام والحركة النقابية**، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، من دون تاريخ، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٢٤٨ جمال البنّا، **النقابات المهنية في معركة البقاء**، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣.

وظائف جديدةً جعلت منها وسائط للدولة أكثر من أيّ وقتٍ مضى[٢٤٩]، يخلص كلٌّ من ريد وبيانكي[٢٥٠] إلى استمراريةٍ محتملة قد توضح تقليداً يكون الرئيس المنتخب وفقه قريباً من السلطة، وغالباً ما يكون وزيراً أو وزيراً سابقاً، حتّى حين تكون الأغلبية في المجلس مناهضةً للسلطة. ويقولان إنّ في هذا التوافق، وفي تجاوز للتعارضات السياسية، بقاءً لفكرة هذا الوسيط بين السلطة والمهنة. غير أنّ تفسير تاريخ الطوائف الحرفية العثمانية بعيدٌ عن أن ينال إجماع المؤرّخين. ففي العام ١٩٩٥، اقترحت مؤرّخةٌ مصريةٌ شابّةٌ إعادة قراءة بعض الكتب الكلاسيكية التي تأخذ بالحسبان التغيّرات التي جرت في القرن التاسع عشر إثر الإصلاحات التحديثية وعواقبها على الجمعيات الفئوية[٢٥١]. وبالفعل، يقول بير إنّ الجمعيات الفئوية، عبر تعدّدية وظائفها، الاقتصادية والضريبية والإدارية والاجتماعية، كانت تلبّي حاجة الدولة إلى التحكّم وكانت أداةً بين يدي الحكومة من دون استقلاليةٍ حقيقية، في حين رأى برنارد لويس (Bernard Lewis)، على أثر ماسينيون (Massignon)، فيها تعبيراً عن نوع من «المجتمع المدني» في العصر الوسيط وكانت في رأيه تتمتّع باستقلاليةٍ شعبيةٍ في مواجهة «الاستبداد الشرقي» ولها صلةٌ بالحركات الصوفية. لكن إذا كانت غزالة (P. Ghazaleh) تأخذ على لويس رؤيته الجامدة لمجتمع إسلاميٍّ لم يتغيّر على مدى القرون، فهي تقدّر أنّ وجهة نظر بير تتميّز بـ«المركزة الساكنة» المفرطة وبتقديرٍ مفرطٍ لقدرة الدولة على التحكّم بكلّ شيء. وقد سمحت لها دراسة موادّ لم تنشر سابقاً من أرشيف المحاكم العثمانية باقتراح الفرضية التالية:

«...حتّى القرن التاسع عشر، تمتّعت النقابات بدرجةٍ كبيرةٍ من

٢٤٩ انظر: G. Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, University of Chicago Press، ١٩٦٩، الصفحة ١٥١، وكذلك: *Egyptian Guilds in Modern Times*، ١٩٦٤، Jerusalem, Israel Oriental Society، الصفحة ٦٠.

٢٥٠ انظر: D. Reid، مقال سبق ذكره، ١٩٧٤؛ R. Bianchi، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٩.

٢٥١ انظر: P. Ghazaleh, « The Guilds between Tradition and Modernity »، in N. Hanna, *The state and its servants*، القاهرة، منشورات الجامعة الأميركية في القاهرة، ١٩٩٥، الصفحة ٦٠–٧٥.

الاستقلالية عن الحكومة من حيث الأنظمة والقيادة والتنظيم... كانت تقوم بالمهام المطلوبة منها خير قيام... لأنّ ذلك كان لصالح أعضائها. في ضوء ذلك، يمكن إعادة تقييم تغيّرات القرن التاسع عشر وتأثير مركزة الدولة في النقابات»[٢٥٢].

لا تستطيع أطروحة سيطرة الدولة أو أطروحة الاستقلالية تفسير بنية الجمعيات الفئوية ودورها. صحيح أنّ شيخ الكار يتصرّف كوسيطٍ بين الجمعية الفئوية التي يترأسها وبين الحكومة، لكنّ الاعتراف بأنّ الجمعية تشارك في شؤون الدولة لا يعني القول إنّها تخضع للسيطرة. على كلّ حال، ينتخب الأعضاء شيخهم ويستطيعون بسهولةٍ إقالته إذا لم يعجبهم تصرّفه. تختلف العلاقة مع الدولة وفق النشاط المعني: فتدخّلها يزداد في شؤون الجمعيات الفئوية حين تكون معتمدةً عليها في بعض المنتجات أو الخدمات. عالم الجمعيات الفئوية ليس متجانساً، وتخترقه النزاعات؛ بعضها، في مصر، مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بهيئاتٍ انكشارية تقوم ببعض النشاطات الحرفية أو التجارية: هذا «التشابك بين العسكريين والجمعيات الفئوية» يقدّم صدىً بعيداً لوزن العسكريين في النقابات الناصرية: ينبغي على الأرجح ألّا نرى في ذلك استمراريةً مرادفةً لانعدام الحركة، ويصعب ألّا تصدمنا سمةٌ خاصّةٌ بمصر في كلّ مرّة. لكن الأهمّ يبقى على الأرجح، بالنسبة إلى خطابنا، التحوّل العميق الذي سلّطت غزالة الضوء عليه في القرن التاسع عشر، حين أكّدت على أنّ الإصلاحات أنتجت وضعاً أصبحت فيه الجمعيات الفئوية أداةً لتحكّم السلطة الاقتصادي وتطبيق سياستها الضريبية. سوف يتواصل هذا التطوّر في الحقبة الاستعمارية، في ظلّ الاحتلال البريطاني، حيث أصبح وزير الداخلية هو الذي يعيّن شيخ الكار ويقيله.

ينبغي أن نميّز في هذا الإرث العثماني سمةً أصيلةً أخرى: تجانس بنية تلك الجمعيات وتنظيمها مع بنية وتنظيم الأحياء. يؤكّد رايموند (A. Raymond) على أهمّية الاندراج الجغرافي للمهن، إلى حدّ أنّ شيخ

٢٥٢ مصدر سبق ذكره، الصفحة ٦٠.

جمعيةٍ فئويةٍ يمكن في بعض الحالات أن يكون شيخ الحيّ الذي توجد فيه الجمعية[٢٥٣]. إنّ تعدّد معاني مصطلح طائفة (جمعها طوائف) الذي يشير إلى كلّ أشكال الجماعات، سواءٌ أكانت جماعة مهنةٍ أو حيٍّ أو أصل، يشير ربّما إلى شكلٍ من الهيكلة الفئوية الوظيفية الخاصّة بالمجتمع العثماني، تستند إلى تلك المركزية في المجتمع المديني[٢٥٤]. سوف أترك بحذرٍ هنا للمؤرّخين أن يقولوا كيف أمكن أن يؤثّر ذلك في أساليب التحوّلات المدينية اللاحقة. اليوم، فقدت كلمة طائفة كلّ صلةٍ لها بالتنظيمات الفئوية والمهنية والنقابية، وفي مصر، يبدو أنّها وقعت إلى حدٍّ كبيرٍ في غياهب النسيان. تختلف الترجمة العربية لكلمة «corporatisme» وفق الأماكن والمؤلّفين[٢٥٥]، كما أنّها تطرح مشكلةً دقيقةً وتدفع في اتجاه نسيانٍ للأشكال القديمة من التنظيم الاجتماعي والمهني.

مجموعات المصالح والمجتمع المدني

في وقتٍ أقرب إلينا، انطلق باحثون آخرون من الانشغال عينه بتمييز دور هذه المنظّمات في السيرورات السياسية وعلاقتها بالدولة، وحلّلوها انطلاقاً من 'النموذج الإدراكي الخاصّ بالمجتمع المدني'. المسألة المطروحة، الموازية للمسألة السابقة، هي استقلالية تلك المنظمات المهنية ومساهمتها في الولادة الجديدة لمجتمعٍ مدنيٍّ وفي حركةٍ ممكنةٍ

٢٥٣ انظر: A. Raymond, « The role of the communities (tawa'if) in the administration of Cairo in the ottoman period », in N. Hanna (ed.)، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣٢–٤٤.

٢٥٤ يضيف نزيه أيوبي إلى شكلين من الفئوية، التابعة للدولة والمجتمعية، شكلاً ثالثاً هو الفئوية الطائفية، التي هي صدى لتلك السمة في المجتمع العثماني، حتّى إذا كان يطبّقه بالأحرى على حقبة انتقالٍ نحو الحداثة، بالنسبة إلى تجمّعاتٍ مبنيةٍ على الانتماء القبلي أو المذهبي (مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٩٢).

٢٥٥ يترجم الباحث السياسي المصري مصطفى كامل السيد هذا المصطلح بكلمة إدماجية، ما يشير إلى فكرة «الإدماج» المتضمّنة في المفهوم مثلما يستخدمه مؤلّفون مثل مور أو بيانكي. من جانبه، يستخدم مؤلّفٌ لبناني هو جوزيف باحوت كلمة فئوية، وهذه الكلمة أقرب للمدلول الفرنسي لكلمة corporatisme. وقد اخترنا بدورنا استخدام هذا المصطلح.

للدمقرطة. مصطفى كامل السيّد[٢٥٦] رائدٌ في هذا التجديد للإشكالية. فقد قدّم لمفهوم «مجموعة المصالح» الذي استعاره من علم السياسة الأميركي. غير أنّه لم يسعَ إلى اختبار صلاحية وشمولية شبكة تحليلٍ طوّرت في مكانٍ آخر، لكنّه حشد هذا المفهوم لقياس وتحليل أساليبَ تعبير المجتمع المستقلة في مواجهة الدولة. في مقالٍ كرّسه للمهندسين في العام ١٩٩٥، يتفحّص أيضاً قدرة تعبئة «نقابتهم». التفكير في شروط بروز مجتمعٍ مدنيٍّ وفي المنظّمات القابلة لتصنيفها ضمن هذه الفئة يميّز التسعينات. ويمكن التقاط صدىً لهذه الإشكالية في فرضية أيوبي[٢٥٧] التي تنصّ على أنّ إضعاف الدولة (وفئوية الدولة) يؤدّي إلى فئويةٍ مجتمعية. لكن يبدو لي أنّ انزلاق مفهوم الفئوية إلى مفهوم مجموعة المصالح يدلّ على تغيّرٍ في النموذج الإدراكي، يترجم أيضاً بظهور مفهوم «المجتمع المدني» وتعميمه في خطاب الباحثين السياسيين وكذا في خطاب الصحافيين والمراقبين من كلّ الأصناف والأشكال. المسألة المطروحة هي مسألة إمكانية تعبيرٍ مستقلّ لممثّلي مجموعاتٍ ساعين لحشد أدواتهم لتحسين سبل نفاذهم إلى موارد ذات مكانةٍ رفيعة[٢٥٨]. ربّما نستطيع أن نرى في هذه الخطوة بعض الالتباس بين الخطاب المعياري لمشروع اللبرلة والخطاب التحليلي للمراقب من جانب، ومن الجانب الآخر عودةً إلى النموذج الإدراكي الليبرالي الخاص بالسوق، حيث يجري التفاوض على المصالح والنفاذ إلى الموارد، حتّى إذا كانت النضالات والرهانات ضمن هذه المنظّمات والاستراتيجيات الفردية للسلطة منسيةً غالباً لصالح تصوّرٍ يحابي تمثيليةً معبّراً عنها.

كذلك، وفي إطار تفكيرٍ حول نشوء المجتمع المدني، تطرّق في التسعينات عددٌ من الدراسات إلى النقابات المهنية في الأردن. بالنسبة إلى مختلف المحلّلين والمثقّفين والمناضلين، تمثّل هذه النقابات بالفعل العنصر الأكثر فعاليةً في «مجتمعٍ مدني»[٢٥٩] ينبغي الحفاظ على حقّه في التعبير

٢٥٦ مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر. دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري (١٩٥٢-١٩٨١)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٥٧ مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٩٣.

٢٥٨ انظر: M. Offerlé, *Sociologie des groupes d'intérêts*, Paris, Montchrestin، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

٢٥٩ انظر: A. Khaza'lah, « Civil Society Institutions and Pluralism: a Socio-

السياسي والاستقلالية عن الدولة والدفاع عن هذا الحق. على الرغم من ذلك، طرح حسين أبو رمّان[٢٦٠] مسألة واقعية استقلالية النقابات المهنية عن الدولة، مشيراً إلى الإكراهات العديدة التي يفرضها التشريع عليها. من بين المساهمات في الكتاب الذي نسّقه ريتشارد نورتون (Richard Norton) عن المجتمع المدني في الشرق الأوسط[٢٦١]، يقيم معظم المؤلّفين بقدرٍ متفاوتٍ من الصراحة تلك الصلة بين وجود «مجموعات مصالح» ووجود مجتمعٍ مدني، لكنّ المقاربات متنوعةٌ إلى حدٍّ ما. ولئن تمثّلت أهمّية الكتابِ في المقابلة بين أوضاع عددٍ من البلدان العربية، فيمكن أن نتساءل إلى أيّ حدٍّ تعبّر الاختلافات في التحليل عن التباينات النظرية أو تكشف اختلافاتٍ في التطوّر التاريخي. كذا، وعن سوريا، يقترح راي هينبوش[٢٦٢] (Ray Hinnebusch) تحليلاً دقيقاً لتطوّر العلاقات بين الدولة ومجتمع تعبره مختلف التغيّرات وتبقى فيه الانتماءات وأشكال التضامن الطبقية، على الرغم من أنّها متغيّرةٌ على مدى التاريخ الحديث، راسخةً في حين يبقى مصطفى كامل السيّد مخلصاً لتمثيلٍ وظيفي للمجتمع المصري. وبالتالي، لا تكون المكانة التي يمنحانها للنقابات المهنية متماثلةً. ففي حين أنّ هينبوش يؤكّد على أهمّية العلاقة بين الدولة والبرجوازية وبين شروط نهضة برجوازيةٍ رأسماليةٍ مستقلّة، يضع السيّد في المستوى نفسه مجمل ما يشير إليه بوصفه «المنظّمات الرسمية الخاصة»، ويتضمّن من جانبٍ الجمعيات الخاضعة لوصاية وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن جانبٍ آخر النقابات العمّالية وغرف التجارة والجمعيات المهنية بل حتّى الأحزاب السياسية[٢٦٣].

Historical Study », Conference on the Social History of Jordan، عمّان (٢٤–٢٦ آذار/مارس، ١٩٩٨)؛ انظر أيضاً: L. Brand, « 'In the beginning was the State...': The Quest for Civil Society in Jordan », in Norton (ed.), *The Civil Society in the Middle East*, Leiden, Brill، ١٩٩٥، الصفحة ١٤٨–١٨٥.

٢٦٠ انظر: حسين أبو رمان، «النقابات المهنية»، ورد في: المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمّان، كتاب جماعي، الأردنّ الجديد، عمّان، ١٩٩٩.

٢٦١ انظر: A. R. Norton, *Civil society in the Middle East*, Leiden, E. J. Brill، ١٩٩٥ (مجلّدان).

٢٦٢ انظر: R. Hinnebusch, « State, society and political change in Syria », in Norton، مصدر سبق ذكره، المجلّد الأوّل، الصفحة ٢١٤–٢٤٢.

٢٦٣ انظر: M. K. Al-Sayyed, « A civil society in Egypt ? », in Norton، مصدر سبق ذكره، المجلّد الأوّل، الصفحة ٢٦٩–٢٩٣.

على كلّ حال، من مسألة العصرنة التي تحتلّ مركز الصدارة في أعمال السبعينات إلى مسألة الديمقراطية التي طرحت في التسعينات، نجد دائماً تفضيلاً للعلاقة بالسلطة السياسية، في حين تهمل تلك الأعمال مسائل الآليات التي تؤسّس لبناء هوياتٍ اجتماعيةٍ مهنيةٍ ولمكانة ودور المجموعات المعرّفة كذلك في المجتمع ولمشروعها واستراتيجيتها وللتمثيلات المرافقة لها.

أخيراً، وبدل السعي إلى تقديم تعريفٍ مسبقٍ كان يتمّ على ضوئه السعي لقياس إن كانت هذه المنظّمة أو تلك أو هذا النظام أو ذاك ينتمي حقّاً إلى نموذجٍ مهنيٍّ بعينه، أو نموذجٍ فئويٍّ أو مجتمعٍ مدنيٍّ فاضلٍ بالضرورة، بدا لي أكثر أهمّيةً السعي بدايةً لفهم نشوء تلك «النقابات المهنية» في السياق التاريخي الخاصّ بالبلدان التي أدرسها، ورهانات ولادتها، وتطوّرها، والخيارات التي اتّخذها قادتها، عبر إدراجها ضمن التطوّر العامّ لمجتمعاتها. ومن دون ذلك، قد نبقى بالفعل في حدود تحليلٍ شكليّ. إذاً، خطوتي متواضعةٌ عمداً، لكنّها تستفيد في الوقت عينه من الأعمال المذكورة لتغذية تساؤلاتي وفتح دروبٍ للبحث. وهي تاريخانيةٌ على نحوٍ منهجي وتسعى لصياغة إشكاليةٍ عبر الارتباط بشروط بناء الموضوع المدروس.

السؤال الأوّل الذي ينبغي طرحه هو عن طبيعة تلك المنظّمات المهنية وهوية المجموعات التي تزعم أنّها تمثّلها وتؤطّرها وتدافع عنها، موقعها في المجتمع، علاقتها بمجموعاتٍ أو فئاتٍ اجتماعيةٍ أخرى، الآليات التي تقيم بوساطتها حدوداً. عبر مساءلة الظروف التاريخية لنشوء وتطوّر منظّماتٍ لمهنٍ متنوّعة ثم كيفيات تعبئتها ومحتواه، أحاول لاحقاً اقتراح تأويلٍ للرهانات الكامنة وراء تلك التعبئات وعلاقات القوّة التي تعبّر عنها والمصالح التي تدافع عنها والتمثيلات ونموذج المجتمع، التي يبدو أنّها تظهر من فعلها. من المفترض أن تسمح لي هذه الخطوة بإظهار التماثلات بقدر ما تسمح بإظهار التباينات من بلدٍ إلى آخر.

في القسم التالي من هذا الفصل، سوف أعود بدايةً انطلاقاً من حالة المهندسين إلى العلاقة بين تعريف مهنةٍ بعينها، ومأسستها عبر منظّمةٍ

مهنية، وموقعها في المجتمع، وعلاقتها بالسلطة. وفي امتدادٍ لما ذكر في الفصل السابق، سوف أدخل عناصر مقارنةٍ بين سوريا والبلدان المجاورة. وسوف يسمح لي ذلك برسم تمفصلٍ بين الرهانات المهنية والسياق الاقتصادي والاجتماعي ورهانات السلطة.

بعد ذلك، سوف أوسّع الخطاب عبر التركيز على حالة بلدين هما مصر والأردن، حيث تحوز مجموعةٌ من «النقابات المهنية» وزناً متميزاً في الحياة العامّة. في مصر، وجود «النقابات المهنية» قديم، وتاريخها غنيٌّ ومعقّد، كما أنّ وزنها في الحياة الاجتماعية والسياسية كبيرٌ على نحوٍ خاص. ولئن كان من غير الممكن فهم هذا التاريخ إلّا بالصلة مع النضالات الوطنية، ثمّ مع مشروع التنمية الذي طبّقه عبد الناصر، سأحاول أن أظهر كيف توضح خصوصيات المجتمع المصري وتراتبيته القصوى وظروف عصرنته منذ القرن التاسع عشر والصراعات والتنافسات بين الفئات الاجتماعية تنوّعَ النقابات المهنية والرهانات الحالية للصراعات الحادثة داخلها ومع السلطة. في سياقٍ مختلف تماماً، لا يمكن فصل تاريخ النقابات المهنية الأردنية، وهي أقلّ تنوّعاً وتراتبيةً وأحدث تشكّلاً، عن المسألة الفلسطينية والنزعة القومية العربية، في حين لا يمكن فهم ما تقدّمه في سوق العمل بمعزلٍ عن تبعية الأردن لأسواق الخليج. وفي الحالتين، تتقاطع الرهانات الاجتماعية والمهنية والوطنية، لكنّنا سنرى أنّ التباينات في السياق والإرث تمنع أيّ تفسيرٍ أحادي المعنى.

النقابية والاستراتيجية المهنية والعلاقة بالدولة: مثال المهندسين

يمكن أن تقدّم لنا حالة المهندسين توضيحاً لكيفية تضافر الاستراتيجيات المهنية وقضايا المجتمع والعلاقة بالدولة في شروط ظهور المنظّمات المهنية وتطوّرها. المهندسون أصحاب مهنةٍ تشكّل رمزاً للمشروع التنموي، وتواجههم توقّعات المجتمع والدولة معاً، لأنّهم حاملو

المعارف والكفاءات التي سوف يصل البلد والسكّان بفضلها إلى عصر الحداثة والتقدّم والعقل، كما يواجههم التناقض بين ما يمثّلونه والمهام المنسوبة إليهم أو التي ينسبونها لأنفسهم، وبين واقع ما يعيشونه ويفعلونه.

لقد تحدّثنا مطوّلاً عن تاريخ المهندسين السوريين في الفصل الأوّل. وتتبّعنا ولادة أولى الجمعيات ثمّ دلالة التغيّرات في التشريعات الناظمة للمهنة. هنالك طبعاً نقاطٌ مشتركةٌ بين هذا التاريخ وتاريخ المهندسين المصريين. غير أنّ التباينات ذات دلالة، وهي تكشف أهمّية إرث سياسات العصرنة في القرن التاسع عشر ووزن الجيش الذي تعزّز في مصر في الحقبة الناصرية[٢٦٤]. للوهلة الأولى، تصعب مقارنة الأردن ولبنان بهذين البلدين، وذلك بسبب صغر حجمهما بالتأكيد، لكن كذلك بفعل ضغوطٍ وخياراتٍ أكثر ابتعاداً عن نموذج النزعة التنموية. غير أنّ شكل تنظيمات المهندسين فيهما قريبٌ إلى حدٍّ ما على الصعيد القانوني ومن حيث تعدّد سجلّات تدخّلها وتنوّع المهامّ التي تنسبها لنفسها. يمكن أحياناً مقارنة نتائج نموّ عدد المنتسبين إلى تلك التنظيمات، غير أنّ تطوّر علاقة القوّة داخلها يتعلّق بتشكيلاتٍ اجتماعيةٍ سياسيةٍ أوسع.

المهندسون وتنظيمات المهندسين: المهنة والاستراتيجيات

في معظم البلدان العربية الواقعة في المشرق العربي، من مصر إلى العراق، مروراً بسوريا والأردن ولبنان، تتوفّر للمهندسين، بأعدادٍ أكبر أو أقلّ من مجموعاتٍ مهنيةٍ أخرى، نقاباتٌ مهنية يعرّفها قانون، وتتعدّد مهامها وأهدافها.

الانتساب إلى تلك النقابات إلزاميٌّ وهدفها الأوّل هو من حيث المبدأ التحكّم بشروط الممارسة، ما يقرّبها من النموذج الفرنسي للنقابة المهنية. في سوريا، وحتّى مطلع السبعينات، وطالما أنّ عدد المهندسين

٢٦٤ يقترح ساري حنفي عناصر مقارنة بين الحالتين السورية والمصرية في كتابه المعنون: *La Syrie des Ingénieurs*, Paris, Karthala, 1998.

كان لا يزال قليلاً، كانت مهمّة التحكّم بالمهنة وتنظيمها شبه حصرية. كما أنّ كلمة نقابة كانت تترجم بكلمة «ordre» في الوثائق المكتوبة باللغة الفرنسية[٢٦٥]؛ لئن لم يعد هذا المصطلح سارياً في سوريا، فهو لا يزال كذلك في لبنان. والحال أنّ ذلك قد يكون مصدراً لأخطاء في التأويل، غنيةٍ بالدلالات بالنسبة إلى الباحث. هكذا أمكن أن يقول مسؤولٌ مهنيٌّ لبناني (وهو يتحدّث بالفرنسية) في العام ١٩٧٢:

«نمتاز في لبنان بوجود نقابة مهنية (ordre) للمهندسين منذ أكثر من عشرين عاماً، حين لم يكن لدى معظم بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية مثلها بعد. (...) تحرص نقابة المهندسين والمهندسين المعماريين على مصير المهندسين اللبنانيين والحفاظ على حقوقهم وحماية لقب المهندس، كما يضمن صندوق التقاعد شيخوختهم. ليس لأحدٍ الحقّ في ممارسة مهنة الهندسة على الأراضي اللبنانية إذا لم يكن مسجّلاً في النقابة. ومن هنا تنبع قوّتها»[٢٦٦].

تثير هذه المقارنة مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بمصطلح الامتياز، لا بل التقدّم، الاهتمام لأنّها تدلّ على المركزية الإثنية. إن لم يكن للمهندسين نقابة مهنية في فرنسا، فهي ليست حال المهندسين المعماريين، إذ لديهم نقابة مثلهم مثل جميع أصحاب المهن الحرّة؛ أمّا المهندسون، فقد تخلّوا نهائياً عن مسألة النقابة غداة الحرب العالمية الثانية: كان معظمهم موظّفين في منظّماتٍ كبيرة (وعاملين في القطاع الخاصّ)، يتبعون لقوانين السوق أكثر ممّا يخضعون لمراقبة الدولة، ويفلتون لذلك بقدرٍ أكبر من التحكّم بمهنتهم. الحماية الوحيدة التي يستفيدون منها هي حماية لقب المهندس بفضل هيئة الألقاب التي تنتج على هذا النحو تعريفاتٍ للمهندس، ضمن سوقٍ مهنيةٍ تتنافس فيها

٢٦٥ انظر: Recueil des lois et de la legislation de la République Arabe Syrienne، المرسوم رقم ١٩، دمشق، ١٩٥٠ (باللغة الفرنسية).

٢٦٦ انظر: A. Chebat, « Les ingénieurs au Liban », in Travaux et Jours، ٤٣، ١٩٧٢، الصفحة ٢٥–٢٨.

تعريفاتٌ أخرى (يمكن أن يكون المرء مهندساً بالترقية الداخلية ضمن شركة، أو أن يحتلّ منصب مهندسٍ في إدارةٍ حكومية، من دون أن يحوز رسمياً على اللقب).

لكن عن أيّ مهندسين نتحدّث؟

أيّ مهنة هندسة: الحدود والاختصاصات

يساهم وجود منظّمةٍ مهنية، تعرّف شروط الانضمام إليها، في تعيين حدود ما يشير إليه آبوت بمصطلح «الصلاحية القضائية» (jurisdiction)[٢٦٧]: عبر تقطيع حقل نشاطاتٍ تفرض عليه رقابةً، عبر إقامة حدودٍ تتضمّن بعض المجموعات، وتقصي بعضها الآخر، رهانها هو الحصول على الموارد والمزايا أو الامتيازات، وكذلك الاعتراف بالالتزامات والقيود. هذه التقطيعات والحدود لا تكون أبداً مطلقةً أو نهائية، وتوضح مراقبة الصراعات التي تكون موضوعاً لها رهانات تطوّر أو هيكلة حقل نشاطٍ مهنيٍّ معيّنٍ أو آخر. هكذا يلقي تنوّع الممارسات والمهن والأنظمة النوعية التي تغطّيها مهنة المهندس في بلدانٍ تتجاور تاريخياً وجغرافياً الضوء على أهمّية السياق الاجتماعي والاقتصادي.

لئن كان تعريف «المهندس» الذي تقدّمه النقابات المهنية، من لبنان إلى مصر، يتأسّس دائماً على امتلاك لقبٍ جامعي، فإنّه يغطّي حقل نشاطاتٍ واسعاً إلى هذا الحدّ أو ذاك ويتضمّن مستوياتٍ متباينة للتأهيل ويصطدم غالباً بمشكلة الاعتراف بالشهادات ـ وهي مسألةٌ حسّاسةٌ حين يدرس عددٌ كبيرٌ من المرشّحين للعضوية في تلك النقابات في الخارج وفي عددٍ كبيرٍ من البلدان.

هنالك نموذجان مهنيان يستحقّان ذكراً خاصاً: نموذج «المهندس المعماري»، الذي يفصل عادةً عن «المهندس» في التقسيم الفرنسي

٢٦٧ في مطالبة المهنة بالصلاحية القضائية، تطالب أيضاً المجتمع «بالاعتراف ببنيتها المعرفية عبر حقوقٍ حصرية. (...) يمكن أن تتمّ المطالبات بالصلاحية القضائية في حقولٍ محتملةٍ عديدة. أحد تلك الحقول هو النظام القضائي، الذي يمكن أن يمنح سيطرةً رسميةً على العمل. (...)» (انظر: A. Abbott, *The System of Professions, An Essay on the Division of Expert Labor*, Chicago, The University of Chicago Press، ١٩٨٨، الصفحة ٥٩).

للفئات المهنية، ونموذج «المهندس الزراعي» الذي يتردّد التقسيم الفرنسي أحياناً في ضمّه إلى مجمل «المهندسين». تعرّف اللغة العربية الجميع بأنّهم «مهندسون»، مضيفةً تخصّصاً، يمكن أن يتراوح بين الزراعة والمعلوماتية، مروراً بالعمارة أو الميكانيك. غير أنّهم لا ينتمون إلى المنظمات نفسها في كلّ مكان. ولئن كانت تطلق على المعماريين في المشرق العربي قاطبةً تسمية «مهندس معماري»، وينضوون بالتالي إلى المنظمة نفسها التي ينتمي إليها بقية المهندسين، فإنّ وزنهم الديمغرافي والمهني متباين. تاريخياً، يذكّر اشتراكهم مع المهندسين بأنّ تأهيل المهندسين المدنيين والمعماريين تلازم لوقتٍ طويلٍ وأنّ الممارسة الحرّة ومكاتب الدراسات قد ظهرت في فترةٍ حاسمة، إثرَ الاستقلال، كنموذجٍ استدلالي: إنّها الفرضية التي اقترحتها بالنسبة إلى سوريا (انظر أعلاه).

في لبنان، كان المعماريون يمثّلون ٢١,٥ بالمائة من مجمل المنتسبين إلى نقابة المهندسين والمعماريين في العام ١٩٩٢، في حين لم يكونوا يمثّلون سوى ١١,٥ بالمائة في العام ١٩٦٢. وإذا استثنينا المهندسين الزراعيين، تصبح هاتان النسبتان ٢٢,٦ بالمائة و١٢ بالمائة على التوالي. أمّا في سوريا، فكانوا يمثّلون نحو ٢٠ بالمائة في العام ١٩٥٦، لكنّ نسبتهم انخفضت إلى ١٣ بالمائة في العام ١٩٧٥ و١٢ بالمائة في العام ١٩٩٢: منذ السبعينات، أصبح النموذج الرسمي للمهندس هو المهندس العامل في مشاريع الدولة الكبرى.

وعلى العكس، يفسّر ذلك اختلاف التعامل مع المهندسين الزراعيين. فهم في كلّ مكانٍ مميّزون عن المهندسين الآخرين ولديهم منظّمةٌ خاصّةٌ بهم، إلّا في لبنان. في سوريا، تأسّست نقابة المهندسين الزراعيين في العام ١٩٦٥، بعد خمسة عشر عاماً من تأسيس نقابة المهندسين، وبصورةٍ خاصّة بعد سنتين من الإصلاح الزراعي الثاني الذي أدّى إلى تغيّراتٍ كبيرةٍ في الأرياف. ارتفع عدد المنتسبين ارتفاعاً كبيراً: أصبحوا يمثّلون ربع عدد المنتسبين إلى نقابة المهندسين في العام ١٩٦٦، ٣٥ بالمائة في العام ١٩٧٥، ووصلت النسبة إلى ٥٢ بالمائة في العام ١٩٨٢. بدءاً من هذا التاريخ، ارتفع مجدّداً عدد المهندسين ارتفاعاً أكثر سرعةً.

في الأردن، تأسّست نقابة المهندسين الزراعيين في العام ١٩٦٦ على يد موظّفين في وزارة الزراعة، وربّما دلّ ذلك على أهمّية مشاريع التنمية الزراعية في الستّينات[٢٦٨]. في العام ١٩٩٦، بلغت نسبة المهندسين الزراعيين الأردنيين ١٦ بالمائة تقريباً من العدد الكلّي للمهندسين (١٤ بالمائة من مجموع المهندسين والمهندسين الزراعيين معاً)، وهي نسبةٌ أدنى بكثيرٍ من وزنهم في سوريا، لكنّها أعلى بكثيرٍ من نسبة المهندسين الزراعيين اللبنانيين الذين يمثّلون في نقابة المهندسين والمعماريين ٧ بالمائة من مجمل المنتسبين إلى النقابة[٢٦٩].

ينبغي على الأرجح التشكيك في هذه الأرقام نظراً لنسبة السكّان العاملين في حقل الزراعة والتي كانت لا تزال تمثّل في سوريا نحو ٥٠ بالمائة في العام ١٩٧٥، ولئن كانت قد انخفضت إلى ٣٠ بالمائة في العام ١٩٨٦، فإنّ هذه النسبة بقيت ثابتةً في العام ٢٠٠١. وفي لبنان، لم تعد هذه النسبة تزيد على ١٨ بالمائة منذ العام ١٩٧٥، وبلغت ٩ بالمائة فقط في العام ١٩٩٧[٢٧٠]. لكنّها في الأردن كانت أدنى دائماً؛ ففي العام ١٩٨٦، لم تكن تمثّل رسمياً إلّا ٦,٣ بالمائة من مجمل الفاعلين. إذاً، نحن أيضاً أمام تطوّر التقانات وتكثيف الإنتاج. ليس لوزن المهندسين الزراعيين المعنى نفسه في سوريا، حيث يتزاوج تخطيط الاقتصاد مع نظامٍ سياسيٍّ تحكّميٍّ يعيد توزيع الثروة، وفي الأردن، حيث تترك سياسة التنمية الزراعية مكانةً مهمّةً للفاعلين الخواص.

على أيّ حال، يقترح وجود منظمةٍ مهنيةٍ للمهندسين الزراعيين في سوريا والأردن وعدم وجودها في لبنان هيكلةً للسوق المهنية تقرّب على نحوٍ غير متوقّع بين البلدين الأولين اللذين يتميّزان بوزنٍ ذي دلالةٍ للجزء المهني في الزراعة، ضمن شروطٍ ولأسبابٍ متباينةٍ وفق الافتراضات

٢٦٨ انظر: R. Bocco, « Ingénieurs-agronomes et politiques de développement dans les steppes du sud jordanien (1960-1985), in Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM، ١٩٩٠، الصفحة ٢٥٥–٢٧٨.

٢٦٩ كلّ هذه الأرقام من مصادر نقابية.

٢٧٠ تأخّر تشكيل فرع للمهندسين الزراعيين في لبنان. ففي حين افتتحت مدرسة المهندسين في جامعة القدّيس يوسف أبوابها في العام ١٩١٩، لم ترَ المدرسة العليا للمهندسين الزراعين بمنطقة حوض المتوسّط ESIAM النور إلّا في العام ١٩٧٩.

جميعاً، خلافاً للبلد الثالث حيث يعتقد أنّ قلّة اهتمام الدولة والفاعلين الاقتصاديين بالزراعة لم تسمح بنشوء العامل المهني الجماعي الذي كان يمكن أن تمثّله منظّمةٌ للمهندسين الزراعيين.

في مصر كما في سوريا، تمايز المهندسون الزراعيون منذ الأربعينات عن المهندسين الآخرين: يكفي وزن العالم الريفي والممارسة القديمة جدّاً للريّ وتطوّر الزراعة الممكننة لتفسير أهمّية هذا القطاع المهني. لكن في سياق المعارك الإيديولوجية الكبيرة التي هزّت أولى سنوات الحكم الناصري، مايزتهم أيضاً مسألة مستوى الشهادة المطلوبة. وبالفعل، كان المهندسون والمهندسون الزراعيون يستقبلون في منظّماتهم، علاوةً على المهندسين المجازين، فئةً من خرّيجي المعاهد الفنية (مدّة الدراسة فيها عامان أو ثلاثة أعوام)، يوصفون بأنّهم «مساعدو مهندسين». لاحقاً، توسّعت نقابة المهن الزراعية لتشمل خرّيجي الثانويات الزراعية في حين شهدت السبعينات تأسيس نقابةٍ للمهن الفنّية التطبيقية فخرج من نقابة المهندسين «مساعدو المهندسين» ليتجمّعوا مع خرّيجي الثانويات الفنّية.

تتميّز كذلك الهيئة المهنية المصرية بسمةٍ وازنةٍ أخرى: وجود العسكريين في النقابات المهنية، في حين أنّهم مستبعدون في نقاباتٍ أخرى - هذا الوجود ذو دلالةٍ خاصّةٍ عند المهندسين. كان أوائل المهندسين العسكريين، في الثلاثينات، مهندسين تخرّجوا في مؤسّساتٍ مدنيةٍ ووظّفهم الجيش الذي منحهم تأهيلاً إضافياً[٢٧١]. بدءاً من العام ١٩٣٧، كانوا ينالون تأهيلهم في الأكاديمية العسكرية. وبعد ثورة العام ١٩٥٢، ناصر المهندسون العسكريون الأعضاء في النقابة الضبّاط الأحرار وعارضوا عقد تحالفٍ متعدّد الألوان وفازوا في الانتخابات المهنية وحلّوا تدريجياً محلّ المدنيين في عددٍ من مواقع المسؤولية. وقد سيطروا على إدارة النقابة حتّى الثمانينات، حيث دخل الإسلاميون بقوّةٍ ونالوا الأغلبية بدءاً من العام ١٩٨٧ [٢٧٢].

٢٧١ انظر: M. Volait, « Les premiers pas de la profession d'urbaniste en Égypte », in Souami (dir.), *Cultures et milieux urbanistiques dans le Sud de la Méditerranée*, Rapport PRUD, IFU/MAE، ٢٠٠٤، المجلّد الثاني، الصفحة ٦٠.

٢٧٢ انظر: T. Aklimanodos, « Les ingénieurs militaires égyptiens », *Maghreb-*

من دون الدخول في تفاصيل تاريخ كلٍّ من تلك النقابات، سوف نشير إلى التنوّع الكبير لحواف «المهن» الممأسسة على هذا النحو. يمكن أن تكون المعارك التي دارت حول شروط الانتساب ومستوى التأهيل المطلوب وطبيعته مؤشّراً على أزمةٍ في سوق العمل استثارت تشنّجاتٍ ومحاولاتٍ للانغلاق: في الأردن، وفي العام ١٩٧٨، اتُّخذ قرارٌ بالاعتراف بموقع مهندسٍ تطبيقي، يسمح بقبول المهندسين الذين درسوا في المدارس الألمانية المدعوة (Fachhochschule)؛ وفي العام ١٩٨٦، حين أصبحت البطالة تصيب المهندسين على نحوٍ متزايد، أعيد النظر في هذا القرار وسُحب من عددٍ من الشهادات الاعتراف الذي كانت قد منحته سابقاً. في لبنان، وعلى العكس من ذلك، طرح تأسيس منظّمة للطوبوغرافيين في العام ١٩٩٨ مسألة انتماء وجود المهندسين الطوبوغرافيين في نقابة المهندسين والمعماريين (انظر الفصل التالي).

الجمعية، النقابة المهنية، النقابة: أيّ منظّمة ولأيّ استراتيجية؟

ولدت أولى الجمعيات المهنية في سياقٍ السيطرة الأجنبية: يعود تأسيس جمعية المهندسين والمعماريين في بيروت للعام ١٩٣١، والجمعية المماثلة في حلب للعام ١٩٣٢، وجمعية دمشق للعام ١٩٣٥... يبدو أنّ هدفها يتمثّل في محاولة التحكّم بالنفاذ إلى المهنة عبر فرض تحكّم بالكفاءات. وقد حرّك الهمّ عينه بعد فترةٍ من ذلك المهندسين الأردنيين، حين أسسوا أوّل جمعيةٍ لهم في العام ١٩٤٨: هكذا على الأقلّ يبرّر وجودَها أوّل رئيس للنقابة، توفيق مرار. يقول: «في البداية، كان كلّ من يرسم مخطّطاً، حتّى لو كان مجرّد بنّاء، يوصف بأنّه مهندس». كان الأمر يتعلّق إذاً بالترويج لمهنة هندسة مبنيةٍ على كفاءةٍ معترفٍ بها ومراقبة. في البداية، قُبل مهنيون من غير أصحاب الشهادات، شرط أنْ يكون لديهم عددٌ معيّنٌ من سنوات الخبرة.

في مصر، أجهضت محاولةٌ أولى في العام ١٩٢٠ وتركت المكان لجمعيةٍ ملكيةٍ للمهندسين، نخبويةٍ وقريبةٍ من السلطة. وأدّت التعبئة

Machrek، العدد ١٤٦، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الصفحة ٧–٢٦.

الوطنية إلى تأسيس جمعيةٍ للمهندسين الشباب في العام ١٩٤٣، ثمّ أول «نقابةٍ» مع صدور قانونٍ ينظّم المهنة في العام ١٩٤٦: تمثّل الهدف في الدفاع عن حقوق المعنيين المحلّيين في مواجهة الممارسين أو الخبراء الأجانب. وبالفعل، ولدت أولى الجمعيات ضمن همٍّ مزدوج، همّ التحكّم والاعتراف، والدفاع عن المهندسين ممّن انبثقوا من المجتمع المحلي في مواجهة المهندسين الأجانب، أو ضدّهم. وحتّى إذا كان غير المجازين مقبولين في البداية، فإنّ الأمر يتعلّق حقّاً بجهدٍ لحصر الممارسة بمهنيين أكفاء. لكنّ الأنداد هم الذين يحكمون بدايةً على الكفاءة.

قدّم إصدار قانونٍ تشدّداً في هذا التحكّم، نظراً لأنّ الانتساب إلى المنظمة أصبح إلزامياً للتمكّن من الاستفادة من لقب مهندس ولأنّ القانون يمنح السلطة لقادة النقابة لملاحقة كلّ من ينتهكه. بعد المصريين، أصدر السوريون (في العام ١٩٥٠) بدايةً، ثمّ اللبنانيون (في العام ١٩٥١) وأخيراً الأردنيون (١٩٥٣) مثل هذا التشريع. ينبغي مساءلة رهان الانقلاب من شكل الجمعية إلى شكل «النقابة المهنية». وهنا تُطرح مسألة «الفئوية» ودور الدولة، وتصوّر المهنيين المعنيين لهذا الدور، لكن ربّما تطرح أكثر من ذلك طريقة تصوّرهم لدورهم في المشروع السياسي بوصفهم مهنيين. السياق التاريخي لولادة تلك المنظّمات هو سياق نضالات تحرّرٍ وطني، نعرف أنّ عدداً كبيراً من قادته تخرّجوا في مدارس وجامعات - من محامين أو أطباء أو مدرّسين، وبدرجةٍ أقلّ مهندسين - وهو لا يمكن إلّا أن يؤسّس لمشروعٍ اجتماعيٍّ ومهنيٍّ يضع فيه حائزو المعرفة والكفاءات المفيدة للتنمية أنفسهم في خدمة دولةٍ يجب عليها في المقابل الاعتراف بميولهم القيادية. وهذا صحيحٌ على نحوٍ خاصٍّ بالنسبة إلى المهندسين المؤهّلين أكثر من غيرهم من المهنيين لخدمة مشروع الدولة وللمزج بين مشروعهم المهني ومشروع الدولة والبناء الوطني.

على مستوىً آخر، وعبر التأكيد على ميل المنظمات المهنية، من نقاباتٍ مهنيةٍ أو جمعيات، لضمان نوعية الخدمة المقدّمة والتحكّم بها وكفاءة المهنيين الذين تضمّهم، فإنّها تستطيع إجراء تراتبيةٍ بين أعضائها وفق الخبرة والقِدَم. ولئن قبلنا بأنّ الكفاءة تتزايد مع الخبرة، وبالتالي مع

الزمن، فليس مفاجئاً إذاً أن يفرض غالباً شرط القِدَم صراحةً لبلوغ مراكز القيادة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يعدّ وجود مثل هذا الشرط أو إلغاؤه دليلاً على تغيّر ميزان القوى والمشروع في المنظّمة المعنية، وعلى الانزلاق من منطق نخبويٍّ إلى منطق مساواة.

الغريب أنّ «التدريب» المفروض على المهندس الجديد في سوريا قبل أن يصبح عضواً كامل العضوية في النقابة اختفى بين العامين ١٩٥٠ و١٩٧٣، ثمّ أعيد العمل به في العام ١٩٨١، في حين لم يعد المصريون أو اللبنانيون يفرضونه. في مصر، تعود هذه المسألة للظهور بين حينٍ وآخر. ففي اجتماع للنقابات المهنية في العام ١٩٩٥، دافع أحد قادة المهندسين (من دون أنّ يستجب له أحد) عن فكرة إعادة العمل بهذا التدريب. في المقابل، نجد في كلّ مكانٍ شرط وجود حدٍّ أدنى من القِدَم للتمكّن من الترشّح لمنصب مسؤوليةٍ في النقابة. في مصر أيضاً، وفق بنود قانون العام ١٩٧٤ (الذي لا يزال ساري المفعول)، ومن أجل الترشّح لمنصب رئيس النقابة الوطنية أو النقابات المحلية أو الفروع التخصصية، ينبغي أن يكون المرء عضواً في النقابة منذ خمسة عشر عاماً على الأقل لكن ليس هنالك شيءٌ محدّدٌ بالنسبة إلى أعضاء المجالس (في حين كان قانون العام ١٩٤٦ يفرض الشرط نفسه لكلّ المناصب الانتخابية). في لبنان، وفي حين كان ينبغي حتّى العام ١٩٩٧ أن يبلغ قِدم المرشّح لرئاسة النقابة خمسة عشر عاماً وأن يبلغ قدم المرشّح للمجلس عشرة أعوام، اختزل القانون الجديد هذه المهلة إلى ٥ سنوات لجميع المناصب[٢٧٣]. أخيراً في سوريا، انخفض القِدم المطلوب من ١٠ سنوات إلى ٥ سنوات بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨١. تقليص هذه التراتبية مطلبٌ «ديمقراطي» تقدّمت به الأجيال الشابّة. وهو يشكّك في سلطة القادة المنتمين إلى جيل أقدم، ولديهم أيضاً أصولٌ اجتماعيّةٌ أعلى عموماً، كما أنّه يترجم تطوّر المهنة، لا سيّما تطوّر العمل بأجر. نجد هنا رهاناً قوياً بصدد هيكلة مهنةٍ داخلياً.

٢٧٣ في السبعينات، كان يجري الحديث عن إنقاص هذه المهلة، لكن فقط من ١٠ سنوات إلى ٧ سنوات لأعضاء مجلس النقابة، ومن ١٥ سنة إلى ١٠ سنوات للرئيس. انظر: B. Bsât, in *Travaux et Jours*، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٧٢، العدد ٤٣، الصفحة ٢٠.

لماذا تأسيس منظّمة؟

في سياق بلدٍ نام، تصعب مقارنة معنى ورهانات النزعة الفئوية المهنية بما نعرفه في البلدان الغربية. فالتعبئة من أجل التنمية في قلب المسألة «المهنية» ومشروع رفع مستوى التأهيل. لقد تمّ التعبير عن هذا الهمّ بقوّةٍ كبيرةٍ وسرعان ما سبق مسألة وضع قواعد الممارسة. إنّ نقابة المهندسين، بدءاً من المادّة الثانية من قانون العام ١٩٧٤، قد رأت نفسها تتولّى هدف حشد أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لخدمة المجتمع ولتحقيق الأهداف القومية والتنمية الاقتصادية...، في حين توضح المادة الرابعة من قانون العام ١٩٨١ حول مهنة الهندسة في سوريا أنّ «نقابة المهندسين (...) تعمل على تحقيق الأهداف التالية: ١. تطوير القطر العربي السوري وتحقيق تقدّمه المستمر (...)، ٢. دعم القطاع العام (...) إلخ». سوف نلاحظ على العكس من ذلك أنّ التشريع اللبناني يبقى مؤطّراً بصرامةٍ في مهامّ تخصّ المهنة نفسها. هل يمكن أن نرى في ذلك تمييز شميتر بين النزعة الفئوية المتّصلة بالدولة والنزعة الفئوية المجتمعية[٢٧٤]؟ لا شيء أكثر ريبةً من ذلك. لبنان ليس «مجتمعاً رأسمالياً متقدّماً ما بعد ليبرالي»، بل هو على الأكثر بلدٌ يروّج لليبرالية الاقتصادية. في الواقع، وعلى الرغم من إلحاح اللبنانيين على التحدّث عن «ordres» (وفق نموذج النقابات المهنية الفرنسي)، فهي أقرب في ملامح كثيرةٍ إلى «النقابات المهنية» في البلدان المجاورة وبعيدةٌ عن النموذج الفرنسي «ordre» بقدر بعدها عن النزعة الفئوية النقابية الأوروبية المحدثة.

غير أنّ وضع قواعد لسوق الدراسات يبقى مع ذلك وظيفةً مركزيةً في النقابة، بما في ذلك في سوريا الثمانينات، في حين تتقلّص نسبة مكاتب الدراسات أكثر فأكثر لدى المهندسين. يترجم ذلك بوضع نظام حصص يقيّد عدد الأمتار المربّعة التي يمنح من أجلها مهندسٌ تصريحاً بالبناء: لئن كانت هذه القواعد قد هدفت لمنع احتكار السوق لصالح بعض المهندسين ومكاتب الدراسات الأقدم أو الأشهر، لكن يبدو أنّها

٢٧٤ انظر: Ph. C. Schmitter، مقال سبق ذكره، الصفحة ١٠٥.

ساعدت على شتّى أشكال المتاجرة، على شكل تنازلاتٍ وإعادة شراء حقوقٍ على يد البعض، بأسعارٍ يتفاوت ارتفاعها وفق ضغط السوق[٢٧٥].

ظهرت في وقتٍ باكرٍ وظيفةٌ أخرى، تقرّب «النقابة المهنية» من جمعيةٍ تكافلية: تطوير صناديق النقاعد، وكذلك مختلف أشكال المساعدة المتبادلة. يدرج القانون السوري للعام ١٩٨١ بين أهداف النقابة هدف «رفع سوية المهندسين معنوياً ومادياً والدفاع عن حقوقهم المتعلقة بمزاولة المهنة وتدعيم الروابط الفنية والثقافية والاجتماعية بينهم كإيجاد صناديق التوفير والضمان الصحي وتنظيم الجمعيات السكنية وإقامة الجمعيات الهندسية والأندية»، في حين أنّ المادة ١٣ من القانون اللبناني للعام ١٩٥١ نصّت منذ ذلك الحين على تأسيس صندوقٍ تقاعدي. أخيراً، وعلى نحوٍ رمزيّ، يشير وجود النوادي ودور المهندسين في جميع المدن الكبيرة، وهي أماكن لقاءٍ ونشاطاتٍ علميةٍ وثقافيةٍ واجتماعية، في فضاء المدينة إلى المكانة الرفيعة للمهندسين في المجتمع، كما أنّه مطالبةٌ بدورٍ طليعي، نجده في خطاب بعضهم بصدد علاقتهم بالدولة وبمؤسساتها.

لكن من جانبٍ آخر، من اللافت أنّ هذه «النقابات المهنية» قد أخذت على عاتقها في وقتٍ مبكّرٍ نسبياً وبأشكالٍ متنوّعةٍ مطالب مادّية، في مجال الأجر بصورةٍ خاصة: صحيحٌ أنّ إحدى المهام الموكلة إليها هي، إلى جانب المساعدة المتبادلة والتأهيل، «الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية» للمنتسبين إليها. في سوريا، اقتصرت تلك المهام على تقديم الخدمات الذي يميّز أيضاً نقابات العاملين بأجر. في مصر، في التسعينات، أدّت سياسة اللبرلة التي قلّصت بحدّةٍ إمكانيات توظيف المجازين الجدد إلى تعبئةٍ لافتة للحثّ على خلق فرص العمل، لكنّ الأمر هنا يتعلّق بفعل مساعدةٍ ودعمٍ أكثر ممّا يتعلّق بفعلٍ مطلبي.

في لبنان، حيث تنصّ المادة ١٣ من قانون العام ١٩٥١ على أنّ

٢٧٥ هذا ما ظهر من مقابلاتٍ مع مهندسين ومعماريين في مكاتب دراساتٍ في حلب ودمشق في العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧. أنظر أيضاً: R. Chamussy, « Une profession au tournant », in Travaux et Jours، العدد ٤٣، ١٩٧٢، الصفحة ١٠-١١.

إحدى مهامّ النقابة تتمثّل في «رفع شأن مهنة المهندسين والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم المعنوية والمادية المشروعة»، دعمت النقابة بقوّةٍ إضراباً قام به المهندسون الموظّفون في أيار/مايو ١٩٧٠: كانت المطالب تتعلّق بالزواتب بصورةٍ خاصّة، لكنّها تطرّقت أيضاً إلى الحرّيات المهنية والحق في الانتساب إلى النقابة وفي الإضراب وبتقديرٍ أكبر في العمل. نشير هنا إلى أنّ الانضمام إلى نقابة للعاملين بأجرٍ ممنوعٌ في لبنان ـ كما في الأردن ـ على الموظّفين وعلى جميع العاملين في الدولة، بحيث أنّ النقابة المهنية تسمح إلى حدٍّ ما بتخطّي المنع؛ وعلى العكس من ذلك، يساهم هذا الأسلوب في التنظيم بتعزيز الطابع الفئوي الضيّق للمطالب. غير أنّ بعض المهندسين قد أسفوا لهذا «الانحراف»:

> «كان قد آن الأوان كي تقوم النقابة (...) بضمان طابعها الأخلاقي. وبدلاً من أن تكون نقابةً (syndicat)، آن الأوان كي تصبح حقّاً نقابةً مهنية (ordre)، أي أن تضمن السوية الأخلاقية والفنّية لأعضائها، لا الدفاع عن مصالحهم فحسب»[٢٧٦].

في الأردن، اتّسعت التعبئة النقابية للمهندسين اتّساعاً كبيراً في الثمانينات مع زيادة البطالة والضغط على الأجور. ولتحسين موقع المهندسين في سوق العمل، طالبوا بالحدّ من نشاط الشركات الأجنبية والشركات الصغيرة التي لا توظّف مهندسين وبتطوير نشاط الشركات الأجنبية في الخارج. وقد نظّموا أخيراً خططاً للقيام بدوراتٍ تأهيلية للمهندسين الشباب. كما تواصلوا مع الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج، وكذلك مع السفارات الأردنية في محاولةٍ لإقناعها باستخدام المهندسين الأردنيين.

لقد أثبت المهندسون المصريّون أنّهم يمتلكون مقداراً أكبر من الخيال، إذ نظّموا المساعدة على خلق شركاتٍ للمهندسين الشباب، ما

٢٧٦ تقريرٌ صادرٌ عن الجمعية العمومية بتاريخ ١٨–٥–١٩٧١، ذكر في مجلة المهندس، وذكره R. Chamussy، مقال سبق ذكره، الصفحة ٧.

يمكن أن يقدّم بعض النتائج نظراً لحجم السوق المصرية؛ غير أنّه لا يمكن أبداً وصف هذا الفعل بأنّه مطلبي. كما أنّهم لم يشكّكوا أبداً في سياسة اللبرلة في حين أنّ الجميع يقرّون بضرورة الخروج من نظام دولةٍ فاسد.

أمّا المهندسون السوريّون، فلم تتح لهم الفرصة للتحرّك من أجل مطالب مادّية. كانت المزايا التي تمنحها الدولة لهم تحثّهم على التحفّظ. حتّى السبعينات، لم يكن لديهم ما يشتكون منه. كان النظام بأمسّ الحاجة إليهم ولأنّ عددهم كان غير كافٍ بالمقارنة مع الطلب، صدر في العام ١٩٧٤ قانونٌ يفرض عليهم الخدمة في دائرةٍ أو شركةٍ حكوميةٍ لمدّة خمس سنوات. كان القطاعان الخاصّ والعامّ يتنازعان عليهم. ربّما كان هذا هو تفسير تحفّظ الدولة والحزب تجاههم. ولئن تحرّك المهندسون في أواخر السبعينات، فقد كان ذلك في سياق حركةٍ هزّت المجتمع بأسره ودفعت قدُماً المطالب السياسية، لا الاجتماعية. أخيراً، بعد استعادة السيطرة على النقابة في العام ١٩٨١، وبين الإحباطات المهنية وزيادة البطالة واستبداد السلطة، لم يكن هنالك مكانٌ لأيّ حركةٍ مطلبية. في العام ٢٠٠٤، ظهر الاحتجاج على مرسوم إلغاء قانون العام ١٩٧٤ في الأوساط الطلّابية[٢٧٧].

المهندسون والنقابة والسلطة

كانت العلاقة الملتبسة التي أقامها المهندسون مع السلطة مماثلةً لتلك التي أقامها عددٌ كبيرٌ من أصحاب المهن الأخرى، إن لم يكن مجمل المثقّفين. تشرعن كلّ مهنةٍ نفسها بخبرةٍ خاصّةٍ بها تحثّها (أو تحثّ ممثّليها) على التدخّل في النقاش العام. إنّ أهمّية التقانة في المشروع التنموي تفسّر وتبرّر وزن المهندسين على نحو خاصّ. هكذا، نفهم قوّة النموذج الإدراكي الفئوي والاهتمام الذي أمكن أن يستثيروه لدى الباحثين السياسيين. في مصر، يعدّ مشروع السدّ العالي (سدّ أسوان) رمزاً لهذا الخلط بين المشروع الفني والمشروع السياسي، ويخضع كلّ مسألةٍ فنيةٍ لرهانٍ سياسي:

٢٧٧ أنظر الفصل الرابع.

«لقد أدّت حاجة السلطة إلى الشرعنة إلى دمج فعلي للسلطتين السياسية والمهنية، نجم من إيديولوجيا ربما عيّنت مجالاتٍ ملائمةً يمكن ممارسة السلطة المهنية فيها (...)»[278].

سرعان ما تجسّد ذلك في ارتقاء المهندسين إلى المواقع التي يذكر كليمنت مور إنّ رجال الدين كانوا يشغلونها في الماضي:

«... كان عبد الناصر هو الذي دفع المهندسين، بالتوازي مع خبراء آخرين، لشغل أدوار رجال التعليم التقليديين. كما كانت المؤسّسة الحاكمة قد كسبت علماء الدين مقابل الشرعية التي ربّما يمنحونها لها... لم يعدّل عبد الناصر النمط تعديلاً أساسياً. لقد شجّع مقترحي التقانة الحديثة، المهندسين، على لعب دورٍ سياسيٍّ تقليدي»[279].

ربّما ينبغي عدم دفع المماثلة مع رجال الدين في النظام القديم بعيداً أكثر ممّا ينبغي. غير أنّ المقارنة تتميّز بأنّها تشير إلى تلك الصلة الخاصّة بالسلطة التي يقيمها «مثقّفون» عصريون جددٌ هم المهندسون وبصورةٍ أوسع عددٌ من أصحاب المهن الجديدة في سياق مشروع البناء الوطني. في سوريا، يدلّ عدد المهندسين المشاركين في الحكومات في السبعينات والثمانينات (بما في ذلك في منصب رئيس الوزراء) دلالةً واضحةً على تلك الظاهرة.

تُطرح مسألة الصلة بالسلطة وفق وجهة نظرٍ مزدوجة هي وجهة نظر التحكّم الذي تفرضه الدولة على المنظمة المهنية أو تتفاوض عليه معها، وتدخّل هذه المنظّمة (ممثّليها) في الشؤون العامّة.

لقد رأينا أنّه في حين فُرض على النقابات العمّالية في سوريا في وقتٍ باكرٍ جدّاً خطٌّ سياسيٌّ رسميٌّ و«انتخاب» قادةٍ أعضاء في حزب البعث، بقي القانون الذي يعرّف مهامّ نقابة المهندسين حتّى العام ١٩٧٣

٢٧٨ انظر: C. H. Moore، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٠، الصفحة ١٥٦.

٢٧٩ المصدر نفسه، الصفحة ١٦٥.

بعيداً بحذرٍ عن السياسة ولم يشر أيّ إشارةٍ إلى الاشتراكية، ناهيك عن الإشارة إلى الدور القائد لحزب البعث. وحدها المادة الثالثة تذكر مهمّة دعم القطاع العام والعمل على نجاح التجربة التقدمية الجارية في البلاد بالمساهمة الفعالة في مشاريع التنمية. في السبعينات، لم يتجاوز عدد البعثيين اثنين من أصل أحد عشر عضواً في مجلس النقابة وكان رئيسه مهندساً ليبرالياً يحظى بقبولٍ حسن. قال هذا المهندس لاحقاً، بعد إعادة السيطرة على النقابة، إنّ المهندسين كانوا حتّى تلك الحقبة مستقلّين، وإنّه كانت لهم كلمتهم ليقولوها، وإنّ السلطة كانت تستمع إليهم بل وتستشيرهم[٢٨٠]. كان زعماء النقابة حينذاك أصحاب مكاتب دراسات مزدهرة، من الأساتذة الجامعيين في كثيرٍ من الأحيان، درسوا في الغرب وكانوا يتمتّعون بنفوذٍ كبيرٍ في وسطهم. شهدت أواخر السبعينات صعود تيّاراتٍ إسلامية، لا سيّما في أوساط المهندسين الشباب. وحين هزّت في مطلع الثمانينات الإضرابات والمظاهرات معظم المدن الكبيرة (باستثناء العاصمة)، احتشدت النقابات المهنية الخاصّة بالمهندسين والأطباء والمحامين ونادت بإلغاء قانون الطوارئ للعام ١٩٦٣ وبإحلال الديمقراطية في الحياة العامّة[٢٨١]. في نيسان/أبريل ١٩٨٠، تمّ حلّ مجالس تلك النقابات واعتقال أعدادٍ كبيرةٍ من المهندسين الشباب، في حين فرّ عددٌ آخر منهم إلى المملكة العربية السعودية. بعد حقبة إعادة السيطرة الإدارية على النقابة، صدر قانونٌ جديدٌ في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، تؤكّد المادّة الثالثة فيه على ما يلي:

«نقابة المهندسين تنظيمٌ مهنيٌّ اجتماعيٌّ مؤمنٌ بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية ملتزمٌ بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته»[٢٨٢].

---

٢٨٠ مقابلة مع هشام الساطي، نقيب المهندسين الأسبق، كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٧.

٢٨١ انظر: O. Carré et G. Michaud, *Les Frères Musulmans* (١٩٢٨-٨٢)، Paris, Gallimard، ١٩٨٣، الصفحة ١٤١–١٤٥. أنظر الفصل السابق.

٢٨٢ .المادة الثالثة من القانون رقم ٢٦ بتاريخ ١٢–٨–١٩٨١

أعاد القانون تنظيم النقابة عبر تقديم مراتب وسيطة بين الأعضاء وإدارة النقابة المركزية على نحوٍ يسمح، بحجّة مشاركةٍ أوسع، بغربلة تمثيل الأعضاء عبر الانتخابات في المستويات الوسيطة. تقلّص القِدَم المفروض للوصول إلى المراكز القيادية. وهكذا، سيطر حزب البعث أخيراً على النقابة.

بين عقدٍ وآخر، حدث أيضاً انقلابٌ سوسيولوجي. في السبعينات، كانت السلطة المهنية لا تزال بين يدي شريحةٍ من المهنيين تضعها أصولها وتأهيلها في موقعٍ اجتماعيٍّ مسيطر، في حين أنّ اختيارها مواصلة العمل في بلادها منحها شرعيةً قويّةً في وجه سلطةٍ سياسيةٍ تحتاج إليها. إنّها إذاً في موقع «تقديم النصائح» للسلطة. لكنّ علاقتها بالأجيال الصاعدة، الأكثر عدداً والتي تنتمي إلى أوساطٍ أكثر تواضعاً، قد تكون ملتبسة. بعد العام ١٩٨١، لم يعد أولئك المهندسون الشباب يستطيعون الاستفادة من رأس المال الاجتماعي والرمزي الذي يتمتّع به القدامى، ولم تعد لديهم وسائل فرض وجودهم في مواجهة السلطة. لم يعد لديهم من خيارٍ سوى الاحتجاج السياسي (الذي حمله التيّار الإسلامي) أو الاندماج، ويعدّ الزعماء النقابيون الجدد البعثيون الشباب تعبيراً ناجحاً عنهم.

يعود ما جرى في مصر بعد مدّةٍ وجيزةٍ إلى آلياتٍ مشابهة إلى هذا الحدّ أو ذاك. لاشكّ في أنّ الاختلاف الكبير يكمن في وزن المهندسين العسكريين، لكنّه يكمن أيضاً في تاريخ مهنة الهندسة الذي يعود إلى زمنٍ أبعد بكثير. منذ الخمسينات، وحتّى الثمانينات، وخلافاً للوضع في سوريا، كان المهندسون العسكريون هم المتحكّمين بالنقابة، كما كانوا يحتلّون عدداً من المناصب الفنّية الرفيعة في جهاز الدولة[٢٨٣]. لكنّ مور قد أظهر مفارقة أنّ المهندسين، وحتّى السبعينات، كانوا يتميّزون بأصلٍ اجتماعيٍّ أعلى منه في الخمسينات[٢٨٤]. ولئن كانت الصفة العسكرية لرؤسائهم تشير إلى قربهم من الضبّاط الأحرار، فإنّ سلطتهم هي أيضاً

٢٨٣ انظر: T. Aklimandos، مقال سبق ذكره.

٢٨٤ انظر: H. C. Moore, *Images of development*، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠٠–١٠٢.

سلطة «نخبةٍ» معترفٍ بها بوصفها كذلك، ليس فقط بفعل كفاءتها، بل كذلك بفعل رأس المال الاجتماعي الذي تستند إليه (ويتوافر لديها).

في الأردن، اندفعت نقابة المهندسين كذلك (إلى جانب النقابات المهنية الأخرى) للقيام بنشاطات أكثر سياسيةً، كالتضامن مع نضال الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة من جانب، وضد الفساد ومن أجل الديمقراطية من جانب آخر. لذلك، وفي سياق منع الأحزاب السياسية، أصبحت النقابة أحياناً حقلاً مغلقاً للمعارك السياسية يتجاوز تماماً انشغالات قاعدة المنتسبين إليها. لكن لا يمكن اختزال ما تقدّمه السياسة إلى هذا الشكل من الاحتجاج على النظام، إذ تشرعن النقابة، بوصفها «نخبةً مهنيةً» بامتياز، في الأردن كما في البلدان المجاورة، تدخّلها في النقاش العام. كذلك في لبنان، في سياق ما بعد الحرب الأهلية، كان الوزن اللافت لنقابة المهندسين والمعماريين في النقاشات حول الاختيارات في مجال إعادة البناء، مؤشّراً أيضاً على السوية عينها التي أشار إليها مور بصدد مصر الناصرية. في المقابل، وخلافاً للبلدان المجاورة، تفسّر التعبئات الفئوية وتعدّدية النظام السياسي غياب الميل إلى استخدام المنظّمة المهنية منبراً للمعارضة.

لن نذكر هنا إلّا باقتضاب الحالة الخاصّة للمهندسين الفلسطينيين، وهي حالةٌ تستحقّ بحثاً خاصّاً. منذ العام ١٩٦٧، وبينما انعقد مؤتمرٌ للمهندسين العرب في القدس قبيل حرب الأيّام الستّة والاحتلال الإسرائيلي، تسيّس المهندسون وانخرطوا في المقاومة. في العام ١٩٧٧، تشكّل اتحادٌ للمهندسين الفلسطينيين في المنفى، أصبح عضواً في منظّمة التحرير الفلسطينية وكان مقرّه في بغداد. وبرئاسة مهندسٍ عضوٍ في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[٢٨٥]، تحوّل فرع نقابة المهندسين الأردنيين في الضفّة الغربية إلى اتحاد المهندسين الفلسطينيين في العام ١٩٧٣، وبقي في الوقت عينه مرتبطاً بالنقابة الأردنية (التي تستطيع بذلك أن تقدّم له دعماً مادياً وسياسياً)، وفي العام ١٩٧٨، وسّع الاتحاد نشاطه إلى غزّة. بعد أن أصبح المهندسون

٢٨٥ منظمة ماركسية راديكالية عضو في منظمة التحرير الفلسطينية.

الفلسطينيون يخضعون مهنياً لسلطات الاحتلال، صاروا مشطورين بين الضغوط الإدارية وروح المقاومة. وبعد اتفاقات أوسلو (في العام ١٩٩٣)، أعادوا تنظيم أنفسهم تماماً، فأصبحوا يخضعون (رسمياً) للسلطة الوطنية الفلسطينية ووضعوا أنفسهم تحت تصرّفها[٢٨٦].

بوصف النقابات المهنية هيئاتٍ وسيطةً تؤطّر مجموعاتٍ مهنية معرّفة بوصفها طبقاتٍ وسطى لكنّها تنسب لنفسها (وتطلب منها الخدمات على هذا الأساس) دوراً أساسياً في البناء الوطني، بدا نمط التعبئة الذي شهدته تلك النقابات ـ والتي يقدّم المهندسون أفضل مثالٍ عليها ـ وكأنّه يؤيّد أطروحة أيوبي، أي الصلة بين هذه النزعة الفئوية وبين شكلٍ من المجتمع يعرّفه بوصفه انتقالياً، بمعنى أنّه لا يمكن أن نعرّف فيه أيّ شكلٍ للهيمنة الطبقية الحقيقية. لكن حين نتحدّث عن الانتقال، نقع في رؤيةٍ تطوّريةٍ للتاريخ، تتميّز بتأثير الماركسية. في المقابل، تبقى مسألة الشكل الذي تتّخذه العلاقات بين الدولة والمجتمع، متضمِّنةً أو غير متضمِّنةٍ أثراً من الإرث العثماني، مسألةً مركزية، شرط أن نرى فيها التنوّعات التاريخية التي يمكن أن نحاول استخراج منطقٍ منها.

في القسمين التاليين، سوف نحاول أن نتقدّم في استكشافِ أفضل لمثالين تاريخيين يقدّمان، خلف التماثلات السطحية، خصائص قوّيةً تفرض علينا الحذر لكنّها تظهر على نحوٍ أفضل أهمّية الرهان الوطني؛ ففي حين شهدت مصر مشروع عصرنة منذ القرن التاسع عشر شاركت فيه باكراً بعض المهن التي تهمّنا هنا، فإنّ الأردنّ بنيةٌ وطنيةٌ هشّة. ليس لرهانات التميّز الاجتماعي التي تسم تشكيل النقابات المهنية في مصر معادلٌ في أيّ مكانٍ آخر، وهي تحيل إلى خصائص في المجتمع المصري. غير أنّه من الصعوبة بمكانٍ الإفلات من المقارنة بين هذين البلدين.

---

٢٨٦ انظر: A. Signoles, « Les ingénieurs palestiniens entre restructuration interne et accession au pouvoir politique : Enjeux nouveaux de la phase de la construction étatique », in Les métiers de la ville. *Des métiers pour une gestion urbaine rénovée,* Paris, L'Harmattan/Rabat, INAU، ٢٠٠٣، ١٤١-١٦٩.

مصر: أصحاب المهن العلمية بين المشروع الوطني وفئوية الانتفاع

يتميّز المشهد المصري العام بحضورٍ مهيمنٍ لـ«النقابات المهنية». يبلغ عدد تلك النقابات نحو عشرين نقابةً، تصدّر بعضها عناوين الصحف في الثمانينات والتسعينات. وفي حين أنّ النقابات العمّالية، الكثيرة والكفاحية في ظلّ النظام الملكي، توحّدت وتمركزت واختنقت في نهاية المطاف على يد النظام الناصري، فإنّ النقابات المهنية لم تخسر تقريباً يوماً قدرتها على الاحتجاج.

نفهم أن تكون قد استثارت اهتمام عددٍ كبيرٍ من الكتّاب، الأجانب والمصريين على حدٍّ سواء. والكتب التي كرّست لها، لا سيّما في الثمانينات والتسعينات، تطرّقت إليها بخاصّةٍ من حيث علاقتها بالسياسي من دون أن تتفحّص طرائق نشوء المجموعات المهنية المعنيّة وتوصّلها إلى موقع «المهنة»، بالمعنى الذي تميّز فيه التشريعات حول النقابات المهنية عدداً من النشاطات المهنية ضمن كتلة العاملين بأجرٍ الآخرين، من مؤهّلين أو غير مؤهّلين. غير أنّ ما يكشفه لنا هذا النمط من النقابية من تغيّراتٍ يمرّ بها عالم العمل والمجتمع المصري هو في حدّ ذاته لافتٌ بقدرٍ كافٍ ليستحقّ أن ينال الاهتمام.

لقد قادت تفكيري فرضيّتان سوف تنظّمان التطوّرات التالية:

- الفرضية الأولى هي من نمطٍ تاريخي - نسَبي: لا تستطيع الدولة أن «تضمّ في كنفها» إلّا مجموعاتٍ أنتجت في السابق بناءً هوياتياً وشرعيةً خاصّةً بها. سيكون توسيع النزعة النقابية المهنية إلى مجموعاتٍ جديدةٍ على أساس الشهادة أكثر ممّا على أساس الممارسة المهنية المعرّفة بوضوحٍ تعبيراً عن الرغبة في التميّز والمطالبة بالاعتراف من هؤلاء المجازين، يضعانهم فوق كتلة العاملين غير المؤهّلين.
- تقترح الفرضية الثانية قراءة النزاعات التي تهزّ النقابات المهنية بوصفها مجال تعارضٍ بين النخب المهنية القديمة والمجازين

الجدد، داخل النقابات الأسبق زمنياً (نقابات المهندسين والأطباء والمحامين وخرّيجي كلّيات التجارة) بقدر ما هو بين تلك النقابات والنقابات الجديدة التي تأسّست في السبعينات (بين المهندسين ونقابات المهن الفنية...).

تقتضي الفرضية الأولى عودةً وجيزةً إلى تاريخ العصرنة في مصر، إلى ظروف نشوء مهنٍ جديدة، بالصلة مع تشكّل الدولة الحديثة والخدمة العامة، وإلى أصلٍ أولى الجمعيات المهنية. وتحيل الفرضية الثانية إلى تحليلٍ للتحوّلات الحديثة في المجتمع ولمفاعيل تطبيق المشروع الناصري والحراك المجتمعي وللتزايد الكبير في عدد المجازين الجدد ثمّ التشكيلات الاجتماعية الجديدة من منظور ضروبٍ جديدةٍ من إعادة التصنيف وانحدار المنزلة.

من الحقبة الليبرالية إلى المشروع الفئوي الناصري

مع الاحتلال البريطاني وتدفّق العاملين الأجانب إلى مراكز المسؤولية، أصبح «الأفندية» الناطقين باسم الأمّة والمدافعين عن الاستقلال المصري. ولدت أولى المنظّمات المهنية في سياق الكفاح الوطني، دفاعاً عن حقوق المصريين في مواجهة الممارسين أو الخبراء الأجانب. تأسّست نقابة المحامين، وهي الأقدم، في العام ١٩١٢ إثر إقامة نظامٍ قضائيٍّ وطني في العام ١٨٨٤. وفي حالة الأطباء، كانت المنافسة مع الممارسين الأجانب أكثر حدّةً بكثير. منذ العام ١٩١٠، أبصرت جمعيتان النور، الجمعية الطبية الدولية التي ضمّت الأطباء الأجانب، والنقابة الطبية المصرية، المحصورة بالمصريين، لكنّ وجودهما بقي شكلياً. تأسّس تجمّعٌ ثالثٌ هو الجمعية الطبية المصرية في العام ١٩٢٠، وهي سلف النقابة التي ستبصر النور في العام ١٩٤٠ [٢٨٧]. في ذلك العام، تأسّست

٢٨٧ انظر: S. Chiffoleau, « Le monopole national d'exercice d'une profession

عن طريق التشريع مجموعةً من نقابات المهن الصحّية، للأطباء وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين، تمثّلت مهمّتها بدايةً في وضع القواعد. كان المهندسون قد قاموا هم أيضاً بمحاولةٍ أولى في مطلع العشرينات، لكنّها فشلت[٢٨٨]. ولم ينالوا الاعتراف القانوني بنقابتهم إلّا في العام ١٩٤٦. في تلك الأثناء، أسّس الصحافيون نقابةً لهم. وبعد فترةٍ وجيزةٍ من ذلك، في العام ١٩٤٩، أتى دور المهندسين والفنيين الزراعيين. في العام ١٩٥١، أعاد قانونٌ تنظيم نقابة المعلّمين. ولأنّ هذه الأخيرة كانت وريثة تقليدٍ طويلٍ من النضال، نالت الاعتراف بدورها مقابل خضوعها للمهامّ التي عرّفتها وزارة التعليم[٢٨٩].

يشير بيانكي إلى الطابع التناقضي للعلاقات بين هذه المنظّمات والسلطة في الحقبة الليبرالية: لئن كان استغلال الأحزاب السياسية، ولا سيّما حزب الوفد، للمنظّمات النقابية في فترة ما بين الحربين عقبةً على الأرجح أمام السماح بتشكيل جمعياتٍ جديدة، فعلى العكس من ذلك، تتوافق تشكيلات الأربعينات (الصحافيون والأطباء والصيادلة والأطباء البيطريون)، المتزامنة مع تشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، توافقاً واضحاً وفق المؤلّف عينه مع إرادةٍ في التحكّم الاجتماعي[٢٩٠]. لكن، لئن كانت سيطرة الأحزاب الوطنية على النقابات غير قابلةٍ للتشكيك، فإنّنا لا نستطيع اختزالها بهذا الاستغلال. بل على العكس من ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى سيطرة المنظّمات الوطنية الخاصّة ببعض الفئات المهنية. أخيراً، ينبغي عدم نسيان الرهانات المهنية المحضة الخاصة بالاعتراف والحماية والمنع من الوصول إلى قسمٍ واضح الملامح إلى هذا الحدّ أو ذاك من سوق العمل.

وإذا كانت الحركة الوطنية قد استغلّت المنظّمات المهنية، فقد واصلت السلطة الناصرية «تنظيم» المجتمع «فئوياً» عبر إلغاء كلّ شكلٍ للتعدّدية.

---

libérale : le cas de la médecine », *EMA*، العدد رقم ١١، الفصل الثالث ١٩٩٢، الصفحة ٥٩–٧٦.

٢٨٨ انظر: H.C. Moore، مصدر سبق ذكره.

٢٨٩ انظر: M. Abu-l-As'ad, « Les enseignants égyptiens : un siècle de syndicalisme », *Égypte Monde Arabe*، العدد ١٨–١٩، ١٩٩٤، الصفحة ٣٩–٥٣.

٢٩٠ انظر: R. Bianchi، ١٩٨٩، مصدرٌ سبق ذكره، الصفحتان ٦٦ و٧٢.

«لم يخلق عبد الناصر الفئوية بل ورثها، لكنّه بسطها إلى قطاعاتٍ جديدة (وطوّر) رؤيةً عضويةً للمجتمع»[٢٩١].

فمن جانب، وحّد الحركة النقابية العمّالية عبر إحلال اتّحادٍ يجمع عدداً قليلاً من النقابات المتمركزة بشدّةٍ محلّ تعدّدية النقابات. ومن جانبٍ آخر، سعى لوضع النقابات المهنية في خدمة مشروعه الاجتماعي.

لم يتحقّق ذلك المشروع لتعبئة النقابات المهنية من دون نزاعٍ وتردّد: طيلة تلك الحقبة، سوف تكون العلاقات بالسلطة صداميةً ونزاعيةً وسنشهد مواجهةً في أشكالٍ متناقضةٍ من المنطق، سادت بصورةٍ متباينةٍ وفق الحقب الزمنية. تميّز العقد الأوّل (١٩٥٢–١٩٦١) بازدواجية موقف السلطة من النقابات المهنية وإجراءاتٍ إدارية وتلاعبٍ بالانتخابات وترويجٍ لقادةٍ قريبين من النظام، من دون التشكيك في طبيعة تلك النقاباتً ولا حتّى حقّاً في استقلاليّتها. في العام ١٩٥٥، صدرت قوانين جديدةٌ وضعت النقابات القائمة تحت وصاية الحزب الحاكم. أبصرت نقاباتٌ جديدةٌ النور، لكنّ الرهانات لم تكن متماثلةً بين مهنةٍ وأخرى. فمن جانب، بالنسبة إلى الممثّلين أو الفنّانين، تعلّق الأمر بتنظيم وضبط مهنٍ تعتمد على دعم الدولة وعلى مشروع دمقرطة الحصول على الثقافة[٢٩٢]. ومن جانبٍ آخر، أظهر تأسيس «نقابة المهن العلمية» جدّة المشروع الذي ارتسم منذ ثورة العام ١٩٥٢. جمعت تلك النقابة خرّيجي كلّيات العلوم (مستوى الشهادة الجامعية وما فوقه)، أيّاً كان عملهم (باستثناء مدرّسي المرحلة الثانوية)، ولا سيّما الباحثين من مختلف الهيئات العامّة والوزارات وأساتذة مؤسسات التعليم العالي والجامعات، وتمثّلت مهمّتها في نشر الثقافة العلمية ورفع الوعي العلمي للشعب لمساعدته على تحسين الإنتاج وزيادته... والمساهمة في دراسة مشكلات الإنتاج والمجتمع، واقتراح حلولٍ علميةٍ لمشكلات الإنتاج

---

٢٩١ انظر: R. Bianchi، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٧٧.

٢٩٢ انظر: Y. Gonzalez, *Les gens du livre. Édition et champ intellectuel dans l'Égypte républicaine*, CNRS Éditions، ١٩٩٨، الصفحة ٢٥–٤٨.

والمجتمع...[٢٩٣]. لئن كان منتظراً أن يبني المهندسون المجتمع الجديد، فيجب على العلم و«رجالات العلم» أن يضعوا أنفسهم في خدمة الشعب والمشروع الوطني.

في مطلع الستينات، أصبح النظام أكثر راديكاليةً. أثناء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في العام ١٩٦١، شجب عبد الناصر الطابع «البرجوازي» للنقابات المهنية؛ ومع تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في العام ١٩٦٤، طرحت مسألة نفع تلك النقابات، فنادى بعض أعضاء الاتحاد بإلغائها تماماً، غير أنّ آخرين قالوا إنّها تلعب دوراً أساسياً في الترويج للاشتراكية[٢٩٤]. كانت المواجهة حتميةً: كافح المحامون والصحافيون دفاعاً عن استقلاليتهم، وكافح الأطباء ضدّ تأميم الطبّ.

في العام ١٩٦٥، صدر دستورٌ جديدٌ أدخل تمثيلاً «وظيفياً» للفئات الاجتماعية على جميع مستويات المجتمع، في كل الهيئات المنتخبة، كمجلس العشب والمجالس المحلية ولجان الشركات، وكذلك في الأحزاب. تمّ تعريف ثلاث فئاتٍ كبيرة: «العمّال» و«الفلاّجون» و«الفئات الأخرى» التي تتضمّن، فضلاً عن التجّار والملاّك، مجمل الفئات الوسيطة من أصحاب الشهادات، بما في ذلك بطبيعة الحال المهن المرتبطة بالنقابات المهنية.

لقد حسم هذا التردّد بين المنطق الطبقي (إلغاء المنظّمات البرجوازية) وبين منطقٍ فئوي إدماجي (تحويلها إلى أداةٍ للتعبئة) لصالح الخيار الثاني. لكنّ هذا الخيار ترافق بجهد «دمقرطةٍ» عبر توسيعه إلى فئاتٍ أخرى أقلّ تأهيلاً (وبالتالي أدنى مكانةً) بخفض مستوى الشهادة المطلوبة للانتساب إلى النقابة: في العام ١٩٦٦، أدّى إصلاحٌ في نقابة المهندسين الزراعيين إلى توسيعها لتشمل الفنيين من خريجي المعاهد الزراعية؛ كما فُتحت نقابة المحامين في العام ١٩٦٨ أمام الحقوقيين من موظفي القطاع العام. في المقابل، قاوم المهندسون والأطباء بنجاح توسيع نقابتهم، أمام الفنيين بالنسبة إلى المهندسين وأمام الممرضات والمهن الطبية المساعدة

٢٩٣ القانون رقم ٨٠ للعام ١٩٦٩، المادة ٣.

٢٩٤ انظر: R. Springborg، مقالٌ سبق ذكره، الصفحة ٢٨٦–٢٨٧.

الأخرى بالنسبة إلى الأطباء[٢٩٥]. بين إلغاء النقابات الكامل بوصفها «منظماتٍ برجوازية» و«دمقرطتها» عبر فتحها أمام فئاتٍ شهاداتها أدنى، حافظ المهندسون (مثلهم مثل الأطباء) على استراتيجيةٍ مهنية، خلافاً للمهندسين الزراعيين. تشير هذه القدرة على المقاومة إلى قوّة فئويةٍ مهنيةٍ تفرض نفسها في مواجهة محاولات استيلاء الفئات الأقل تأهيلاً على السلطة، استناداً إلى الفئة الراديكالية في النظام، ما أدّى إلى إلغاء المهننة عبر تمييع الهوية المهنية: إظهار المواجهة بين فئويةٍ «مجتمعية» وبين فئويةٍ (إدماجيةٍ) «متّصلةٍ بالدولة»، في استعادةٍ لمصطلحات أيوبي أو شميتر. إذاً، لا تشير التباينات في المصير الذي عرفته هذه النقابة أو تلك إلى سياسةٍ فرضتها الدولة بقدر ما تشير إلى استراتيجية فئةٍ أو شريحةٍ مهنية، تسمح لبعضها بفرض حلٍّ بدل آخر بفضل رأسمالها الاجتماعي والرمزي. لكن يمكن أيضاً أن تقرأ هذه «الدمقرطة» بوصفها انتصار منطق الطبقة (الوسطى) على منطقٍ مهني.

كذلك، شهدت الستينات تحولاً في علاقة المجازين بالدولة حين أصدرت في العامين ١٩٦١ و١٩٦٢ «المراسيم الاشتراكية» التي سبقت تأسيس القطاع العام الصناعي والتزمت فيها الدولة بتوظيف خرّيجي التعليم العالي. في العام ١٩٦٤، تمّ بسط حقّ كلّ خرّيجٍ في وظيفةٍ حكوميةٍ ليشمل خرّيجي التعليم الثانوي الفنّي والمعاهد[٢٩٦]. أصبحت الدولة المشغّل الأوّل ونمت الوظيفة الحكومية بسرعةٍ لتشمل ربع السكّان الناشطين في الثمانينات: تعزّزت الصلة بين الشهادة والوظيفة، لكنّها أدّت إلى انحدارٍ لا يرحم في المنزلة.

٢٩٥ انظر: H. C. Moore، ١٩٧٤، « Les syndicats professionnels dans l'Égypte contemporaine : l'encadrement de la nouvelle classe moyenne », *Maghreb-Machrek*، العدد ٦٤، ١٩٧٤، الصفحة ٢٧.

٢٩٦ انظر: B. Hansen et S. Radwan, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980s*، جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٨٢، الصفحة ٤٤.

سنوات السادات، بين الانفتاح والتحكّم

بعد وفاة جمال عبد الناصر، أطلق خلفه أنور السادات في أيار/مايو ١٩٧١ «ثورة التصحيح» وتميّزت سنوات حكمه (١٩٧٠-١٩٨١) بسياسة الانفتاح الاقتصادي. في الفترة الأولى، ترافقت هذه السياسة مع محاولةٍ وجيزةٍ للبرلة السياسية؛ غير أنّ الاضطرابات التي أعقبت ذلك أدّت إلى تصلّبٍ في السلطة ورغبةٍ معزّزةٍ في التحكّم السياسي ولجوءٍ متزايدٍ إلى ضروب منطق الولاء الشخصي. شهد العقد الممتدّ بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٨ تضاعف عدد حائزي الشهادة الثانوية مرّتين (حيث ارتفع من ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من فئةٍ عمريةٍ محدّدة) وتضاعف عدد الطلاّب الجامعيين ثلاث مرّات وتضاعف عدد حائزي شهادات التعليم العالي أربع مرّاتٍ تقريباً. بذلك، تحوّلت بعمقٍ شروط النفاذ إلى سوق العمل بالنسبة إلى هؤلاء الخريجين الجدد ووجدت النقابات المهنية نفسها في مواجهة مشكلاتٍ جديدة، في حين تبدّلت طبيعة طرائق تحكّم السلطة تدريجياً.

تمّ تأسيس عدّة نقاباتٍ جديدة (نقابات «التجاريين» أو «المهن التجارية» في العام ١٩٧٢ و«المهن الاجتماعية» في العام ١٩٧٣ و«المهن الفنية التطبيقية» في العام ١٩٧٤ و«مهن التمريض» في العام ١٩٧٦)؛ في جميع الأحوال، أصبحت «المهنة» تعرّف فقط بحيازة شهادة، في صدىً للوعود التي تضمّنها قانون العام ١٩٦٤ الذي يضمن توظيف جميع أصحاب الشهادات. كان تأسيس تلك النقابات في السبعينات متابعةً لتطوّرات الستّينات، لكن يمكن أيضاً النظر إليه بوصفه مؤشّراً على تطوّراتٍ جديدةٍ تتّصل بإعادة التوجّهات السياسية التي بدأها السادات، في المجال الاقتصادي والسياسي والمؤسّساتي على حدٍّ سواء، وكان مرادفاً للبرلةٍ تبقي سيطرة السلطة ورجالاتها على الموارد الأساسية. في العام ١٩٩٥، حلّل أحد مسؤولي نقابة المهندسين حقبة السادات بالعبارات التالية:

«كان يمكن أن نسمّي حقبة السادات بحقبة الانفتاح الاقتصادي أو حقبة الانتفاع، بمعنى أنّ الزعماء السياسيين قد حرصوا على مكافأة النقابات الموالية للسلطة»[٢٩٧].

حالة الممرّضات مثالية. شاركت نقابةٌ للممرضات في النضالات العمّالية في الأربعينات، لكنّها اختفت مع المركزة النقابية في الخمسينات في عهد عبد الناصر ووجد الممرّضون والممرّضات أنفسهم في نقابة العاملين في الصحّة في اتّحاد نقابات العمّال، مع مجمل موظّفي وزارة الصحّة، من مؤهّلين وغير مؤهّلين. في الستينات، جرى طرح دمج كلّ المهن الطبّية، من الممرّضة إلى الطبيب، في «نقابةٍ مهنيةٍ» واحدة، وفق المبدأ عينه الذي كان يدفع إلى جمع الفنّيين الزراعيين مع المهندسين الزراعيين، وخرّيجي المدارس والمعاهد الصناعية مع المهندسين. وقد رأينا أنّ الأوائل هم الوحيدون الذين كسبوا قضيّتهم[٢٩٨]. نجم تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ من عمليةٍ معقّدةٍ متعدّدة المعاني. فهو مؤشّر على الاعتراف الرمزي بتمايزٍ عن مجمل العاملين بأجر من غير المجازين، والتقارب من المهن الأكثر سموّاً، والانفصال عن الفئات غير المؤهّلة (غير الحاصلة على شهادة). كما أنّ هذا الاعتراف هو اعترافٌ بمستوى تأهيلٍ أعلى ويكرّس ترقّيةً اجتماعيةً ومهنية. غير أنّ هذه الترقية سرعان ما ستقتصر على بعدها الرمزي مع تضخّم الأعداد وانخفاض مستوى معيشة موظّفي الدولة. حين استقبلت نقابات أصحاب المهن العليا كالمهندسين والأطباء بعض المجازين من ذوي المستوى الوسيط في الخمسينات، كان عدد هؤلاء وأولئك قليلاً. تزامن تأسيس نقابةٍ جديدةٍ مع تزايدٍ ديموغرافي بلغ حدّاً جعل الترقية الرمزية تعيّن بداية الأفول أيضاً. تحوّلت المهننة الظاهرية إلى عكسها وأفضت إلى ما يشبه حلزوناً من إلغاء المهننة، تقدّم «المهن الفنّية التطبيقية» أفضل مثالٍ عليه (انظر الفصل التالي).

---

٢٩٧ انظر: محمد علي بشر، في مؤتمر النقابات المهنية، ١٩٩٥/٤/٨.

٢٩٨ انظر: H. C. Moore، مقال سبق ذكره، ١٩٧٤.

التكييف الهيكلي و«الفئوية المجتمعية» والاحتجاج الإسلامي

شهدت رئاسة مبارك (بدءاً من العام ١٩٨١) متابعة تلك الخركة المزدوجة والمتناقضة من اللبرلة الاقتصادية المترافقة في آنٍ معاً بإجراءاتٍ جديدة لصالح تعدّديةٍ (شكليةٍ على الأقل) في التعبير السياسي وكذلك بقمعٍ متزايدٍ للقوى الاحتجاجية ولكلّ محاولةٍ للربط بين هذا الاحتجاج السياسي والحركة الاجتماعية[٢٩٩]. واصل عدد المجازين تزايده كما واصلت أعداد العاملين في الإدارة تضخّمها. لكنّ وقت الانتظار بين الحصول على شهادةٍ ووظيفةٍ ـ أصبح تقديم الدولة لها أكثر فأكثر افتراضيةً ـ مال إلى أن يطول إلى ما لا نهاية.

بفعل الصعوبات المتزايدة في الحصول على عملٍ والانخفاض الشديد في مستوى المعيشة وتدهور الخدمات العامّة، اتّخذ الجانب الاجتماعي في العمل النقابي أهمّيةً قصوى. في موازاة ذلك، تحوّلت النقابات (ولا سيّما صناديق التقاعد التي تديرها) إلى شركاتٍ استثمارية، تساهم في سياسة لبرلةٍ تتآكل بفعل النفعية والفساد.

تأسست نقاباتٌ جديدةٌ في الثمانينات والتسعينات: من الأدلاء السياحيين إلى الرياضيين والمعالجين الفيزيائيين، كانت الرهانات في كلّ مرّةٍ نوعيةً بالنسبة إلى وضع المهن المعنية كما أصبح المنطق على نحوٍ متزايد منطق «الفئوية المجتمعية» الذي تحدّث عنه أيوبي، أو «الفئوية التعاقدية» الذي تحدّث عنه سغريستان. في المقابل، ولئن كان مشروع نقابة الآثاريين القديم أصلاً لم يبصر النور، يمكن أن نتساءل عن الدور الذي ربّما لعبه في هذا الصدد الوجود القويّ للبعثات الآثارية الأجنبية، وهو وجودٌ لم يسمح للآثاريين المصريين بأيّ تحكّم بالعمل.

في العام ١٩٨٦ وللمرّة الأولى، صار لنقابة الأطباء قيادة إسلامية. وبعد عامٍ من ذلك، حذت حذوها نقابة المهندسين، ثمّ نقابة المهن العلمية والصيادلة

٢٩٩ انظر: E. Kienle, *A grand delusion, Democracy and economic reform in Egypt*, London, IB Tauris، ٢٠٠٠.

وأخيراً نقابة المحامين. تعاظم نفوذ «التيّار الإسلامي»[٣٠٠] في النقابات المهنية، ولا سيّما أقدمها[٣٠١]. لقد سيطر هذا التيّار منذ منتصف السبعينات على نقابة الطلاّب بعد أن طرد منها التيارات اليسارية التي كانت تحوز الأغلبية حتّى ذلك الوقت، وشهد آنذاك نشوء جناح راديكالي، يعبّر جزئياً عن نزاع في الأجيال بين الحرس القديم والحرس الجدّيد. والقادة الطلاّبيون في منعطف السبعينات إلى الثمانينات هم الذين وصلوا بعد بضع سنواتٍ من ذلك إلى قيادة النقابات المهنية. على الرغم من ذلك، وبالتوافق بين مختلف القوى الموجودة، بقي منصب رئيس النقابة بين أيدي شخصيّاتٍ من السلطة أو قريبةٍ منها[٣٠٢]. كانت التسعينات محفوفةً بالمواجهات بين النقابات الأعلى شأناً وبين السلطة، لا سيّما نقابات الأطباء والمهندسين والصحافيين والمحامين[٣٠٣]. وللمفارقة، كانت المهن القديمة، الأكثر نخبويةً تقليدياً، وعلى كلّ حالٍ الأكثر انتقائيةً والأعلى شأناً، هي التي انتقلت إلى سيطرة الإسلاميين، لا المهن الأكثر شعبيةً. ربّما ينبغي أن نرى في ذلك مفعول حركة انحدارٍ في المنزلة له الزخم نفسه بالتأكيد بالنسبة إلى الجميع، لكنّه أصعب تحمّلاً بالنسبة إلى المهن التي لا تزال تنظر إلى نفسها بوصفها تنتمي إلى «النخبة».

٣٠٠ التيار الإسلامي تعبيرٌ راسخٌ يشير إلى حركةٍ تدعمها أساساً جمعية الإخوان المسلمين المحظورة.

٣٠١ انظر: A. Roussillon, « Entre al-Jihâd et al-Rayyan : Phénoménologie de l'islamisme égyptien », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٢٧، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٠، الصفحة ١٧-٥٠، وكذلك: I. Farag, « L'université Égyptienne : enjeux et formes de mobilisation »، المصدر نفسه، الصفحة ٦٥-٨٣، وأيضاً: C. Rosefski, « Professional Associations in Egypt », in J. Stork & J. Beinin (ed.), *Political Islam*, University of California Press، ١٩٩٦.

٣٠٢ انظر: A. Qandil, « L'évolution du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens », *in Le phénomène de la violence politique, Perspectives comparatistes et paradigme égyptien, Dossiers du CEDEJ*. ١٩٩٤ وأيضاً: « Le courant islamique dans les institutions de la société civile: le cas des ordres professionnels en Égypte », in Modernisation et *nouvelles formes de mobilisation sociale 2. Égypte-Turquie*, Dossiers du CEDEJ، ١٩٩٢. بالنسبة إلى آلان روسيون Alain Roussillon، شهدت الثمانينات «فكّ ارتباطٍ» بين القيادات النقابية والسلطة السياسية بفعل أنّ رئيس النقابة لم يعد بالضرورة الوزير الأصيل: في الحقيقة، كان هذا الفكّ في الارتباط نسبياً تماماً وتعلّق الأمر دائماً برجالٍ قريبين من السلطة، غالباً ما يكونون وزراء سابقين.

٣٠٣ أنظر التقارير حول هذه الأحداث في العرض السنوي ضمن التقرير الاستراتيجي الذي ينشره مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام.

كانت هذه المعارك سياسيةً أساساً، ورهانها هو رهان الديمقراطية في عمل النقابات وفي البلد عموماً. غير أنّ أحداً لم يُعِد النظر في شكل التنظيم النقابي: لقد فُهمت الحرّية النقابية بوصفها الحقّ في تشكيل نقابةٍ لكلّ مجموعةٍ مهنيةٍ ترغب في ذلك، لا بوصفها الحقّ في الانتساب أو عدم الانتساب إليها[٣٠٤]. لم يشكّك التيّار الإسلامي في الإصلاحات الاقتصادية الجارية. وبصدد المسائل الاقتصادية، كانت التعبئة عمليّةً واتّخذت شكل خدماتٍ ومساعداتٍ متعدّدةٍ، شخصيةٍ أو مهنيّة، أكثر ممّا اتّخذت شكل مطالبةٍ بتحسين ظروف العمل أو الأجور، موجّهةٍ إلى الدولة والشركات.

هكذا، وفي العام ١٩٩٥، أثناء «المؤتمر السادس للنقابات المهنية»، تمّ تكريس جلسةٍ كاملةٍ للمسائل الاقتصادية والاجتماعية، غير أنّ النقاشات تطرّقت لوسائل تطوير المساعدة التي تقدّمها النقابات لأعضائها في مجالات الصحّة أو السكن أو المساعدة المالية، عبر توحيد الجهود والكفاءات. بدت هذه المبادرة وكأنّها ردٌّ على المصاعب التي يعانيها الخرّيجون الشباب، في حين لم يتمّ توجيه أيّ مطلبٍ محدّدٍ للحكومة في مختلف هذه المجالات. بذلك، طرحت النقابات (بما في ذلك وعلى وجه الخصوص المعارضة الإسلامية داخلها) فعلها كمكمّلٍ لفعل الدولة من دون التشكيك في تقسيم المهامّ الناجم من ذلك.

باختصار، بدت النقابات المهنية في الستينات من حيث الأولوية مكاناً لتأطير المهنيين وتعبئتهم لبناء مجتمعٍ واقتصادٍ حديث، في حين كانت وظائفها الأكثر اجتماعيةً (إدارة أموال التقاعد أو الخدمات) ثانويةً. في التسعينات، اختفت الوظيفة الأولى وتحوّلت النقابات إلى وسيلةٍ للمعارضة. غير أنّ التعبئة السياسية دارت حول موضوعاتٍ إيديولوجيةٍ وسياسيةٍ واسعةٍ جدّاً في حين أخذت النقابات على عاتقها وظائف كانت في الماضي من مهامّ الدولة؛ والحال أنّ هذا الأمر لم يبدُ عرضياً بل مركزياً حقّاً، لأنّه أفاد أيضاً كحجّةٍ للمعارضة من أجل شرعنة مطالبها السياسية. كان كلّ شيءٍ يحدث كما لو أنّ الدولة توكل وظائف لم تعد قادرةً على

٣٠٤ انظر: أ. هواري: «النقابات المهنية»، ورد في: التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٥، الصفحة ٣٩٠.

القيام بها إلى مؤسّساتٍ وسيطة، من جانب، ومن الجانب الآخر كما لو أنّ النقابات لا تقبل لعب هذا الدور فحسب، بل تقتنص الفرصة المتاحة لتمنح نفسها شرعيةً لا تتأسّس على الاحتجاج، بل على المشاركة في النظام الاقتصادي. غير أنّ هذا الدور لا يمكن أن يلعَب إلّا بفعل أهمّية الموارد المالية المتوافرة للنقابات والتي لها أربعة أصول: اشتراكات الأعضاء ومساعدات الدولة والضرائب المقتطعة من النشاطات الاقتصادية التي تعود للتخصّص المهني للنقابة (نوعٌ من الضريبة المهنية) وأرباح الشركات والاستثمارات. والحال أنّ أهمّية النمطين الأخيرين من الموارد أخذت تتزايد.

في منتصف التسعينات، تعرّض وضع النقابات المهنية لمأزق، حيث تأجّلت الانتخابات في عددٍ منها وأصبح المهندسون والمحامون يخضعون للإدارة القضائية. وحدهم المحامون نالوا في نهاية المطاف حكماً برفع المصادرة وتمكّنوا من تنظيم انتخاباتٍ في مطلع العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين. وقد سهّل مثل هذا الوضع على إنهاء تعبئة الأعضاء. في مواجهة المصاعب الاقتصادية وزيادة البطالة، أصبحت الموارد الوحيدة هي موارد الأسرة أو الشطارة أو الهروب عبر الهجرة. تحوّلت التسلّطية والفئوية إلى أداةٍ لليبرالية مطلقة العنان على نحوٍ متزايد.

حتّى الثمانينات، كان بالإمكان إذاً اقتراح تفسيرٍ للنقابية المهنية المصرية بوصفها تمفصل شكلاً من 'الفئوية المجتمعية' التي تستند إلى تقييم رفيع للشهادة، موروثٍ هو نفسه من موقع الأفندي بوصفه ممثلاً للحداثة، 'وفئويةٍ مرتبطةٍ بالدولة' ليس لها معنى إلّا بالصلة مع مشروع بناءٍ وطني. تتّخذ هذه المفصلة بين شكلي الفئوية كلّ معناها في تمثيلٍ وظيفيٍّ للمجتمع، يتقاسمه مختلف الفاعلين ويحمل المشروع الوطني.

مع تسارع عملية اللبرلة الاقتصادية وبالاقتران مع شكلٍ منحدرٍ للتسلّطية، ضعف هذا التمثيل لصالح تراجعٍ فردانيٍّ ملطّفٍ لأشكال التضامن المحلية، لا يمكن إلّا أن يحابي صعود قوّة نزعةٍ مهنيةٍ ليبراليةٍ جديدة. سوف يكون هذا التطوّر موضوع الفصل الأخير.

الأردن: نخبة مهنية تسعى لنجدة المسألة الوطنية؟

الأردن بلدٌ صغيرٌ حديث التكوين، قليل السكّان، فقيرٌ بالموارد الطبيعية، يعتمد على المساعدات الخارجية وعلى رأسها البريطانية ثمّ العربية والأميركية. كلّ شيءٍ يعارض بين هذا البلد ومصر. على الرغم من عصرنةٍ بدأت في الخمسينات، لم يقلع اقتصاد الأردن إلّا بعد العام ١٩٧٣ بفضل الريع النفطي، إذ استفاد منه عبر تحويلات عشرات الألوف من عماله الذين هاجروا إلى البلدان العربية المجاورة.

منذ نشوء إمارة شرقي الأردن في العام ١٩٢٠، لكن لا سيّما بعد العام ١٩٤٨، أصبحت القضية الفلسطينية في قلب تاريخها. منذ أواخر الخمسينات، وفي حين أنّ النظام تشدّد بعد قمع الحركة القومية وحظر كلّ حياةٍ سياسية[٣٠٥]، أصبحت «النقابات المهنية» التي جمعت آنذاك نحو عشر مهنٍ لأصحاب شهادات فضاءً للتعبئة من أجل المقاومة الفلسطينية ولإعادة الحرّيات الديمقراطية. لذلك نفهم لماذا يثير الأردن اهتمام الباحثين السياسيين بوصفه مثالاً على (عودة) تعبئة المجتمع المدني بعد أن بدأ النظام في العام ١٩٨٩ عودةً خجولةً إلى الديمقراطية - أكثر ممّا يثير اهتمامهم بوصفه تجسّداً لنموذج تحكم الدولة بالمجتمع عبر منظماتٍ فئوية إدماجية.

لكن مثلما بدا لي النموذج الإدراكي الفئوي الإدماجي التابع للدولة غير كافٍ لفهم ديناميةٍ مجتمعيةٍ أكثر عمقاً في الحالة المصرية، يبدو لي أيضاً أنّه لا بدّ من مساءلة ما تمثّله هذه النقابات في المجتمع الأردني، في تجاوزٍ لنشاط قادتها السياسي.

من الخمسينات وحتّى اليوم، مرّت بالمجتمع الأردني أحداثٌ

٣٠٥ بعد توقيع اتفاقية حلف بغداد في العام ١٩٥٥ ثمّ تأميم عبد الناصر لقناة السويس، وما تبع ذلك من عدوانٍ ثلاثيٍّ على مصر، فاز اليسار في الانتخابات النيابية الأردنية خريف العام ١٩٥٦ وعيّن سليمان النابلسي رئيساً للوزراء في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. لكنّ المواقف الجذرية التي اتّخذتها الحكومة دفعت الملك إلى إلغاء تكليفها منذ نيسان/أبريل. فرض الملك الأحكام العرفية والرقابة ومنع الأحزاب السياسية. انظر: T. Tell (ed.), *The resilience of the Hashemite rule, Politis and the State in Jordan*، ١٩٤٦–٦٧، Les Cahiers du Cermoc، العدد ٢٥، عمّان، ٢٠٠١.

دراماتيكيةً وشهد تحوّلاتٍ بالغة العمق. إنّ مفصلة ثلاثة فضاءاتٍ اجتماعية، «ثلاث ثقافاتٍ فرعية، خاصّةً بالمدينيين والفلاحين والبدو»، كانت تؤسّس النظام الاجتماعي، قد أصبحت في طور التشظّي منذ الخمسينات بفعل النشاط العمراني والتعليم. كما أظهرت تلك المفصلة أشكالاً من التراتبيات غير المسبوقة وقدّمت لأشكالٍ جديدةٍ من منطق التضامن، تتنافس مع أشكاله العائلية والقبلية[٣٠٦]. لقد كان لصعود الفئات الوسطى المتعلّمة عواقب على مجمل التنظيم الاجتماعي وترافق بإعادة تعريفٍ للهويّات. لهذه التغيّرات البنيوية - التي تندرج في سياقٍ إقليميٍّ عميقٍ في تزعزعه، خاضعٍ لمفاعيل النزاع الإسرائيلي العربي والريع النفطي - عواقب كبرى على الصعيد الاجتماعي السياسي. غداة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، ألحقت مملكة الأردن جزءاً من فلسطين واستقبلت فوجاً أوّل من اللاجئين. كانت سنوات الاستقلال الأولى تهتزّ على وقع صراعاتٍ سياسيةٍ جعلت منها صدىً للتطوّرات السياسية الإقليمية. عزّزت السلالة الحاكمة سلطتها عبر الاستفادة بمهارة من موقعها كحكَم بين مختلف الفصائل السياسية المتنافسة. وقد أدّت حرب العام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفّة الغربية إلى خسارة الجزء الأكثر تطوّراً في المملكة ووصول موجةٍ أخرى من اللاجئين. أمّا حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي أعقبتها استعادة السلالات الحاكمة الخليجية للثروات النفطية، فقد أدّت إلى حركة هجرةٍ ضخمة مسّت الأردن، نسبياً، أكثر بكثيرٍ ممّا مسّت أيّ بلدٍ آخر. كما أدّت حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠–١٩٩١ إلى هجرةٍ في الاتجاه المعاكس لمئات الآلاف من الفلسطينيين الأردنيين[٣٠٧]. واستقبل البلد أيضاً عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين في السنوات التالية[٣٠٨].

---

٣٠٦ انظر: A.K. Abû Hilal, & I., Othman, « Jordan », *in Commoners, Climbers and Notables*, C.A.O. Vannieuwenhuijze (ed.), Leiden, Brill، ١٩٧٧، الصفحة ١٤٠–١٥١؛ أنظر أيضاً: P. Gubser, *Politics and Change in al-Karak*، Boulder, Westview Press (الطبعة الثانية)، ١٩٨٥.

٣٠٧ لم يكن عددٌ منهم قد عاش أبداً في الأردن قبل ذلك.

٣٠٨ انظر: G. Chatelard, « L’émigration des Irakiens, de la guerre du Golfe à la guerre d’Irak (1990-2003) », in H. Jaber, F. Métral، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٥، الصفحة ١٣٧–١٤٣.

مسّت التقلّبات التي عانى منها الفلسطينيون وهجراتهم المتتالية الأردن مسّاً مباشراً. بعد حرب العام ١٩٤٨ وإلحاق الضفة الغربية، أصبح نصف سكّان المملكة من الفلسطينيين. ولئن كانوا قد نالوا، خلافاً لما جرى في البلدان المجاورة، الجنسية الأردنية وحقوقاً مماثلة لحقوق سكّان شرقيّ الأردن، فإنّ عدداً من الفلسطينيين لن يتعرّفوا على أنفسهم في هذه الهوية الأردنية الجديدة. لكنّ المجموعتين السكّانيتين متشابكتان تاريخياً وإنسانياً، كما تطوّرت الولاءات السياسية وفق الحقب الزمنية أو الانتماءات الطبقية أو الخيارات الإيديولوجية[٣٠٩].

تندرج ولادة النقابات المهنية وتطوّرها في هذا السياق. تخصّ نقابات الخمسينات بخاصّة نخبةً مرموقةً من المهن الحرّة. في السبعينات، أبصرت موجةٌ أخرى من تلك النقابات النور وتضخّمت صفوفها بفئات جديدةٍ من العاملين بأجر. بعد سنوات نشوة الفورة النفطية، تأثّرت النقابات جميعاً تأثّراً كبيراً بالأزمة الاجتماعية والبطالة التي بدأت في منتصف الثمانينات. وكما في مصر، كانت انشغالاتها في الآن عينه مهنيةً وقوميةً على نحوٍ لا ينفصم؛ غير أنّ التحدّي الذي واجهته كان تحدّي نشوء مجتمع حديثٍ وعلاقتها بفلسطين الضائعة، لا تحدّي مساهمتها في عصرنة بلدٍ كبيرٍ وقديم.

في خمسين عاماً، عبرت النقابات ثلاثة أطوار: طور النشوء وتثبيت الوجود وطور النضج والنشوة وأخيراً طور التأزّم. وفي كلّ مرحلة، ظهرت انشغالاتٌ جديدة استجابةً لتطوّر مكانة «المهنيين» في المجتمع والتغيّرات السياسية.

ومثلما حدث في مصر وسوريا، كانت المهمة الأولى هي تأكيد استراتيجية الارتقاء المهني وتعريف الكفاءات ووضع قواعد للممارسة، ثمّ أضيفت إليها تدريجياً انشغالاتٌ اجتماعيةٌ في التكافل والحماية، ثمّ، أضيف الدفاع عن شروط العمل وعن الأجور مع تطوّر العمل بأجر. من الواضح أنّ هذه الأنماط الثلاثة من الانشغالات تنتمي إلى ثلاثة سجلاتٍ

٣٠٩ انظر: L. Brand, « Palestiniens et Jordaniens : une crise d'identité », *Revue d'Études Palestiniennes*، ١٩٩٥، العدد ٥٧، الصفحة ١٥–٢٥.

التقطناها آنفاً، وتطوّر وزن كلٍّ منها مع الزمن: مشروع استقلاليةٍ مهنية؛ منطقٌ تبادليٌّ يسمح بمواجهة المصاعب المادية؛ النضال ضدّ مخاطر انحدار المنزلة.

في البداية، أدّى تأسيس نقابةٍ (وأحياناً تحوّل جمعية) إلى تكريس اعتراف الدولة بمهنةٍ ما، ووضع قواعد لممارستها، وتعريف الشهادات المطلوبة وتنظيم العلاقة بين المهنيين والهيئات الوصائية[٣١٠]. ويبدو أنّ أولى النقابات المهنية قد انشغلت بتأكيد شرعيتها أكثر ممّا انشغلت بالتدخّل في الحياة السياسية، حتّى إذا كان بعض الشهود يرجعون تحرّكهم السياسي إلى العام ١٩٥٧. غير أنّ شكل هذه المنظّمات يدفع لافتراض وجود نفوذٍ مزدوج، بريطاني ومصري: كان أعضاؤها قد درسوا في مصر، وأحياناً في بريطانيا العظمى، لكن أيضاً في دمشق أو بيروت. وكان الرهان القومي، بمعناه الأوسع، موجوداً بقوّة. كما فرض نفسه كواقع نموذجُ التنظيم الفئوي الذي يجمع مجمل الممارسين المحتشدين في حقل نشاطٍ واحد، ليس فقط لحماية سوقٍ مهنية، بل كذلك للمساهمة في تنمية البلاد.

قبل العام ١٩٥٠، كان المحامون يخضعون لوزارة العدل خضوعاً مباشراً، ولم يكن يفرض عليهم شرط حيازة شهادة. وكان تأسيس النقابة علامةً على سيرورة «مهننة» بمعنى تعريف شروطٍ للنفاذ إلى المهنة، مبنيةٍ على كفاءةٍ تحدّد شهادةٌ محتواها. كذلك، تمركزت انشغالات الأطباء أساساً حول طرائق تنظيم الممارسة المهنية والتحكّم بها. ولن تظهر الانشغالات الاجتماعية إلّا لاحقاً. ملامح أوائل رؤساء النقابة هي ملامح مهنيين محترمين، لا التزام سياسياً لهم.

تاريخ نقابة المهندسين، الذي سبق لنا ذكره، معروفٌ أفضل من غيره[٣١١]. ففي العام ١٩٤٨، تأسّست جمعية. وفي العام ١٩٥٣، سنّ أوّل

٣١٠ تأسست على التوالي «نقابات مهنية» للمحامين (١٩٥٠) والصحافيين (١٩٥٣) والأطباء (١٩٥٤) والصيادلة (١٩٥٧) والمهندسين (١٩٥٨) والمهندسين الزراعيين (١٩٦٦) والأطباء البيطريين (١٩٧٢) والممرضين والقابلات (١٩٧٢).

٣١١ كان هذا التاريخ موضوع سردياتٍ عديدة في مجلة النقابة، المهندس الأردني، بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٥.

قانون ينظّم المهنة، مستلهمٌ من التشريعات في سوريا ولبنان ومصر. كان قانوناً انتقالياً، واعترف بفئتين من المهندسين: المهندسين من أصحاب الشهادات، والمهندسين ممّن لم ينالوا شهادات لكنّهم يتمتّعون بخبرةٍ مهنية. حتّى أواخر الستّينات، تمثّل همّ النقابة الأوّل في إكساب وجودٍ للمهندس والدفاع عن حقوقه وفرض الكيان الصحيح للمهندس[٣١٢]. لم يبدأ إلّا لاحقاً تأكيد النقابة لـ«الدور الوطني» للمهندس. تميّزت نقابة المهندسين الزراعيين التي أبصرت النور في العام ١٩٦٦ عن النقابات السابقة بأنّها لم تضمّ تقريباً إلّا موظّفين في وزارة الزراعة. وللمرّة الأولى، سمح القانون بانتخاب موظّفٍ على رأس نقابةٍ مهنية. تمثّلت رهانات النقابة الرئيسية في نيل الاعتراف الرمزي من جانب، والمشاركة في تطوير سياساتٍ زراعيةٍ والمطالبة بعلاواتٍ مهنيةٍ من جانبٍ آخر. لكن منذ العام ١٩٧٨، انتخب رئيسٌ للنقابة أصله من القطاع الخاص.

في العام ١٩٦١، كانت نسبة الأمّية لا تزال ٦٧ بالمائة في الأردن، وهي نسبةٌ أفضل ممّا هي عليه في مصر حيث كانت لا تزال تبلغ ٧٥ بالمائة في العام ١٩٦٠. غير أنّ أوّل جامعةٍ أردنيةٍ لم تفتح أبوابها في عمّان إلّا في العام ١٩٦٢. وكما هي الحال في مصر، تمثّل النقابات المهنية فئةً مرموقةً اجتماعياً يمكن أن تتباهى بكونها «النخبة» الحداثية في البلاد. غير أنّ التناقضات الاجتماعية كانت أشدّ في مصر، حيث العالم الريفي أكثر فقراً وانسحاقاً بكثيرٍ منه في الأردن. خلف تشابه الأرقام، التباينات دقيقةٌ أحياناً: تتمتّع النخب المهنية المصرية بتاريخٍ طويلٍ وشرعيةٍ لا جدال فيها، في حين ينبغي على نظرائهم الأردنيين تأكيد شرعيتهم: في العام ١٩٦٨، مثّل تدشين مركز النقابات المهنية في جبل الشميساني بعمّان علامةً رمزيةً على لحظةٍ مؤثّرةٍ في سيرورة تأكيد الذات هذه، ليس لها مقابلٌ في مصر.

في مطلع السبعينات، تشكّلت أولى صناديق التقاعد والتكافل في نقابات المحامين والأطباء والمهندسين. وقد استثارت حرب العام ١٩٦٧ واحتلال الضفّة الغربية التزاماً سياسياً متزايداً بفلسطين وحثّت

٣١٢ أقوال ف. فرّاج وإبراهيم أبو عيّاش (رئيس النقابة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠، ثمّ من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩) في: المهندس الأردني، العدد ١٣، ١٩٧٥، الصفحة ١٥-١٦.

على إقامة نشاطات مساعدةٍ في مجال الصحّة أو الإسكان استجابةً للوضع الصعب لعددٍ كبيرٍ من المهنيين. وقد أدّى نموّ أعداد هؤلاء الأخيرين وتنوّع نشاطاتهم وتخصّصاتهم وممارساتهم المهنية إلى ظهور مشكلاتٍ جديدة. صدرت تشريعاتٌ جديدة. هكذا، شهدت السبعينات والثمانينات أخيراً تنظيم أنشطة مكاتب الدراسات الهندسية[٣١٣] وإقامة امتحانٍ بإشرافٍ مزدوجٍ من النقابة والوزارة للحصول على لقب طبيبٍ والحقّ في ممارسة المهنة[٣١٤]، بالإضافة إلى تنظيم جديدٍ للقطاع الخاص.

ومع أنّ قادة النقابات المهنية الذين تستندُ شرعيتهم إلى نجاحهم الاقتصادي والمهني كانوا في معظم الأحيان من الشريحة العليا في المهنة (غالباً ما يكونون أصحاب مكاتب دراساتٍ كبيرة أو مستشفيات أو مختبراتٍ أو شركاتٍ تجارية)، فقد نجحوا في تقديم أنفسهم كمدافعين عن مصالح الأجيال الجديدة من المجازين والفئات الأقل حظّاً. ربّما كانت قوّة الشبكات العائلية وصلات الزبائن تسمح في الآن عينه بضمان حدٍّ أدنى من الموارد لعددٍ من المجازين الشباب، كما تتيح لأولئك الأخيرين أن ينتظروا من تلك الشبكات والصلات حلولاً لمصاعبهم التي تنسب مسؤوليتها إلى الدولة لا إلى الفاعلين الاقتصاديين الخواص. هنا أيضاً، وخلف بعض أشكال التشابه، تترك المقارنة مع مصر المجال لظهور تبايناتٍ ناجمةٍ من أشكال هيكلة المجتمع. من جانب، يترجم في الحالتين صعود التيارات التي تنسب نفسها إلى الإسلام هشاشةً متزايدةً في صفوف الأجيال الشابّة التي تبحث عن ملاذٍ في القيم الأخلاقية وقيم التضامن التي يقترحها الدين؛ وعلى نحو مماثل، يدهشنا إدراك أنّ الرئيس المنتخب للنقابة هو عموماً قريبٌ من السلطة، حتّى إذا حمله إلى منصبه أو دعمه الإخوان المسلمون. ومن جانبٍ آخر، تقدّم قوّة الصلات العائلية والقبلية في الأردن على الأرجح موارد يكون حشدها في مصر أكثر صعوبةً لأنّها أكثر ندرةً: ربما لا يفسّر ذلك الأمر حجم البلد فحسب، بل بصورةٍ خاصّةٍ التاريخ المختلف اختلافاً أساسياً في بنية الدولة. إنّ علاقة

٣١٣ المهندس العربي، العدد ٢٦، ١٩٨٢، الصفحة ١٧.
٣١٤ كان معظم الأطباء يدرسون في الخارج.

السلطة بجمعية الإخوان المسلمين، المحظورة والمقموعة بشدّة هناك، ليست شرعيةً فحسب، بل غالباً ما يغازلها العاهل هنا، وهي أيضاً علامةٌ بين غيرها من العلامات على تباينات آلية عمل السياسي.

النقابات المهنية والتعبئة السياسية

لئن كان عدد أعضاء المهن الحرّة كبيراً في الأحزاب السياسية منذ البداية (هذه هي بخاصّةٍ حال المحامين)، لكنّنا لا نستطيع أبداً التحدّث عن تعبئةٍ سياسيةٍ للنقابات بوصفها كذلك قبل أواخر الستّينات[٣١٥].

تمثّل حرب العام ١٩٦٧ واحتلال الضفّة الغربية منعطفاً. فقد ضمّ التجمّع الوطني زعماء لنقاباتٍ مهنية وعمّالاً وشخصياتٍ سياسية، بهدف تنسيق معارضة الملَكية. وكان من بينهم عددٌ كبيرٌ من البعثيين والشيوعيين. لكن سرعان ما شلّت الانقسامات السياسية هذا التجمّع وحلّ محلّه «التجمّع المهني» الذي لم يعد يضمّ إلّا زعماء نقابيين (مهنيين وعمّاليين). بعد زيارة السادات إلى القدس أواخر العام ١٩٧٧، شجبت النقابات المهنية تلك المبادرة وشكّلت «مجلس النقابات المهنية». لاحقاً، احتشدت لدعم الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلّة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧). في نيسان/أبريل ١٩٨٩، أثناء الاضطرابات التي هزّت جنوبي الأردن، لعبت تلك النقابات دوراً أساسياً وقدّمت نفسها ناطقاً رسميّاً باسم المتظاهرين[٣١٦].

بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ والشرعنة التدريجية للأحزاب السياسية[٣١٧]، كان من المفترض ألّا تُطرَح مسألة الدور السياسي

٣١٥ انظر: L. Brand, *Palestinians in the Arab World*, New York, Columbia University Press، ١٩٨٨، ٢٧٥ صفحة.

٣١٦ انظر: هاني حوراني، حسين أبو رمان وآخرون: «الانتفاضة الأردنية لربيع ١٩٨٩»، ملفّ خاصّ في الأردن الجديد، العدد ١٤، ١٩٨٩.

٣١٧ اختلافٌ آخر مع مصر: وجود جبهة العمل الإسلامي في اللعبة السياسية، وهي الجبهة التي نالت ثلث مقاعد البرلمان في العام ١٩٨٩. أثناء الانتخابات التالية، قلّص تغيير أسلوب التصويت من تمثيل الجبهة، لكنّها بقيت ممثّلةً رسمياً في المعارك السياسية (انظر: I.J. Duclos, « Les

للنقابات المهنية بعد ذلك. غير أنّ تحرّكها لم يضعف، ضدّ اتفاقات أوسلو للعام ١٩٩٣، ثمّ ضدّ التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في العام ١٩٩٤، وضدّ الحرب على العراق وحصاره. نجمت فرادة مثل هذا التحرّك من الغياب شبه الكامل لتعبئةٍ معادلٍ منظّم في قطاعات السكّان الأخرى. فلمدّة طويلة، اكتفي بتفسير ذلك الواقع بالقمع السياسي والكبح الأكثر صرامةً بكثير للحركة النقابية العمّالية. لكنّ هذا التفسير غير مرضٍ بما يكفي لأنّ خطاب النقابات المهنية نفسها يقدّم تبريراً مختلفاً.

ففي وقتٍ مبكّرٍ جدّاً، اختلط المشروع المهني الذي دافعت عنه النقابات بمشروعٍ وطني. يمثّل المهنيون، بكفاءاتهم، نخبةً ينبغي أن تضع نفسها في خدمة البلاد والشعب والوطن. في مجتمعٍ يشهد تحوّلاً سريعاً، يؤكّد المهنيون وجودهم بوصفهم فاعلين بامتيازٍ في التنمية. والوطن هنا هو في الآن عينه الأردن، وعلى نحوٍ أوسع، الأمّة العربية بمجملها.

لكن عبر المطالبة بموقع النخبة، وهي مطالبةٌ لها أساسٌ مشروعٌ بفضل كفاءات المهنيين وتعريف مشروعٍ للبلاد، يضعون أنفسهم كذلك حكّاماً للسياسة التي تطبّقها الحكومة.

في افتتاحيةٍ تعود للعام ١٩٧٤ من مجلة المهندسين، نقرأ:

> لم تعد قوّة الأمم تقاس بعدد سكّانها فحسب. في عصر العلم والتقنية، لم تعد الأمم توجد إلّا عبر ابتكار مهندسيها وفنّييها، رجال العلم والفكر[٣١٨].

يقع تدخّل الأطبّاء في المجتمع في مستوىً أكثر عيانيةً، وأقلّ إيديولوجيةً: بوصفهم ممارسين، يقدّمون النجدة للسكّان الفلسطينيين (وكذلك اللبنانيين) في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٨٢؛ وكذلك، بوصفهم خبراء، يزعمون أنّهم يساهمون في تعريف سياسات الصحّة العامة.

élections législatives en Jordanie », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٢٩، ١٩٩٠؛ وكذلك: F. Charillon, A. Mouftard, « Jordanie : les élections du 8 novembre 1993 et le processus de paix »، *MM*، العدد ١٤٤، ١٩٩٤).

٣١٨ المهندس الأردني، العدد ١٢، ١٩٧٤، الافتتاحية.

صحيحٌ أنّ النقابات ليست جميعاً معنيةً بهذا الخطاب العلمي. فالمحامون والصحافيون والفنانون ثمّ الكتّاب أسّسوا شرعيتهم على أسسٍ مغايرةٍ تماماً. لكنّهم جميعاً يتشاركون مع أصحاب المهن العلميّة في أنّهم يستندون إلى كفاءةٍ وخبرةٍ تقومان على معرفةٍ يطالبون باحتكارها. لكنّ التكامل بين هذين النمطين من الخبرة والشرعية، العلمية بالنسبة إلى بعضهم والأخلاقية أو المدنية بالنسبة إلى الآخرين، ليست بديهيةً. واختلاف وزن التيارين السياسيين العلماني والإسلامي في كلٍّ من النقابات علامةٌ على ذلك. كما أنّ زعمهم المشترك بالانتماء إلى النخبة يمكن أن يخفي مصالح مهنيةً متباينة، لا بل مختلفة.

إنّ تعميم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتطوّر وسائل الاتصال، وتخلّي الدولة عن التزاماتها في مجال الاقتصاد وعودة الشركات الخاصة تعدّل اليوم تعديلاً محسوساً التصوّر الذي يمكن أن يكون لدى المهنيين لمهمّتهم ولعلاقتهم بالدولة. وفي حين يتراجع إلحاح التعبئة من أجل التنمية، تهيمن مسألة العدالة الاجتماعية على المشكلات المطروحة وتواجه النقابات تحوّلاً ربّما لا تستطيع التحكّم بأبعاده كلّها. يصبح الاستدلال بالعلم والتقانة أكثر تجريداً وتتعمّق الهوّة بين الخطاب الوطني والقدرة على تولّي مشكلات البناء الوطني المجسّد. ومآزق العمل من أجل فلسطين تجلٍّ لهذه الصعوبة.

القضية الفلسطينية وضروب إعادة التشكيل النقابي

القضية الفلسطينية ليست أمراً مجرّداً، بل هي مشكلةٌ يعيشها الأردنيون في حياتهم اليومية. أبعاد هذه القضية معقّدةٌ وهي تستثير مشاعر متنوّعة ومتناقضة بين السكّان. بالنسبة إلى النقابات المهنية (التي ضمّت دائماً عدداً كبيراً من الأعضاء الذين يعودون بأصولهم إلى الضفّة الغربية)، لا ينفصم الانخراط في النضال من أجل تحرير فلسطين عن مهمّتهم، كمهنيين، في خدمة الوطن أو الأمّة، العربية أو الإسلامية.

مع صعود التيار الإسلامي، الذي بدّل هو نفسه طبيعته عبر التنوّع

والتجذّر[٣١٩]، تغيّرت دوافع هذه التعبئة وخطابها التبريري: من التضامن القائم على النزعة العروبية، أصبحنا ننزلق نحو خطاب تضامنٍ إسلامي. يلفت النظر بقوّةٍ التطوّر بين المشروع النضالي الذي حمله القوميون في الستينات والممارسات المدافعة عن حقوق المستهلكين التي قام بها الإسلاميون في التسعينات، حتّى إذا كان ينبغي ألّا نبخس تقييم النشاط المطلبي. لقد عرفت النقابات كيف تتكيّف مع انشغالات كلّ جيل. لكن يمكن أن نعتقد بأنّ اليسار، المنشغل من جانبٍ بفعلٍ هو أكثر صرامةً في نقابيته ومهنيته من اجتماعيته، ومن جانبٍ آخرٍ بالتعبئة «المناهضة للإمبريالية»، كان الناطق الرسمي لجيلٍ لم يكن قد عاش بعد مفاعيل الهجرة والريع النفطي، في حين أوصل الإسلاميين جيلٌ آخر، ترعرع على نموذج مجتمع استهلاكيٍّ ولم تسمح له أشكال إعادة التشكيل الاجتماعية (بما في ذلك النّمو الديموغرافي للمجموعة) بإدراكه. كان الجيل الأوّل نخبةً بالمعنى الحرفي، في حين يمثّل الجيل الثاني طبقةً وسطى نالت شهاداتٍ جامعيةً وعانت من الكبح في صعودها الاجتماعي: موقع هذا الجيل في التراتبية الاجتماعية مختلفٌ كثيراً وزاد تطوّر السياق من تأثّر علاقته بالمشروع القومي.

مشروعٌ وطنيٌّ لا يمكن العثور عليه

من الخمسينات وحتّى اليوم، بدءاً من المحامين أو الأطباء أو المهندسين ووصولاً إلى الممرضين والمحاسبين، الرهان المعلن في خلق نقابةٍ هو تأكيدٌ لوجود مجموعةٍ مهنيةٍ ولقدرتها على المساهمة في مشروع بناء مجتمع عصري. غير أنّ حوافّ الفضاء القومي الذي تنتشر فيه هذه المهمّةً تبقى غير محدّدةٍ كما ينبغي: هل هي المملكة الأردنية، التي تضمّ أو لا تضمّ فلسطين المنتدبة، أم أنّها الضفّة الغربية، وكذلك وفي تجاوزٍ لها، الوطن العربي، واليوم، بالنسبة إلى بعضهم، الأمّة الإسلامية؟

٣١٩ انظر: Z. Abu Amr, 1997, « La monarchie jordanienne et les Frères musulmans, ou les modalités d'endiguement d'une opposition loyaliste », in B. Kodmani-Darwish & M. Chartouni-Dubarry (dir.), *Les États arabes face à la contestation islamique*, Paris, IFRI et Armand Colin، الصفحة ١٢٥–١٤٤.

تعدّ هذه «النخبة المهنية»، عبر نقاباتها، نفسها شريكاً في بناءٍ وطنيٍّ يفلت من تحكّمها بفعل التباسٍ أصليٍّ يشارك فيه الجميع، من فلسطينيين وأردنيين وعرب. الأردن بلدٌ فضاؤه السياسي غير معرّف، لا بل يعاد تعريفه باستمرار. أوليس يعتمد أكثر ممّا ينبغي على المساعدة والموارد الخارجية لتحقيق بناءٍ متينٍ للدولة؟ لئن كانت عملية العصرنة فعليةً وتسارعت باستمرارٍ منذ العام ١٩٧٣، فقد جرت من دون الترافق بتطويرٍ حقيقيٍّ للكفاءاتٍ الإنتاجية المحلّية، القادرة على تعزيز الاندماج الوطني. صحيحٌ أنّ النقابات المهنية، عبر عمل التطوير الحقوقي والمؤسساتي وتعريف كوادر الممارسة، قد ساهمت مساهمةً قويّةً في هذه العصرنة وفي عملية تعقيد ومأسسة العلاقات الاجتماعية وتقسيم العمل. لكنّ هذه الضروب من التقدّم، كما مثيلاتها في التعليم، لا تندرج في مشروعٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ يبقى في مجال الخطاب، في حين أنّ الفئوية، كتأكيدٍ لهذا الدور وهذه المهمّة، تصطدم بمعضلة نزعةٍ قوميةٍ غير محدّدة الموضوع. بذلك، تفلت المهنة نفسها من سيطرة النقابة، بفعل التفاوت بين تطوّر أعداد المنتسبين إليها وضعف قدرة السوق الأردنية على استيعابهم: انساقت المهنة إلى الهجرة، أو نحو نشاطاتٍ غير مهنية، أو إلى البطالة. أليس البحث عن حلّ مسألة البطالة عبر العمل في الخارج وعدم قدرة الإحصائيات على التمييز بينهما اعترافاً بعجز المهنة عن التحكّم بإعادة إنتاج نفسها؟

اليوم، يبدو وكأنّ المسألة الوطنية تتفاقم مع تجلّي الاندماج المتزايد للأردن (والمنطقة) في الاقتصاد العالمي في تطوّراتٍ مفارقةٍ ومثقلةٍ بالمخاطر: من جانب، أدّى تقلّص سوق العمل بفعل انخفاض الموارد الريعية إلى انطواءٍ على الفضاء الأردني وتناقص أشكال الحراك نحو الخارج في حين أنّ الشركات الأردنية لم تنفتح من جانبٍ آخر على الخارج إلّا مقابل مزيدٍ من التبعية المالية والتقنية للشركات الأجنبية أو متعددة الجنسية. في مثل هذا السياق، تبدو النقابات في الآن عينه سجينةً للمنطق الوطني وعاجزةً عن استكماله. ليس بوسعها سوى الحدّ من أضرار الليبرالية، وذلك عبر النشاط الاجتماعي من جانب، ومن جانبٍ آخر عبر شكلٍ محدودٍ من النزعة النقابية الدفاعية، شريكه الوحيد هو الدولة: حدٌّ

أدنى من الفئوية، من دون مشروع شاملٍ ممكنٍ سوى مشروع تضامنٍ سياسيٍّ وأخلاقي مع أكثر الفئاتً فقراً، وانتفاضةٍ ضد العدوّ الوحيدً المحدّد، المشارِ إليه بوصفه مسؤولاً عن فشل التّنمية الوطنية، العدوّ الخارجي، إسرائيل والصهيونية والإمبريالية.

الخلاصة: الفئويات والنموذج الإدراكي القومي

بعد أن تطرّقتُ بدايةً إلى دراسة المهندسين بوصفهم ممثّلين لـ«الطبقات الوسطى»، واجهتني أهمّية العلاقة بالدولة في كلّ تأمّلٍ حول مشروع التنمية. وقد سمح لي تقديم مفهوم «النخبة»، على الرّغم من صعوبته بسبب كونه محمّلاً بالتصوّرات الشعبية المحلية، بتفكيرٍ أفضل حول مكانتها في التغيير الاجتماعي والسياسي. لكنّ المهنة كانت تقرأ أيضاً عبر النقابات المهنية، بالصلة مع المواجهات مع هذه الدولة. عبر الانتقال من المهندسين إلى نقابات المهندسين، وعلى نحوٍ أوسع «النقابات المهنية»، كنت أغيّر موضوعي، مفترضةً أنّ الموضوع يتلازم مع مفهوم النخبة.

عبر الأعمال النادرة التي اهتمّت بالمهندسين من جانب والنقابات المهنية من جانبٍ آخر، اقترح كلٌّ من هنري مور وروبير بيانكي أكثر أشكال التفكير تطوّراً، على اختلاف المقاربة بينهما. بين الاقتصاد السياسي (أولوية النموذج الإدراكي التنموي) أو علم الاجتماع السياسي (تنظيم المصالح)، أدخل كلاهما مفهوم الفئوية بوصفه أداةً لتحليلِ العلاقة بين المهنة والدولة. بالنسبة إلى هذا وذاك، «الفئوية» هي أولاً «فئويةٌ مرتبطةٌ بالدولة» (state corporatism) تجعل التنظيم المهني أداةً لتحكّم الدولة وتهمل مساءلة استراتيجية المعنيين، المجموعات المهنية أو فئاتٍ من هذه المجموعات، كما لو أنّه لا يمكن تصوّر أنّ وجود التنظيم المهني وطرائق تدخّله في اللعبة الاجتماعية تستطيع أن تكون أيضاً نتاجاً لتفاوض يقوم به ممثّلوه أو الناطق باسمه، والتعبير عن 'فئويةٍ مهنية' أو 'مجتمعيةٍ'.

يبدو لي أنّ تقديم هذا التعريف الثاني يسمح بعرض ما قد يبدو اعتباطياً

من دون ذلك، كأسباب تجمّع أو انفصال هذه الشريحة المهنية أو تلك، وكذلك النضالات التي تكون النقابات مسرحها وموضوعها، من أجل تحديد وحماية حدود المهنة أو للتحكّم بالسوق والموارد والنفاذ إلى مواقع السلطة في المهنة.

النقابات المهنية الخاصة بالمهندسين فئويةٌ بمعنىً مزدوج: جهد تحكّم بالنفاذ إلى المهنة وترقّي المهنة، وكذلك تصوّرهم لأهمّية دورهم في البنّاء الوطني. إنّ الانتقال من الجمعية إلى النقابة المهنية في مصر أو في الأردن، كما في سوريا أو في لبنان ـ والذي يمكن أن يبدو، إذا ما سرنا على خطى دوبار وتريبييه (١٩٩٨)، كما لو أنّه انقلاب نموذج الأخوية المهنية إلى نموذج الجسم المهني ـ يكشف هنا بالأحرى وزن الرهان الوطني ويرجع صدى اقتراح تريبييه (١٩٩١) حين قابل بين النموذج الإدراكي القومي المهني (المستقى من دوركهايم) والنموذج الإدراكي الطبقي (الذي بناه ماركس) والنموذج الإدراكي الليبرالي (المستعار من الاقتصاديين ومنظّري السوق). يبدو لي أنّ هذه المقاربة الأخيرة تسمح بإعادة تقديم مختلفةٍ لرهان البناء الوطني، والذي يتمّ التفكير فيه آنذاك ليس فقط من وجهة نظر الدولة، بل كذلك من وجهة نظر الفاعلين المهنيين أنفسهم، وبالتالي التفكير بالفئوية على نحو متلازم مع وجهة نظر الدولة والمهنة، بوصفها فئويةً مرتبطةً بالدولة وفئويةً مهنيةً.

لهذا، يبدو مثال المهندسين مثيراً للاهتمام بخاصّةٍ وتبدو مقارنة الأوضاع الوطنية توضيحيةً، وهي مقارنةٌ تسمح بالتقاط تنوّعاتٍ في تعريف المهنة وطرائق عملها والنماذج المهنية المسيطرة، في حين أنّ المنظّمات معرّفةٌ رسمياً على نحوٍ شبه متماثل. فالمهندسون، أكثر من أيّ مجموعةٍ مهنيةٍ أخرى، مثالٌ رمزيٌّ للمهنة الفنّية المنخرطة في البناء الوطني؛ لكنّ ظروف هذا البناء الوطني غير قابلةٍ للمقارنة، لا بين مصر ولبنان، ولا بين الأردن وسوريا. في كلّ مرّة، يولد مشروعٌ وتسويةٌ بعينها من المواجهة بين دولةٍ نجمت من تاريخ أصيلٍ ومهنةٍ ينجم تعريفها من تركيبةٍ للعناصر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. لكن من اللافت أنّه من لبنان، حيث يسيطر من حيث المبدأ اقتصاد السوق، إلى مصر الناصرية

أو سوريا البعثية، مروراً بالأردن الهاشمية وكلّ سلسلة الأوضاع وأشكال التمثيل التي تميّز كلاً من هذه البلدان الأربعة، نعثر مجدّداً في أوقاتٍ مختلفةٍ من تاريخها الحديث على هذا الوزن السياسي والاجتماعي والرمزي لنقابة المهندسين.

على نحوٍ أوسع، قامت مجموعةٌ كبيرةٌ إلى هذا الحدّ أو ذاك من المهن العلمية أو من أصحاب الشهادات الجامعية بتأسيس تنظيم نقابيٍّ مهنيٍّ ينتمي إلى المبدأ الفئوي نفسه. وقد تعدّدت في الأردن ومصر، أكثر ممّا تعدّدت في لبنان وسوريا، ومنحت مكانةً لا تضاهى في الفضاء العام. في الحالتين، العلاقة مع رهان البناء الوطني واضحةٌ (وكذلك هي الحال في سوريا، حيث تلك التنظيمات أقلّ عدداً)، لكنّها تستجيب إلى زمنيةٍ وإكراهاتٍ مختلفة اختلافاً كبيراً: لئن كان هنالك إغواءٌ قويٌّ في أن نرى في هذا القرب الظاهري بين البلدين الذين عرفا السيطرة البريطانية تأثير نموذجٍ مستوردٍ من البلد الاستعماري، فإنّ الاختلافات التي لا تعدّ ولا تحصى بينهما تحثّ على توخّي الحذر.

في سياقٍ اجتماعيٍّ سياسيٍّ يبدو أنّه يقود على نحوٍ لا يقاوَم إلى تفضيل النموذج الإدراكي القومي والشكل الفئوي، ينبغي على الأرجح إعادة تفحّص مسألة النموذج المهني. ولئن كانت الحقبة الاستعمارية قادرةً على اقتراح فرضية وجود تأثيرٍ متمايزٍ وفق هويّة المستعمِر، فإنّ هذه الفرضية لا تثبت إلّا جزئياً إلى حدٍّ كبيرٍ أمام التفحّص المتمعّن: أجل، يمكن أن نجد تأثيراً بريطانياً في الجمعيات المهنية المصرية، أو فرنسياً في محاولات التنظيم في الثلاثينات في سوريا. لكنّنا نجانب الحذر على الأرجح حين نريد بالقوّة تطبيق مخطّط قراءةٍ مبنيٍّ على نماذج مستوحاةٍ من تواريخ أخرى ومن تجارب وطنية أخرى. لهذا، لا يمكن محو مسألة الإرث العثماني بسرعةٍ أكبر ممّا ينبغي ولاشكّ في أنّها ستكون موضوع تفحّص أكثر تعمّقاً ـ من دون أن ننسى مع ذلك أنّ الإصلاحات العثمانية مستوحاةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ من القانون الفرنسي وأنّ الحقبة الاستعمارية أتت بين أواخر القرن التاسع عشر والاستقلال. لكن إذا كان فعل المستعمِر مستلهماً من نماذج البلد الاستعماري، ولم يبتعد عن الموجود، فقد حافظ

طويلاً على التنظيمات العثمانية. وعلى كلّ حال، يخضع هذا الفعل نفسه لضغوطٍ وإرغاماتٍ تتضمّن بين جوانبها ضروب منطق خاصّةٍ بشروط ممارسة السلطة الاستعمارية. أخيراً، وعند الاستقلال، أضيف إلى تعقيد أشكال الإرث المتعدّدة مفعول دينامية بناءٍ وطنيٍّ جديد.

في جميع الحالات المدروسة، يمدّ تاريخ المنظمات المهنية - التي قمت بجمعها تحت توصيف الفئوية - جذوره في العلاقة الخاصة التي قامت منذ حقبة النضال من أجل الاستقلال، وبعد رحيل القوى الأجنبية، بين «النخب» الثقافية والمهنية والسلطة الجديدة للدولة. تختلط الاستراتيجية المهنية بمشروع الدولة، وهي لا تنفصل عن تصوّرٍ وظيفي (ونخبويٍّ) لمهمة تلك النخب بوصفها مؤلّفةً من مهنيين. ولئن كان المهندسون هم المثال الرمزي لذلك التصوّر، فهذا صحيحٌ أيضاً بالنسبة إلى المهن العلمية والفنّية الأخرى، من أعلاها مكانةً إلى أكثرها تواضعاً.

مع تعميم التعليم، أصبحت المطالبة بمنزلة النخبة أكثر صعوبةً، وتحوّلت العلاقة بالسلطة، وتقلّصت الامتيازات. إنّ فرض الاعتراف الرمزي هو علاجٌ مخفِّفٌ لا يقدّم أيّ وهم. تترافق نهاية الإيديولوجيات التنموية وأفول النزعة الوطنية، على الأقلّ بشكلها المرتبط بالدولة، العلمانية وذات النزعة الاشتراكية إلى هذا الحدّ أو ذاك التي سيطرت حتّى السبعينات بل وحتّى الثمانينات، تترافق مع ارتفاع مستوى التأهيل وتنوّع التخصّصات وتفاقم المنافسة على سوق التوظيف وشروط العمل. لم تعد النقابات المهنية تمثّل أبداً الفئات الاجتماعية عينها، ولا المصالح عينها.

4

صراعاتٌ تصنيفية أو
بناء استحقاق الاحترام

في هذا الفصل، نتطرّق إلى مسألةٍ جديدةٍ هي مسألة الحدود بين المجموعات المهنية التي توصلت إلى موقع مهنةٍ منظّمةٍ يحميها قانون، وبين الفئات الأخرى من العاملين أو العاملين بأجر، وكذلك الحدود بين المهن ذات الأنظمة النوعية فيما بينها. انطلاقاً من مثال المجموعات المهنية التي أسّست «نقابةً مهنية»، باتباع نموذج المهن القديمة المترسّخة، نحلّل ظروف ورهانات المعركة التي شنّتها للحصول على هذا الارتقاء. يتعلّق الأمر بفهم كيف يتمّ الانقلاب من أنظمةٍ نوعيةٍ إلى أخرى، كيف يعاد تعريف الحدود وموازين القوى، كيف تتطوّر وتشرعن استراتيجيات تعبئة البعض بهدف خلق منظّمةٍ فئويةٍ خاصّةٍ ودفاع البعض الآخر في مواجهة مطالب اعتراف مجموعةٍ «حدودية» تطالب بالانضمام إليهم. هكذا، لن أحاول إلقاء الضوء على آليات ورهانات المنافسة للنفاذ إلى موارد مادية ورمزية فحسب، بل كذلك على سجلات الخطاب التي يتم حشدها لشرعنة المطالبة بالاعتراف. في قلب «صراعات التصنيف» هذه، نجد بطبيعة الحال مسألة الشهادة المذكورة في الفصل السابق بصدد مصر والمعارك حول وجود ثمّ توسيع النقابات المهنية في الحقبة الناصرية. مع نموّ عدد الخرّيجين، يجعل تضخّم أعضاء المهن - التي كان مقامها الرفيع وموقعها كـ«نخب» يتصاحبان مع قلّة عددهم بقدر ما يتصاحبان مع أصلهم الاجتماعي الميسور - المنافسةَ داخلها لبلوغ أعلى المواقع أمراً أشدّ مشقّةً. تطرح مسألة شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي للتفاوتات في المرتبة والموقع ودور توزيع المؤهّلات الدراسية، وذلك في

سياق توسيع النظام التعليمي وظواهر انحدار المنزلة وإعادة التصنيف التي تصاحب عمليات إعادة التشكيل الاجتماعي المميزة لتحوّلات المجتمع في الثلث الأخير من القرن العشرين. ولئن كانت هذه التساؤلات تردّد صدى تحليلات بورديو وبولتانسكي في السبعينات[٣٢٠]، إلّا أنّ بعداً آخر يضاف إليها، هو الدور الرمزي (والعملي) للتنظيم المهني.

تختلف الحالات المدروسة هنا في طبيعتها. ففي لبنان، يتعلّق الأمر بمجموعتين يحيل نموّهما وتطوّرهما إلى تقنيات العمل وطرائقه، أي إلى الكفاءات. وفي حين نشهد في الوقت عينه نمواً ديموغرافياً، نشهد تنوّعاً في المؤهلات، في حالة الطوبوغرافيين، وتطوّراً في السوق المهنية، في حالة المحاسبين. أمّا في مصر، وعلى العكس من ذلك، فقد تعرّضت فجأةً وعلى نحوٍ دراماتيكي مجموعةٌ مهنيةٌ اجتماعيةٌ معرّفةٌ بالمؤهّل الدراسي أكثر ممّا هي معرّفةٌ بكفاءةٍ مفترضة، تعرّضت إلى حركةٍ مزدوجةٍ لا يمكن فصمها عن الارتقاء والانحدار في المنزلة، الارتقاء بحصول عددٍ كبيرٍ من أعضائها على الشهادة، والانحدار بفعل بخس المنزلة الملازم، سواءٌ بانخفاض محتوى التأهيل أم بفعل الانزلاق في السلّم الاجتماعي. لكن في جميع الحالات، يتمّ استغلال النقابة المهنية لبلوغ الموقع المرغوب، موقع «المهني» أو على العكس من ذلك لمقاومة الانحدار في المنزلة.

بما أنّ الظروف التي دفعتني إلى الاهتمام بهذه المجموعات الثلاث لم تكن متماثلة، كان لا بدّ من أن تكون المواجهة أكثر احترازاً لأنّ التخطيط للتحقيق لم يتمّ في أيٍّ منها وفق منظورٍ مقارَن. ولئن كنت قد جمعت الحالات الثلاث تلك في هذا الفصل، فلأنّ بعض التماثلات بدت لي مثيرةً للاهتمام بقدرٍ كافٍ كي أظهرها.

من حيث التسلسل الزمني، وعبر بحثين سابقين عن النقابات المهنية المصرية ثمّ الأردنية التقيت مع الفنيين في الحالة الأولى ومع المحاسبين

---

٣٢٠ انظر: P. Bourdieu et I. Boltanski, « Le titre et le poste. Rapports entre le système de production et le système de reproduction », ARSS، العدد الثاني، آذار/مارس ١٩٧٥، الصفحة ٩٥–١٠٧. أنظر كذلك: P. Bourdieu, « Classement, déclassement, reclassement », ARSS، العدد ٢٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، الصفحة ٢–٢٢.

في الحالة الثانية. وقد ذكرت هذين البحثين في الفصل السابق ووضعت هاتين المجموعتين في حقل المهن المستفيدة من موقع يحدّده القانون. وقد سمحت لي حالة الفنيين المصريين بمساءلة ما يؤسّس للتحوّل بين «عمال» أو عاملين «عاديين» من جانب، ومن جانبٍ آخر «مهنيين»، بالمعنى الذي تعرّفهم كذلك الفئات المكوّنة لنقابةٍ مهنية. عبر استجواب ممثلي تلك النقابة والتحليل المنهجي للمنشورات النقابية، تمكّنت من أن أبرز الأهمّية الرمزية للشهادة، في إطار مشروع تنميةٍ ناصريٍّ تمتدّ جذوره في تاريخٍ يعود لسياسات العصرنة في القرن التاسع عشر.

لقد أثار خبراء المحاسبة الأردنيون اهتمامي لسببٍ مختلفٍ تماماً في البداية: صلتهم بسياسات التكييف الهيكلي والانفتاح الاقتصادي، التحوّل من خطابٍ قوميٍّ إلى قيم مهنيةٍ مرتبطةٍ ارتباطاً وثيقاً بعولمة الأسواق والصعوبة المفارقة التي صادفتهم في الدفاع عن مشروع استقلاليةٍ مهنية. لكنّهم جرّوني أيضاً إلى الميدان اللبناني، حيث سرعان ما ظهر لي نزاعٌ بين نموذجٍ فرنسي وآخر بريطاني بوصفه يخفي تنافساً ذا طبيعةٍ أخرى بين فئةٍ مهنيةٍ مُسيطرٍ عليها، يعرّفها مستوى تأهيلٍ متواضع، وفئةٍ ذات مزاعم نخبوية.

وكان بحثٌ جماعيٌّ لاحقٌ عن الأوساط المهنية في مجال العمران في بعض بلدان جنوبي المتوسّط[٣٢١]، ومن بينها لبنان حيث كانت المسألة المطروحة هي مسألة شروط بروز مهنة، بالصلة مع تطوّر فروعٍ تأهيليةٍ جديدة، قد دفعنا إلى استكشافٍ متوسّعٍ لمختلف المجموعاتِ المهنية العاملة في مجال العمران مع ظهورِ اختصاصاتٍ جديدة. وكانت الطبوغرافيا أحد هذه الاختصاصات: أخذت المنافسة بين الفئات المهنية ذات الأصل المتواضع وفئات المهندسين تذكّر على نحوٍ لا يقاوَم بمثال المحاسبين المدروسين قبيل ذلك.

قد يسمح التقريب بين هذه الأمثلة الثلاثة بتوضيح بعض المسائل التي

٣٢١ انظر: T. Souami et E. Verdeil (dir.), *Concevoir et gérer les villes. Milieux d'urbanistes du sud de la Méditerranée*. Paris, Anthropos-Economica، ٢٠٠٦.

طرحتها في أعمالي السابقة وتمسّ مكانة الشهادة في مأسسة «مهنة» وأهمّية التنظيم المهني والعلاقة بالسوق والدولة ورهان وإجراءات «المهننة». وبالفعل، تشترك هذه الأمثلة الثلاثة في أنّها تخصّ فئاتٍ اجتماعيةً ذات شهاداتٍ أدنى في الأصل، خرجت من التعليم الثانوي المهني. نجد في كلّ مرّةٍ السؤال عينه: كيف تتمسّك فئاتٌ مهنيةٌ صغرى لديها شهاداتٌ رغم أنها ليست شهاداتٍ عليا، بالدفاع عن معرفةٍ والترويج لها، للمطالبة باعترافٍ اجتماعيٍّ يقرّبها من المهن العلمية؟ وتظهر الاستراتيجية المطبّقة آليةً الشرعنة عبر المعرفة، وصراعات التصنيف بين الفئات المهنية الحدودية، وفي الوقت عينه الطابع المبني للفئات الاجتماعية المهنية، وبالتالي رهان هذا البناء.

لكن لا يمكن دفع المقارنة أبعد ممّا يجب، إذ إنّ الممارسات المهنية المعنية مختلفةٌ في طبيعتها: الطبوغرافيا، كالمحاسبة، تؤدّي في عددٍ من الحالات إلى مسؤوليةٍ يكرّسها القانون، في حين أنّ الفنّيين لا يعرّفون أنفسهم مهنياً إلّا بمستوى للتأهيل، وهم يعملون في مجالاتٍ ومؤسّساتٍ أو في شركاتٍ شديدة التنوّع. يختلف اندراج هذه الفئات الثلاث في سوق العمل. في لبنان، تظهر الفئتان الأوليان عمليةً لا تقاوَم من ارتقاء مستوى التأهيل وتنوّعه وترجمته بالنسبة إلى بعض الميادين المهنية. وفي مصر، الفئة الثالثة أكثر قرباً من عالم العمّال: ارتفاع مستوى التعليم هو أصل المأزق الذي يعاني منه الفنّيون، لكن بخاصّةٍ الطابع الشكلي على نحوٍ متزايد لذلك المستوى والذي ليس بوسعه أبداً، في اقتصادٍ يتّسم بالبيروقراطية ومتأزّم، الاستفادة من تحسّنٍ حقيقيٍّ في الكفاءات.

هنا، يدخل في اللعبة أيضاً مكان الحدود بين العمّال «العاديين» والفئات التي تنظر إلى نفسها بوصفها «مهناً»، يعرّفها احتكار كفاءةٍ وتقتضي مسؤوليات، لكن كذلك (وبخاصّة) ميزات، لا بل امتيازات، وانتقال تلك الحدود التي تشهد ارتقاء عاملين أو حرفيين أو تجاراً صغاراً قديمين إلى موقع «المهنيّ»[٣٢٢] البارز. نحن في نقطة التقاطع، أو نقطة

---

٣٢٢ يشير شارل غاديا إلى الطابع المهيكِل، في فرنسا، للتحوّل الفاصل بين الكوادر والعاملين الآخرين بأجر (انظر: Les Cadres. Une énigme sociologique، باريس، برلين، ٢٠٠٣، ١٧٥

الالتقاء، بين تعيين مجموعةٍ بالمؤهّلات، ميدان الكفاءة، أو بموقعها في السلّم الاجتماعي. وبالفعل، لا يمكن هنا فصل الارتقاء في سلّم الفئات الاجتماعية المهنية عن النفاذ إلى المقام البارز الذي تحتلّه مهنةٌ ذات موقع، معرّفةٌ بوجود «نقابة» أو «نقابة مهنية».

في هذه المرحلة، يعود التأمّل ليتركّز في حقل سوسيولوجيا المجموعات المهنية عبر وضع تعريف الكفاءة والتأهيل في قلب التحليل، وكذلك الاستراتيجيات المهنية التي تصاحبها، استراتيجيات الحراك الاجتماعي الصاعد أو «بناء استحقاق الاحترام» من دون إهمال المقاربات المستوحاة من التبادلية (interactionnism) التي تسائل الاستراتيجيات الفردية بخصوص المسيرة المهنية والسلطة وتوظّف عبرها مجموعةٌ أو فردٌ منظّمةً لصالحهما[٣٢٣].

بذلك، سوف نفترض أنّ هذا النمط من الأبحاث قابلٌ لتزويدنا بمعلومات عن عملياتٍ أوسع مطبّقةٍ في المجتمعات المعنية، في حين أنّه على العكس من ذلك، ربّما ينبغي ألّا نغفل عن الإجراءات الخاصة بالتطويع الاجتماعي وبناء الرابط الاجتماعي في المجتمعات التي لا يحتلّ فيها العمل المركزية التي يحتلّها في الاقتصادات المتطوّرة. يبدو خلف كلٍّ من الأمثلة الواردة هنا تنافسٌ مهني، على حدود المجموعات، القديمة منها والجديدة، كما يبدو أيضاً داخل تلك الحدود، وهو تنافسٌ يعود إلى رهاناتٍ أخرى تحيل إلى ضروبٍ أخرى من التضامن أو الانتماء، سواءٌ تعلّق الأمر بصراعاتٍ لبلوغ مناصبَ قابلةٍ لاستغلالها خارج الحقل المهني أم عبر النفاذ غير المتساوي لرأس المال الدراسي أو الاجتماعي الضروري لبلوغ موقع المهني، وترجمة النزاعات بين المجموعات والجماعات المزوّدة به تزوّداً غير متساوٍ.

صفحة). وفي بريطانيا العظمى، يقال إنّ الحدود بين «الياقات البيضاء» و«الياقات الزرقاء» هي ميزةٌ قويّةٌ لعالم العمل (مقابلة مع جوليا إيفيتس J. Evetts).

٣٢٣ انظر: K. Macdonald, « Building respectability », *Sociology*، العدد ٢٣/١، ١٩٨٩، الصفحة ٥٥–٨٠؛ وللمؤلف نفسه: *The Sociology of the Profession*، لندن Sage ١٩٩٥. أنظر أيضاً: E. Freidson, *La profession médicale*, Paris, Payot, ١٩٨٤. يستعيد ماكدونالد مفهوم استحقاق الاحترام من ماغالي لارسون Magali S. Larson في كتابها: *The Rise of Professionalism*، لندن، ١٩٩٨، الصفحة ١٢٩–١٣٤.

لبنان: الطبوغرافيون المجازون والحرفيون المحاسبون

حتّى صدور القانون رقم ٣٦٤ بتاريخ الأوّل من آب/أغسطس ١٩٩٤ الذي نصّ على تأسيس «نقابة خبراء المحاسبة المجازون في لبنان»[٣٢٤]، كانت توجد في لبنان منظمتان مهنيتان للمحاسبين، إحداهما هي «نقابة خبراء المحاسبة» التي نجمت من تحوّلٍ في العام ١٩٨٠ لنقابة أصحاب مكاتب المحاسبة التي تأسست في العام ١٩٦٣ [٣٢٥]، والثانية جمعيةٌ مهنيةٌ باسم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط (Middle East Society of Associated Accountants)، وهي جمعيةٌ ذات استلهام أنغلوسكسوني، تأسست في مطلع العام ١٩٦٤ وكانت أكثر نخبويةً بكثيرٍ.

بعد أقلّ من عامين، صدر القانون رقم ٥٢٢ بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٦ ليعرّف وينظّم شروط ممارسة مهنة الطبوغراف، وأسّس «نقابة الطبوغرافيين المجازين في لبنان»[٣٢٦]، الذي امتصّ وأخفى النقابة التي كانت تحمل الاسم نفسه وسبقته ببضع سنوات.

المقاربة بين الحالتين مغرية، فعلى الرغم من تباينهما في طبيعة الممارسة المهنية، بل وفي بنية الحقل المهني الموافق، خضع في كلّ مرّةٍ جزءٌ من الجسم المهني المعني لمسؤوليةٍ قانونيةٍ ومحلّفةٍ وشهد إذاً في وقتٍ مبكرٍ شكلاً من التنظيم، قبل أن يجد نفسه مندمجاً في مجملٍ أوسع. فضلاً عن ذلك، تشترك الحالتان في أنّهما تخصّان جماهير قريبةً من بعضها بفعل التواضع النسبي لأصلها الاجتماعي ورأسمالها الدراسي، كافحت بقوّةٍ لتنال اعترافاً مهنياً: في الحالة الثانية، يبدو أنّ تلك الجماهير

٣٢٤ بالفرنسية: Ordre des experts-comptables libanais وبالإنكليزية: Lebanese Association of Certifies Public Acountants. اللغات الثلاث مستخدمة لدى المعنيين، والمعادلات في كلٍّ منها رسميّةٌ هنا.

٣٢٥ كانت تضمّ الممارسين الأحرار للمحاسبة، تتباين مستويات تأهيلهم.

٣٢٦ بالفرنسية: Ordre des géomètres topographes (géotopographes) au Liban: هاتان هما التسميتان اللتان تظهران في وثائق النقابة. هنا أيضاً، يستخدم المصطلح العربي عينه مقابل كلمتي syndicat وordre. تشير الترجمة الفرنسية هنا إلى الفارق في الوضع القانوني: نقابة syndicat الطبوغرافيين المجازين، مثلها مثل نقابة syndicat أصحاب مكاتب المحاسبة، تخضع لقانون العمل وكانتا موضوعتين تحت وصاية وزارة العمل، خلافاً للنقابات المهنية ordres التي تتأسّس بقانونٍ ينظّم ممارسة المهنة، وتوضع تحت وصاية الوزارات الفنية المقابلة.

لا تزال بعيدةً عن ربح المعركة الرمزية. وبالفعل، الجزء المسيطر عليه من تلك «الطبقات الوسطى الجديدة» التي كثيراً ما تقرَن بالتنمية هو في غالب الأحوال من أصلٍ فلاحي ومن عالم الأرياف. في لبنان، حيث تمثّل الانتماءات الطائفية بعداً قويّاً للهوية، كان هذا الجزء ينحدر بدايةً من جبل لبنان القريب من بيروت ومن الطائفة المارونية، ثمّ أصبح في وقتٍ لاحقٍ ينحدر من المناطق المحيطية والطائفة الشيعية[٣٢٧]: في الكفاح من أجل نيل الاعتراف الاجتماعي، تضع هذه المرجعيات الهوياتية النخب المهنية، المنحدرة عموماً من عائلات الوجهاء البيروتيين القديمة، من سنّةٍ أو أرثوذكس، في مواجهة هذه المهن الثانوية اجتماعياً ومذهبياً في آنٍ معاً. أمّا في مصر، حيث يغيب البعد الطائفي[٣٢٨]، نجد أنّ التباينات الاجتماعية من حيث رأس المال الرمزي والثقافي شديدة الحساسية.

من السجل العقاري إلى الطبوغرافيا، ولادة مهنة؟

الطبوغرافيون المجازون أصحاب مهنةٍ غير بارزة، ذات حدودٍ يزيد من ضبابيتها أنّ تعريفها يخضع إلى حدٍّ كبيرٍ للتنظيمات التي تحكم المجال العقاري وتنظيم المناطق هي بالتعريف متبدّلة من بلدٍ إلى آخر، ولم يدرسهم علم اجتماع المهن إلّا فيما ندر[٣٢٩]. وهذا يجعل دور الجمعيات المهنية في هيكلة الحقل المهني أكثر أهميّةً.

٣٢٧ في العام ١٩٧٦، خلص كلود دوبار وسليم نصر في كتابهما حول «الطبقات الاجتماعية في لبنان» إلى اقتراح أنّ «تحليل المذهبية لا ينفصم عن دراسة الطبقات الوسطى وتحوّلها الاقتصادي» (انظر: *Les Classes sociales au Liban*, Paris, Presses de la FNSP، ١٩٧٦، الصفحة ٣٢٤).

٣٢٨ عدد الأقباط (وهم المسيحيون المصريون) قليلٌ جدّاً وهم موزّعون على مجمل الفئات الاجتماعية وعلى مناطق البلاد.

٣٢٩ يكرّس كار ساوندرز Carr-Saunders وويلسون Wilson بضع صفحاتٍ شديدة الأهمية للـ«surveyors»، أبناء العم البريطانيين للمسّاحين géomètres الفرنسيين، ويكشف تشاركهم في بريطانيا العظمى مع الوكلاء العقاريين عن إجراءاتٍ تاريخيةً للهيكلة مغايرةً تماماً. انظر: A. M. Carr-Saunders & P.A. Wilson, *The Professions*، 2nd ed. London, Frank Cass & Co، ١٩٦٤، الصفحة ١٩٤–٢٠٨.

إذاً، عرّف القانون رقم ٥٢٢ للعام ١٩٩٦ في لبنان مهنة «الطبوغرافي» (géomètre topographe) في الترجمة الفرنسية للقانون، وهي عبارة تعني: (مسّاح طبوغرافي) وأنشأ في الوقت عينه نقابة الطبوغرافيين. ربّما يعود هذا الاختلاف في التسمية إلى صعوبة ترجمة مصطلح «géomètre» إلى العربية، فالمصطلح الوحيد الموجود يعني أيضاً «مهندس»، إذ إنّ أحد أوائل معاني جذر «هندس» هو ما يعادل بالفرنسية كلمة «géométrie». من جانبٍ آخر، وكما سنرى لاحقاً، كان أوائل المسّاحين، الذين تمّ تدريبهم لإنجاز المسح العقاري، يتعاملون باللغة الفرنسية بإدارة طبوغرافيين فرنسيين.

نفهم من المادة ٤٤ في القانون، والتي تذكر تحويل «مجلس النقابة» إلى مجلسٍ مؤقّتٍ للنقابة حتّى اجتماع أوّل جمعيةٍ عمومية، أنّه كانت توجد قبل العام ١٩٩٦ نقابةٌ حلّت النقابة الجديدة محلّها[٣٣٠]. من جانبه، يذكر رئيس النقابة[٣٣١] وجود «جمعية»، تأسّست في مطلع الخمسينات وحدّدت لنفسها مهمّة الحصول على تنظيم للمهنة. لم تفرض الجمعية، ولا النقابة فيما بعد، شرط حيازة المرشّح للانتساب على شهادة، في حين أنّ الانتساب، على العكس من ذلك، غير إلزامي لممارسة نشاطٍ غير مقنن. وحدهم المهندسون الطبوغرافيون، أعضاء نقابة المهندسين والمهندسين المعماريين، يخضعون رسمياً على الأقلّ لمراقبة، في حين أنّ الطبوغرافيين المحلّفين مسؤولون أمام المحاكم. لكنّ الجميع كانوا يشتكون من هذا الغياب للتنظيم وبسبب كثرة الممارسات المريبة تحديداً فرض تأسيس النقابة نفسه في نهاية المطاف.

إذاً، قبل العام ١٩٩٦، لم يعرّف أيّ نصٍّ موقعاً يحدّد حواف مهنةٍ، ولا فرض لاحقاً شروطاً للنفاذ إلى سوقٍ مهنيةٍ ضعيفة الهيكلة. تأسيس النقابة مآلٌ لعمليةٍ ستفرض عليها لاحقاً بالتدريج فكرة ضرورة التنظيم. غير أنّ إجراءات هذا التنظيم لا تحظى بالإجماع ولا يزال بعض قادة نقابة المهندسين معادين بعمقٍ لوجود نقابةٍ للطبوغرافيين.

٣٣٠ النصّ المتوافر لديّ باللغة العربية، ويستخدم فيه مصطلح نقابة إشارةً إلى المنظّمتين، ما يمكن أن يؤدّي إلى بعض الالتباس. يذكر القانون الجديد أمراً يعود للعام ١٩٩١ نصّ على تنظيم النقابة القديمة قبل تأسيس النقابة الجديدة.

٣٣١ مقابلة مع سركيس فذعوس في مقرّ النقابة ببيروت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢١ (بالفرنسية).

تندرج العوامل التي تكمن وراء هذه الحاجة إلى التنظيم في فئتين رئيستين: اختلاسات بعض شركات الإنشاء والأشغال العامة عبر الغشّ في المسح العقاري وضرورة مراقبةٍ أكثر صرامةً من جانب، وانتشار عددٍ من الخرّيجين الذين يجادلون بحيازة كفاءةٍ في الطبوغرافيا وازدحام سوقِ العمل من جانبٍ آخر. لكن بصدد عملنا هنا، يبدو لي أنّ النزاع مع المهندسين هو الذي يكشف الرهانات الاجتماعية المهنية الحقيقية من حيث التصنيف والارتقاء الاجتماعي (النفاذ إلى موارد رمزية)، والتحكّم وتقاسم سوقٍ من جانبٍ آخر (النفاذ إلى موارد اقتصادية).

من أجل الحصول على لقب طبوغرافي وممارسة المهنة المعرّفة على هذا النحو، أصبح لازماً أن يحوز المرء على شهادةٍ عليا في العلوم التطبيقية بعد خمس سنواتٍ من الدراسة في تخصّص الطبوغرافيا، أو شهادة بعد أربع سنواتٍ دراسية تليها سنة من التدريب بإشراف طبوغرافيٍّ معترفٍ به (المادة الثانية). ينبغي فضلاً عن ذلك الحصول على إجازة من وزارة الأشغال العامّة (المادة الرابعة). غير أنّه، خلال الأشهر الستّة التي تلت نشر القانون، يقبل الانتساب المؤقت لكلٍّ من: حائزي دبلوم فنّي عالي (TS) من التعليم المهني ممّن لديه ثلاث سنوات من الخبرة، وأولئك المسجّلين في تأهيلٍ فنّيٍّ عالٍ شرط أن يتدرّبوا لمدّة ثلاث سنوات، وحائزي شهادة ثانوية فنية (BT)، شرط ألّا تقلّ سنوات ممارستهم عن عشر سنوات، والطبوغرافيين (أي المسّاحين) المحلّفين (استناداً إلى القانون رقم ٢٥٧٦ للعام ١٩٢٩) وكذلك الطبوغرافيين الذين تزيد سنوات ممارستهم عن خمسةٍ وعشرين عاماً قبل صدور هذا القانون. أيّاً كان مستوى الشهادة، لا يفرض أيّ تحفّظٍ أو أيّ تقييدٍ على الممارسة بعد الحصول على القبول المطلوب.

أمّا مجال الكفاءات التي تغطّيها المهنة الجديدة، فهو معرّفٌ في إحدى وثائق النقابة على الشكل التالي:

> يهتمّ علم الطبوغرافيا بتقنيات مسح الأراضي وكلّ ما تحمله من علامةٍ وأثر، سواءٌ أكانت طبيعيةً كالجبال والأنهار والبحيرات، إلخ.

أم اصطناعية كالمباني والأقنية والطرق، إلخ. وأخذ مختلف القياسات. كما يهتمّ برسم خرائط العقارات والأراضي والمناطق والمدن، إلخ. تنقسم الطبوغرافيا إلى عدّة فروع: ١. علم المساحة التطبيقية (...)، ٢. الطبوغرافيا (...)، ٣. إجراء عمليات المسح(...)[٣٣٢].

تواصل الوثيقة عينها تعداد الأشغال الرئيسية التي أنجزها الطبوغرافيون، أي رسم الخرائط وإجراء عمليات المسح والمخططات الإجمالية ومراقبة الأشغال، إلخ. يتعلّق الأمر إذاً بتجميع مجموعةٍ من «المهن» التي تحشد كفاءاتٍ متماثلةً في الطبيعة رغم انتمائها إلى حقول نشاطٍ متباينة: الأشغال العامّة وتنظيم المناطق والبناء (مجال الفنيين والمهندسين الطبوغرافيين) من جانب، والمسح ورسم الخرائط من جانبٍ آخر. في الحالة الأولى، يتعلّق الأمر بتخصّصاتٍ ملحقةٍ بالهندسة المدنية، وفي الحالة الثانية بالجغرافيا. على تقاطع هذين المجالين، عمل الطبوغرافيين هو أيضاً أساسٌ لتنظيم المدن.

القيام بالمسح وولادة هيئة للمسّاحين

تاريخياً، نشأت انطلاقاً من قيام الجيش الفرنسي في عهد الانتداب بالمسح هيئةٌ مهنيةٌ متخصّصة، تأهّلت بدايةً على أرض الواقع[٣٣٣] وكان كامي دورافور (Camille Duraffourd)، المهندس والضابط في الجيش الفرنسي، مسؤولاً عنها. منذ أواخر العشرينات، صدر قانونٌ يؤسّس لمهنة المسّاح المحلّف[٣٣٤]. بعد الحرب والاستقلال، قام هؤلاء الفنيون من ذوي الخبرة لكن غير الحاصلين على شهادة بتأسيس أولى المكاتب وعملوا لصالح الدوائر العقارية الحكومية أو في بلدية مدينة بيروت.

٣٣٢ انظر: سركيس فدعوس، المبررات العلمية والفنية والقانونية لنشأة نقابة الطبوغرافيين، مجلة نقابة الطبوغرافيين المجازين في لبنان، العدد رقم ٢٠٠٢/٢٧/S1، بتاريخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣٣٣ انظر: M. Allūsh, « Le cadastre libanais de la géodésie terrestre à la géodésie spatiale » (سجل المساحة اللبناني من علم المساحة التطبيقية الأرضية إلى علم المساحة التطبيقية الجوية)، ورد بالفرنسية في: 'الطبوغراف' al-Tupugraf، أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣٣٤ مقابلة مع قزحيا صفير، الرئيس الأسبق لنقابة الطبوغرافيين بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢ (٢٠٠٢/٧/١، بيروت). هذا القانون الذي يعود للعام ١٩٢٩ مذكورٌ في المادة الخامسة من قانون العام ١٩٩٦ (انظر أعلاه).

لا تقدّم أولى الوثائق المسحية التي وضعها العثمانيون في العام ١٨٦٤ بهدف تحصيل الضرائب أكثر ممّا هو ضمن مشروع للتحكم بالأراضي، ناهيك عن تنظيمها، لا تقدّم أيّ مؤشّراتٍ طبوغرافيةً دقيقة، بل مؤشراتٍ اقتصاديةً فقط (طبيعة الإنتاج) واجتماعية (الجوار). السلطات العسكرية الفرنسية هي التي اهتمّت في بداية عهد الانتداب برسم خريطةٍ للبنان. أسّس كامي دورافور أوّل مكتبٍ للمسح. ومع فرق عمله، أنجز أعمال المسح لـ ٤٠ بالمائة من مساحة البلاد. بين مساعديه، كان يوجد عددٌ كبيرٌ من الروس البيض. ترأس بعضهم أولى مكاتب المسّاحين الطبوغرافيين اللبنانيين في الخمسينات. كانت «هيئة أركان» دورافور تعدّ حتّى ٢٠٠ شخص وقامت بقياساتٍ مسحيةٍ تطبيقية وعرّفت نقاط التثليث ووضعت نقاط علاّم لأعمال المسح[٣٣٥]. كانت فرق دورافور، أو «كتائبه» المكوّنة من مسؤولٍ فنّيٍّ وخمسة مساعدين منفّذين لا تأهيل خاصاً لهم، تذهب إلى المكان المحدّد[٣٣٦]. في العام ١٩٢٩، صدر تشريعٌ ينصّ على تأسيس «المسح القانوني» وأصبحت مهنة المسّاح محلّفة[٣٣٧]. عندما استقلّت البلاد، وبعد رحيل الفرنسيين، واصل الفنّيون الذين تدرّبوا على أيديهم العملَ، وسجّل بعضهم أنفسهم كمسّاحين محلّفين في الدوائر العقارية التابعة للحكومة، في حين وظّفت بلدية بيروت بعضهم الآخر[٣٣٨]. لكنّ مستوى التأهيل والكفاءة بقي ضعيفاً وتراخت نوعية العمل.

٣٣٥ يقدّم م. علّوش (المقال المذكور آنفاً) تقنية التثليث المستخدمة في الثلاثينات ويشرح حدودها ويعرض الطرائق الجديدة.

٣٣٦ لا أحد يعلم ما هو الطبوغرافي. في القطاع الخاص، يدعوه الناس «مهندساً»، حتّى إذا كان أمياً. في الجيش، وبسبب الفرنسيين، كان الأمر أكثر تنظيماً، كان هنالك الفنّي، المساعد الفنّي، رئيس الكتيبة، رئيس القسم، ولم يكونوا جميعاً طبوغرافيين. يمكن أن يكون المساعد الفنّي مشغّلاً... يحمل العامل المتخصّص العلامة، ويعرف النقاط... (ليس أكثر)... ورئيس الكتيبة فوق الآخرين، إنّه يدير خمسة أشخاص... (م. أ.، مهندس طبوغرافي، مقابلة باللغة الفرنسية، بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٥، بيروت). في هذا الصدد، ربّما يحكى في فرنسا عن مسّاح أكثر ممّا عن طبوغرافي. نرى جيداً التباس مصطلح المهندس الذي يحثّ على الأرجح المحادث اللبناني الناطق بالفرنسية على التحدّث عن طوبوغرافي في جميع الحالات.

٣٣٧ هذا يعني أنّ المسح العقاري وثيقةٌ ذات قيمةٍ قانونية، وأنّه قبل أن يعتمد على نحوٍ نهائي، ينبغي أن ينشر لمدّة عام للسماح باعتراضٍ محتملٍ (مقابلة مع قزحيا صفير ذكرت آنفاً).

٣٣٨ مقابلة مع أ. ع.، مهندس طبوغرافي، موظف سابق في بلدية مدينة بيروت، بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٩. بيروت (بالفرنسية).

في مطلع الستينات، اهتمّ الجيش اللبناني بإعادة تنظيم مديرية المساحة وأقام في شباط/فبراير ١٩٦٢ مديرية الشؤون الجغرافية (DAG) التي ضمّت إليها مديرية التصوير المساحي الضوئي الخاصّة بالمساحة. أرسلت مديرية الشؤون الجغرافية إلى فرنسا نحواً من ثلاثين مهندساً ليدرسوا في المعهد الجغرافي الوطني في مجالات التصوير المساحي الضوئي وعلم المساحة التطبيقية والطبوغرافيا[٣٣٩]. بعد بضع سنوات، التفتت المديرية إلى المدرسة العليا للهندسة ببيروت (التابعة لجامعة القديس يوسف) في محاولةٍ لتوظيف المهندسين الطبوغرافيين بعد تخرّجهم. عرضت على المرشّحين موقع طالبٍ موظّفٍ وإمكانية إرساله إلى فرنسا بعد حصوله على شهادة الهندسة. سيكون هنالك ثلاث دفعاتٍ من المهندسين المدنيين الطبوغرافيين، تتألّف على التوالي من ١٠ و٨ و١٠ طلاب[٣٤٠].

> «بناءً على طلب المديرية الجغرافية في الجيش وعلى نحوٍ مؤقّت، تأسّست في المدرسة العليا للهندسة ببيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ مديرية تابعة للجيش تضمن في مختبراتها الأشغال العملية لهذا القسم. كانت نفقات دراسة الطلاب تقع على عاتق الجيش الذي كان يؤمّن لهم من جانبٍ آخر منحةً شهريةً ويقدّم لهم بعد حصولهم على الشهادة تخصصاً إضافياً في الخارج؛ بعد تخرّجهم، كان على هؤلاء الطلّاب التعاقد لمدّة خمس سنواتٍ كمهندسين في الجيش. تمّ تأمين هذا التأهيل لثلاث دفعات للأعوام ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣؛ وخصّت ٢٨ خريجاً، ثمّ توقّف بعد ذلك[٣٤١]».

في الفترة عينها تقريباً، تأسّس فرعٌ للطبوغرافيا في المدارس المهنية (الصنائع). في الخمسينات، كانت المدارس الخاصّة قد سبقتها لكنّها لم تكن تقدّم إلّا تأهيلاً مقتضباً جداً. وحين تأسست في العام ١٩٦٤

٣٣٩ معلومة مقدّمة من مهندسٍ من المدرسة العليا للمهندسين في بيروت، دفعة العام ١٩٥٨.

٣٤٠ انظر: J. Ducruet, s.j., Faculté d'ingénierie، السجلّ الذهبي، ١٩١٩–١٩٩٩، بيروت، جامعة القدّيس يوسف في بيروت، ١٩٩٩، الصفحة ٢٢٧–٢٨٢.

٣٤١ مصدر سبق ذكره، الصفحة ٥٧.

الفروع المهنية في الدراسة الثانوية (BT) والشهادة الفنّية العليا (TS) في الطبوغرافيا، كانت المدارس الحكومية هي وحدها المخوّلة بمنحها، واستُبعِدت المدارس الخاصة[٣٤٢]. لكنّ عدداً كبيراً من حائزي الشهادة الثانوية الفنية سعوا لمعادلة شهادتهم بالشهادة العامة للتمكّن من دراسة الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية.

المهندسون الطبوغرافيون: فئة عليا من المهنة أم مهنة متمايزة؟

كانت الطبوغرافيا على الدوام مادّةً مدرجةً في برنامج تأهيل المهندسين المدنيين. منذ أواخر الثلاثينات، كان مدير المساحة مهندساً تخرّج في المدرسة العليا للهندسة ببيروت. اليوم، يتمتّع عددٌ من أصحاب أو شركاء مكاتب الدراسات المتخصّصة في الطبوغرافيا بتأهيل كمهندسين مدنيين. هذه هي حالة المدير المؤسّس لشركة (MAPS) المرموقة التي يمتدّ حقل نشاطها ليتجاوز بكثيرٍ لبنان وتنجز تغطيةً بالخرائط لمجمل الشرق الأوسط. وفي حين أنّني علّى مدى تحقيقي المتعلّق بالطبوغرافيين قد وجّهت بسرعةٍ إليه، فهو يشكّ في أنّه يستطيع أن يعدّ نفسه طبوغرافياً ويبرّر هذا التأكيد بحجّةٍ مؤسّساتية الطابع. يقول:

- «أنا لا أستطيع أن أعدّ نفسي طبوغرافياً، لأنّني في نقابة المهندسين. لا يمكن أن يكون المرء في نقابتين معاً. كان الطبوغرافيون يعتقدون ذلك ممكناً، لكنّ المهندسين ذكّروا بأنّه غير ممكن وقالوا إنّهم سيضعوننا خارجاً...[٣٤٣]».

يطرح هذا النوع من الملاحظات مشكلةً دقيقةً تتعلّق بالمنهج، لكنّها يمكن أن تساهم في تسليط الضوء على رهانات تعريف المجموعة المهنية.

٣٤٢ يعود التطوّر الحقيقي للتعليم الفني الحكومي إلى رئاسة فؤاد شهاب (١٩٥٨–١٩٦٤) التي تميّزت بجهدٍ لافتٍ لإصلاح الدولة وخدماتها العامّة وعصرنتها (انظر: E. Picard, *Liban, État de discorde*, Paris, Flammarion، ١٩٨٨، الفصل الثامن). استقيت الخطوط العريضة لهذا الموضوع من مقابلةٍ مع جان عقل، مدير التعليم الفني بين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٢، بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٢، أجريت في بيروت.

٣٤٣ مقابلة في شركة MAPS بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٥ (بالفرنسية).

فكيف يمكن اختيار المحادثين المناسبين والممثّلين لمجموعةٍ يراد حقّاً الإحاطة بها في حين أنّ تعريفها موضع تشكيكٍ لم يحلّ بعد وهو بالضبط في مركز المسألة المطروحة؟ بعد البدء بمقابلةٍ في النقابة، التقيت شيئاً فشيئاً وانطلاقاً من هذا التواصل الأوّل مع عددٍ من المهنيين الذين أشار إليهم مسؤولو النقابة بدايةً، وبعد ذلك من أشار إليهم من التقيت بهم في البداية، بوصفهم طبوغرافيين. على نحوٍ متوقّعٍ إلى حدٍّ ما، جرى توجيهي إلى أولئك الأعلى مكانةً أو تأهيلاً.

المدرّسون المكلّفون بدروس الطبوغرافيا في المدرسة العليا للهندسة ببيروت هم عموماً مهندسون مدنيون. وعلى العكس من ذلك، عانى المهندسون الطبوغرافيون الذين درسوا في السبعينات كثيراً كي يتمّ قبولهم في نقابة المهندسين. فعلى الرغم من لقبهم كمهندسين 'مدنيين' جغرافيين، أرغموا على اتباع دورةٍ تدريبيةٍ إضافيةٍ في الهندسة المدنية بعد نيلهم للإجازة كي يقبلوا في نقابة المهندسين، وربّما كان ذلك علامةً مبكرةً على تشنّج النقابة بصدد تحديد الإجازات المقبولة بفعل ظهور بطالةٍ بين المهندسين.

مع تطوّر الدراسات الهندسية، نجمت من فرع الهندسة المدنية تدريجياً تخصّصاتٌ مختلفة، من بينها الطبوغرافيا. من جانبٍ آخر، اتّبع عددٌ كبيرٌ من المهندسين الذين درسوا في الخارج دوراتٍ تدريبيةً متخصّصةً موجودةً على نحوٍ متباينٍ في هذه الجامعة أو تلك. يبدو أنّ الطبوغرافيا تتمتّع بمركزٍ قويٍّ في تأهيل المهندسين في عددٍ من بلدان أوروبا الشرقية، لا سيّما روسيا. إذ قدّر أحد مسؤولي نقابة المهندسين أنّ ٦٠ بالمائة من المهندسين الطبوغرافيين من أعضاء النقابة تخرّجوا في روسيا، وبصورةٍ أوسع في جامعات الاتحاد السوفييتي السابق، ودرس بعضهم في تشيكوسلوفاكيا، وثلاثون منهم تقريباً في فرنسا. لم يكن عددهم كافياً ليشكّلوا قسماً مستقلاً (ينبغي ألّا يقلّ العدد عن ٥٠٠ عضو)، فانتسبوا إلى فرع الهندسة المدنية لكنّهم شكّلوا في العام ١٩٩٠ «رابطةً» بلغ عدد أعضائها في العام ٢٠٠٥ نحو ١٦٠ عضواً يدفعون اشتراكاً، من

بينهم نحو ستين ناشطاً، وتنظّم الرابطة محاضراتٍ ودوراتٍ تدريبية[٣٤٤].

إنّ وجود هذا الفرع للمهندسين الطبوغرافيين مثيرٌ للاهتمام من وجهة نظر الهوية الاجتماعية المهنية المدروسة. يذكر رئيس نقابة الطبوغرافيين ٢٠ إلى ٢٥ مجازاً من نوفا بولوتسك في بيلوروسيا حيث يبدو أنّه تقدّم هو نفسه لنيل شهادة الدكتوراه[٣٤٥]. ويقال إنّ هذه الجامعة مشهورةٌ تحديداً بفرع الطبوغرافيا فيها ـ علم المساحة التطبيقية.

من الستينات إلى الثمانينات، كان لدى الطلاب الأكثر تواضعاً إمكانية الذهاب للدراسة في البلدان الاشتراكية بفضل السياسة السخية في تقديم منح من هذه البلدان لشباب بلدان العالم الثالث. كانت أحزاب اليسار والحركة الوطنية قناةً مهمّةً لتوزيع تلك المنح. بعد العام ١٩٩٠، واصلت بلدان أوروبا الشرقية اجتذاب طلّاب حتّى من دون منحة، لأنّ انخفاض كلفة الحياة فيها يجعل القيام بدراساتٍ عليا فيها أسهل منالاً منه في بلدان أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، بل وأكثر من ذلك أسهل منه في جامعة القدّيس يوسف أو الجامعة الأميركية ببيروت حيث ترتفع رسوم الدراسة ارتفاعاً كبيراً. معظم المهندسين الطبوغرافيين هم على الأرجح من تلك الطبقات المتواضعة، من المناطق الهامشية ونادراً من بيروت[٣٤٦]. لذلك، نرى موقفاً ملتبساً في صفوف أولئك الذين نالوا شهادة الهندسة، هو مزيجٌ من الحرص على نيل الاعتراف من المهندسين والارتباك الناجم من غياب رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يسمح لهم بالاندماج الحقيقي في وسط المهندسين.

من خريجي المدرسة العليا للهندسة ببيروت إلى خرّيجي روسيا، لم يشكّل المهندسون الطبوغرافيون كلاً متجانساً، نجده على نحوٍ رئيسيٍّ في نمط تشغيلٍ أو نشاط. على العكس من ذلك، تعبرهم تحوّلاتٌ اجتماعيةٌ مهنيةٌ تحيلُ إلى ضروبٍ متباينةٍ من التزوّد برأس المال الثقافي والدراسي (طبيعة الشهادة) والاجتماعي (الأصل الاجتماعي والمكاني والمذهبي)،

٣٤٤ مقابلة مع رئيس رابطة المهندسين الطبوغرافيين في نقابة المهندسين، وهو نفسه خرّيج تشيكوسلوفاكيا (بيروت، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، باللغة العربية).

٣٤٥ توضيحٌ قدّمه أحد زملائه، ووصفه بأنّه «مهندس ممارس».

٣٤٦ المصدر: مقابلة في نقابة المهندسين.

تحدّد احتمالية نفاذهم إلى أنماطٍ متباينةٍ من التشغيل، في الإدارة أو في مكاتب الدراسات. ومحلّ التمايز في مستوى الشهادة في الأجيال الأولى (بين غير المجازين وأصحاب الشهادات الفنية والمهندسين)، حلّ اليوم على نحوٍ متزايدٍ تمايزٌ من حيث أصل الشهادة وفرع التأهيل. تطرح مسألة النقابة على نحوٍ مختلفٍ بالنسبة إلى هؤلاء وأولئك.

وضع الطبوغرافيا في التسعينات

في العام ٢٠٠١، بلغ عدد أعضاء النقابة ٨٧٠ عضواً، ١٥ بالمائة منهم تقريباً في القطاع العام (أكثر من مائة). وقد قيّم أحد القدامى بنحو ألفٍ عدد الطبوغرافيين الممارسين في العام ١٩٩٦ بين القطاعين الخاص والعام. في العام ٢٠٠١، تمّ منح نحو ألف تصريح أو تجديدها، وكان ٨٠٠ من الحاصلين على تلك التصاريح أعضاء في النقابة (الآخرون موظّفون). هنالك نحو ٢٠٠ مكتب خاص، فردي أو جماعي[٣٤٧]. وحين نطلب من رئيسها قائمةً بالأعضاء أو معلوماتٍ إضافيةً عن نسبة مختلف فئات المجازين وغير المجازين وعن وضع التشغيل، يتهرّب من الإجابة: يذكر خرّيجي جامعة القدّيس يوسف والجامعة العربية والجامعة اللبنانية وأولئك الذين نالوا شهاداتٍ من جامعاتٍ خارج لبنان، من روسيا وبيلوروسيا، لكنّه لا يعطي أيّ رقمٍ، ما يساهم في الصعوبة المشار إليها أعلاه.

وفق رئيس النقابة السابق له، ثلاثة أرباع أعضاء النقابة نالوا شهادةً من مستوى شهادة فنية (BT) أو فني عالي (TS)، و٢٠ بالمائة منهم لم ينالوا شهادة، و٥ بالمائة مهندسون. ربّما كان يفرط في تقدير نسبة المهندسين... وبالفعل، يعبّر بعضهم عن حيرتهم بصدد كفاءة المنتمين إلى النقابة ويؤكّدون أنّ عدد الطبوغرافيين المستحقين لهذه التسمية لا يتجاوز ٢٠٠، في حين أنّه من بين المكاتب المائتين المسجّلة، لا يتجاوز عدد تلك التي تستحقّ هذا التسجيل خمسة عشر مكتباً.

يؤكّد بعضهم الآخر أنّ تأسيس النقابة قد أدّى إلى انتشار مكاتب صغيرة، والأرجح أنّ ذلك تمّ وفق آليةٍ نجدها في الحقبة عينها عند خبراء

٣٤٧ ينبغي أن تعدّ هذه المعلومات دلاليّةً لأنّها من مصدرٍ شفهي ولا يمكن التأكّد منها.

المحاسبة (انظر أدناه)، تهدف إلى الاستفادة من المرحلة الانتقالية قبل أن تغلق السوقَ الشروطُ الجديدة للحصول على الترخيص والمنصوص عليها في القانون. يتحدّث شخصٌ عن ٢٠٠ طبوغرافي متمرّس من أصل ٧٠٠ طبوغرافي أعضاء في النقابة. وتفسّر النزاعات العديدة حول النقابة وداخلها بصدد امتيازات النقابة وشروط الانتساب إليها وعملها تفسيراً وافياً نقص الشفافية.

أمّا المهندسون الطبوغرافيون، فيقدّر عددهم حالياً بمائتين في نقابة المهندسين، ينبغي أن نضيف إليهم عدداً غير محدّدٍ من المهندسين المدنيين يزاولون الطبوغرافيا وأعضاء في نقابة الطبوغرافيين.

أخيراً، بدأ تأسيس فروع جامعيةٍ جديدةٍ للطبوغرافيا في عدّة جامعات، ولا سيّما في الجامعة اللّبنانية[٣٤٨]، مؤخراً في تحويل شكل السوق. أصبحت مواصفاتٌ جديدةٌ للطبوغرافيين رفيعي التأهيل، لم يستفيدوا مع ذلك من لقب مهندس، تجد مكانها بين المهندسين والفنيين. ولئن كان عددٌ منهم سيجد على الأرجح عملاً في مختلف الدوائر الحكومية، فسوف ينتقل الآخرون إلى مكاتب الدراسات أو شركات الأشغال العامة. إذاً، نرى شروط التشغيل والأجور عاملاً في الدفاع عن الموقع المهني.

إنّ التزامن التقريبي بين استحداث تخصّصاتٍ دراسية على المستوى الجامعي وتأسيس النقابة لم يكن مصادفةً. تتزاوج نوعية التأهيل الدراسي والتنظيم المهني وتطوّر التنظيمات لتحويل صنعةٍ إلى مهنةٍ منظّمة، تميل إلى الاستقلالية وإلى التحكّم بشروط ممارستها وبسوق الخدمات المهنية المرتبطة بها.

نقابة مهنية أم نقابة؟ رهانات موقع

تستثير مسألة فائدة وشرعية نقابة مهنية للطبوغرافيين نقاشاتٍ مريرةً في أوساط المهنيين المعنيين، وأكثر من ذلك في صفوف المهندسين.

---

٣٤٨ افتتاح فرع للمدرسة العليا للهندسة الطبوغرافية في نانت (المدرسة العليا في المرصد الوطني للفنون والمهن CNAM) في الجامعة اللبنانية. كما تقترح الجامعة الإسلامية في لبنان (تأسست في العام ١٩٩٥) فرعاً للهندسة الطبوغرافية.

يقول عاصم سلام، الذي كان نقيب المهندسين حين تمّ تأسيس نقابة الطبوغرافيين، إنّه ناصر ذلك التأسيس بقوّة لأسبابٍ مهنيةٍ بحتة. حين تكون مهنةٌ ما خاضعةً لإلزامٍ قانوني («a mandatory profession»)، أي حين تتمتّع بسلطاتٍ «إلزاميةً»، مع تفويضٍ بالمسؤولية)، تتدخّل في حقلٍ تتشابك فيه مسائلُ تتعلّق بالأمن، يكون ضرورياً في رأيه مراقبة ممارستها. والحال أنّه إذا كان المهندسون الطبوغرافيون أعضاء في نقابة المهندسين ويخضعون بذلك إلى مراقبة، فلم تكن تلك حالة الفنيين الطبوغرافيين. يقول إنّ الأمر تعلّق إذاً بقرارٍ عاديٍّ وبأنّه لا يرى لماذا استثار كلّ ذلك الاستنكار... مع أنّه أقرّ بأنَّ انتقال المهندسين الطبوغرافيين من نقابة المهندسين إلى نقابة الطبوغرافيين يعني خسارة الميزات العديدة التي تقدّمها نقابة المهندسين. وبالفعل، لا يمكن في رأيه أن ينتسب المرء إلى نقابتين، ويتساءل: من الذي ينبغي أن يقدّم رخصة الممارسة كطبوغرافي؟ منذ العام ١٩٩٦، يفوّض القانون هذه المهمّة لنقابة الطبوغرافيين وينبغي عليها بالتالي «أن ترسل جميع الطبوغرافيين إلى هناك». لكنّه يقرّ بأنّه لا يزال يوجد غموضٌ في النصوص يسمح للبعض بالبقاء في نقابة المهندسين والانتساب في الآن عينه إلى نقابة الطبوغرافيين للحصول على رخصة الممارسة منها. في المقابل، يدافع صبحي بساط، المنتخب حديثاً، عن الموقف المعاكس ويشدّد على المستوى العلمي:

«نحن نعترض على أن يشكّل الطبوغرافيون نقابةً مهنية. يستطيعون أن يشكّلوا نقابةً، بوصفهم أعضاء مهنةٍ مساعدة. نحن (أي نحن المهندسين، المؤلّفة) لدينا مستوى علمي، «BSc» أو «MSc». في حين أنّ الطبوغرافيين يدخلون بحسب الخبرة، وبمستويات شديدة التباين. المستوى مكفولٌ عندنا...»

«السبب في تأسيس نقابة مهنية للطبوغرافيين: إنّها 'مسألة سياسية'. ماذا نفعل بالمهندسين الطبوغرافيين الموجودين هنا أصلاً؟»[٣٤٩]

٣٤٩ مقابلة في نقابة المهندسين، ٢٠٠٢/٦/٢٨.

في الحقيقة، تتباين أسس حجج هذا وذاك. يقلق عاصم سلام من التحكّم بالممارسة، في حين أنّ صبحي بساط يتحدّث عن المستوى.

تتباين حجج الطبوغرافيين الذين قمنا بمقابلتهم وفق موقعهم ومسارهم. فرئيس النقابة المهنية (وهو نفسه يحمل شهادةً من بيلوروسيا) الذي ضمن الانتقال أثناء تحوّل موقع المنظّمة (من نقابة إلى نقابة مهنية) وكافح (كما يقول) من أجل النقابة المهنية، يعتقد أنّها كانت ضروريةً لتنظيم المهنة. ويلاحظ، مثله مثل عددٍ من زملائه، أنّ الطبوغرافيا هي «مهنةٌ حقيقية» لأنّها أصلاً تخصّص، في حين أنّ نقابة المهندسين تضمّ تخصّصاتٍ، أي مهناً، شديدة التباين. الحجّة مثيرةٌ للاهتمام، وهي تعود لجهد شرعنة، في منتصف الطريق بين الحجج السابقة: الشرعية مهنية، وليست فقط أكاديميةً أو علمية. وقد دافع آخر رئيسٍ للنقابة، قزحيا صفير، وهو فنّيٌ وليس مهندساً، عن مبدأ تأسيس النقابة المهنية على أساس الحجّة التي دافع عنها عاصم سلام، وأكّد أنّ المهندسين الطبوغرافيين مهتمّون بهذا التأسيس لأنّ نقابة المهندسين لم تهتمّ بهم على نحوٍ كافٍ. ولأنّ عددهم لم يكن كافياً لتشكيل قسم[٣٥٠]، فلم يكونوا سوى مجموعةٍ صغيرةٍ ضمن قسم المهندسين المدنيين الضخم.

في العام ١٩٩٨، وبضغطٍ من المهندسين الطبوغرافيين، قدّم تعديلٌ استثناءً لضرورة الانتماء لنقابة الطبوغرافيين من أجل الممارسة، وذلك لصالح أعضاء نقابة المهندسين. أصبح إجراء المسح وحده مقتصراً على المساحين الخبراء المحلّفين أعضاء نقابة الطبوغرافيين، في حين أنّ جميع أعمال الطبوغرافيا الأخرى مسموحةٌ لهؤلاء وأولئك. بالتالي:

> «...لا يحتاج المهندس الطبوغرافي إلى أن يكون في نقابة الطبوغرافيين، يكفيه أن يكون في قسم الطبوغرافيا في نقابة المهندسين. في حين أنّ على المهندس المدني الموجود في قسم

٣٥٠ العدد اللازم هو ٢٠٠، في حين كان عددهم نحو مائة فقط. وقد نالوا ما أرادوه بعد بضع سنوات.

الهندسة المدنية أن يكون في النقابتين للتمكّن من التوقيع كطبوغرافي، مع الطبوغرافيين» (م. أ.، مهندس جغرافي، أستاذ في الجامعة اللبنانية)[٣٥١].

لدى سؤال طبوغرافيين عن انتمائهم إلى المنظّمات المهنية (فلنذكّر بأنّ معظمهم مهندسون أيضاً)، قدّموا آراء غير متوافقة إلى حدٍّ ما. فبالنسبة إلى بعضهم، حثّهم غياب وجود قسم للطبوغرافيا في نقابة المهندسين على التسجيل في نقابة الطبوغرافيين حين تأسيسها، لكن من دون أن يتركوا نقابة المهندسين. أحد «القدامى»، وهو مهندسٌ مدنيٌّ توجّه بالممارسة نحو الطبوغرافيا، يشرح أنّه عضوٌ في النقابتين، لأنّه حين تأسّست النقابة المهنية، خشي هو وشريكه من أن يمنعا من ممارسة الطبوغرافيا[٣٥٢]. يقول:

«نادرون هم 'الجامعيون' (كذا، أي من لديهم شهادة جامعية) المسجّلون في نقابة الطبوغرافيين، (لكن) يوم تستحدث الجامعة اللبنانية فرعاً لدراسة الهندسة الطبوغرافية، سوف تتغيّر الأمور». (لكنّ 'النقابة' مفيدة، لأنها) «ترفع المستوى، وهنالك تطلّبٌ لعملٍ سليم. قبل ذلك، كان بوسع المرء أن يقدّم أيّ شيء»[٣٥٣].

نجد في هذه الأقوال حجّتين هما: حجّة المستوى الجامعي (التي تجعل صاحبها يجادل في نوعيّة النقابة المهنية)، وحجّة المراقبة (التي تنادي بالمنظّمة المهنية ـ أيّاً كان المصطلح المستخدم).

أخيراً، يؤكّد آخرون أنّ المرء لا يستطيع أن يكون في منظّمتين في الآن عينه وأنّه إذا كان الطبوغرافيون قد أيّدوا ذلك، فإنّ المهندسين هدّدوا

---

٣٥١ يتحدّث قزحيا صفير عن قانونٍ صدر بضغطٍ من المهندسين ويسمح لهم بـ«الحلول محلّ نقابة الطبوغرافيين»، عبر السماح للمهندس الطبوغرافي بوضع وثيقةٍ طبوغرافيةٍ وتوقيعها. وبعد فترةٍ وجيزة، صدر نصٌّ آخر يحصر تصديق الوثائق الطبوغرافية الموجّهة للإدارة بنقابة الطبوغرافيين.

٣٥٢ مع العلم أنّ شريكه مهندسٌ طبوغرافيٌّ ويدرّس الطبوغرافيا في الجامعة اللبنانية، في حين أنّه هو لم ينل سوى شهادة الهندسة المدنية. وهو يفضّل الحديث عن «syndicat» بدلاً من «ordre»، مجادلاً في أنّ الطبوغرافي ليس بالضرورة «جامعياً» (أي ليس لديه شهادة جامعية)...

٣٥٣ ج. س.، مهندس طبوغرافي، صاحب مكتب دراسات (مقابلة باللغة الفرنسية بتاريخ ٤/٧/٢٠٠٢).

بطرد من يضعون أنفسهم في هذا الوضع. أمّا م. أ.، وهو مهندسٌ جغرافي قبِل في نقابة المهندسين بعد الإشكاليات المذكورة أعلاه، فينتقد نقابة الطبوغرافيين «المضطرّة لاستقبال الجميع». وبسبب ذلك:

«لا يريد المهندسون الخلط بينهم وبين جميع أولئك الطبوغرافيين المجازين. بعض المهندسين المدنيين يسجّلون أنفسهم، وتحذّرهم نقابة المهندسين من أنّ ذلك ممنوع. كنت، أكثر من غيري، بين الاثنين: المهندس والطبوغرافي. لم أسجّل نفسي... لست بحاجةٍ إلى التوقيع (كذا) لأنّني لا أعمل في مجال المسح، إلّا ضمن مشاريع كبيرةٍ جدّاً... لا يحتاج المهندس الطبوغرافي للانتماء إلى نقابة الطبوغرافيين...».

من جانب، يفرض تأسيس النقابة المهنية نفسه من أجل مراقبةٍ أفضل، سواءٌ من أجل دفاع أفضل عن شروط عمل الممارسين المعنيين (النقابة بوصفها مرادفاً للاعتراف بقيمة المهنة وأهمّيتها)، ما يسمح بفرض أجرٍ أفضل: وفق قزحيا صفير، تأتي معارضة المهندسين أيضاً من أنّ تكلفة استخدام طبوغرافيين غير منظّمين أقلّ بالنسبة إليهم، وبالتالي، كان أحد أوائل نشاطات النقابة فرض حدٍّ أدنى لأتعاب عمل الطبوغرافيين. غير أنّ المراقبة التي تمارسها النقابة مشوبةٌ بالنواقص على ما يبدو، لا سيّما أنّ الفساد يغزو مجمل النظام الاجتماعي. إنّ قانون المرّ، الذي كان يسمح بالالتفاف على القواعد المفروضة على إمكانية البناء على قطع الأرض، يذكر بانتظام كمثالٍ على شكلٍ من الفساد المرتبط بالدولة، في حين يلاحظ البعض أنّ التجاوزات موجودةٌ ضمناً على مستوى مديريات المسح.

ومن جانب آخر، تتجاوز وظيفة النقابة اليوم تجاوزاً واسعاً التنظيم الصارم، فهي تقدّم أيضاً لأعضائها خدماتٍ عديدةً، لا سيّما في مجال التقاعد والتأمين الصحّي. حين يكون عدد أعضاء نقابةٍ ما كبيراً، يكون لديها بالتالي موارد أكبر بكثيرٍ من منظّمةٍ صغيرةٍ حديثة التكوين: يمكن أن نفهم مقاومة المهندسين الطبوغرافيين لترك نقابةٍ فيها أكثر من ٢٠ ألف

عضو، ثريّةٍ بقدر ما هي قديمةٌ، من أجل نقابةٍ عدد أعضائها أقلّ بعشر مرّات، وليس لديها الكثير لتقدّمه لهم ولا أيّ ضمانةٍ للتقاعد. فضلاً عن ذلك، وبما أنّ موارد نقابةٍ ما تأتي إلى حدٍّ كبيرٍ من الضرائب المقتطعة على الأشغال المنجزة بفضل المهنة، فإنّ نقابة المهندسين، ولأنّها ثريّة، تسمح للمهندسين الطبوغرافيين بتقديم خدمةٍ لا تتجاوز ضريبتها ١٠ آلاف ليرة لبنانية، في حين تقتطع نقابة الطبوغرافيين ١٠٠ ألف ليرة على عمل مكافئ[٣٥٤].

أخيراً، وعلاوةً على هذين الملمحين، المهني والاجتماعي، ينبغي أن نضيف بعداً رمزياً، يتأسّس على الوزن الاجتماعي، وبالتالي السياسي، ويضمن مكانةً مرموقةً أعلى بكثيرٍ للمهندسين، إذ إنّ قادتهم ينحدرون عموماً من عائلاتٍ معروفة، منها للطبوغرافيين الذين ينتمون، من الجوانب كلّها، إلى وسطٍ اجتماعيٍّ أكثر تواضعاً بكثير. إنّ المهندسين الطبوغرافيين، الذين درسوا في معظم الأحيان في البلدان الشرقية، حريصون على الحفاظ على موقعٍ ارتقوا إليه بصعوبةٍ بفضل كلفةٍ أقل للدراسة في البلدان الشرقية، ويزيد من هذا الحرص أنّهم في الأصل من هذا المنبت المتواضع عينه ولا يريدون العودة إليه. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة إلى رئيس نقابة المهندسين، المنتمي هو نفسه إلى وسط الوجهاء البيروتيين والقريب من دوائر السلطة، لا شكّ في أنّ مشكلة بعض المهندسين الطبوغرافيين الذين قد تنخفض منزلتهم هي مشكلةٌ صغرى.

من الممارسة إلى المهنة: أهمّية التأهيل

لقد بدا لي مثال المسّاحين الطبوغرافيين اللبنانيين، الذي صادفته بمناسبة بحثٍ عن مهندسي المدن، توضيحاً ممتازاً لنقاش رهانات تأسيس «نقابة مهنية»، في سياقٍ يتزاوج فيه تقلّص سوق التشغيل وارتفاع المستوى العامّ للتأهيل وتطوّر فروعٍ جامعيةٍ أخرى.

في البداية، تشكّلت معرفةٌ تقنيةٌ على الأرض، في خدمة مشروعٍ للإدارة، بهدف معرفةٍ أفضل للأراضي. بعد ذلك بقليل، أصبح وضعٌ

---

٣٥٤ معلومة شفهية غير مؤكّدة.

القواعد لهذه المعرفة عنصراً في تشكيل تخصّص أوسع من ذلك، تخصّص مهندسي الأشغال العامّة. مع تطوّر تأهيل المهندسين، وهو لم يكن سوى تأهيلاً تكميلياً، مجرّد تعليم بين غيره، أصبح تخصّصاً. غير أنّنا بدأنا نرى كيف يمكن أن تتنوّع خصّائص تخصّص معيّن ومحتواه وفق الأوقات والأماكن والتقاليد المحلّية أو الوطنية: لِماذا أسِّست المدرسة العليا للهندسة في بيروت فرعاً للهندسة الجغرافية (وليس للطبوغرافيا) في حين أنّ الاتحاد السوفييتي كان يؤهّل مهندسين طبوغرافيين، وقد يكون ذلك إرثاً لتقليدٍ سابقٍ للثورة؟ ما هو الفارق المختفي خلف هذين المسمّيين؟ ربما يكون مفيداً إجراء بحثٍ لاحقٍ أكثر عمقاً. بالتوازي مع ذلك، تأسّست مساراتٌ فنّيةٌ في التعليم المهني لتأهيل مسّاحي الأراضي أو المسّاحين. ليست للأوائل علاقةٌ كبيرةٌ بالأخيرين، إلّا من حيث أنّ الأخيرين يعملون في خدمة الأوائل.

إنّ تزاوج الارتفاع التدريجي لمستوى المعرفة، وبالتالي التأهيل، الذي يتطلّبه تطوّر التقنيات، وتوسّع وصول شبابٍ من أوساطٍ متواضعةٍ إلى الدراسات العليا قد أدّى إلى إعادة تركيبٍ جذريةٍ لسوق التشغيل، وفي الآن عينه، لتعريف الصنائع والمهن المتنافسة في هذه السوق. وهذا المسار ليس خاصّاً بلبنان. لكنّ كلّ بلدٍ يدير تركيبةً فريدةً من الموروثات والتقييدات... يمكن أن يتميّز الوضع اللبناني بلقاءٍ بين تعدّدية التقاليد الجامعية، وأهمّية التأهيل في البلدان الاشتراكية، والارتقاء عبر الخبرة والسوق، وتأسيس فروع جديدةٍ للتأهيل من جانب، ودور المنظّمة المهنية، ليس فقط في مأسسة مهنة، بل كذلك في الارتقاء الاجتماعي لأعضائها عبر مفاعيل عمليةٍ ورمزيّةٍ متلازمة.

جاء تطوير الفروع الدراسية استجابةً لضغط سوق تشغيلٍ تزداد تنافسيةً، في حين أنّ تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ يترجم جهداً لحماية وترويج فرعٍ مهنيٍّ يزيد من هشاشته تزايد المنافسة. في مواجهة هذا التطوّر، ولئن تجلّت مقاوماتٌ في صفوف المهندسين، فإنّها تأتي تحديداً من أكثرهم هشاشةً، لأنّهم ترقّوا مؤخّراً. تتلازم مركزية رهانات التأهيل في بناء الهويّة المهنية مع بعدٍ اجتماعيٍّ أوسع.

من المحاسبة إلى الخبرة المحاسبية

كذلك، جمع تأسيس نقابة مهنية لخبراء المحاسبة اللبنانيين في العام ١٩٩٥، قبل بضع سنواتٍ من تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ للمسّاحين الطبوغرافيين، عدّة فروع مهنيةٍ تتميّز بمستويات تأهيلٍ وأساليب ممارسةٍ متنوّعة. ويكمن الاختلاف الرئيس في غياب نزاعٍ مصالح مع نقابةٍ مهنيةٍ أقدم يمكن مقارنتها بما ستمثّله نقابة المهندسين بالنسبة إلى الطبوغرافيين. على العكس من ذلك، أتى تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ لخبراء المحاسبة ليمتصّ التمايز القديم بين فرعٍ نخبويٍّ وفرعٍ أكثر شعبيةً يتنافسان في حقل المحاسبة المهني.

في الواقع، مهن المحاسبة متعدّدةٌ ويمكن ربطها بتنوّعٍ كبيرٍ في الأوضاع المهنية والحقوقية. نجد فيها عاملين بأجرٍ أو عاملينً متفرّغين، خبراء يمارسون المساعدة أو يقدّمون المشورةً للشركات، وأحياناً محلّفين في المحاكم، مفوّضي حسابات، ومراقبين في الدولة. يعمل هؤلاء وأولئك في هيئاتٍ تتنوّع حجماً، من رؤساء المحاسبة في شركاتٍ صغيرةٍ إلى المديرين الماليين في الشركات متعدّدة القومية، ومن مفوّضي الحسابات المشاركين في مكاتب صغيرة إلى «الشركاء» في شركات التدقيق الدولية. وهذا يفسّر تفتّت الحقل المهني للمحاسبة والجمعيات المهنية التي تساهم في هيكلته، وكذلك طبيعة المنافسات التي تعبره.

أحد أسباب ضعف الاهتمام بـ«سوسيولوجيا المهن» الأنغلوأميركية بالمحاسبة ناجمٌ على الأرجح من هذا التشظّي التقليدي عبر تنوّع المؤسسات المهنية المنافسة إلى هذا الحدّ أو ذاك والذي يمكن أن يدفع للاعتقاد بأنّها لا تفي بمعايير «المهننة» المأخوذة في الحسبان عادةً وأنّ حدودها لم تكن معيّنةً كما ينبغي. غير أنّ هذا التشظّي يستطيع بالتحديد أن يظهر، على العكس من ذلك، الآليات التي يبنى عبرها حقلٌ مهنيٌّ وممارساتٌ وهوياتٌ مهنية. في حالة المملكة المتحدة، يرى كيث ماكدونالد (Keith Macdonald) في صعوبة تعريف عتبةٍ للكفاءة وفرض المعهد المسيطر، معهد المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز (ICAEW)، لمستوىً مفرطٍ في ارتفاعه سبباً في تأسيس هيئةٍ منافسةٍ على

يد المستبعدين الذين لم يكونوا مجرّد فنّيين، ويقومون بعمل الآخرين عينه لصالح شركاتٍ أصغر حجماً. ولئن كانت نسبة ٩٥ بالمائة من «الشركات العامة» مراقبةً منذ العام ١٩٠٥ على يد محاسبين قانونين، فقد بقي هامشٌ يزيد من دلالته أنّ بعض أعمال المحاسبة كانت تجري على يد مهنيين آخرين (مجازين، مصرفيين، محاسبين غير معتمدين...). أدّت نخبوية معهد المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز (ICAEW) إلى تأسيس منظّمةٍ أخرى هي الجمعية المتحدة للمحاسبين والمدقّقين (ISAA). ووجب انتظار العام ١٩٥٧ كي ينتهي الأمر بالمعهدين إلى الاندماج[٣٥٥].

في البلدان التي عرفت السيطرة الاستعمارية والتي أصبحت اليوم في وضع دونيٍّ، لا بل في وضع خضوع، في مواجهة قوىً اقتصاديةٍ مهيمنة، تتّخذُ المنافسة أيضاً أبعاداً وطنيةً وثقافية، بين المهن الوطنية والأجنبية، بين فروع التأهيل، بين النماذج المهنية. لكنّ الأبعاد المهنية والاجتماعية والوطنية يمكن أيضاً أن تتقاطع. والمثال اللبناني هو من وجهة النظر هذه مثيرٌ حقاً للاهتمام.

النماذج المهنية وأنماط التأهيل

في عهد الانتداب، كانت أولى مكاتب التدقيق بريطانيةً وتعمل لصالح شركاتٍ بريطانيةٍ أو أميركية. هكذا، يشرح مهنيٌّ لبناني، يجمع تطوّر المهنة مع حاجات الضريبة، أنّ «علم المحاسبة» لم يظهر في لبنان إلّا في وقتٍ متأخّر، عبر البريطانيين[٣٥٦]. إنّه لذو دلالةٍ أن يكون أولئك الذين يقدّمون اليوم في لبنان بوصفهم روّاد المهنة قد تأهّلوا جميعاً في مكاتب أنغلوسكسونية، أحياناً في فلسطين، منبت أقدمهم، فؤاد سابا[٣٥٧]: يقال

٣٥٥ انظر: K. Macdonald, *The Sociology of Profession*, London, Sage، ١٩٩٥، الصفحة ١٨٧–٢٠٨.

٣٥٦ انظر: و. شمس الدين، «المحاسبة، من نظام القيد المزدوج إلى العولمة»، ورد في: **المحاسب المجاز**، العدد الخامس، الصفحة ٢٤.

٣٥٧ انظر: W. BenMahmoud, « Le rôle des Palestiniens dans le secteur financier au Liban، ١٩٤٨–١٩٦٧ »، مجلّة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨٢؛ أنظر أيضاً: N. Picaudou, « La bourgeoisie d'affaires palestinienne : trajectoires en diaspora », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٥٩، ١٩٩٨.

إنّ سابا أسّس في العام ١٩٢٤، في الثانية والعشرين من عمره، أوّل مكتبٍ فلسطينيٍّ للتدقيق في حيفا. تخرّج في الجامعة الأميركية ببيروت، ونال لقباً بريطانياً هو محاسب قانوني (Chartered Accountant) في العام ١٩٣٤. بعد قيام دولة إسرائيل، لجأ إلى العاصمة اللبنانية. ومنذ الخمسينات، افتتح سابا وشركاه فروعاً في دمشق وحلب وبغداد وعمّان، مع شركاء محلّيين، وغالباً ما كانوا بريطانيي التأهيل. في الخمسينات، أسّس بعض المهنيين المؤهّلين في مكاتب بريطانية بدورهم مكاتبهم الخاصّة، بالشراكة مع شركات التدقيق الأجنبية تلك. كان أحدهم، وهو إسكندر سمعان، الذي ترأّس مكتباً يمثّل مكتب راسل (Russell) البريطاني، يدين بمكانته في المهنة، كما يقال، إلى وظيفته كمديرٍ لمكتبٍ بريطانيٍّ كبيرٍ وللخبرة التي اكتسبها فيه بقدر ما يدين بها لكفاءته وشخصيّته.

لم تظهر أولى شركات الخبرة المحاسبية إلّا بعد بضع سنوات، وكان يترأّسها مهنيّون ذوو تأهيلٍ فرنسيٍّ فقط. إحدى أوائل تلك الشركات، وهي شركة «Fiduciaire du Proche-Orient»، تأسّست في العام ١٩٥٤ على يد شخص اسمه إيلي عون، درس في مدرسة الفرير، وكان رئيس محاسبةٍ ثمّ وكيلاً مفوّضاً بالتوقيع في شركةٍ لبنانيةٍ لمواد البناء. وكان قد أتمّ تأهيله في بلجيكا، في المركز الوطني للدراسات العليا في بروكسيل ونال منه شهادته كخبير محاسبة. كما أنّ مسار جوزيف تسّو، أوّل رئيس لنقابة مكاتب خبراء المحاسبة (تأسّست في العام ١٩٦٣)، مشابه، إذ تخرّج في القسم التجاري من الثانوية الفرنسية ويقول إنّه صنع نفسه بنفسه في مجال المهنة. استلم إدارة مدرسة بيجييه (Pigier) بعد رحيل الفرنسيين[٣٥٨] وافتتح مكتبه كخبير محاسبة بعد سنواتٍ من ذلك.

٣٥٨ في مطلع عشرينات القرن العشرين، افتتح بيجييه مدرسةً في بيروت (انظر: Pigier, une histoire de 150 ans، وثيقة غير منشورة، باريس، بيجييه، ٢٠٠٠). استقبلت المدرسة طلاباً بين الثامنة عشرة والعشرين عاماً، هم عموماً من الحائزين على الشهادة الثانوية الفرنسية، بل أحياناً على إجازةٍ في الحقوق. كانت المدرسة قليلة الأهمية قبل العام ١٩٤٥ بالمقارنة مع مدارس الفرير والمدارس المسيحية، غير أنّ ثقلها ازداد بعد الاستقلال. في العام ١٩٧٥، عشية الحرب الأهلية، يقال إنّ عدد الطلاّب فيها تجاوز ألف طالب، من كل المراحل والاختصاصات. كان أولئك الخرّيجون فرنكوفونيين، يستقبلون في مستوى البكالوريا، ومكرّسين في الأصل لتقديم الكوادر المحلية للشركات الفرنسية المقيمة في لبنان.

ثمّ نال شهادة خبرة محاسبة فرنسية في العام ١٩٥٨. نلاحظ أنّ هذا وذاك يديران مؤسّساتٍ للتأهيل على المحاسبة. ولا نجد أيّاً من زملائهما من ذوي التأهيل البريطاني في الوضع عينه.

أثناء عهد الانتداب، لم يكن مفوضو الحسابات المسجّلون في المحاكم يخضعون لأيّ قيودٍ تأهيلية[٣٥٩]. فضلاً عن ذلك، كانوا قليلي العدد ولم يكن هنالك وجودٌ لشركة خبرة محاسبة فرنسية مهمة. كان هنالك إذاً منفذٌ آخر، هو مكاتب التدقيق البريطانية، والتي كانت أصلاً نادرةً جداً. كانت تلك المكاتب تستقي أيضاً موظفيها من خرّيجي الجامعة الأميركية ببيروت. لكنّها كانت تؤهّلهم قبل كلّ شيءٍ على ممارسة تدقيق المحاسبة بالخبرة قبل أن ترسلهم، حين يحين الأوان، لتقديم امتحان المحاسبة القانونية البريطاني.

بعد الاستقلال، في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات، بادر بعض المهنيين، وإلى حدٍّ ما على مثال ما فعله بيجييه في فرنسا في القرن السابق، إلى إقامة مراكز تأهيل تخصّصية، وأشهرها مركز دراسات المحاسبة (CEC) أو «المركز البلجيكي».

وفي الستينات، قرّرت الدولة اللبنانية فرض امتحان دولة. حتّى ذلك الحين، كانت مدرسة الفرير تمنح شهادة جمعية المحاسبة الفرنسية وكانت تنظّم امتحان الجمعية بإشرافها. كان عددٌ كبيرٌ من المرشّحين الأحرار يتقدّم إليها، طلاّبٌ من مختلف المدارس أو مهنيون ممارسون[٣٦٠]. لجأت الدولة إلى بعض مسؤولي المدارس التجارية لتطوير برامجها. وفي العام ١٩٦٧، تأسّس دبلوم دولة يمنح لقب «فنّي عالي» (TS، في ثلاث سنوات) في مجال المحاسبة[٣٦١].

٣٥٩ لم يصدر نصٌّ لتنظيم المهنة إلّا في العام ١٩٥٢، وفي العام ١٩٧١، تحدّدت أخيراً شروط الممارسة (القانون رقم ١٩٨٣ بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، انظر: **المحاسب المجاز**، العدد ٣ والعدد ٥، مقال سبق ذكره).

٣٦٠ للإطلاع على تاريخ جمعية المحاسبة في فرنسا، انظر: C. Ramirez, « Understanding social closure in its cultural context: accounting practitioners in France (1920-1939) », *Accounting Organizations and Society*، ٢٦ (٢٠٠١)، الصفحة ٣٩١–٤١٨.

٣٦١ في العام ١٩٢٧، اعترفت الدولة الفرنسية لأوّل مرّةٍ بشهادة خبير المحاسبة (انظر: C. Ramirez، مقال سبق ذكره).

إضافةً إلى تطلّب وجود مستوًى معيّن، تحشد خبرة المحاسبة كفاءاتٍ ليست فنّيةً فحسب. فغالباً ما يتولّى خبير المحاسبة دوراً استشارياً في الشركة الزبون. والخدمة التي يقدّمها مؤطّرةٌ بالتشريع التجاري، وكذلك التشريع الضريبي. تنظيم الشركة نفسه موضع رهانٍ، عبر المحاسبة، وبصورةٍ أعمّ تحسين إدارة الموارد. صحيحٌ أنّ التجربة حاسمةٌ في هذا المجال. لكن منذ وقتٍ طويل، يكمل البعض تأهيلهم المهني بدراسة الحقوق أو التجارة أو الاقتصاد أو الإدارة، بل أحياناً العلوم السياسية. مع الزمن، ارتفع عدد حائزي شهاداتٍ جامعيةٍ بين خبراء المحاسبة. قبل تأسيس الجامعة اللبنانية في العام ١٩٥٩ ثمّ جامعة بيروت العربية[٣٦٢] في العام ١٩٦٠، كان بوسع الفرنكوفونيين أن يدرسوا الحقوق في جامعة القدّيس يوسف والأنغلوفونيين أن يدرسوا التجارة في الجامعة الأميركية. ولم تؤسّس هاتان الجامعتان فروعاً أكثر تحديداً في مجال الإدارة والمالية إلّا لاحقاً[٣٦٣]. بدءاً من الستينات والسبعينات، تزايد عدد خرّيجي كلية التجارة في الجامعة العربية، إذ يسهّل استخدام اللغة العربية التحاق الأبناء المسلمين من ذوي الأصول الأكثر تواضعاً بالدراسات العليا، كما أنّ كلّية التجارة تقدّم تأهيلاً في المحاسبة ذا استلهام أنغلوسكسوني ومعروفاً بجودة مستواه. ولئن كانت الجامعة اللبنانيةُ تقترح بدورها تخصّصاً في المحاسبة في إطار دبلوم في الإدارة، فيبدو أنّ عدد خرّيجي جامعة بيروت العربية الذين يتوجّهون إلى المحاسبة أكثر عدداً بكثير[٣٦٤]. أخيراً، رأينا كيف افتتحت جامعة

٣٦٢ الجامعة اللبنانية هي جامعةٌ حكوميةٌ تابعةٌ للدولة. والجامعة العربية جامعةٌ خاصّة، وهي فرعٌ لجامعة الإسكندرية (حكومية) في مصر.

٣٦٣ تأسّست كلّية الإدارة وإدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف في العام ١٩٨٠. أمّا كلّية التجارة المرموقة في الجامعة الأميركية، فقد شهدت مؤخّراً تحوّلاً جديداً حين أصبحت «كلّية الأعمال». في مطلع التسعينات، دعمت فرنسا وموّلت تأسيس مؤسّسةٍ جديدةٍ للتأهيل هي المدرسة العليا للأعمال، تؤهّل لدبلوماتٍ فرنسيةٍ (ومنها الخبرة في المحاسبة) بقدر ما تؤهّل لدبلوماتٍ أنغلوأميركية (MBA) (انظر الموقع: http://www.esa.edu.lb/).

٣٦٤ لسوء الحظّ، يستحيل الحصول من النقابة على توضيحاتٍ حول الأعداد. يمكن على الأرجح النظر إلى اجتماع أعضاء النقابة المهنية في الشمال في جمعية خرّيجي جامعة بيروت العربية بوصفه مؤشّراً على وزنهم في المهنة. نلاحظ أنّ موفّق اليافي، أوّل رئيسٍ للنقابة، خرّيج الجامعة المذكورة.

الكسليك كلّيةً للتجارة في العام ١٩٦٧، رابطةً بين تعليمها والتعليم الذي يقدّمه مركز دراسات المحاسبة (CEC). ذلك أنّه فضلاً عن القيمة الملازمة للشهادة الجامعية، فإنّها مطلوبَةٌ أيضاً لقيمتها الرمزية. أمّا الجامعات الأجنبية الكبيرة، فهي تقدّم فروعاً من التدريس أعلى مكانةً، لكنّها أيضاً أكثر عموميةً.

إنّ قيمة التأهيل الذي تقدّمه هذه المؤسّسات المختلفة هي اليوم موضوع أحكام متناقضة، لا تتدخّل فيها صراحةً إلى هذا الحدّ أو ذاك مسألة المستوىً فحسب، بل كذلك مسألة النموذج، الأنغلوسكسوني أو الفرنسي، وبالتالي مسألة اللغة.

بعض الناس يضعون الجامعة العربية والجامعة اللبنانية في الصفّ الثاني ولا يمكن مقارنتهما بالجامعة الأميركية أو بجامعة القدّيس يوسف: هكذا، يعتقد مؤسّس مركز دراسات المحاسبة أنّ هاتين الجامعتين الأخيرتين تهيّئان بطبيعة الحال طلاّب الحقوق والاقتصاد على نحو يفوق كثيراً تهيئة االجامعة العربية والجامعة اللبنانية لطلاّبهما. ويؤكّد أنّه في المقابل، ما من مؤسّسةٍ تعادل مركز دراسات المحاسبة في مجال التأهيل التخصّصي في المحاسبة!

لكنّ المنافسة قائمةٌ بين الأنغلوفونيين والفرنكوفونيين بقدر ما هي قائمةٌ بين القوميين اللبنانيين والقوميين العرب. يؤكّد شخصٌ تخرّج في العام ١٩٦٧ في الجامعة العربية (من دون أن يكذّبه زميله الذي درس في الجامعة اللبنانية) أنّ الجامعة العربية أفضل في مجال المحاسبة. ويذكر آخرون تأهيل الأنغلوسكسونيين الأكثر التفاتاً للممارسة، وتقنيتهم الأعلى التي يقولون إنّ الجامعة العربية قد ورثتها، أو على العكس من ذلك الشكلانية الحقوقية الأكبر عند الفرنسيين.

في نهاية المطاف، إذا كانت فكرة تفوّق الإنكليز على الفرنسيين في مجال المحاسبة تجد دفاعاً عنها في غالب الأحيان، فإنّ الرأي القائل بأنّ تعايش هاتين المدرستين قد سمح للبنانيين بجمعهما وبأن يكونوا أكثر انفتاحاً على الأنظمة الدولية وبالتكيّف مع معايير المحاسبة الدولية

(International Accounting Standards IAS)[٣٦٥] رأيٌ واسع الانتشار اليوم في الأوساط المهنية الفرنكوفونية التي تقدّر أنّ في يدها ورقةً رابحةً لا يتمتّع بها زملاؤهم الأنغلوفونيون.

بين النخبوية الأنغلوسكسونية والفئوية على الطريقة الفرنسية

حتّى العام ١٩٦٤، وجد معاً على هذا النحو في لبنان مهنيون في المحاسبة ذوو مواصفاتٍ متعدّدة، بمستويات كفاءة متنوّعة، حاملو شهاداتٍ تخصّصية أو غير حاملين لها، نالوها في غالب الأحيان في مؤسّساتٍ خاصّة. مرجعياتهم هي غالباً غير لبنانية، إذ يستفيد بعضهم من اعتراف مؤسسات مهنيةٍ بريطانية أو، بصورةٍ أكثر ندرةً، أميركية، تترجم بامتلاك لقبٍ تضمنه هذه المؤسسات.

يقدّم التسجيل في سجلاّت محكمةٍ لآخرين شكلاً من الشرعية اللاحقة تجاه الشركات والجمهور. لكن لم يكن هنالك لقبٌ مهنيٌّ معترفٌ به بوصفه كذلك من السلطات الحكومية اللبنانية قبل العام ١٩٦٧، ولم تكن هنالك بعد منظّمةٌ بوسعها التحدّث باسم مهنةٍ، بسبب عدم تعريفها. يقال إنّ أولى محاولات التنظيم المهني تعود للعام ١٩٥٢، بوحيٍ من الوضع في البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية (مصر وفلسطين والأردن)، ومحاولةً أخرى في العام ١٩٦٠ لم تنجح هي الأخرى[٣٦٦].

في وقتٍ شبه متزامن، أبصرت النور على التتالي منظّمتان مهنيّتان تطمحان لتمثيل مهنة محاسبةٍ تقترحان التحكّم بشروط ممارستها، و/أو ضمان مستواها.

في ١٩٦٣/١١/١٧، تأسّست وفق قرار (رقم ١/٥١٨) صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية «نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة» استفادت من اعتراف الدولة بوصفها محاوراً مهنياً. كان إيلي عون وجوزيف تسّو، المذكوران أعلاه، من بين مؤسّسيها، وكان الثاني أوّل رئيسٍ لها. بعد ثلاثة

٣٦٥ المحاسب المجاز، العدد ٥، الصفحة ٢٤ (مقالٌ سبق ذكره).
٣٦٦ انظر: و. شمس الدين، مقال سبق ذكره.

أشهر، في ١٢ آذار/مارس ١٩٦٤، جاء دور جمعية المحاسبين القانونيّين المعتمدين في الشرق الأوسط[٣٦٧] (MESAA). وفي حين أنّ النقابة هي مجرّد منظّمة لأصحاب العمل، تقارن بأيّ نقابةٍ أخرى للحرفيين أو التجّار، ويتمثّل سبب وجودها في الدفاع عن مصالح أعضائها، نظرت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط إلى نفسها بوصفها منظّمةً «مهنية» بالمعنى الإنكليزي للمصطلح، تتضمّن الخبرة والمسؤولية الاجتماعية وتفرض شروطاً صارمةً تتعلّق بالشهادة والخبرة المهنية للانتساب إليها. وضعت الجمعية لنفسها هدف «رفع المستوى المهني والأخلاقي والثقافي والتعليمي لمهنة المحاسبة، والعمل على ضمان مستوىً مرتفع عند تسليم إجازة الممارسة»[٣٦٨]. وعلى الرغم من أنّ مقرّها هو بيروت، إلّا أنّها أعلنت منذ البداية طموحها للعمل على المستوى الإقليمي: نجد في مكتبها فؤاد سابا وابنه فوزي، وكذلك إسكندر سمعان وزميله وليم متري، المذكورين آنفاً.

المشروع المهني لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط نخبويٌّ بوضوح في حين أنّ النقابة مفتوحةٌ على نحوٍ أكثر بكثير أمام جميع الممارسين، سواءٌ امتلكوا شهادةً أم لا. غير أنّ معظم أعضاء الجمعية ينتمون إلى النقابة لأنّها محاورٌ معتمدٌ من الدولة. يشير وائل أبو شقرا، رئيس النقابة من العام ١٩٧٨ إلى العام ١٩٩٤، إلى أنّ الجمعية لم يكن بوسعها زعم التحدّث باسم المهنة[٣٦٩] ويذكر نزاعاً حقيقياً بين تمثيلين للمهنة، بين استراتيجيتين مهنيتين: في حين أنّ أوّل انشغالٍ بالنسبة

٣٦٧ هذه الجمعية هي حتّى اليوم جزءٌ من المنظمات التي تمثّل لبنان في الفيدرالية الدولية للمحاسبين.

٣٦٨ قرار وزير الداخلية نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٠. وفق مصدرٍ لم نتمكّن من التحقّق منه، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط جمعت (عشيّة الحرب الأهلية؟) أصحاب ٢٢ مكتباً، منها عشرة مكاتب مرتبطة بمكتب سابا و١٠ مرتبطة بمكتب راسل (مقابلة مع ر. م.، صاحب مكتب كبير في بيروت، بتاريخ ٢٠٠١/١/٨).

٣٦٩ من أجل إدراك قيمة رهانات هذه النزاعات، يصعب عدم إدخال المتغيّر الطائفي، وهو لا ينفصم عن المتغيّر الاجتماعي: على رأس جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط، فؤاد سابا أو إسكندر سمعان من عائلاتٍ مدينية أرثوذكسية (تحوّل والد فؤاد سابا إلى البروتستنتية وكان راعياً لوثرياً). إيلي عون وجوزيف من عائلاتٍ مارونيّةٍ من الجبل. وائل أبو شقرا، آخر رئيس للنقابة قبل تأسيس النقابة المهنية، درزيٌّ وخرّيج مركز دراسات المحاسبة CEC. أوّل رئيسٍ للنقابة المهنية، والذي أعيد انتخابه عدّة مرّات، سنّيٌّ من بيروت، وهو خرّيج جامعة بيروت العربيّة: الأرجح أنّ وجوده يشير إلى صعود الطبقات الوسطى المدينية السنّية في المهنة.

إلى بعضهم هو «تنظيم المهنة بمستوىً مرتفع، ما يعني (كما يقول) إزاحة اللبنانيين منها»، ينشغل آخرون بالدفاع عن مصالحهم الاقتصادية، وكذلك بالصراع ضدّ سيطرة المكاتب الأجنبية:

«كان الصراع واضحاً بين المهنيين الأجانب والمهنيين اللبنانيين. وقد تحيّز الأجانب، الذين كانوا في المكاتب الأجنبية... كما لو أنّهم، بوصفهم تجّاراً، كانوا الأكثر أهمّيةً وصحيحٌ أنّ أداءهم كان أفضل بكثيرٍ من أدائنا نحن. لكنّ ذلك لا يمنع من أنّ اللبنانيين يتعلّمون ويصبحون في مستواهم، وحين يتعلّم اللبناني، فعليه (النجاح)...»[٣٧٠].

لكن حين طلبت النقابة في العام ١٩٧٨ الانتساب إلى الفيدرالية الدولية للمحاسبة، استُبعدت بسبب غياب أيّ شرطٍ لحيازة شهادةٍ للانتساب إليها. لقد أدرك قادة النقابة ضرورة القيام بتعريفٍ أفضل لمعايير الممارسة المهنية. بموافقة وزارة العمل، تحوّلت نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة إلى «نقابة خبراء المحاسبة المجازين»[٣٧١]، وأصبح التأهيل المهني التخصّصي ضرورياً للانتساب إليها، كما عُرّفت فئتان من المنتسبين: (أ) خبراء المحاسبة العاملين المتفرّغين الذين لا يمكن أن يكونوا عاملين بأجر (ب) خبراء المحاسبة غير المتفرّغين، الذين يمكن أن يكونوا عاملين بأجرٍ في هيئةٍ عامّةٍ أو خاصة، لكن باستثناء المؤسسات الحكومية. في العام ١٩٧٩، تمّ قبول انضمام النقابة إلى الفيدرالية الدولية للمحاسبة. لكن هذا لم يجعل النقابة تتحكّم بالسوق ولم يمنحها سلطة السماح لمن يريد بافتتاح مكتبٍ للخبرة في مجال المحاسبة أو منعه من ذلك.

إنّ فكرةً إقامة نقابة مهنية، لها وحدها هذه السلطة، فكرةٌ قديمة، إذ يقال إنّها تعود إلى السنوات الأولى للنقابة القديمة[٣٧٢]. ويكتفي آخرون

٣٧٠ وائل أبو شقرا، مقابلة مع المؤلفة، بيروت، ٢٠٠١/١/٨.

٣٧١ حدث هذا التغيّر بفضل القرار رقم ١/٢٤٦ بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٠. انظر: **المحاسبة**، العدد ١٣، حزيران/يونيو ١٩٩٣. جرى التصويت على نظامٍ داخليٍّ جديدٍ في هيئةٍ عموميةٍ استثنائيةٍ بتاريخ ١٩٨١/٤/٤.

٣٧٢ أنظر ذكريات جبران برغود في: **المحاسبة**، العدد الأوّل، نيسان/أبريل ١٩٩٤ (الصفحة ١٤).

بإعادتها إلى الثمانينات، حين بدأ هذا المشروع بالتشكّل جدّياً. المؤكّد هو أنّه بدءاً من تلك السنوات، جرى عملٌ مكثّفٌ للتأهيل والتنظيم. في مطلع الثمانينات، توجّه قادة النقابة، (لا قادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط)، مع سلطات وزارة المالية إلى النقابة المهنية لخبراء المحاسبة الفرنسيين بحثاً عن مساعدةٍ في جهودهم للتنظيم المهني الذي يمرّ بدايةً، ومهما كانت الأحوال، بتطوير خطّة محاسبة.

في هذه الفترة، تأسّست الفيدرالية الدولية لخبراء المحاسبة الفرنكوفونيين[٣٧٣] (FIDEF). لفرنسا حضورٌ ونفوذٌ ينبغي الحفاظ عليهما في لبنان. في العام ١٩٨٣، نشرت أوّل خطّة محاسبة (مترجمة عن الفرنسية) وبعد عام تشكّل المجلس الأعلى للمحاسبة بقرارٍ تاريخه ١٩٨٤/١١/٩. وأبصرت النور مجلّةٌ مهنية، أخذت تظهر بانتظامٍ بدءاً من العام ١٩٩٢.

إنّ صدور القانون رقم ٣٦٤ بتاريخ الأوّل من آب/أغسطس ١٩٩٤ الذي ينصّ على تأسيس النقابة المهنية هو مآل تلك المعركة الطويلة ويكرّس حصول الفئة المسيطر عليها في المهنة على الاعتراف. في هذه الأثناء، لم يتوقّف المستوى المطلوب للممارسة عن الارتفاع، بالتزامن مع ارتفاع متوسّط مستوى تأهيل الأجيال الجديدة من اللبنانيين الشباب. غير أنّ المشكلات والنزاعات الداخلية لم تحلّ، لكنّها أصبحت تسلك دروباً أصعب.

نقابة المحاسبين اللبنانيين: أداة للترقّي الاجتماعي المهني أم أداةٌ في خدمة انفتاح الأسواق

في مطلع التسعينات، وبعد خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية، دخل لبنان أخيراً حقبة سلام وأصبح قادراً على التفكير في إعادة بناء البلاد. كانت إعادة الإقلاع الاقتصادي، تحت السيطرة السورية، مضطربةً. عقد التسعينات حقبة تحوّلٍ وتأزّم. بعد عامين من النشوة، تفاقم الدين العام والخلل الاقتصادي[٣٧٤]. وفي الوقت عينه، تمّ تطبيق جهدٍ كبيرٍ في

٣٧٣ الأعضاء المؤسّسون هم بالإضافة إلى لبنان، تونس والمغرب وسوريا وكندا وفرنسا وبلجيكا.

٣٧٤ انظر: C. Nahhas, « L’économie libanaise et ses déséquilibres », in B.

التصحيح والتنظيم وسنّ القوانين. في العام ١٩٩٥، بدأ لبنان المفاوضات مع أوروبا بهدف إقامة اتفاق شراكة في إطار مسار برشلونة. وفرض مشروع طلب الانضمام إلى منظّمة التجارة العالمية إجراء إصلاحاتٍ عميقة. يعدّ تأسيس نقابة مهنية لخبراء المحاسبة في العام ١٩٩٤-١٩٩٥ لحظةً مهمّةً في حركة الإصلاحات المؤسساتية هذه.

كما رأينا، كانت فكرة النقابة المهنية قديمة. مع صدور خطّة محاسبة، أصبح المشروع محدّداً. في العام ١٩٩٢، تمّ إدراج إلزام الخضوع لتدريبٍ من ثلاث سنوات، وكذلك لامتحان، قبل الحصول النهائي على لقب «عضو متفرّغ»[٣٧٥]. هكذا، وخلافاً لبعض التأكيدات المتسرّعة التي تقول إنّه قبل العام ١٩٩٥، لم يكن هنالك أيّ شرطٍ لحيازة شهادة، كانت النقابة منظّمةً ذات هدفٍ مهنيٍّ أولاً وقبل كلّ شيء، بمعنى أنّها كانت تهتمّ بوضع القواعد أكثر ممّا كانت تهتمّ بالدفاع المحض عن مصالح فئوية أمام السلطات. وفي العام ١٩٩٤، صدر القانون أخيراً.

الرهان الرئيس لهذه المعركة هو ترقية مهنةٍ والاعتراف بها، وهي مهنةٌ تتأسّس شرعيتها أكثر فأكثر على معايير كفاءةٍ وخبرة. هنالك رهانٌ آخر، أكثر تعقيداً، هو رهان «إضفاء الطابع الوطني»على المهنة. وبالفعل، فقد أدخلت النقابة المهنية شرط الجنسية، وهو شرطٌ لم يكن موجوداً سابقاً. حتّى العام ١٩٩٥، لم يكن يوجد ما يمنع قانونياً شخصاً أجنبياً من الممارسة باسمه كما كان بوسع بغض مكاتب التدقيق الأجنبية أن تكون ممثّلةً بأشخاصٍ غير لبنانيين. وقد أفضى فرض الانتماء إلى النقابة المهنية للممارسة وبند التعامل بالمثل لقبول أجنبيٍّ إلى منع الأجانب من الممارسة بأسمائهم ولم تعد المكاتب الأجنبية قادرةً على الوجود إلّا إذا مثّلها شريكٌ لبناني. في الستينات والسبعينات، كانت المنافسة بين جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط والنقابة تتضمّن كما رأينا هذا البعد في الصراع من أجل الدفاع

Rougier, E. Picard (dir.), *Le Liban dix ans après la guerre, Maghreb-Machrek*، العدد رقم ١٦٩، ٢٠٠٠.

٣٧٥ 'المحاسبة'، مقال سبق ذكره.

عن المهنيين اللبنانيين وارتقائهم. إنّه أيضاً إذاً انتصارٌ متأخرٌ ـ مفارقٌ في التطبيق مع انفتاح الأسواق ـ لقادة النقابة على النخبوية الكوسموبوليتية في الجمعية.

على العكس من ذلك، يعادل شرط الانتساب إلى النقابة من أجل الممارسة اعترافاً بالكفاءة ما إن يقبل هذا الانتساب. منذ السنوات الأولى، أصبح تدفّق أعداد المنتسبين أكثر ضغطاً بسبب منح سنةٍ كمهلةٍ انتقالية، يمكن للمرء أثناءها في حال عدم حيازته شهادةً عليا إبراز وجود خبرةٍ مهنيةٍ لمدّة خمس سنواتٍ من أجل الانتساب. في العام ٢٠٠٠، أعلنت نقابة خبراء المحاسبة أنّ عدد المنتسبين إليها هو نحو ١٧٠٠ عضو، منهم ١٢٠٠ من الممارسين الكاملين و٥٠٠ من غير الممارسين (أي الموظفين بصورةٍ مؤقّتة أو دائمة كعاملين بأجرٍ في شركاتٍ خاصّة أو في هيئاتٍ عامة). يضاف إلى هذا العدد نحو ١٠٠ متدرّب. لكنّ بعض المهنيين يجادلون في هذه الأرقام، التي يستحيل التأكّد منها، إذ يقدّرون أنّه لا يوجد أكثر من بضع عشرات من المكاتب الجديرة بهذا الاسم، ويرون في ذلك نتاجاً للتراخي في سياسة الانتساب وسياسة زبائنيةٍ انتخابيةٍ يقوم بها بعض القادة[٣٧٦].

من التأهيل إلى المهنة: شروط توحيد

للوهلة الأولى، لا يمكن على الأرجح مقارنة تاريخ المحاسبين اللبنانيين بتاريخ المسّاحين الطبوغرافيين. هنالك عنصرٌ تاريخيٌّ يقرّب بينهم: الالتقاء بين مهنٍ ذات مستوى تأهيلٍ متواضعٍ نسبياً وبين مهنٍ ذات مستوى جامعي وهي تنسب نفسها، فضلاً عن ذلك، إلى نخبويّةٍ حسنة السمعة. لكن خلافاً للمسّاحين الطبوغرافيين، سمح ارتقاء المحاسبين عبر ارتفاع مستوى تأهيلهم بتأسيس نقابةٍ مهنيةٍ في المكان الذي لم يكن يوجد فيه سابقاً إلّا جمعيةٌ وأدّى إلى امتصاص الفئة النخبوية في مجموعٍ أوسع. لم

٣٧٦ وفق الدليل الذي صدر في العام ٢٠٠٥ (وهو الأوّل)، كان عدد الأعضاء الممارسين ١٢٣٠ في ذلك التاريخ، و٣٦٥ غير ممارسين، و٢٩١ متدرباً وفقط ٤١ شركة مسجلة.

تكن الرهانات وعلاقات القوّة في بداية الأمر متماثلة. بالنسبة إلى خبراء المحاسبة، لعبت دوراً حاسماً مرجعيات نماذج مهنيةٍ ترتبط بأسلوب ممارسة وبخاصّةٍ بعلاقةٍ بالسوق، لا بتقسيم للمعارف.

حتّى تاريخ تأسيس النقابة المهنية، لَم تكن توجد في لبنان مهنة خبرة محاسبة بأكثر ممّا كانت توجد مهنة مسّاح طبوغرافي، محدّدتي المعالم بدقّة، على صورة مهنتي الهندسة أو الطبّ. والنقابة المهنية هي التي أوجدتها في الحالتين. لكن في السابق، كان ارتفاع مستوى التأهيل وتصاعد قوّة التأهيل الجامعي هي التي لعبت دوراً حاسماً على ما يبدو.

حتّى العام ١٩٩٥، كان المهنيون الأحرار المؤهّلون في مجال المحاسبة والمسموح لهم بإصدار وثيقة خبرة يمثّلون مجملاً مشتتّاً وفق الطلب، لكن كذلك، وقبل ذلك، وفق نمط التأهيل والنماذج المهنية الكامنة وراء هذه الضروب من التأهيل. لم يكن الإنشاء المتأخّر لشهادة دولة كفنّي محاسبةٍ يستبعد نماذج أخرى في الوصول إلى المهنة، عبر فروع أخرى للتأهيل الجامعي، لا سيّما أنّ الخبرة المهنية كانت تعلب دوراً مهمّاً في التسجيل بسجلّ المحاكم. أمّا جهد جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط لنيل الاعتراف بها، فلم يكن له معنى إلّا بالاستدلال بنموذجٍ خارجي، لكنّها لم تكن تستطيع الحصول على اعترافٍ معادلٍ لما تمثّله «الشرعة الملكية» في النموذج الأنغلوسكسوني. تكمن المفارقة في أنّ النقابة وجدت نفسها منذ السبعينات تحت ضغطٍ من المنظّمات الدولية بعد أن وعدت بنيل الاعتراف بها ـ يذكّر بالمعركة من أجل نيل الاعتراف التي شنّتها الجمعية المتّحدة للمحاسبين والمدقّقين[٣٧٧] (ISAA) في بريطانيا العظمى في النصف الأول من القرن العشرين وحتّى اندماجها في العام ١٩٥٧ مع معهد المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز[٣٧٨] (ICAEW) ـ في حين أنّها كانت تعمل على إقامة خطّة محاسبةٍ على الطريقة الفرنسية، أي تنظيمٍ برعاية الدولة.

٣٧٧ كانت الجمعية المتّحدة للمحاسبين والمدقّقين ISAA تضمّ مهنيين يتمتّعون بمستوى تأهيلٍ أدنى، يعملون لصالح الشركات الصغيرة.

٣٧٨ معهد المحاسبين القانونيين لإنكلترا وويلز، انظر: Macdonald، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٩٩.

على نحوٍ موازٍ جداً، لكنّه لا يزال هشّاً حالياً، يمكن القول إنّ تأسيس نقابة المسّاحين الطبوغرافيين المهنية تخلق مهنةً عبر جمع فئاتٍ كانت لا تزال منفصلةً وعبر تهميش من هم أقلّ تأهيلاً. لكن واجهتهم صعوبةٌ لم يعرفها المحاسبون، بفعل وجود مجموعةٍ صغيرةٍ من المهندسين الطبوغرافيين في نقابةٍ مهنيةٍ قويّةٍ جداً للمهندسين، يرفض أغلبهم انضمامهم إليها.

ما تشترك به هاتان المجموعتان المهنيتان هو ارتقاء هذه الفئات المسيطر عليها التي تنجح في الارتفاع إلى مستوى المهن المرموقة عبر حصول هؤلاء على تأهيلٍ جامعيٍّ واتحاد هؤلاء مع أولئك في نقابةٍ مهنيةٍ دورها أساسيٌّ في ذلك العمل على الاعتراف الاجتماعي و«بناء استحقاق الاحترام»[٣٧٩]. لكن حتّى حين تكون الشهادات متساوية، تبقى الحواجز (الطبقية) غير المرئية التي تفسّر تمكّن بعض المهندسين الطبوغرافيين من تفضيل العمل مع نقابة الطبوغرافيين المهنية، حتّى لو لم يكونوا مرغمين حقاً على ترك نقابة المهندسين، في حين أنّها أصبحت تدير نفسها داخل نقابة خبراء المحاسبة بالنسبة إلى خبراء المحاسبة.

في القسم الثاني من هذا الفصل، سوف أناقش عمليةً تجمع الارتقاء والإحباط، حيث يفشل العمل الرمزي الذي تقوم به النقابة المهنية، في غياب تطوير أشكال تأهيلٍ ممهنِنة.

الفنيون المصريون، «بيادق العصرنة»[٣٨٠]

إلى حدٍّ ما، بدأ تاريخ الفنيين المصريين الذي يكرّس له هذا القسم الثاني مثلما بدأ تاريخ المحاسبين اللبنانيين. وبالفعل، هؤلاء وأولئك خرجوا من فروعٍ مهنيةٍ للتعليم الثانوي. لكن في حين أنّ المحاسبين الذين تأهلوا

٣٧٩ انظر: Macdonald، مقال سبق ذكره.

٣٨٠ يستعيد هذا القسم عناصر عديدةً من مقالٍ نشر في مجلة العوالم العربية والمتوسط *REMMM* بعنوان: « Diplômes industriels et service de l'État. Les fantassins de la modernisation de l'Égypte », *REMMM*، العدد ١٠١–١٠٢، ٢٠٠٣.

في لبنان في العشرينات والثلاثينات درسوا في مدارس خاصّة وكانوا مستخدمين في هيئاتٍ وشركاتٍ خاصة، تأهّل خرّيجو المدارس الصناعية المصريون في مدارس حكومية وكان معظمهم موظّفين في الدولة. وحين أسّسوا أوّل جمعيةٍ لهم، عرّفوا أنفسهم بشهادتهم لا بكفاءتهم وكان أوّل مطالبهم يتعلّق باعترافٍ بموقعهم. يختصر هذا التناقض تاريخ العصرنة في هذين البلدين.

وبالفعل، شهدت الأربعينات في مصر تأسيس عددٍ من جمعيات خرّيجين متباينين في مستوياتهم ومؤهّلاتهم، من بينهم خرّيجي المدارس الصناعية أو مدارس الفنون والمهن (الصنائع). بعد تأسيس نقابة المهندسين، طالب خرّيجو الصنائع هؤلاء بالانضمام إليها، في إطار نقابةٍ كبيرةٍ للمهن الفنّية: فلنذكّر بأنّ أوّل «نقابةٍ للمهندسين» تدعى في حقيقة الأمر «نقابة المهن الهندسية» وأنّها ضمّت إلى جانب المهندسين المجازين خرّيجي المعاهد الفنّية (شهادة ينالها الطالب بعد عامين من الشهادة الثانوية ويحملون بعدها لقب «مساعد مهندس»)، من دون أن يتمتعوا بالحقّ في التصويت. لكنّ الفنّيين الحائزين على شهادةٍ على المستوى الثانوي لم ينالوا أبداً ما تمنّوه ولم ينجحوا في العام ١٩٧٤ إلّا في تحويل جمعيتهم إلى «نقابة المهن الفنية التطبيقية».

كان الطبوغرافيون وخبراء المحاسبة اللبنانيون قد أسّسوا هم أيضاً جمعياتٍ في الخمسينات، لكنّها كانت جمعياتٍ مهنية، بمعنى أنّها كانت تضمّ أفراداً على أساس خبرة نشاطٍ غالباً ما يكون مستقلاً. بدءاً من الثمانينات ولا سيّما بدءاً من التسعينات، استفادوا من ارتفاعٍ تدريجيٍّ في مستوى التأهيل وواجهوا تصلّب حاجز الدخول للوصول إلى سوق الخدمات المتوافقة مع تخصّصهم.

إنّ خرّيجي المدارس الصناعية المصريين، والذين يكرّسهم تأهيلهم لمواقع عمّالٍ رفيعي التأهيل وحرفيين يضمنون تصليح مختلف الأجهزة أو صيانتها بعد البيع بقدر ما يكرّسهم ليكونوا «فنّيي» الصيانة في إدارةٍ أو شركة خدماتٍ عامة، يشاركون من جانبهم في حركةٍ عامّةٍ لارتفاع

المستوى الدراسي في مجمل المجتمع ولا سيّما العمّال. لكن في موازاة ذلك، ولأنّ عددهم يزداد باطّراد، يؤدّي هذا الارتقاء بالجملة إلى انحدارٍ نسبيٍّ في منزلة الخرّيجين الجدد الذين بدا تأسيس النقابة بالنسبة إليهم محاولةً يائسةً لجعل عملية الانحدار تلك أكثر بطءاً.

خرّيجو الصنائع

في الأربعينات والخمسينات، كان المرور بمدرسةٍ حديثةٍ، حتّى إذا كانت مهنية، في حين كان ٨٠ بالمائة من السكّان أمّيين وريفيين، يسمح بالمطالبة بالانتماء إلى النخبة الحديثة في المجتمع.

كان بوسع حائزي شهادةٍ فنّية، في بلدٍ يمجّد العلم والصناعة منذ عشرينات القرن التاسع عشر، المطالبة باعترافٍ خاصّ. غير أنّهم، بين نخبوية المهندسين ونزعة المساواة التي روّجها المفكّرون المتأثّرون بالماركسية في ستّينات القرن العشرين، وجدوا صعوبةً في تحديد موقعهم.

التعليم الصناعي والمشروع المعصرن

وبالفعل، يعود الحرص على تشكيل يدٍ عاملةٍ مؤهّلة للصناعة إلى عصر محمّد علي. كانت أولى بعثات الموفدين إلى أوروبا تتضمّن عمّالاً وحرفيين أرسلوا ليتدرّبوا على تقنيات الإنتاج الحديثة. ولدى عودتهم إلى مصر، تمّ توظيفهم في مدرسة الصنائع التي كانت قد أسست قبل فترةٍ وجيزة (في العام ١٨٣٦) ليدرّبوا بدورهم العمال والفنّيين الضروريين لمشاغل الدولة بهدف إحلالهم محلّ رؤساء العمّال الأجانب[٣٨١]. لقد هدف مشروع محمد علي التصنيعي إلى تلبية الطلب الذي حثّ عليه تطوير الجيش والإدارة ودوائر الدولة، عبر تقليص اللجوء إلى الاستيراد. منذ ذلك العصر،

٣٨١ انظر: G. Alleaume, *L'école polytechnique du Caire et ses élèves. La formation d'une élite dans l'Égypte du* 19e siècle. U. Lumière Lyon 2، ١٩٩٣، الصفحة ١٤٤-١٥١.

لم تقتصر عمليات التأهيل لخدمة الدولة على عمليات عالية المستوى (للمهندسين أو الأطباء)، بل شملت أيضاً تأهيلاً فنياً وصناعياً متوسطاً.

في أواخر القرن التاسع عشر، انتشرت مدارس «الصنائع»، أو «الفنون الصناعية» في كلّ أرجاء البلاد. تمّ تطوير التعليم الصناعي على عدّة مراحل، بدءاً بالأعلى، ما أدّى إلى تزامن وجود أساليب انتساب وفروع متعدّدة. نحو العام ١٩٠٣، تأسّست أولى المدارس «الثانوية الصناعية». ثمّ أعقبها في العام ١٩٣٥ افتتاح مدارس صناعية إعدادية (المستوى المتوسط) وفي العام ١٩٣٨، مدارس ابتدائية[٣٨٢]. في الأربعينات، كان لا يزال يتعايش نمطان من المدارس: «النظام القديم» و«النظام الجديد». كانت مدارس النظام القديم تضمّ إليها الطلاّب، وهم في الغالب ممّن درسوا في المدارس القرآنية (الكتاتيب) في القرى، بشرطٍ وحيدٍ هو أن يعرفوا القراءة والكتابة والحساب. أمّا مدارس النظام الجديد، فكانت تضمّ طلاّباً في مستوى الشهادة الابتدائية. وكان النظامان يقترحان حلقةً من ثلاث سنوات وحلقةً من خمس سنوات[٣٨٣].

في العشرينات والثلاثينات، ارتفع بسرعةٍ عدد طلاّب هذه المدارس: من ٦٠٠٠ في العام ١٩٢٤، يقال إنّ العدد ارتفع إلى ٢٨٠٠٠ في العام ١٩٣٩ [٣٨٤]. كانت الأمّية لا تزال متفشّيةً في مصر (٨١ بالمائة في التعداد السكاني للعام ١٩٣٧، و٧٧ بالمائة للعام ١٩٤٧)[٣٨٥]. ولئن كان عدد غير الأمّيين لا يزال قليلاً، فإنّ خرّيجي المدارس الثانوية كانوا أقلّ عدداً وأصبحوا جزءاً من نخبة «الأفندية»، خرّيجي النظام التعليمي الحديث، وغالبيتهم العظمى موظّفون في الدولة.

منذ ذلك الحين، كان الطموح إلى الارتقاء الاجتماعي مصدراً لميل لا يقاوم إلى تمديد التأهيل، ليس من أجل (أو على الأقل ليس فقط من أجل)

٣٨٢ **مجلة التطبيقيين** (مجلة نقابة المهن الفنّية)، العدد ١٣/١٩٨٠، الصفحة ٣١ والعدد ٧٥/١٩٩٧، الصفحة ٣٨.

٣٨٣ انظر: طه سعيد عثمان، **الإضرابات في مصر زمان الأربعينات**، القاهرة، العربي، ١٩٩٨، الصفحة ١٧.

٣٨٤ انظر: P.J. Vatikiotis, The history of Modern Egypt، مصدر سبق ذكره، ١٩٩١، الصفحة ٣٢٥.

٣٨٥ ٧٣ بالمائة ثمّ ٦٧ بالمائة منهم على التتالي بين الذكور.

تحسين مستويات التأهيل بقدر ما هو للاقتراب من موقع المهندسين. هكذا، ضمّت معاهد الصنائع الأولى إلى جامعة القاهرة ثمّ إلى جامعة عين شمس على التتالي[٣٨٦]. وهذا يفسّر أنّ عدداً من قادة جمعية خرّيجي المدارس الصناعية ثمّ نقابة المهن الفنّية قد نالوا شهادةً في الهندسة بعد دراستهم في المدارس الصناعية.

لقد فاقم ضيق قاعدة النظام التعليمي والميل إلى الطموح إلى الأعلى عبر تمديد التأهيل الاختلاف بين المتعلّمين وغير المتعلّمين، وهو أمرٌ تضاعف بسبب التعارض بين القطاعين الحديث والتقليدي في المجتمع والذي يمرّ عبر النظام التعليمي نفسه وسيبقى سائداً مدّةً طويلة. وما كان يزيد من تماهي خرّيجي المدارس الصناعية مع «الأفندية» في الوظائف الحكومية أنّ شروط العمل الصعبة في الصناعة و«الوضع الكارثي للعمال في الشركات» كانت تدفعهم إلى الهرب نحو الوظائف الإدارية[٣٨٧]. هكذا شهدنا هذه المفارقة: يدٌ عاملةٌ تأهّلت في إطار مشروع عصرنةٍ صناعيةٍ تجد نفسها بالجملة في وظائف ليست فقط عامّة، بل غالباً ما تكون إدارية. وفي حين أنّ العشرينات والثلاثينات شهدت تطوّراً مهمّاً في الصناعة، بمبادرة برجوازيةٍ صناعيةٍ وطنيةٍ جديدة، واصلت الدولة لعب دور ربّ العمل المفضّل بالنسبة إلى خرّيجي النظام التعليمي العام. إنّ قوّة العلاقة بين الشهادة والوظيفة العامة (خدمة الدولة) في مصر ليست جديدة، وهي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين جعل اللورد كرومر(Lord Cromer) في العام ١٨٩٢ من الشهادة شرطاً للوظيفة في الدولة، وكذلك ضماناً للحصول على وظيفةٍ حكومية[٣٨٨]. وفق إحصائياتٍ رسمية، بلغت النسبة المئوية للحائزين على الشهادة الثانوية

---

٣٨٦ انظر: C. H. Moore, Images of Development, *Egyptian Engineers In Search of Industry*. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London، إنكلترا، ١٩٨٠، الصفحة ٦٣.

٣٨٧ طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥–١٩٥٢**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، الصفحة ٢٠٩.

٣٨٨ انظر: M. Berger, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt. A Study of Higher Civil Service*, Princeton University Press 1957، الصفحة ٦٩–٨٠.

في الوظيفة الحكومية ٤٢ بالمائة من دفعة العام ١٩٤٨-١٩٤٩ [٣٨٩]. غير أنّ موظّفي الدولة لم يكونوا يتمتّعون بامتيازات. فقد كان عددٌ منهم مياومين، وكان مستوى التوظيف شديد التدنّي كما أنّهم كانوا يشتكون من التنوّع الكبير في الأوضاع، الناجم من تجزئة الفروع الدراسية وأنظمة التأهيل، نتيجة الإصلاحات المتعدّدة وتوسّع التعليم الابتدائي والارتفاع التدريجي في مستوى التوظيف، وطالبوا بتوحيد تلك الأوضاع [٣٩٠].

بين الأفندية والعمّال، يبدو موقع الفنّيين الاجتماعي إذاً مقلقلاً أحياناً. ولئن كان مرورهم بمؤسّسةٍ مدرسيةٍ حديثةٍ وعملهم في هيئةٍ حكوميةٍ يربطانهم بالأفندية ويميّزانهم عن كتلة العمّال الأمّيين والمجرّدين من التأهيل، فإنّ مرارتهم كانت تزداد وهم يخضعون لوضع اقتصاديٍّ يقرّبهم من العمّال أكثر ممّا يجب. ولاشكّ في أنّ ذلك كانَ سبباً في شيءٍ من التردّد في تعبيرهم عن مطالبهم، فأحياناً يكونون متضامنين مع العمّال (في السكك الحديدية) وأحياناً ينظرون من زاوية الخرّيجين الآخرين (شروط التوظيف في الوظيفة الحكومية).

بعد ثورة العام ١٩٥٢، أدّى تحكّم الدولة بالاقتصاد والإجراءات الاشتراكية وتأسيس القطاع العام إلى تضخّم في الوظيفة الحكومية وبقيت الشهادة، أكثر من أيّ وقتٍ مضى وحتّى إذا كانت صناعيةً، طريقاً للوصول إلى تلك الوظيفة. بل أكثر، فقد شرعنت إرادة تصنيع البلاد بمسيرةٍ متسارعة وتدريب اليد العاملة المؤهّلة والأطر الوسيطة الضرورية لهذا المشروع بأسرع وقتٍ ممكنٍ المطالبة بالاعتراف بالشهادات الفنّية الوسطى، ما أبعدهم عن العمّال.

جمعية خريجين في خضمّ الهيجان الشعبي في الأربعينات

يقع تأسيس جمعية خرّيجي المدارس الصناعية في العام ١٩٤٣ في سياق هيجانٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ متزايد.

تميّزت التحرّكات الشعبية في الأربعينات بسمتين جديدتين: التنسيق

٣٨٩ في العام ١٩٤٦، كان ٨٠ بالمائة من المهندسين موظّفين (مور، ١٩٨٠، الصفحة ٣٤).
٣٩٠ طه سعيد عثمان، **الإضرابات في مصر زمان الأربعينات**، القاهرة، العربي، ١٩٩٨، الصفحة ١٧.

بين الطلاّب والعمّال وظهور فئاتٍ اجتماعيةٍ ومهنيةٍ كانت غائبةً قبل ذلك عن الحركات المطلبية. امتدّ نفوذ «اللجنة الوطنية للعمال والطلاب» إلى جامعتي القاهرة والإسكندرية وطلاب المدارس الثانوية والفنية في مجمل البلاد[٣٩١]، وإلى مجمل الإنتلجنسيا، وإلى قطاعاتٍ مهمّةٍ في المهن الحرّة وإلى نقابات مصر كلّها.

قام تاريخ جمعية خرّيجي المدارس الصناعية التي تأسّست في العام ١٩٤٣ على خلفية الهيجان هذه، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والمؤسساتية والسياسية العميقة. وقد عُرِفت الجمعية جزئياً بفضل السرد الذي تقترحه مجّلة نقابة المهن الفنية التطبيقية بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢.

كانت عدّة جمعياتٍ قد ظهرت للمطالبة بإعادة تقييم موقع الخرّيجين وأجورهم: بعد نجاح مجموعةٍ أولى من خريجي الجامعات، قرّر خريجو مدارس الصنائع في أن يحذوا حذوهم وتمكّنوا من ذلك بدورهم. فقد أسّسوا في العام ١٩٤٣ جمعيةً، وبعد ذلك بقليل، في العام ١٩٤٤، ولدت رابطة المهندسين الخرّيجين[٣٩٢]. وفي العام ١٩٤٦، تأسّست أخيراً نقابة المهن الهندسية التي ضمّت إلى جانب المهندسين خرّيجي الكلّيات التقنية وحملة شهادات الصنائع (عامين بعد نيل الشهادة الثانوية)، لكنّها استثنت خريجي الثانويات الصناعية. وقد سجّل هؤلاء الأخيرون جمعيتهم باسم اتحاد خريجي المدارس الصناعية. كان العام ١٩٤٧ عاماً امتاز بالهيجان[٣٩٣]، فقد شارك خريجو المدارس الصناعية في الحراك الشعبي عبر إطلاق حركة إضرابٍ عن الطعام في نهاية العام، انطلقت من القاهرة وتفشّت كبقعة الزيت في جميع أنحاء البلاد. وعدت الحكومة بدراسة مطالبهم، لكنّها لم تفِ بوعودها. ويبدو أنّ حركة الإضراب عن

٣٩١ يلاحظ كريغ A. Craig أهمّية مشاركة طلاّب المدارس الثانوية ويشير في الوقت نفسه إلى أنّ الأمر لم يكن يتعلّق بالضرورة بصبيةٍ يافعين، لأنّ الانتساب إلى المدرسة كان يمكن أن يتمّ متأخراً، لا سيّما في الأوساط الريفية (The Egyptian Students », MEJ, VII/3 »، ١٩٥٣، الصفحة ٢٩٣-٢٩٩).

٣٩٢ انظر: C. H. Moore، ١٩٨٠، *Images of development*، مصدر سبق ذكره، الصفحة ٣ والصفحة ٢٩ وما يليها.

٣٩٣ انظر: طه سعيد عثمان وطارق البشري، ١٩٨٣، الصفحة ٢١١ وما يليها.

الطعام هذه قد أثّرت في النفوس؛ فقد عادت للظهور على نحوٍ دوريٍّ كعنوانٍ لمجد عددٍ من منتسبي نقابة المهن الفنية في صفوف القدامى الذين شاركوا فيها.

ربيع العام ١٩٤٨، أطلقت الجمعية التعبئة مجدّداً. ورضخت الحكومة بصدد بعض المطالب (إلغاء موقع المياوم، وتأسيس فروع في الكليات التقنية مفتوحة لخريجي الثانويات الصناعية)[٣٩٤]. امتدّت الحركة إلى خريجي مختلف النظم التعليمية وإلى كلّ أنواع المدارس، التي طالبت بالاعتراف بشهاداتها وبمعادلتها وتمديد الدراسة[٣٩٥]. في العام ١٩٥٠، اندلع نزاعٌ في السكك الحديدية بين الموظّفين والإدارة، وانخرط فيه أعضاء الجمعية. هنا، اختلط نضال الخرّيجين بنضال عمّال السكك الحديدية، أياً كانت فئتهم. إنها اللحظة الوحيدة التي اندرج فيها النضال في سياق عملٍ محدّد، ونلتقط فيها تضامناً بين الفئات. شهد العام ١٩٥١ تطوّراً جديداً في أنواع النضال الاجتماعي الذي توسّع ليشمل كلّ فئات الموظّفين: استجمعت جمعياتٌ عديدةٌ قواها لجعل مطالبها المشتركة في إعادة التصنيف تتقدّم. غداة ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، صدر أخيراً قانونٌ جديدٌ حول معادلة الشهادات، وتأسّس نظام ضمانٍ للشيخوخة.

بصورةٍ عامّة، تطرّقت المطالبات أولاً إلى الموقع والمسارات المهنية، إلى التأهيل، وبصورةٍ ثانويةٍ إلى مسألة النقابة[٣٩٦]. لا يمكن فصل المطالب الأوّلية عن المطالب المتعلّقة بالموقع وبالأجور. فهي تخصّ تحسين مستوى التوظيف (الذي يتعلّق بإعادة تقييم الشهادات)؛ إلغاء المياومة، وهو مطلبٌ قديمٌ جداً يتكرّر في كلّ مناسبة وتمّت تلبيته أخيراً في العام ١٩٤٨؛ الاعتراف بالشهادات، وهو أمرٌ لا يمكن فصله عن تحديد مستوى التوظيف والمعادلة بين شهادات النظام القديم والنظام الجديد وبين شهادات الصنائع والشهادات التي يتمّ نيلها بعد خمس سنوات من الدراسة. لقد هدفت جميع هذه المطالب إلى تعميم الوصول إلى موقع

٣٩٤ مجلّة التطبيقيين، ٩/٩/١٩٧٩ وعثمان، ١٩٩٨.

٣٩٥ طه سعيد عثمان، ١٩٩٨، الصفحة ١٧.

٣٩٦ من أجل عرضٍ إجماليٍّ لهذه المطالب، أنظر طه عثمان، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٤، وكذلك مجلة التطبيقيين، ١٣/١٩٨٠، الصفحة ٣٠-٣١.

الموظّف، وهو موقعٌ يحسد عليه صاحبه، وكذلك وبخاصّة، انطلاقاً من ذلك، الاستناد إلى هذا الموقع لنيل مرتبةٍ أعلى في سلّم الوظيفة العامة. بذلك، تميّزت حركة خرّيجي المدارس الصناعية عن النضالات العمّالية المحضة وساهمت في المقابل مساهمةً كاملةً في حركات الموظّفين آنذاك. لكنّ هذه الحركات قامت على نحوٍ مبعثر، وفق منطقٍ فئويٍّ أضعفها:

> «أتاح وجود النقابات المهنية لحكومات ما بعد الحرب أن تتعامل على نحوٍ منفصلٍ مع مختلف فئات موظفي الحكومة...وقد ألغت المنافسة ضمن كلّ فئةٍ وفيما بين تلك الفئات أيّ إمكانيةٍ لتشكيل اتحادٍ للموظفين من خرّيجي الكلّيات»[٣٩٧].

كما يكشف ذلك أنّ تصوّر المعنيين لموقعهم لا يتضمّن رؤيةً إجماليةً لعلاقة الدولة بإدارتها.

يتكرّر ظهور الانشغال بارتفاع مستوى التأهيل، إذ تطالب الجمعية بتأسيس فروعٍ إضافيةٍ وفتح كلّيات الهندسة أمام خرّيجي المدارس الصناعية. نحن هنا في الآن عينه أمام تعميقٍ للمطالبة الأولى بتحسين الموقع، بما أنّ السلّم الوظيفي مبنيٌّ على الشهادة، وفتح إمكانيات ترقية مهنية واجتماعية. وبطبيعة الحال، تمضي المطالبة بالاندماج في نقابة المهندسين في الاتجاه عينه، وهي طموحٌ لجسر الهوّة الاجتماعية بين الشهادات من مختلف المستويات، وإعادة تأكيدٍ قويّةٍ على الهوّة التي تفصل بين الخرّيجين وغير الخرّيجين.

في نهاية المطاف، يبدو نضال خرّيجي المدارس الصناعية وكأنه عموماً (باستثناء، وعلى نحوٍ أشبه بالمصادفة، في حالة موظّفي السكك الحديدية) مفصولٌ عن ظروف العمل. إنّ ما يشغلهم في المقام الأوّل هو وضعهم وموقعهم في المجتمع.

---

٣٩٧ انظر: H. C. Moore, *Images of Development. Egyptian Engineers in Search of Industry*, The MIT Press، كامبردج ولندن، ١٩٨٠، الصفحة ٣١.

في الخمسينات، واصلوا من دون كللٍ أو مللٍ المطالبة بقبولهم في نقابة المهندسين، على شكل فرع يهتمّ خصّيصاً بمشكلاتهم. لكنّ المهندسين، خلافاً للمهندسين الزراعيين، واصلوا منع خرّيجي المدارس الثانوية الفنّية من دخول النقابة مع قبولهم في الآن عينه خرّيجي المعاهد الفنّية العليا على نحوٍ مؤقّتٍ ومن دون منحهم الحقّ في التصويت. في العام ١٩٥٧، ولأوّل مرّة، جرى تقديم مشروع قانون للفنّيين التطبيقيين إلى مجلس الشعب، لكنّه لم ينجح[٣٩٨]. في العامين ١٩٦٦ و١٩٦٩، فشلت محاولتان أخريان تقدّمت بهما الجمعية بهدف إقرار قانونٍ يلزم نقابة المهندسين بضمّ مجمل خرّيجي التعليم الفنّي.

في مطلع العام ١٩٧٤، تجدّد السجال في مجلس الشعب حول تأسيس نقابةٍ للفنّيين، بعد وفاة عبد الناصر بثلاث سنواتٍ ونيّف. أطلق السادات ثورته التصحيحية في أيّار/مايو ١٩٧١، وطرد المستشارين السوفييت في تموز/يوليو ١٩٧٢ وعدّت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ نصراً كبيراً. كانت شعبية السادات في ذروتها فاستفاد من هذه الظروف الملائمة لإطلاق أولى إجراءات اللبرلة الاقتصادية. لكنّ الاقتصاد الذي شهد منذ منتصف الستينات إيقاع نموٍّ غير مسبوق لمدّةٍ قاربت عشر سنوات بدأ يلهث. تضمّنت الانعطافة التي قام بها السادات إعادة توازنٍ دقيقةٍ للتحالفات وعلاقات القوّة. في مواجهة اليسار الناصري، كان عليه أن يجد حلفاء جدداً. بحث عنهم بدايةً في صفوف الإخوان المسلمين، الذين استفادوا من تساهلٍ نسبيٍّ تجاههم، لا سيّما في الأوساط الطلابية. وفي هذا السياق أيضاً ينبغي أن نفهم تأسيس عدّة نقابات مهنية جديدة: في العام ١٩٧٢، ولدت نقابة «المهن التجارية»، وفي العام ١٩٧٤، نقابة «المهن الفنية التطبيقية» (انظر الفصل السابق).

في سياق اللبرلة المنظّمة في السبعينات، ضمن السادات لنفسه على

٣٩٨ غير أنّ مجلس الشعب كان عموماً مناهضاً لتلك المواقف النخبوية، لكنّه لم يكن قادراً أبداً على معارضتها. وبالفعل، كانت نقابة المهندسين تخضع لسيطرة المهندسين العسكريين الذين تتضاعف شرعيتهم الفنية لأنّهم عسكريون ولصلاتهم مع السلطة (انظر: T. Aklimandos, « Les ingénieurs militaires égyptiens », *Maghreb-Machrek*، العدد ١٤٦، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

هذا النحو شعبيةً زهيدة الثمن في صفوف تلك الفئات المتواضعة التي شهدت ترقيةً نسبيةً في الوقت نفسه الذي شهدت فيه تزايداً عددياً كبيراً، عبر منحها رضىً رمزياً؛ كما أنّه كسب ولاء «زبائن» جددٍ بفضل ترقية قادة تلك النقابات الجديدة إلى مواقع في السلطة. بين العامين ١٩٦٦ و١٩٧٤، ارتفعت الأعداد السنوية لخرّيجي التعليم الثانوي الصناعي من ٧١٠٠٠ إلى ٢٠٦٠٠٠ [٣٩٩]. وحتّى إذا كانوا لم يدخلوا مجالات الصناعة كلّها، فإنّ نسبةً لا يستهان بها من العمّال أبعدت في الوقت عينه من الحركة النقابية العمالية. وعلى الرغم من أنّ عبد الناصر كان قد حجّم تلك الحركة، إلّا أنّها بقيت تمثّل تهديداً ممكناً، لا سيّما أنّ سياسة اللبرلة تعيد النظر في مكتسبات المرحلة السابقة. فضلاً عن ذلك، وبفضل إنقاص تمثيل «المهنيين» الذين ينبغي ألّا تتجاوز نسبتهم ٢٠ بالمائة من لجنةٍ نقابيةٍ في شركةٍ ما، فإنّ ترقية الفنيين إلى مرتبة مهنيين بوصفهم «تطبيقيين» تعني مزيداً من فصل خرّيجي المدارس الصناعية عن العمّال، في حين أنّ أعدادهم كانت في تزايد[٤٠٠]. لكنّ شرط نجاح مثل هذه المناورة كان العثور على صدىً فعليٍّ لدى المعنيين، في تصوّراتهم عن أنفسهم وعن موقعهم في المجتمع، عبر ظهورها وكأنّها استجابةٌ لمطامحهم. وقد كشف لنا تاريخ جمعية خريجي المدارس الصناعية، وتاريخ المطالب التي تحرّكت من أجلها، جذورها.

من الفنيين إلى «التطبيقيين»

إذاً، تاريخ تأسيس نقابة المهن الفنية التطبيقية هو تاريخ تحوّل فئةٍ وسيطةٍ من السكان النشيطين إلى مهنةٍ ذات موقع محدّد، وهي فئةٌ تلحظها الإحصائيات إلى هذا الحدّ أو ذاك، كما أنّها متمايزةٌ اجتماعياً، وتضمّ

٣٩٩ انظر: Campass, Annuaires statistiques de la République Arabe d'Égypte.

٤٠٠ انظر: M. Pripste in Posusney, *Labor and the State in Egypt*, New York, Columbia Univ. Press، ١٩٩٧، الصفحة ١٠٠–١٠٢.

مجموعةً معيّنة بوصفها شريحةً عليا في عالم العمّال، ومجموعةً أخرى تتكوّن من عاملين فنّيين وإداريين في الدولة وفي القطاع العام؛ ترقية من موقع 'عملٍ' عادي إلى موقع 'مهنة عليا' هي في مصر مصدرٌ للمزايا والتميّز الرمزيّ القوي والمكانة المرموقة.

يفصل القانون رقم ٦ للعام ١٩٧٤، الذي نصّ على تأسيس «نقابة المهن الفنية التطبيقية»، خريجي المعاهد الفنية عن المهندسين، وذلك عبر جمعهم مع خريجي المدارس الثانوية في تنظيم واحد. ولئن كانت المطالبة بمثل هذا الاعتراف قديمةً ومبرّرةً لأنّ الناطقين باسمهم يؤكّدون أنّه من الطبيعة الجلية الخاصة بمعرفتهم المصحوبة بالحداثة والتنمية والمشرعنة بالتاريخ الذي ذكرناه توّاً وبتاريخ طويلٍ من خدمة الدولة، فإنّ هذه الترقية لم تمضِ من دون التباس.

معرفة فنية من أجل التنمية

منذ أكثر من قرن، كان مشروع عصرنة مصر يشمل كما رأينا تدريب يدٍ عاملة مؤهّلةٍ بهدف دعم التصنيع. وكلّ ما فعلته سياسة عبد الناصر هو تلقّف الفكرة.

مع تأسيس القطاع العام الصناعي إثر تأميمات العام ١٩٦٠، ثمّ سياسة التصنيع المتسارعة، كان من المفترض أن تقدّم المدارس الصناعية اليد العاملة المؤهّلة الضرورية للصناعة. كان مشروع التنمية الذي روّج له عبد الناصر عبر جعل الصناعة محرّك أيّ تقدّم بحاجةٍ ماسّةٍ إلى كوادر وسيطة في الإنتاج، وقد أعلي شأنهم كثيراً بفضل دورهم الحاسم في تقدّم البلاد. ينبغي أن يفهم إعلاء شأن الشهادات الفنية ـ وكذلك تعدّدها ـ ضمن سياقٍ تاريخيٍّ، هو سياق مصر الناصرية التي تطمح لبلوغ مستوى تنميةٍ اقتصاديةٍ يقارن بمستوى البلدان الصناعية وبوتيرةٍ متسارعة. في الخمسينات والستّينات، كان هؤلاء الخرّيجون، «نخبة الطبقة العاملة» ممثّلين على نحوٍ مفرطٍ في الدوائر النقابية العمالية وكان أنشطهم منخرطين في الاتحاد الاشتراكي العربي (والحركة الشبابية التابعة له)[٤٠١].

٤٠١ انظر: E. Longuenesse, « Luttes de classement et constructions

يتكرّر في خطاب الناطقين باسم النقابة الجديدة التشديد على الكفاءة النوعية. إذ كانوا يجمعون «العلم والخبرة»، «العمل اليدوي والعمل الفكري» ويحققون هذا الجمع في عملٍ منتج متكامل. في سياق بلدٍ نام، تحتلّ هذه الصفة مكانةً استراتيجية. وهم يشيرون أيضاً إلى أنفسهم بوصفهم «حلقةً وسيطة» بين العامل والمهندس، «عماد الإنتاج»، «عصب الصناعة»، «الطليعة الفنية لقوى الشعب العامل»، وكلّها توصيفاتٌ يريدون بها إبراز أهميّتهم في التنمية الاقتصادية[٤٠٢].

تجد المطالبة بمزايا يمنحها الاعتراف بموقع مهنيٍّ شرعيتها في تأكيد كفاءةٍ تتأسس على تأهيل مضمون النوعية، تكرّسه الشهادة. بل مضى أحد المسؤولين إلى حدّ التأكيد أنّ التأهيل المكتسب في فروع الثانويات الصناعية هو أكثر قابليةً للتطبيق بكثيرٍ من التأهيل المكتسب في الفروع العامّة. وأفضل مثالٍ على ذلك هو أنّ تلك الفروع تسمح بالتوظيف ليس في وظائف فنية فحسب، بل كذلك في وظائف إدارية[٤٠٣].

السعي إلى نيل الاعتراف

أخيراً، قدّم تأسيس النقابة الاعتراف المنتظر منذ وقتٍ طويل، لكنّ النجاح كان محدوداً. بالنسبة إلى الفنّيين، كان ثمن تأسيس النقابة التخلي عن الانتماء لنقابة المهندسين، أي شكلاً من انحدار المنزلة. على كلّ حال، استمرّ الشعور بالدونية تجاه المهندسين. وقد جرى استخدام عدّة وسائل في محاولةٍ للتغلّب على هذا الشعور، أوّلها ابتكار لقب.

من جانب، تمّ إدراج سجلّين (المادة الرابعة) يميّزان مستوى التأهيل وقدم الممارسة: سجلّ «الأخصائيين الفنيين المساعدين»، الذي يشمل الخرّيجين المسجّلين حديثاً، وسجلّ «الأخصائيين الفنيين»، المحصور بالمنتسبين من ذوي الأقدمية المهنية.

professionnelles en Égypte, l'exemple des 'professions techniques appliquées' », *Sociétés contemporaines*، ٢٠٠٠، العدد رقم ٤٣، الصفحة ١٤٤–١٤٥.

٤٠٢ عبارات مستقاة من مقالات نشرت في مجلة نقابة المهن الفنية، «مجلة التطبيقيين».

٤٠٣ مقابلة مع ح. ز.، رئيس نقابة المهن الفنية في الجيزة، بتاريخ ١٩٩٦/٨/٦.

من جانبٍ آخر، تحمي المادة ١٠٤ في القانون استخدام لقبي «فنّي» و«فنّي أخصائي»: هكذا يرتقي خرّيج الثانويات الصناعية من فئة «عامل مؤهّل» إلى فئة «فنّي»، في حين يصبح خرّيج المعاهد «أخصائياً». ليس هنالك إذاً توافقٌ بين هذين اللقبين والسجلين المعرّفين في المادة الرابعة.

في الممارسة، وحده لقب «الأخصائي» مستخدمٌ فعلاً لوصف هذا المسؤول النقابيِ أو ذاك، أو لتوقيع مقال: يقرَن لقب «الأخصائي» باسم إيهاب مقلّب، رئيس نقابة سوهاج، أو باسم أحمد عبد العزيز، الأمين العام، بالطريقة عينها التي يقترن بها لقب «المهندس» باسم محمود عبد الوهاب، وزير الصناعة، أو لقب «الدكتور» باسم فتحي سرور، وزير التعليم؛ في حين أنّ النقابة أدخلت استخدام مصطلح «تطبيقي». هذا المصطلح الأخير ليس لقباً، بل هو تسميةٌ تشمل فئتين من «الفنيين»، خريجي الصنائع. في الواقع، تتمثّل وظيفته أيضاً في تعريف المهنة على نحوٍ أفضل: «التطبيقي» هو تحديداً فنّي الإنتاج، وكذلك فنّي صيانة الآلات، كمهنةٍ لتطبيق العلم والتقانة، في حين أنّ الشهادات المسمّاة بالشهادات الفنّية تتضمّن أيضاً تخصّصاتٍ أخرى، كالتجارية أو الزراعية.

لكن على الرغم من الجهود المبذولة لإعلاء شأن نوعية كفاءتهم، لم يتبع تلك الجهود اعترافٌ بكونهم مهنيين وصعب عليهم نيل العلاوات التي يستفيد منها المهنيون الآخرون الموظفون في الدولة (المهندسون والمهندسون الزراعيون والكيميائيون، إلخ)[٤٠٤]. لذلك، ولتعويض هذا النقص في الاعتراف، أفرطوا كثيراً بزيادة مظاهر استحقاق الاحترام، عبر الظهور في الفضاء العام للمقرّات المهيبة، أو بنوعية الخدمات التي يقدّمونها: مقرّ النقابة في القاهرة، وهو برجٌ من ثلاثين طابقاً، ترجمةٌ ساطعةٌ لهذه الحاجة إلى الاعتراف.

٤٠٤ مجلة التطبيقيين، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٧٨: «إنّهم الطليعة الفنية لقوى الشعب العاملة، ولديهم عملٌ قريبٌ من عمل المهندسين، غير أنّ المهندسين ينالون علاواتٍ في حين لا يحصلون هم عليها» (الصفحة ١٠).

بين التأهيل ونزع التأهيل، مفعول العدد

تكمن المفارقة في أنّ تأسيس النقابة في العام ١٩٧٤، ومع أنّه بدا تكريساً طال انتظاره، أتى في اللحظة التي ارتسم فيها مسار انحدارٍ في المنزلة لا مفرّ منه، بفعل تقدّم التعليم وتضخّم الأعداد.

على الرغم من تعميم التعليم الابتدائي منذ أولى سنوات الثورة، لم تنخفض نسبة الأمّية إلّا ببطء: وجب انتظار العام ١٩٨٦ حتّى تنخفض هذه النسبة تحت حاجز ٥٠ بالمائة[٤٠٥]. مع ذلك، تسارع تطوّر عدد مرتادي المدارس. في العام ١٩٦٧، وصلت نسبة ١١ بالمائة من شريحةٍ عمريةٍ معينة إلى شهادة إتمام الدراسة الثانوية: في العام ١٩٩٥، تجاوزت النسبةُ عتبة ٥٠ بالمائة. ارتفعت بسرعةٍ كبيرةٍ حصّة التعليم المهني، ولا سيّما الصناعي، بدءاً من السبعينات وبخاصّةٍ في الثمانينات. فمن ١٠ بالمائة في العام ١٩٦٦–١٩٦٧، بلغت نحو ٢٠ بالمائة بعد ٢٠ عاماً من ذلك.

	التعليم الثانوي الصناعي		التعليم الثانوي العام		مجموع خريجي الثانوية
	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٦٦–١٩٦٧	٨٩٠٣	١٠,٣	٦٩٢٤٦	٧١,٤	٩٤٩٠٩
١٩٧٦–١٩٧٧	٣٠٥١٢	١٣,٥	١٢١٤٨٢	٥٢,٢	١٩٩٧١٤
١٩٨٦–١٩٨٧	٧٦٧١٠	١٩,١	١٤٦٠٩٤	٤٠,١	٤٠٧٩٩٢
١٩٩٦–١٩٩٧	٢٢٨٢٣٧	٢٩,٣	٢٤١٢٦٩	٢٩,٩	٧٨٩٥٨٩

المصدر: الإحصائيات السنوية (النسب المئوية هي معدلات وسطية)

في غضون ٢٥ عاماً، من العام ١٩٦٦ إلى العام ١٩٩١، تضاعف عدد خرّيجي الثانويات ٦ مرّات، في حين تضاعف عدد خرّيجي الثانويات الفنية الصناعية ٢٠ مرّة. كما ارتفعت نسبة الفتيات من ١٠ بالمائة في العام ١٩٧٧ إلى ٣٥ بالمائة في العام ١٩٩٧.

٤٠٥ في إحصاء العام ١٩٩٦، كانت نسبة الأمّية لا تزال ٣٨,٦ بالمائة.

في أواخر التسعينات، تجاوز عدد خريجي التعليم الفني الصناعي الموجودين في السوق بكثير مليون خريج. أمّا خرّيجو المعاهد الفنّية (عامان من الدراسة بعد الشهادة الثانوية)، فالأرجح أنّ عددهم في السوق لا يقلّ عن ١٥٠ ألفاً.

غير أنّ هذا النموّ العددي ترافق بتأطيرٍ ناقصٍ مزمنٍ وبانحدارٍ خطيرٍ في شروط الدراسة. تدريجياً ومع تزايد الانتساب إلى المدارس، أصبحت المدارس الصناعية الحكومية تضطرّ إلى الاقتصار على وظيفة تأهيلٍ عامّة ذات توجّهٍ مهنيٍّ غائم بالنسبة إلى العمال. وبعيداً عن الترويج للعمل اليدوي والصناعي الذي بدا وكأنّه مهمّتها في الستينات، في سياق إعادة تأكيدٍ لتحوّلاتٍ اجتماعيةٍ ثقافيةٍ بأشكالٍ جديدةٍ بين الفروع الأكاديمية الرفيعة والفروع الدنيا للطبقات الشعبية، أصبحت تلك المدارس تؤطّر أكثر فأكثر الفئات التي تشكّل يداً عاملةً قليلة التأهيل، سنحت الفرصة لأقلّيةٍ ضئيلةٍ منها، تبعت مساراً في خمس سنوات، لاكتساب بداية تخصّص.

ما هي الأعمال التي توكل إلى هؤلاء الخرّيجين؟ في العام ١٩٨٠، وفق تقريرٍ رسمي، توافقت مع مستوى تأهيلهم من حيث المبدأ وظائف عمّالٍ مؤهّلين. وحدهم خرّيجو المعاهد الفنّية ذات المستوى المعادل لعامي دراسة بعد المدرسة الثانوية، كان بوسعهم من حيث المبدأ المطالبة بوظيفة فنّي. هنالك أمرٌ ذو دلالةٍ يتمثّل في أنّه حتّى مطلع التسعينات، ضمّت التسميات الاجتماعية المهنية «فنّيين» و«مهندسين» في طبقةٍ كبيرةٍ من المهن العلمية والفنّية. ولم تفصل المجموعتان الفرعيتان الكبيرتان إلّا في العام ١٩٩٣، فخصصتا لطبقتين مختلفتي المستوى.

لا يمكن أن تتوافق شهادةٌ مسبقاً مع وظيفةٍ معيّنة، لأنّ محتواها وقيمتها معرّفان على المستوى الوطني، في حين أنّ مواصفات الوظائف تتعلّق بتقييداتٍ خاصّةٍ بكلّ شركة. إذاً لا يستطيع لقبٌ دراسيٌّ ناله طالب عملٍ أن يضمن له بذاته نمط الوظيفة التي ستوكل إليه[٤٠٦]. لكن في مصر، أتبع تأسيس القطاع العام بجهدٍ لتوحيد شروط التوظيف والأجور. غير أنّ

٤٠٦ انظر: L. Boltanski, P. Bourdieu, « Le titre et le poste », ARSS، العدد ٢، آذار/مارس ١٩٧٥.

المركزة الشديدة للقرارات لا تسمح بأن تؤخذ بالحسبان الظروف الخاصة بالشركات، كما أنّ شكلانيّة وضع الأنظمة لا تلبّي في نهاية المطاف حاجات أرباب العمل ولا حاجات الموظّفين. تضمن الشهادة فقط (في القطاع العام) أجراً بحدٍّ أدنى وعلاوةً تفوق العلاوة التي يتقاضاها عاملٌ ليس لديه تأهيلٌ رسمي. إذاً، سمح تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ عبر التشريع بتعزيز موقعٍ تضمنه الشهادة من حيث المبدأ وبالمطالبة الشرعية بالاعتراف أو بمنح عددٍ معيّنٍ من المزايا. في المقابل، لم يكن هذا الموقع، الذي اعترفت به الدولة وكل الهيئات المرتبطة بها، لا سيّما الشركات الصناعية الحكومية، يلزم القطاع الخاص، في غياب كلّ آليةٍ للتفاوض.

مع ارتفاع متوسط مستوى التعليم والزيادة الكبيرة في نسبة الشهادات الصناعية، كان لا بدّ من تنوّع في المواقف المرتبطة بذلك، بفعل التباين المتزايد بين الألقاب الدراسية وعدد الوظائف المتوفرة التي يفترَض أن تتوافق معها. طُرحت مسألة التمييز بين «التطبيقيين» و«العمال» بمصطلحاتٍ جديدة. حتّى الإصلاحات التي أدخلت في العام ١٩٩٣ بالقانون المتعلّق بـ«قطاع الأعمال العام»، كانت جداول التصنيف وطنية، تحدّدها وزارة العمل. ومنذ العام ١٩٩٣، استعادت الشركات العامة استقلاليةً في مجال إدارة الأيدي العاملة لديها. غير أنّ موقع التطبيقيين بقي محمياً بفعل تحديده بقانون[٤٠٧]. في المقابل، فإنّ القطاع الخاص، ولا سيّما الشركات التي تزايد عددها كثيراً في المناطق الصناعية الجديدة، والتشغيل والأجور تخضع جميعاً لمقتضى الريعية، في حين أنّ الشهادة ليست أكثر من ترجمةٍ لمستوى تأهيلٍ دراسي، لا يؤهّل للتشغيل الفوري[٤٠٨].

تزايد عدد أصحاب الشهادات الصناعية في الشركات، وهم اليوم موظّفون في وظائف كان يحتلّها في الماضي عمّالٌ مؤهّلون تدرّبوا في عين المكان، في حين نشهد تضخّماً في فئات الموقع الوسيط وتمايزاً

٤٠٧ خلافاً لما يجري في الشركات الفرنسية، حيث يتم التفاوض على جداول التأهيل، وبالتالي على موقع الفنيين، بين ربّ العمل والنقابة، على مستوى الفروع (انظر: Jobert et Tallard)، فإنّ هذا الموقع محميٌّ هنا ويضمنه وجود نقابة مهنية.

٤٠٨ انظر: A. Sha'ban et E. Longuenesse, « Politique de libéralisation et différenciation de la classe ouvrière : quelques résultats d'une enquête de terrain », *Égypte Monde Arabe*، العدد ٣٣، الصفحة ٢٣-٥٤، ١٩٩٨.

متزايداً في مجمل من تضمّهم فئة «التطبيقيين»[٤٠٩]. في سياق المنافسة المتزايدة الناجمة من تضخّم الشهادات، تقلّصت إمكانيات الترقية ووحدهم أكثر العاملين قدماً وأرفعهم شهاداتٍ يتمتّعون بفرصٍ حقيقيةٍ لبلوغ مستوى تأطير، حتّى لو كان متواضعاً.

كذلك، تكشف الإحصائيات انخفاضاً كبيراً في التوظيف بين خريجي الثانوية. ففي العام ١٩٩٥، كان ٩٦ بالمائة من العاطلين عن العمل أصحاب شهادات، ولئن كان ١٢ بالمائة من أصحاب الشهادات الجامعية عاطلين عن العمل، فإنّ هذه هي حال ٣٣ بالمائة من أصحاب الشهادات الثانوية. وتمسّ البطالة على نحوٍ أكبر خريجي الفروع الفنّية[٤١٠]. لئن كانت أرقام البطالة تخفي على الأرجح آلافاً مؤلّفةً من الأعمال غير المعلن عنها في قطاع الإنتاج الصغير أو الخدمات، وهي أحياناً أعمالٌ ينال أصحابها أجوراً تساوي ـ أو تفوق ـ أجور الأعمال المصرّح عنها، فإنّه ليس أكيداً أن يتدبّر أصحاب الشهادات الفنّية أمورهم أكثر ممّا يفعل خرّيجو الثانوية العامة. في واقع الأمر، أصبح التزام الدولة في الستينات بتشغيل جميع الخرّيجين، وهو التزامٌ لم يلغَ رسمياً أبداً، قيد البطلان. كما أنّ الشهادة تفقد ما يجعل منها قيمةً اجتماعية. تطرح مسألة التأهيل بعباراتٍ جديدةٍ ومعها مسألة المهننة. إنّ ازدهار المؤسسات الخاصّة، بما في ذلك مؤسساتٍ للتأهيل المهني لا تضمنها الدولة لكنّ الشهادات الصادرة عنها تتمتّع بقيمةٍ في السوق، هو علامةٌ على انقلابٍ جديدٍ في القيمة ـ وهو انقلابٌ يصعب عيشه كثيراً بالنسبة إلى الأجيالَ الوسيطة التي ولدت في حقبة ضمانة التشغيل وبلغت سنّ الرشد حين اختفت تلك الضمانة[٤١١].

٤٠٩ «نشهد تدهوراً في موقع الفنيين. ترقيتهم تكبح. ومع القانون رقم ٢٠٣، أخذت كلّ شركةٍ تحدّد نظامها الداخلي الخاصّ في حين لم يكن هنالك في الماضي سوى نظامٍ واحد» (ر. أ. ت، نقابي معارض، ناصري، بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧).

٤١٠ انظر: Ph. Fargues, « La montée du chômage en Égypte », *Égypte Monde Arabe*، العدد ٣٣، ١٩٩٨؛ وكذلك: I. Farag, « L'éducation en Égypte, Éléments pour un débat », *Égypte Monde Arabe*، العدد ١٨–١٩، ١٩٩٤؛ K. Tourné، « Diplômés chômeurs : l'expérience de l'infortune sociale ou les nouveaux dispositifs de l'insertion en Égypte », *REMMM*, « Le travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen-Orient », *REMMM*, ٢٠٠٤.

٤١١ انظر: K. Tourné, *Expérience de la vie active et pratiques matrimoniales des*

«التطبيقيون» بين الانتماء الطبقي والمشروع المهني

يعرّف «التطبيقيون» (أو بالأحرى الناطقون الرسميون باسمهم) أنفسهم في البداية، مثلهم في ذلك مثل المهندسين، بكفاءةٍ تميّزهم من العمّال العاديين وتسمح لهم بتحسين موقعهم كعاملين بأجر. وقد شاركوا في رؤيةٍ للمجتمع مهيكلةٍ وفق مجموعاتٍ وظيفية، في إطار مشروعٍ وطني، هو في قلب استراتيجيتهم للترقية الاجتماعية.

في حزيران/يونيو ١٩٧٣، صدر قرارٌ يمنع بالكامل انتخاب «مهني» (أي انتخاب عضوٍ في نقابةٍ مهنية) في الهيئات النقابية في مختلف مستويات اتحاد العمّال. في هذا التاريخ، كان خرّيجو المعاهد العليا معنيين بالأمر، وكذلك المهندسون والمحاسبون وخرّيجو التجارة والحقوقيون، في حين لم يكن خرّيجو المدارس الصناعية معنيين به لعدم وجود نقابةٍ خاصّةٍ بهم (كانوا حينذاك مشمولين ضمن فئة «العمّال»). لكنّ تأسيس نقابة التطبيقيين في العام ١٩٧٤ جعلهم يشمَلون بحكم الواقع في فئة «المهنيين». إنّ قانون العمل الصادر في العام ١٩٧٦ يحدّد في نهاية المطاف تمثيل «المهنيين» المنتخبين بنسبة ٢٠ بالمائة[٤١٢]. رسمياً، كان الغرض من ذلك الحفاظ على تمثيل العمّال وحماية النقابات من أن تحتكرها فئة الكوادر والفئات الأكثر تأهيلاً[٤١٣]. لكن مع تزايد أعداد الخرّيجين الصناعيين، وصلت بعض الشركات إلى وضعٍ بائس، هو وضع نقصٍ كبيرٍ في تمثيل عمّال الفئات الوسيطة، كان يمكن أحياناً أن يتمّ لصالح الوظائف الإدارية[٤١٤]. وقد أخذ إلغاء التنظيم المعني في العام ١٩٩٦ بالحسبان هذا التطوّر. لم يعد هنالك ما يمنع أن تكون اللجان النقابية في اتحاد العمّال مكوّنةً من «التطبيقيين» فقط.

---

jeunes adultes égyptiens dans les années ١٩٩٠، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة باريس الأولى، IEDES، ٢٠٠٣.

٤١٢ انظر: M. P. Posusney, *Labor and the State in Egypt*، نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٩٧، الصفحة ١٠٠–١٩٢.

٤١٣ أمّا مناضلو المعارضة الماركسية، فقد كانوا يرون فيه مناورةً لإبعاد أكثر المناضلين وعياً ونشاطاً عن القيادات النقابية (مقابلة مع ك. أ.، مناضل في حلوان، بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢١).

٤١٤ بما أنّ أولئك العمّال الوسيطين لم تكن لديهم نقابة مهنية خاصّة بهم، فقد كانوا يعدّون... عمالاً، أو على الأقل عاملين «عاديين».

ظهرت من مقابلاتٍ أجريت مع بعض المسؤولين المحلّيين أو القطريين (ربيع العام ١٩٩٦) رؤيةٌ للمجتمع ينبغي وفقها أن تعرّف الكفاءات موقع هؤلاء وأولئك ولا تستطيع فيها التراتبيات الاجتماعية الاقتصادية تبرير نفسها إلّا بالمساهمة البارزة في التنمية الوطنية. يتعرّف غالبيّتهم على أنفسهم بوصفهم جزءاً من «الطبقة الوسطى»، المعرّفة بمستوى الدخل. لكنّ ذلك لم يكن يمنعهم من أن يمثّلوا أيضاً «نخبة الطبقة العاملة»، المنظور إليها وظيفياً بأنّها طبقة منتجين وليست في موقع تعارضٍ مع طبقة أرباب عمل. لأنّه إذا كان كلٌّ يعمل في اتجاه المصلحة المشتركة، فلا يمكن في نهاية المطاف إلّا أن تصبّ المصلحة الشخصية في المصلحة العامّة، ولا يمكن أن يتعارض أرباب العمل مع العمّال. إذاً، ووفق السياق، يحيل مصطلح «طبقة» الذي يتكرّر كثيراً في الخطابات إلى معايير مغايرة في التصنيف. المسألة الأساسية هي ما يكشفه هذا التقاطع كتركيبٍ للقيم: إنّ الانتماء إلى الشعب العامل، وبالتالي إلى العمّال الذين يشكّلون قلب هذا الشعب، أمرٌ يعلي شأن المرء، ولكنّه من الأفضل أن يكون نخبته. هنا تقبع الصفة النوعية، ما ينبغي أن يؤسّس رفعة شأن «التطبيقيين» بالمقارنة مع المحامين والأطباء والمهندسين. هكذا تروّج رؤيةٌ للمجتمع تتمفصل فيها مجموعات (طبقات) وظيفية، تؤسّس موقعاً، وفئات اجتماعية اقتصادية، يعرّفها مستوى الدخل.

هكذا يمكن أن تتّخذ فكرة الطبقة، التي أعيد فيها توظيف دلالات خاصّة بإرث المجتمع المصري، معاني شديدة التباين. ضمن هذا التوتّر بين قياساتٍ متعارضة لكنّها متعايشة أحياناً في التصوّرات، يمكن أن نحاول فهم خطاب «التطبيقيين».

كما أنّه يمكن تلمّس التباس موقفهم تلمّساً غير مباشر في أنّ أغلبية قادة نقابة «التطبيقيين» لديهم أيضاً لقب مهندس، غالباً ما نالوه بعد تأهيلٍ مستمر، ما يسمح لهم بأن يكونوا أعضاء في النقابتين. من جانبٍ آخر، تعيد التراتبية الداخلية الشديدة، المبنية في آنٍ معاً على الشهادة والقدَم، إنتاج نموذج المهن الحرّة التقليدية وتناقِضَ التأكيدات المستندة إلى المساواة.

بين الدولة والسوق، مهنةٌ لا يمكن العثور عليها

لقد وجدت ترقية الكوادر الفنية الوسطى في الصناعة والخدمات العامة، أي «التطبيقيون»، كلّ معناها في إطار تعبئةٍ لخدمة مشروع وطني، برعاية الدولة. ويجد هؤلاء اليوم أنفسهم في مواجهة تحوّلٍ نحو القطاع الخاص، يزعزع أسس هويةٍ اجتماعيةٍ بنيت بدايةً في إطار القطاع العام. وكان تأسيس النقابة قد سمح بمأسسةٍ ضروريةٍ للاعتراف بأنّهم أصحاب «مهنة»، ليبرّر بالتالي المطالب المادية في مجال الأجور والعلاوات والموقع والوصول إلى الوظائف ذات السلطة، تلك المطالب التي قدّمها المسؤولون النقابيون. لكن إذا كان يمكن أن تستند هذه الاستراتيجية إلى التضافر بين مشروع فئويٍّ مرتبطٍ بالدولة وإرادة الترقّي لدى فئةٍ تابعة، قادرةٍ على إبراز مساهمتها في التنمية الوطنية، فإنّ تزاوج تزايد الأعداد وبخس التأهيل بفعل الواقع وعودة منطق السوق قد جعلها تفقد الأوراق التي كانت لا تزال بحوزتها في الخمسينات.

اليوم، ينبغي أن يستجيب إلى تعميم التعليم وارتفاع متوسّط مستوى التأهيل تنوّعٌ في الكفاءات هو وحده يسمح باحتلال مكانةٍ مهمّةٍ في سوق عمل عاد ليصبح أكثر فأكثر تنافسيةً (وهو أمرٌ كانت الحالات اللبنانية المدروسة أعلاه تقدّم مثالاً عنه). هو شرطٌ ضروري، لكنّه غير كافٍ، ويمكن أن يؤسّس لاستراتيجية ترقيةٍ مهنيةٍ تتناغم مع مطالب السوق الجديدة. لذلك، يثير مثال «التطبيقيين» المصريين الاهتمام للضوء الذي يسلّطه على رهانات عمليّات «المهننة».

الخلاصة: الحراك الاجتماعي ورهانات المهننة

بين تصنيفات الإحصائيين وتصنيفات المؤهّلين للسوق أو للتصوّرات الاجتماعية، الفوارق كبيرة، لا بل منهجية، وليس في تعريف مهنةٍ شيءٌ من معطى موضوعي. لا يمكن فهم هذا التعريف بمعزلٍ عن سياقٍ ورهاناتٍ اجتماعيةٍ جليّة. وهو ينجم من عمليةٍ ديناميكيةٍ من المنافسة ومن النضالات من أجل نيل الاعتراف.

ما وراء اختلافات هذه التصنيفات، يبدو رهان الترقية الاجتماعية بوضوح كبيرٍ في الحالات الثلاث المدروسة في هذا الفصل، والتي تتشاركُ في أنّها تخصّ في كلّ مرّةٍ مجموعةً مهنيةً غير رفيعة المقام، طبّقت استراتيجيةً تستند إلى تأسيس منظّمةٍ مهنية، والحصول على تنظيم وحماية للّقب عبر القانون. غير أنّني جمعت هنا بين مقاربتين مختلفتينً: مقاربةٌ تخصّ الصراع من أجل الحصول على منزلة وانحدار المنزلة، مستلهمةٌ من بورديو والنموذج الإدراكي الطبقي، ومقاربةٌ من النمط الفيبري المحدث، من حيث الموقع والاستراتيجية المهنية، تندرج في النموذج الإدراكي المهني. أعتقد أنّني أظهرت كيف يمكن أن تمثّل هاتان الآليّتان (ارتقاء المنزلة/انحدار المنزلة، والسعي إلى نيل الاعتراف/الاستراتيجية المهنية) وجهين لعمليةٍ واحدة، أحدهما من جانب البنى، والآخر من جانب الفعل والتصوّرات.

تذكّر حالة خبراء المحاسبة اللبنانيين بحالة زملائهم البريطانيين، الذين يعدّهم كيث ماكدونالد تبياناً ممتازاً لنظرية «المشروع المهني» (professional project) الذي طرحته ماغالي سرفاتي لارسون (Magali Serfati Larson). ففي رأيها، لا يمكن الفصل بين إقامة احتكارٍ لجزءٍ معيّنٍ من سوق الخدمات وبين السعي للحصول على موقع اجتماعيٍّ معترفٍ به، لأنّ هذا الموقع يسهم في اجتذاب الزبائن. كما يبرهن ماكدونالد على أنّ «بناء استحقاق الاحترام» ـ الذي يسمح لأعضاء المهنة الأقلّ تزوّداً بالموارد الاجتماعية بالاستفادة من علوّ شأن الأعضاء الأكثر شهرةً ـ راهنٌ بخاصّةٍ في حقل المحاسبة المهنية. لذلك، فإنّ تعيين الحدود مسألةٌ أكثر أهمّيةً كما أنّ المعارك مع أو ضدّ إدماج مجموعاتٍ ممارسة في الحقل نفسه لكن لدى زبائن متنوّعين هي معارك حسّاسةٌ. في الحالة اللبنانية، رأينا أهمّية ارتفاع مستوى الشهادات، التي يزيد منها فرض امتحانٍ للانتساب للنقابة المهنية.

كانت المقارنة مع حالة المسّاحين الطبوغرافيين مفيدةً في أنّها سلّطت الضوء على منافسةٍ لم تكن موجودةً في حالة المحاسبين، وذلك بفعل وجود المهندسين الطبوغرافيين في نقابة المهندسين، ما يجعل الحصول

على الاعتراف المرجوّ أكثر صعوبةً بكثير، لا بل مستحيلاً. كما يتّخذ السعي لنيل الاحترام في تحليل لارسون الذي استأنفه ماكدونالد شكلاً رمزياً عبر إظهار أسلوب استهلاكٍ أو بروزاً في فضاء مقرٍّ ذي مهابة: تأسيس مقرٍّ في مكانٍ مركزيٍّ وجليٍّ هو بالفعل لحظةٌ قويّةٌ في تأكيد وجود المهنة في المدينة. في القاهرة، قدّم «التطبيقيون» برهاناً ساطعاً عليه.

في حالة التطبيقيين، فشلت استراتيجية الارتقاء الاجتماعي المهني. فإذا كان ممكناً أن نتحدّث بصددهم عن السعي لنيل الاعتراف، والمطالبة بموقع، فهم لا يطبّقون حقّاً استراتيجيةً مهنية، أو «مشروعاً مهنياً» بالمعنى الذي تقدّمه ماغالي سرفاتي لارسون. في معظم الأحيان، يقتصر جهدهم على بعدٍ رمزي أكثر منه محاولةً للتحكم بجزءٍ من سوق العمل، تعيّنه الدولة إلى حدٍّ كبيرٍ وهو فضلاً عن ذلك متشظٍّ ولا يمكن الإحاطة به؛ وهذا ينذر ذلك الجهد للفشل وللانحدار الاجتماعي. وبالعودة إلى المسألة المطروحة في الفصل السابق، إذا كنّا لا نستطيع قصر عملية بناء فئة التطبيقي، التي أظهرتُ جذورها التاريخية، على مجرّد تلاعبٍ من الدولة، فيبدو بوضوحٍ أنّ المنطق الفئوي المطبّق في تأسيس «نقابة التطبيقيين» من جانب، و«نقابة المهندسين الطبوغرافيين» من جانبٍ آخر، ليس من الطبيعة عينها. ولئن كنّا في إحدى الحالتين أمام استراتيجيةٍ مهنيةٍ حقيقية، فإنّنا نشعر بإغواء التحدّث عن استراتيجية طبقةٍ وسطى في الحالة الثانية، في حين يتمّ تطبيق ديناميتين متضادّتين، إحداهما دينامية ترقية، ناجحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، والأخرى دينامية انحدارٍ في المنزلة.

نحن بطبيعة الحال أيضاً أمام علاقة المجموعات المهنية المعنية بالدولة وبالسوق. ولئن كان «التطبيقيون» قد استندوا إلى الدولة ويدينون بترقيتهم إلى إجراءات هيكلة الوظيفة الحكومية، فإنّ الطابع الشكلي والإداري المحض لتعريف المراكز، عبر مستوى التأهيل أكثر ممّا عبر محتواه، أقلّ فأقلّ تكيّفاً مع الواقع الاقتصادي وحاجة الشركات الصناعية والنشاطات الخدمية بالقدر عينه. وبقدرٍ أكبر، تجعلهم العودة إلى السوق أكثر مواجهةً مع اختبار الواقع. وعلى العكس من ذلك، يستطيع الطبوغرافيون والمحاسبون إبراز امتلاكهم للمعارف المتجدّدة وهم

مدفوعون بتطوّر قطاعات النشاطات التي هي في أوج توسّعها، كتقديم الخدمات للشركات بالنسبة إلى البعض والسوق العقارية وسوق البناء بالنسبة إلى البعض الآخر. ولئن كان ارتفاع مستوى الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية قد احتلّ قلب المشروع التنموي، فكلّ شيءٍ يتمّ وكأنّ عملية «المهننة» كانت تحتاج إلى السوق لمواصلة تقدّمها.

لكن إلى أيّ حدٍّ يتلاءم ويتوافق منطق السوق مع استراتيجية الترقية الجماعية التي تحملها المنظمات المهنية مثلما تنظر إلى نفسها اليوم، في لبنان كما في مصر؟ إلى أيّ حدٍّ تتمفصل «النضالات من أجل تحديد المنزلة»، التي تضع موضع منافسةٍ مجموعاتٍ مهنيةً وفئاتٍ من هذه المجموعات في سوق العمل، مع استراتيجيات المسار المهني الفردية؟ في عصر إلغاء التنظيمات الذي يشجعه الانفتاح وعولمة الأسواق، تواجه المنظّمات المهنية، وكذلك الدولة، هذا التحدّي في المشرق العربي كما في الأمكنة الأخرى، لكن ليس تماماً كما في الأمكنة الأخرى، وذلك بفعل تبعية اقتصادات المنطقة للبلدان الصناعية الكبيرة.

5

العودة إلى السوق تدويل الكفاءات والمهنية الجديدة

العقود الأولى بعد الاستقلال هي عقود انتصار النزعة التنموية والإجماع على دور الدولة المركزي في الاقتصاد. وقد اقتنعت المؤسسات الدولية نفسها بضرورة تدخّل الدولة للحثّ على عملية التنمية التي ينبغي أن يكون التصنيع محرّكاً لها. تنمية الموارد البشرية نتيجةٌ طبيعيةٌ لهذه التنمية، وتحتلّ تنمية «المهن العلمية والفنية» مكانةً مرموقةً فيها. في المقابل، أدرك المهندسون والمهندسون الزراعيون، وكذلك الأطباء والصيادلة، المهمّة الموكلة إليهم. وقد ارتبطت الاستراتيجيات المهنية بالمشروع الوطني ارتباطاً وثيقاً. تفسّر هذه الظروف التاريخية الخاصّة دور المنظمات المهنية والنموذج الفئوي، الذي يجمع على نحوٍ وثيقٍ التأكيد على النخبوية مع مشروع هو أيضاً مشروع الدولة.

بدءاً من الثمانينات، أدّت عمليةٌ مزدوجةٌ ملازمةٌ ومكمّلةٌ، تتكوّن من شقّين: أزمة سياسات التنمية والنمو غير المسيطر عليه لأعداد الخرّيجين، إلى انقلابٍ تدريجيٍّ في الموقع. وتمثّلت نقطة اللاعودة في انهيار الكتلة الشيوعية ونهاية عصر الثنائية القطبية في العالم بعيد تطبيق أولى برامج التكييف الهيكلي برعاية المؤسسات الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إنّ أسواق العمل، المهيكلة وطنياً عبر السياسات الاقتصادية في الستينات والتي تتميّز بدولنة قطاعاتٍ عديدة، كانت منقسمةً بين قطاعٍ عامٍّ مسيطرٍ لا تنافسيٍّ ومحمي، وقطاعٍ خاصٍّ تسيطر عليه الشركاتُ الصغيرة والصغيرة جدّاً، العائلية غالباً، المبنية على العلاقات الشخصية

والتي تفلت إلى حدٍّ كبيرٍ من تشريعات العمل ومن مراقبة الدولة. غير أنّ انفجار الريع النفطي بعد العام ١٩٧٣ وزيادة الطلب على اليد العاملة في بلدان الخليج أخذا يزعزعان التوازنات القائمة. وكان أصحاب المهن المؤهلون، كالمهندسين والأطباء والمدرّسين والأساتذة، وكذلك الممرضات والفنّيون والعمّال المؤهّلون، يهاجرون بأعدادٍ كبيرةٍ على الدوام من لبنان ومصر والأردن وسوريا. ولبضع سنواتٍ حتّى مطلع الثمانينات، كان الانقسام في سوق العمل مصدراً لتوتّرٍ يصبّ في مصلحة أصحاب المهن المؤهّلين الذين اشتدّ الطلب عليهم.

مع انخفاض أسعار النفط، أدّى انقلاب الظروف إلى نشوء بطالةٍ تفاقمت في التسعينات. تزايد عدد الخرّيجين، ومن بينهم خرّيجون جامعيون كالأطباء والمهندسين والمهندسين الزراعيين والمعلوماتيين، الذين واجههم انحدارٌ في ظروف العمل والأجور. أصبحت المنظّمات المهنية، التي كانت منشغلةً في البداية بالتأهيل ورفع مستوى الكفاءة والتنظيم، تتلقى طلباتٍ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية كصناديق التقاعد والتكافل والسكن والصحة... فانطلقت في مجال المساعدة في المجال الاستهلاكي أو في مجال تأسيس شركات ـ بعيداً عن طموحها في السنوات التي تلت الاستقلال في أن تكون رأس حربة البناء الوطني.

في هذا السياق، تنوّع الفروع التأهيلية[٤١٥] وكذلك ارتفاع مستويات الكفاءة دربٌ يفرض نفسه على مؤسسات التعليم العالي بقدر ما يفرض نفسه على المهنيين أنفسهم، في محاولة تحسين حظوظهم في السوق الذي يتزايد توتّره وتتنامى تنافسيته، وكذلك لمنع الانحدار في المنزلة. وقد أظهر الفصل السابق كيف جهدت مجموعتان مهنيتان في لبنان ـ ببعض النجاح، حتّى إذا كانت النتائج معقّدةً في نهاية المطاف وأحياناً متناقضة ـ لتطبيق استراتيجية ارتقاءٍ عبر الرفع المنتظم لمستوى التأهيل، المرادف لتقدّم المهننة. وعلى العكس من ذلك، ألقى مثالٌ ثالث، مصري،

٤١٥ انظر: Eric Verdeil, « State development policy and specialized engineers. The case of urban planners in post-war Lebanon », *Savoir, Travail & Société / Knowledge, Work and Society*، المجلد ٥، العدد رقم ١، ٢٠٠٨، الصفحة ٢٧–٥٢.

الضوء على الآليات التي أمكن من خلالها أن يفضي رفعٌ شكلي لمستوى التأهيل إلى عملية تراجع عن المهننة وانحدارٍ اجتماعيٍّ لا يمتلك تأسيسُ منظّمة مهنيةٍ وسائل محوِه أبداً.

إنَّ البناة الموضوعين في خدمة التنمية والذين تدفع الريح اليوم أشرعتهم في الاتجاه الصحيح، الذين كان المهندسون رمزاً لهم، لم يعودوا الخبراء، بل المديرين ومراقبي الحسابات ومحامي الأعمال، العاملين في خدمة المشروعات والشركات وأصحاب الأسهم والأسواق المالية. في مواجهة أشكال إعادة التكوين الجارية، يمكن أن يطرح المرء على نفسه مجموعةً من الأسئلة، في صدىً للتحليلات المطروحة في الفصول السابقة.

أين وصل اليوم مشروع «التنمية»؟ هل لا يزال على جدول الأعمال، وما هي الفئات المهنية التي تذكره وبأيّ مصطلحات؟ لقد رأينا كيف تحوّل «الفنيون» المصريون إلى الترويج للمشروعات الخاصة. وماذا عن المهندسين اليوم؟ هل يطوّر المحاسبون خطاباً مغايراً؟ سوف نرى أنّ بعضهم استأنفوا خطاب التنمية بعد تحويله لصالحهم. أمّا «الطبقات الوسطى»، فيبدو أنّها لا تزال تعيش أياماً جميلةً بفضل فاعلين سياسيين وفكريين جدد، يلبسونها ثياباً جديدةً ويعبّئونها إمّا بوصفها «نخبةً» أو بوصفها «مجتمعاً مدنياً». لكنّ التوسّع العددي يتجلّى بتمايزاتٍ اجتماعيةٍ اقتصاديةٍ جديدة، مع عواقب في مجال التمثيل والموقع، لا تحوّل «الظرف الطبقي» للمعنيين فحسب، بل تؤثّر ربّما أكثر من ذلك في «موقعهم الطبقي»[٤١٦].

يمكن أخيراً أن نتساءل عن تحوّلات الهويات المهنية، بالصلة مع إعلاء شأن «مهنيةٍ» تتأسّس على تطوير المعارف التخصّصية والكفاءات المصاحبة لممارساتٍ جديدة، تميل إلى ملاقاة معايير أصبحت دولية: ماذا يعني اليوم أن يكون المرء مهندساً أو «خبيراً» أو «مهنياً»، هل يمكن الحديث عن أنماطٍ مهنيةٍ معولمةٍ جديدة؟ يبدو لي تطوّر حقل المحاسبة والتوترات التي تعبره مثاليةً لتوضيح هذه العمليات.

٤١٦ انظر: P. Bourdieu, « Condition de classe et position de classe », *Archives européennes de sociologie*، ١٩٦٦، الصفحة ٢٠١–٢٢٣.

أخيراً، إنّ المنظّمات المهنية، التي يعدّ بعضهم أنّها تمثل بامتياز هذا «المجتمع المدني» الذي يسعى جاهداً لتأكيد وجوده، تردّ بمختلف الوسائل على تحوّلات السوق، وفق الصعوبات التي تعترضها أو الفرص الجديدة التي تقدّمها سوق العمل: نشاطات مطلبية وخدمات للأعضاء ومساعدات على تأسيس شركات من جانب، وتعبئةٌ سياسيةٌ من الجانب الآخر. إنّ إيعاز «المهننة»، وهو إيعازٌ تلوّح به السلطات الأردنية دورياً، يمكن أن يتّخذ معاني متباينة وأن يكون مدى تلقّيه موضوعاً يستحقّ المناقشة. وهو على كلّ حالٍ وثيق الصلة بالضغوط الجديدة التي تقوم بها السوق. هل المهننة رديف استقلاليةٍ تمّ الحصول عليها بثمنٍ مرتفع أم أنّها، على العكس من ذلك، رديفٌ للتبعية إلى سوقٍ مركزها في «الشمال» (وليست تبعيةً، كما في البلدان الصناعية، لمنظّماتٍ كبيرة، لكنّها ضعيفةٌ جداً هنا...)؟

بالنسبة إلى جوليا إيفتس (Julia Evetts)، تمثّل عملية التدويل الجارية وتطوير الاتحادات المهنية الدولية تحدياً لنظريات المهن والمهننة[٤١٧]. ولئن كان متفقاً عليه عادةً أنّ الاستقلالية المهنية تخضع على نحوٍ متزايدٍ إلى أشكال التحكّم والتنظيم الخارجية التي تفرضها المؤسسات الدولية، فهي تلاحظ أنّ الاستقلالية، التي غالباً ما تعدّ بعداً مركزياً للمهن القائمة، لم تكن في حقيقة الأمر يوماً أكثر من وهم. فتقترح تمييز المهننة بالدور ـ أو القدرة على التدخّل ـ في اتّخاذ القرار، ما يعيدنا إلى سؤال العلاقة مع السلطة[٤١٨]. على صعيدٍ آخر، بوسع الدرب الذي فتحه دوبار وتريبييه، حين يتحدّثان عن «المهنة غير الشرعية» في النموذج الليبرالي، أن يلقي الضوء على بعض التناقضات بين سعي المنظّمات المهنية المتجدّد للتحكّم بسوقٍ يفلت منها وعجزها المتزايد في مواجهة وزن المنظمات الدولية والشركات الكبيرة والشبكات المهنية.

٤١٧ انظر: J. Evetts, « Analyzing Professional Associations: state and international professional projects », Paper presented at ISA Congress XIV; WG 02, 28th July 1998، الصفحة ٧.

٤١٨ انظر: J. Evetts, « New directions in state and international professional occupations: discretionary decision making an acquired regulation », *Work, Employment and Society*، ٢٠٠٢.

في المقابل، يمكن مساءلة التمايزات الاجتماعية المهنية الجديدة وتنوّع الفروع والمنافسات التي أصبحت أكثر حدّةً، من وجهة نظر ضروب التضامن المهنية وتطوّر مشاعر الانتماء للمجموعة وأشكال التعبئة أو التخلّي عن التعبئة.

إذاً، ستكون مسألة «المهننة» والأشكال الجديدة لـ«الاحتراف» في قلب هذا الفصل الأخير. إنّها مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بمفاعيل انفتاح الأسواق و«العولمة»، بمعنى نشوء عالم يوضع فيه تطوّر تقنيات المعلومات والاتصالات في خدمة إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد (financiarisation) ويحوّل بعمق شروط إنتاج السلع والخدمات. يؤثّر تسارع حركة المعلومات وتوحيد الأسواق تأثيراً كبيراً في عددٍ من المهن في ذروة التحوّلات الاقتصادية، عبر مجانسة المعايير الفنّية والمهنية: بهذا المعنى، يمكن الحديث عن «تدويل الكفاءات» أو ربّما يكون من الأفضل الحديث عن «تدويل الخبرة»[٤١٩] باستخدام تعبيرٍ إنكليزي (internationalization of expertise) ذي معانٍ أكثر اتّساعاً من ترجمته الفرنسية (internationalisation des compétences).

المهندسون ومديرو الإدارات والمحاسبون هم جزءٌ من أولئك المهنيين المعنيين في المقام الأوّل بمفاعيل العولمة. سوف أحاول هنا إذاً بدايةً أن أستعيد سلسلة أفكاري عن المهندسين، فأذكر بعض التطوّرات ذات الدلالة في سوريا والأردن ولبنان. ثمّ سأتوسّع أكثر حول تلك «المهنة» الجديدة، مهنة خبير المحاسبة، عبر ولادة منظّماتٍ مهنيةٍ جديدة. وفي الختام، سأعود إلى مفارقات «مهننةٍ» تقع بين فكّي كمّاشة ضرورة الأداء الفردي والحرص المتجدّد على حماية الاقتصاد الوطني (الدفاع عنه، وتطويره).

---

٤١٩ انظر: T. Johnson, «The internationalization of expertise», in Y. Lucaset C. Dubar (dir.), *Genèse et dynamique des groupes professionnels*, Lille, PUL، ١٩٩٤.

المهندسون في مواجهة السوق

في البلدان الصناعية ذات اقتصاد السوق، يكون عمل المهندسين في أغلبه عمل كوادر تعمل بأجر في الشركات الكبيرة. في فرنسا، يدرس المهندسون العاملون في الوظائف الحكومية، وبصورةٍ رئيسيةٍ في مديريات تنظيم الأراضي أو تشييد المباني العامّة وصيانتها وترميمها، في مدارس خاصّة (مدرسة Ponts et chaussées، مدارس الأشغال العامة...). يعمل جزءٌ صغيرٌ، يتنوّع وفق الظروف، في مكاتب الدراسات أو كمهندسين استشاريين، أو أنّهم يؤسّسون هيئاتهم الخاصة. لاشكّ في أنّ سوق عمل المهندسين قد شهد تحوّلاتٍ كبيرةً في العقود الماضية؛ وعلى مثال فئاتٍ أخرى، يصطدمون بسياسات التحول وتقليص اليد العاملة. غير أنّ الوظيفة الحكومية لم تكن يوماً هي الغالبة، والمواصفات متنوّعةٌ بقدر تنوّع إمكانيات التشغيل.

على العكس من ذلك، وبفعل وزن الدولة في الاقتصاد وسياسة التوظيف المنهجية لخريجي الجامعات ـ ولا سيّما المهندسين ـ فرض تراجع التشغيل الحكومي في البلدان ضعيفة التصنيع تحولاً مؤلماً على مهندسين هم في الآن عينه غير مهيّئين جيداً للعمل في القطاع الخاص، كما أنّهم بصورةٍ خاصّةٍ عرضةٌ لمواجهة سوقٍ غير ملائم كثيراً، المنافسة فيه قاسيةٌ وتعود إليه بقوّةٍ شركات الأشغال العامة ومكاتب الدراسات الدولية.

مع تطبيق خطط التكييف الهيكلي وسياسات اللبرلة الاقتصادية، وهي رديف خصخصة الشركات الحكومية، وتخلّي الدولة عن التزاماتها، وغربلة الإدارات، شهد وضع المهندسين تدهوراً سريعاً. سرعان ما بات موقعهم موضع تشكيكٍ بعد أن كانوا رمزاً لحقبة «النزعة التنموية»، يدفعون إلى مقدّمة المشهد بوصفهم مبدعي المشاريع الكبيرة، بناة المدن والسدود، النخبة الفنّية الحائزة على المعارف التي ينبغي أن تدفع بلادهم إلى دخول الحداثة والرفاه، ذراع الحكّام الذين يستمدّون شرعيتهم من تلك الإنجازات. أصبح من المفترض أن يتخلّى نموذج مهندس القطاع

العام، العامل في الدولة وفي مشاريع التنمية الكبيرة، عن مكانه لنموذج المهندس المقاول أو رجل الأعمال، المهندس الاستشاري، صاحب مكتب الدراسات[٤٢٠].

كان مثل هذا التحوّل الجديد أكثر إيلاماً بفعل أنّ السبعينات والثمانينات قد شهدت انفجاراً في أعداد المهندسين وازدحاماً في الإدارات والمديريات العامّة، المرغمة على توظيف عشراتٍ، لا بل مئاتٍ من المهندسين بأعدادٍ فائضة. وكان تدهور ظروف العمل وأجر المهندسين الموظّفين في الدولة سبباً في تفاقم التمايزات الاجتماعية الاقتصادية وظهور آليات فرز جديدة، عبّأت أشكالاً مختلفةً من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي، لم تروّج لها أنظمة التأهيل ترويجاً متساوياً.

كان الطلب في أسواق الخليج قد خفّف في البداية مفاعيل الأزمة وساهم في الوقت عينه بتضخيم أسرع في أعداد المهندسين. كان قد جعل هيمنة صورة المهندس المرتبطة بقطاع الأشغال العامة والبناء أكثر منها بالصناعة هيمنةً أكثر حدّةً وقدّم نموذجاً للنجاح الاقتصادي. في السنوات الأخيرة، كانت الهجرة تمثّل كذلك حلاً لمشكلة البطالة ولخطر الانحدار الاجتماعي في البلدان الأصلية، في حين كانت الصدمة النفطية المعاكسة تقلّص منذ منتصف الثمانينات سوق التشغيل الإقليمية.

من بلدٍ إلى آخر، وبعد طورٍ من تزايد أعداد المهندسين، واجهتهم أوضاع أزمةٍ وتطوّر البطالة والانحدار الاجتماعي لشرائح كبيرةٍ من المهنة. تقع الفوارق في مستوى طرائق الفرز والتمايز الداخلي في مجموعة المهندسين، المشرعنين بأسلوبٍ دقيقٍ إلى هذا الحدّ أو ذاك عبر المرور بأبرز الفروع، حيث نسبة الدراسة في الخارج كبيرةٌ أحياناً، ودور الإرث العائلي، وبصورةٍ أوسع دور رأس المال الاجتماعي، جليٌّ إلى حدٍّ ما ولا يخفّفه كثيراً وهم الامتياز.

لاشكّ في أنّ كلّ بلدٍ يتطوّر بوتائر مختلفةٍ وأنّ الإكراهات التي

---

٤٢٠ لاحظ ساري حنفي أنّ ثلثي أعضاء اتحاد رجال الأعمال المصريين في مطلع التسعينات مهندسون (انظر: Ingénieurs et ouverture économique en Syrie et en Égypte, *Revue Tiers-Monde*، العدد ١٤٣، ١٩٩٥، الصفحة ٥٤٣).

تفرضها الرهانات الجيوسياسية تتنوّع وفق موقع كلٍّ من تلك البلدان في علاقات القوّة الإقليمية. اليوم، تترافق التطوّرات المتقاربة، في سياقٍ يتميّز بمقتضيات فتح الحدود، بمنافسة متفاقمة على السوق، تتجلّى كذلك في ردودٍ متمايزة وإعادة موضعة لمكان كلٍّ من البلدان الثلاثة المدروسة[٤٢١] في ما يمكن أن يبدو تقسيماً إقليمياً للعمل.

العودة إلى السوق وتشغيل المهندسين

يمكن أن تتّخذ العودة إلى القطاع الخاصّ أشكالاً متباينة. تقدّم الصناعة كمّاً قليلاً جداً من الوظائف للمهندسين، لذلك وجد المهندسون الشباب لزاماً عليهم التحوّل إلى البناء ومكاتب الدراسات وتقديم الخدمات للشركات. إنّ تطوّر فروع دراسية جديدة ومهنيات أخرى مؤشّرٌ على البحث عن مخارج جديدةً. لكنّنا نشهد أيضاً إضعافاً لأوضاع الوظائف وصعوداً للوظائف غير المصرّح بها وتدريباً بأجورٍ قليلة، وفي الوقت نفسه نشهد تمديداً يكاد يكون من دون حدودٍ لأيّام العمل. وبعد أن كان تضخّم الفترة السابقة غير المتمايز جيداً قد أدّى في البداية إلى إحباط بالجملة، أصبح يستثير استراتيجياتٍ فرديةً للخروج من الأزمة، مروراً بحشد مختلف الموارد، الدراسية والعائلية والاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت في تفكيك الفئة. لم يعد لقب المهندس كافياً، بعد أن كان مصدراً للمكانة الرفيعة. تنوّعت فروع التأهيل، وبرزت قيمٌ اجتماعيةٌ ومهنيةٌ جديدة.

انخفاض مكانة الوظيفة العامة...

لئن كان الإحساس بانسحاب الدولة من التزاماتها ونقص التشغيل العامّ وانفتاح الأسواق وتغلغل الشركات الأجنبية، في لبنان وسوريا مروراً

٤٢١ لغياب وجود تحقيقٍ نوعيٍّ ومعطياتٍ دقيقةٍ بما يكفي عن مصر، سوف تقتصر الصفحات التالية على تفحّصٍ للوضع في لبنان وسوريا والأردن، حيث يتعلّق الأمر بخاصّةٍ بالتقاط الميول انطلاقاً من معلوماتٍ متوافرةٍ لدي.

بالأردن، متفاوتاً، فقد أثقلت هذه العوامل على سوق العمل في كلّ مكانٍ وأدّت إلى زيادة حدّة الانقسامات بين الفئات المتفاوتة في تأهيلها، من الجزء ذي الامتيازات من المهنيين رفيعي المستوى، الملتفتين إلى سوقٍ أصبحت دولية، إلى كتلة فئة الكوادر المتوسطة وصغار الموظفين الذين يميل وضعهم إلى الركود. في حقيقة الأمر، اتّخذت الهجرة مدىً جديداً بالمقارنة مع الفترة السابقة وبعداً إقليمياً وعالمياً على نحوٍ لا يمكن فصمه، وذلك عبر التداخل (لا المجانسة) بين الأسواق الذي ساهم في الفصل بينها وفي مفاقمة التفاوتات. في هذا السياق، المهندسون السوريون هم عموماً الأكثر ضعفاً في مواردهم وإمكانيات تحوّلهم هي الأكثر محدودية ـ باستثناء أقلّيةٍ من الوريثين أو نخبةٍ صغيرةٍ درست في الخارج.

بفعل موقع المهندسين الوسيط بين الإدارة والعاملين في الإنتاج والخدمات، وكذلك بين المحلي والدولي، وفي حين أنّ عددهم كان يواصل الازدياد بسرعة، فقد شهدوا احتداماً لا يقاوم لعملية تنوّع، لا بل تشظّي الأوضاع المتماسكة. فمن جانب، أصبحت الوظائف في القطاع العام أكثر ندرةً وتقدّم مراكز أدنى فأدنى، ومن جانبٍ آخر، يمكن أن تكون الوظائف في القطاع الخاص مكان نجاحاتٍ مهنيةٍ لامعة بقدر ما يمكن أن تكون مكان استغلالٍ لا رحمة فيه للكفاءات التي لا تنال ما تستحقّه من أجر. أخيراً، حثّت التفاوتات بين البلدان المتجاورة ومآزق شرعنة العمل على منافساتٍ بين الجنسيات، يمكن أن تكون مفاعيلها مدمّرةً حين يؤون الأوان.

من خدمة الدولة إلى العمل الخاص

عمل سمير ق. وقتاً طويلاً كمدرّسٍ في جامعة دمشق، وانتمى لفريق أوائل المدرّسين في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا حيث كان مديراً مساعداً للأبحاث في مطلع الثمانينات. إنّه ينحدر من عائلةٍ دمشقيةٍ معروفة ـ كان جدّه طبيباً وأستاذاً في جامعة دمشق وكان والده عميداً لكلّية الطب ـ وقد درس في الجامعة الأميركية ببيروت في الستينات ثم عمل بضع سنواتٍ في شركة كبيرة في ألمانيا

قبل أن يستأنف الدراسة في المدرسة المركزية في ليون بفضل منحة من فرنسا. عاد إلى جامعة دمشق في العام ١٩٧٩ ومكث وقتاً قصيراً في السعودية في العام ١٩٨٣-١٩٨٤. في العام ١٩٨٥، وافقت جامعته على وضعه تحت تصرّف مركز الدراسات والبحوث العلمية والمعهد التأهيلي التابع له، المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، حيث بدأ في العمل قبل أن يذهب إلى المملكة العربية السعودية. غير أنّه واصل التدريس في الجامعة. كما أنّه كان أحد مؤسسي الجمعية المعلوماتية السورية ويقال أنّه مقرّبٌ من الرئيس الجديد بشار الأسد. اليوم، أصبح الجمع بين رأس المال الاجتماعي والعائلي والسياسي، إضافةً إلى رأس المال الدراسي والمهني الرفيع الذي تصادق عليه الشهادات والخبرة المهنية المكتسبة في الخارج، أصبح أفضل ضمانٍ للنجاح في الأعمال.

في العام ١٩٩٤، أسّس مع مجموعةٍ من المهندسين من ذوي الخبرة الطويلة والمتنوّعة في القطاعين العام والخاص، وفي سوريا والخارج، شركةً لتقديم الخدمات إلى المشاريع، متخصّصة في مجال الاتصالات وتصميم البرامج وأنظمة الإدارة، للإدارات العامة والمصارف والشركات الخاصة. عمل في هذه الشركة في مطلع الألفية الثالثة نحو ٤٠ مهندساً واختصاصياً في المعلوماتية وفنياً، وذلك بأوضاعٍ مختلفة (بعض الموظفين دائمون وبعضهم بعقود أو من دون عقود).

المصدر: مقابلة مع المؤلّفة في العامين ١٩٩١ و٢٠٠١.

يمنع ضعف الإحصائيات والطابع المتنافر للأرقام المتوافرة من إجراء مقارناتٍ منهجية. فضلاً عن ذلك، تطرح هذه الإحصائيات مشكلة تأويل فئة المهندسين. الأرقام المقدّمة هي عموماً تلك التي تقدّمها المنظّمات المهنية[٤٢٢]. الحال أنّه إذا كانت شهادة الهندسة تكفي عموماً للانضمام إلى

٤٢٢ فلنذكّر بأنّه إن كان المهندسون المعماريون مشمولين في البلدان الثلاثة في المنظمة المهنية عينها التي تضمّ المهندسين الآخرين، فإنّ لبنان وحده يضمّ أيضاً المهندسين الزراعيين، في حين لديهم منظّمة مستقلّة في البلدين الآخرين.

تلك المنظّمات، فإنّ عدداً لا يمكن تقديره من المهندسين الخرّيجين لا يتكبّدون عناء ذلك. لا نستطيع إذاً إلّا أن نقترح ميولاً وأن نقدّم فرضيات.

في العام ٢٠٠١، قدّرت النقابة عدد المهندسين اللبنانيين بنحو ١٧ ألفاً، لكن لاشكّ في أنّه ينبغي أن نضيف إليهم ٤ أو ٥ آلاف عضو في النقابة خارج البلد[٤٢٣]. وكانت الأردن تعلن في التاريخ عينه أعداداً لا تتناسب مطلقاً مع حجم البلاد. فما لا يقلّ عن نصف أعضاء النقابة الذين يبلغ عددهم ٣٠ ألف عضو (في العام ١٩٩٨) يعملون خارج البلاد، معظمهم في بلدان الخليج. لا يمكن إذاً تحليل وضعهم من دون أن نأخذ التطوّرات الإقليمية بالحسبان. أخيراً، من أصل ٧٣ ألف مهندس سوري في العام ٢٠٠٠ (من أصل سكّانٍ يبلغ عددهم ثلاثة أضعاف عدد سكّان جيران سوريا)، لا نعلم كم هو عدد من كانوا يعملون (أو يبحثون عن عمل!) حقاً في البلد. إذا أخذنا بالحسبان السكّان في سن العمل، بلغت نسبة المهندسين في الأردن في منعطف الألفية ٣ بالمائة (لكنّ هذه النسبة تتجاوز ١,٥ بالمائة إذا لم نحتسب سوى المقيمين في البلد)، وفي سوريا ١,٨ بالمائة وفي لبنان ١,٣ بالمائة. تخصّ الفوارق بصورةٍ رئيسيةٍ وزن الوظائف الحكومية وعدد ونوعية فروع التأهيل التي تحدّد إلى حدٍّ كبيرٍ قدرات التحوّل.

...وصعود التشغيل الهش

بالنسبة إلى الأردن، لدينا معطياتٌ يمكن افتراض أنّها تكشف ميلاً عامّاً في مجمل المنطقة في الربع الأخير من القرن العشرين. بين العامين ١٩٨٢ و١٩٩٨، يبدو بالفعل أنّه قد حدث انقلابٌ ذو دلالةٍ في بنية تشغيل المهندسين: في حين أنّ عدد من كانوا يعملون في البلاد قد

٤٢٣ وفق صحيفة لوريان لوجور *L'Orient le Jour* (بتاريخ ٢٠٠١/٤/٩)، بلغ عدد من يحقّ لهم الانتخاب في نقابة المهندسين ببيروت ١٧ ألفاً في ذلك العام. من جانبٍ آخر، عرض عدد نيسان/أبريل من مجلة النقابة، المهندس، رقم ٢٠ ألفاً للعام ١٩٩٥ (افتتاحيّة بقلم إلياس نمّار، رئيس النقابة). ينبغي أن نضيف إلى هذا الرقم بضع مئاتٍ من المهندسين المسجّلين في نقابة طرابلس. في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدّرت *Le Commerce du Levant* عدد المنتسبين إلى نقابتي طرابلس وبيروت بخمسةٍ وعشرين ألفاً، ونسبة المهندسين المغتربين بخمسةٍ وعشرين بالمائة.

تضاعف أكثر من ثلاث مرّات (حيث ارتفع من ٤٢٠٠ إلى ١٥٢٠٠)، واصل التشغيل الحكومي التقدّم بالأرقام المطلقة، لكنّه كان ينخفض نسبياً بأكثر من ١٠ بالمائة (انخفض من ٥٠ بالمائة إلى ٣٩ بالمائة من مجمل تشغيل المهندسين). في الوقت عينه، شهدت شركات القطاع الخاص (الصناعة والخدمات وبخاصةٍ التعمير والأشغال العامة) حركةً مناظرةً للنموّ العددي لكنها حركة تراجعٍ واضحة بالنسبة المئوية، لأنّ حصّتها من تشغيل المهندسين تراجعت من ٣٣ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة. في نهاية المطاف، مكاتب الدراسات هي التي امتصّت حينذاك الفائض: أثناء هذه الفترة، تضاعف عدد العاملين فيها سبعة مرّات وتضاعفت مرّتين حصّتها (من ١٦ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة في المجمل). والحال أنّ احتمال أن يكون نشاطها قد تزايد فجأةً إلى هذا الحدّ احتمالٌ ضعيف. الأرجح أنّ جزءاً كبيراً من التوظيف كان بدوامٍ جزئيٍّ فيها، والأجور الممنوحة مقابله قليلة. لقد أكّد مراقبون عديدون هذا التطوّر، وأشاروا إلى وضع الشباب المرغمين على قبول العمل بأجورٍ بخسة، وهو وضعٌ يزداد صعوبةً. ولئن كانت إعادة التوجيه التدريجية للأجيال الجديدة من الطلاّب نحو فروعٍ أخرى (الحقوق والإدارة والمحاسبة) قد سمحت بلجم تفاقم الوضع، فإنّ تدهور شروط العمل والأجور قد مسّ مع ذلك عدداً أكبر منهم.

في سوريا، يبقى التشغيل الحكومي راجحاً، على الأقلّ حتّى مطلع الألفية الثالثة[٤٢٤]. وفق أرقام فرع دمشق لنقابة المهندسين، كان ٤٩ بالمائة من المنتسبين إليها في العام ١٩٩٩ موظّفين في الإدراة والقطاع العام، لكنّ هذه النسبة ترتفع إلى ٦١ بالمائة إذا لم نأخذ بالحسبان إلّا الأعداد المقيمة فعلياً في العاصمة. ومن بين الآخرين، يعمل ١١ بالمائة فقط في مكتب، في حين أنّ ٢٨ بالمائة «مستقلّون»، وهو توصيفٌ لا يقدّم لنا الكثير ويوحي بنشاطاتٍ لا صلة لها بتأهيلهم بقدر ما يوحي بمهام وقتية، تدفع أجورها على نحوٍ منفصل، أو بتعدّد نشاطٍ يشمل

٤٢٤ الأرجح أنّ القرار المفاجئ الصادر في العام ٢٠٠٤ والذي ينصّ على إلغاء قانون ضمان تشغيل الدولة لكلّ خرّيجي كلّيات الهندسة في سوريا، في الوقت الذي بدأت فيه خصخصة الشركات العامة، سوف يقلب الوضع، في حين ستواصل أعداد المهندسين ارتفاعها على نحوٍ لا يلين لعدّة سنواتٍ قادمة، على الرغم من انخفاض نسبة التسجيل في السنة الأولى.

الدروس الخاصة والترجمة وبعض الأشغال الفنية أو الاستشارية[٤٢٥]. كانت الدولة المشغّل الأوّل، ليس عبر الوزارات الفنّية (الإسكان والتعمير والري والصناعة والنقل والاتصالات) والخدمات العامة (البريد والنقل والصحة والتعليم...) فحسب، بل كذلك لأنّها كانت تمتلك كبريات شركات التعمير والأشغال العامة. وكانت تحتكر فضلاً عن ذلك نشاطات الدراسات والاستشارات عبر شركة الدراسات والاستشارات الفنية. ينبغي أن نضيف أنّ فرط عدد المهندسين - بالمقارنة مع عدد الفنيين وهو على الأرجح أقلّ بكثير - أدّى إلى انحدارٍ كثيفٍ في المنزلة وإلى بخسٍ عام في استخدام القدرات. كانت المكاتبُ الخاصة، وهي فردية أساساً، تشغّل أكثر فأكثر عدداً كبيراً من المهندسين الشباب من دون تصريح (بالسوق السوداء) (كثيراً ما يكونون متدرّبين يتقاضون أجوراً زهيدة). وتحت الضغط المترافق بالبطالة والعقبات البيروقراطية، يبدو أنّ تزايد النشاطات غير الرسمية وتعدّد الشركات الصغيرة غير المعلنة كان دائماً كبيراً جداً في التسعينات. صدر تنظيمٌ جديدٌ في العام ٢٠٠٠، سمح أخيراً للمهندسين بإجراء الدراسات وبتأسيس شركات استشارية[٤٢٦]، آخذاً بالحسبان تطوّراً لا يمكن كبحه.

منذ وقتٍ طويل، التشغيل الحكومي في لبنان أضعف بكثير. غير أنّه يصعب تقدير التطوّر في غياب معطياتٍ رقميةٍ دقيقة عن التوزيع بين مختلف أنماط التشغيل والأوضاع. ومن الغريب أنّه إذا كانت نقابة المهندسين تنشر دورياً أرقاماً عن توزيع أعضائها وفق التخصّص ومكان التأهيل، فإنّها لا تهتمّ أبداً بالتشغيل، في حين أنّها تهيكلت منذ وقتٍ طويلٍ إلى أقسام وفق موقع المهندس وطبيعة ممارسته (وليس وفق فروع التخصّص، كماً هي الحال في سوريا والأردن). لكنّنا نلاحظ أنّ التمييز بين المهندسين المقاولين وأرباب العمل وبين المهندسين العاملين بأجرٍ في القطاع الخاص، وهو تمييزٌ كان لا يزال موجوداً في التسعينات، قد

٤٢٥ ...بل يمكن أن تتضمّن هذه النسبة المهاجرين.
٤٢٦ التعميم رقم ٢٢/ب/٤٣٢٩/١٥ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الصادر عن نقابة المهندسين.

اختفى (على نحوٍ غريب؟) في العام ٢٠٠٢ [٤٢٧]. نشرت «Le Commerce de Levant» مؤخراً بعض نتائج تحقيقٍ طلبته على نحوٍ مشتركٍ نقابة المهندسين والمكتب الوطني للتشغيل، ونستخلص من هذا التحقيق أنّ ١٤ بالمائة فقط من المهندسين موظّفون في الدولة، و٣٥ بالمائة منهم يعملون بأجرٍ في القطاع الخاصّ، و٥٠ بالمائة منهم في «عملٍ خاص». من هذه الفئة الأخيرة، نستطيع على الأرجح الشكّ في أنّها تخفي نمط الوضع الهشّ وقليل الأجر المماثل لوضع التشغيل في مكاتب الدراسات في الأردن أواخر التسعينات. يقدّر التحقيق عينه نسبة العاطلين عن العمل بـ١١ بالمائة، ونسبة أولئك الذين يعملون لكنّهم عرفوا البطالة بـ٢٢ بالمائة[٤٢٨].

لا يمكن أن يكون مثل هذا التطوّر سوى مرادفٍ لتمايزٍ متزايدٍ في فئة المهندسين ـ يصعب على المنظمات المهنية أن تأخذها بالحسبان، حتّى إذا كان يصعب عليها ألّا تردّد صداه.

نحو تشتيت إقليميٍّ لسوق العمل؟

انخفاض موارد المهندسين الموظفين في الدولة عامٌّ ويتجلّى في انزلاقٍ نحو أسفل سلّم الأجور. في سوريا، ولئن كانت الأرقام الرسمية للتضخّم تشير إلى تباطؤٍ في التسعينات، لم تتقدّم رواتب الوظيفة الحكومية إلّا ببطءٍ شديد، وانهارت القدرة الشرائية[٤٢٩]. وفي الأردن، منذ العام ١٩٨٨، أثار قرار الحكومة القاضي بتوحيد علاوات الموظّفين وإلغاء

٤٢٧ أنظر التقرير المقدّم إلى الجمعية العمومية العادية للنقابة في آذار/مارس ٢٠٠٢: أربعة أقسام للمهندسين الاستشاريين (الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية)، قسم للمهندسين المقاولين وللعاملين لديهم، قسم للمهندسين الموظفين في الدولة وفي القطاع العام، قسم للمهندسين الزراعيين وللتخصصات المختلفة. في العام ١٩٩٦، كان يوجد قسمٌ يمثّل العاملين في القطاع الخاصّ، اختفى في العام ٢٠٠٢ وتمّ ضمّه لقسم المقاولين! أنظر الدراسة حول التنظيم الداخلي في نقابة المهندسين، التي أجرتها في أيار/مايو ١٩٩٦ مؤسّسة البحوث والاستشارات.

٤٢٨ أنظر: Le Commerce de Levant، بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٤، الصفحة ٤٢.

٤٢٩ فضلاً عن أنّ الاكتفاء بالأرقام الإجمالية قد يؤدّي إلى الخطأ. فهي لا تستطيع أن تأخذ بالحسبان تطوّر الاستهلاك وحاجات مجتمعٍ تؤدّي فيه التغيّرات السريعة جدّاً إلى إحباطاتٍ تزداد وضوحاً.

العلاوات الخاصّة بالمهندسين تحرّكاً واسع النطاق[٤٣٠]. منذ ذلك التاريخ، كانت مسألة تحسين الأجور وزيادة العلاوات تطرح بالتزامن مع زيادة التضخّم[٤٣١]. أمّا في لبنان، فلم يكن أجر المهندس المبتدئ في القطاع العام يساوي في العام ١٩٩٤ إلّا ١,٦٢ ضعفاً للحدّ الأدنى للأجور، في حين كانت النسبة في العام ١٩٧١ لا تزال ٢,٤٦ [٤٣٢].

من جانب آخر، ومع الانفتاح المتزايد للأسواق أمام الشركات متعدّدة القومية، تفاقمت المفارقة بين الأجور المحلية وأجور المهندسين العاملين في هذه الشركات - ناهيك عن الفارق في الأجور بين المهندسين المحليين والأجانب. يلاحظ شربل نحّاس أنّ سوق العمل اللبنانية موزّعة في ثلاث أسواقٍ فرعية[٤٣٣]. الأولى هي سوق العاملين غير المؤهّلين أو ضعيفي التأهيل، المفتوحة على الخارج، وهي سوقٌ يشدّها إلى الأسفل اللجوء الكثيف إلى يدٍ عاملةٍ مهاجرةٍ تزداد تنوّعاً. وتخصّ الثانية على العكس من ذلك فئة الكوادر العليا، ويشدّ أجورها المرتفعة في المقابل إلى الأعلى كلّ هؤلاء اللبنانيون الشباب الذين درسوا و/أو عملوا في أوروبا أو في أميركا، والذين يعملون اليوم في فروع لشركاتٍ متعدّدة القومية، لا بل في شركاتٍ لبنانيةٍ ذات بعدٍ دولي. هكذا، تتنافس 'دار الهندسة'[٤٣٤] مع كبريات شركات الدراسات الغربية. وحدها سوق النشاطات الوسيطة

---

٤٣٠ أنظر الملف الذي نشرته 'المهندس الأردني'، العدد ٤١، ١٩٨٨.

٤٣١ سوف نذكر على سبيل المثال مظاهرةً قام بها في شباط/فبراير ١٩٩٧ مئات المهندسين أمام وزارة الأشغال العامة للمطالبة بزيادة العلاوات في القطاع العام (*Jordan Times*، ١٩٩٧/٢/٢٢، الرأي، ١٦-١٩٩٧/٢/٢٣).

٤٣٢ وفق دراسة نشرتها 'المهندس'، مجلة نقابة المهندسين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كانت النسبة ٦,٧ مرّة الحدّ الأدنى للأجور في العام ١٩٥٦. لكنّ عدد المهندسين آنذاك كان قليلاً جداً، بحيث كانوا يوظّفون في مستوى مسؤولية أعلى بكثيرٍ وبالتالي فالمقارنة تحمل كثيراً من المجازفة.

٤٣٣ انظر: C. Nahhas, « *L'économie libanaise et ses déséquilibres* », in *Maghreb-Machrek*، العدد ١٦٩، تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٤٣٤ قدّمت الشركة نفسها في تموز/يوليو ٢٠٠٢ (www.dargroup.com/generic/index) على النحو التالي: «دار الهندسة (شير وشركاه) شركة استشارية دولية رائدة متخصصة في العمارة والهندسة والتخطيط والبيئة والاقتصاد. تأسست الشركة في العام ١٩٥٦، وهي اليوم في مصاف أكبر شركات التصميم والهندسة في العالم. تقوم الشركة بعمليات كبرى في لندن والقاهرة وبيروت، ويعمل فيها ٤٠٠٠ موظف محترف في ٥٠ مكتباً في أرجاء العالم».

هي محلّيةٌ حقاً، وحراك العاملين فيها محدود[٤٣٥]؛ لكنّ السوق الأولى تنمو على حساب هذه السوق الثالثة التي تخضع في الآن عينه لجذب ثقافيٍّ من السوق الثانية. هذه الصورة مفيدةٌ جدّاً لتوضيح التحوّلات التي يعيشها المهندسون، وتضع وجهاً لوجه نخبةً «معولمة» وعدداً كبيراً من المهندسين والمعماريين، شباباً وكهولاً، موظفين أو عاملين في مكاتب دراسات صغيرة أو شركات استشارية. والأرجح أنّ الأمر مشابهٌ في الأردن، حتّى إذا كانت النسب مختلفةً على الأرجح وحتّى إذا كان التوجّه إلى بلدان الخليج يقدّم لقسمٍ وسيط.

ميزات الانفتاح على الفضاء الدولي وحدوده

هكذا يمكن أن نذكر مثال شركةٍ هندسيةٍ أردنية[٤٣٦]، ولدت في العام ١٩٩٢ من ضمّ مكتبي دراسات تأسسا في الستينات. وقد سمحت لها شراكتها مؤخراً مع شركتين متعدّدتي القومية بانتزاع عقودٍ لمشاريع كبرى تموّلها مؤسّساتٌ أو هيئاتٌ مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وغيرها. لقد سمح وجود عددٍ متزايدٍ من المهندسين المحليين في السوق للشركات الأجنبية بتقليص عدد العاملين المجلوبين من أماكن أخرى وبالتالي تقليص كلفة اليد العاملة، وعلى العكس من ذلك وجد المهندسون الشباب خرّيجو الجامعات المحلية فيها إمكانيات تشغيلٍ جديدةً، قد تكون نقطة انطلاقٍ نحو الخارج. خلافاً لذلك، تفتح هذه الشراكة للشركة الأردنية أسواقاً مهمّةً في مجال الصرف الصحّي وتوزيع المياه، وإعادة بناء قنوات الريّ، إلخ. لا في البلاد فحسب، بل كذلك في

٤٣٥ يقول إنّه تتوجّه إلى هذه السوق الهيئات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والنقابات، لكنّها في المقابل ليست معنيةً بالسوقين الأخريين.

٤٣٦ معلوماتٌ مستقاةٌ أثناء لقاءٍ مع مدير الشركة ومقابلاتٍ مع عدّة مهندسين يعملون فيها. انظر: E. Longuenesse, « Ouverture des marchés et mobilités professionnelles des cadres », in H. Jaber et F. Métral (dir.), *Mondes en Mouvements, Migrants et Migrations au Moyen-Orient au tournant du XXIe siècle*, Damas, IFPO، ٢٠٠٥.

الخارج، عبر المقاولة من الباطن عبر عقودٍ يبرمها في البداية الشريك الأجنبي. غير أنّ أوضاع المهندسين في الشركة، التي انشطرت إلى عدّة شركاتٍ متمايزةٍ قانونياً على الرغم من وجودها في المكاتب نفسها، مختلفةٌ وفق ما إذا كانوا موظّفين في هذه الشركة أو تلك.

حالة سوريا مختلفة. فلوقتٍ طويل، بقيت السوق فيها محميةً من اختراق الشركات الأجنبية. لا تزال كلفة المعيشة فيها منخفضةً نسبياً بالمقارنة مع مثيلتها في جارتيها. ولئن كان انخفاض الرواتب في القطاع العام مصدراً للإحباط المتزايد، فإنّ مستوى توقّعات المهندسين الشباب يبقى أدنى من مثيله لدى اللبنانيين أو الأردنيين، إذ يساهم ضغط البطالة والبخس النسبي لشهاداتهم على نحوٍ أكثر قليلاً في إنقاص متطلّباتهم. تميل أجور المهندسين الحاصلين على أفضل المواقع في السوق في أحسن الأحوال إلى مستوى وسيط، يتوافق مع ما يمكن التفاوض عليه في أسواق الخليج، أو مع ما يسمح للمهندس السوري بأن ينافس مهندساً أردنياً أو لبنانياً.

إنّ مستقبل مهندسي المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا والذين نالوا شهاداتهم في كبريات المدارس الفرنسية[٤٣٧] يدلّ على تدهور شروط التشغيل الحكومي. ولئن كان الالتزام بخدمة الدولة لمدّة عشر سنوات (بما في ذلك سنوات الخدمة العسكرية) يمثّل إكراهاً، فإنّ العمل الذي كان يقدّم لهم، مترافقاً مع ميزاتٍ عديدةٍ ماديّةٍ (علاوات، مسكن، سيارة) ومعنوية، كان يبرّر التضحية حتّى أواخر الثمانينات. لكن منذ التسعينات، وعلى نحوٍ متزايد، لم تعد تلك الميزات تكفي لإبقائهم. فأجرهم، الذي كان في الماضي ضعف أجر المهندس الموظّف بفضل العلاوات، أصبح في العام ٢٠٠١ يزيد بالكاد بنسبة ٣٠ بالمائة عن أجر المهندس الموظّف، بساعات عملٍ تعادل ضعف ساعات عمل الأخير.

والحال أنّ انفتاح السوق الذي بدأ في مطلع التسعينات (مع القانون الشهير رقم ١ للعام ١٩٩١ الذي منح تسهيلاتٍ للمستثمرين الأجانب)[٤٣٨]

٤٣٧ أنظر الفصل الثاني.

٤٣٨ أنظر: E. Picard, « Infitâh économique et transition démocratique en

قد سهّل نهضة قطاع خاصّ، بما في ذلك هيئة شركاتٍ هندسية وخدمات للشركات، نشّطها تطوّر المعلوماتية. لقد أسّس أكثر المهندسين تزوّداً برأس المال الاجتماعي والسياسي وطوّروا شركاتٍ استشارية وخدمية، مستندين إلى شبكاتٍ مختلفة الطبيعة (انظر المثال المذكور أعلاه).

وقد نجح أحياناً مهندسون آخرون، من عائلاتٍ أكثر تواضعاً ونالوا شهادةً عليا بفضل دمقرطة التعليم الجامعي والانتساب إلى أفضل الكلّيات[٤٣٩]، في استثمار تلك الشهادة في السوق. بعد إنهاء التزامهم بالخدمة في الدولة، أسسوا شركاتهم أو مكاتب دراساتهم الخاصّة. وقد سمح لهم ارتفاع مستوى كفاءتهم بأن يحتلّوا بسهولةٍ مكانةً مرموقةً ويجدوا زبائن ويكسبوا من المال عشرة أضعاف أو عشرين ضعف ما كانوا يكسبونه حين كانوا يعملون لصالح الدولة. غير أنّ هذا النجاح متعلّقٌ بالإكراهات التي يفرضها وسطٌ غير ملائم كثيراً، وقد عبّر أولئك الذين سنحت لهم فرصة العمل بضع سنواتٍ فيٍ شركةٍ غربيةٍ عن أسفهم لعدم قدرتهم على إبراز خبرتهم لتكون على مستوى ما كانوا يتمنّونه[٤٤٠]. هنالك مهندسون خرجوا من فروع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وتمّ توظيفهم في مراكز عليا في إحدى الوزارات، وهم لا يعدّون تلك المراكز سوى مواقع انتقالية، قد تسمح ببناء شبكة علاقاتٍ مفيدةٍ في التحوّل اللاحق إلى القطاع الخاص الذي يبقى الغاية القصوى ـ أملاً في أن يتيح لهم المجيء المنتظر للشركات الأجنبية فرصةً أخرى. هنالك مخرجٌ آخر يتمثّل في العمل لصالح إحدى منظّمات الأمم المتحدة، ومنذ مطلع

Syrie », in R. Bocco et M. –R. Djalili, *Moyen-Orient: Migrations, démocratisation, médiations*، Paris/Genève, PUF/IUED، ١٩٩٤؛ أنظر أيضاً: J. Bahout, *Les entrepreneurs syriens*, Beyrouth, Les Cahiers du CERMOC، العدد رقم ٧، ١٩٩٤. وكذلك: V. Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I. B. Tauris، ١٩٩٥.

٤٣٩ توجد تراتبيةٌ بحكم الواقع بين الكليات والجامعات، حيث كانت الأقدم بينها أعلى تقييماً عموماً، ويجري الخيار وفق العلامات التي ينالها الطالب في الشهادة الثانوية.

٤٤٠ مقابلاتٌ أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. في ظروفٍ أخرى، عبّر عن إحباطٍ من النمط عينه مهندسٌ فلسطينيٌّ يعمل اليوم في مكتب دراساتٍ أردني في عمّان، بعد أن نشأ ودرس ثمّ عمل في الكويت التي طرد منها في العام ١٩٩١ إثر حرب الخليج...، انظر: E. Longuenesse, in H Jaber, F. Métral dir، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٥.

الألفية الثالثة، تتالى مهندسون من المعهد العالي (أو تجاوروا في) الإسكوا (ESCWA) في بيروت أو في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق[٤٤١].

أخيراً، اختار بعضهم البقاء في فرنسا. منذ مطلع التسعينات، أصبحت الخسارة ملموسة:

«من بين الذين أوفدهم المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا إلى فرنسا، لا يعود واحدٌ من اثنين. الطلاّب ريفيو الأصل هم الأكثر انبهاراً بالعالم الرائع الذي يعتقدون أنّهم يكتشفونه وبالتالي فهم يشعرون بصعوبةٍ أكبر في العودة. الدمشقيون وذوو الانتماءات الأكثر يسراً لديهم عائلةٌ تدعمهم وتبقيهم، وهم يعرفون أصلاً في سوريا حياةً أكثر انفتاحاً، أكثر تسامحاً، وهم أقلّ تعرّضاً للانبهار ولإغواء عدم العودة. لكن في الطرف الآخر من السلّم الاجتماعي، يمكن أن يكون أبناء التجّار والعائلات الكبيرة عرضةً للبقاء في الخارج لأسبابٍ معاكسة».
(مقابلة مع سمير ق.، مدير الدراسات، في العام ١٩٩١)

في أواخر التسعينات، فتحت إجراءاتٌ وإصلاحاتٌ مختلفة إمكانياتٍ جديدة. في العام ٢٠٠١، مثّل السماح أخيراً للمهندسين بتأسيس شركاتٍ دراسية (كانت محصورةً حتّى ذلك الحين بالمكاتب الفردية) منعطفاً. وقدّم استحداث كلّيةٍ للهندسة المعلوماتية في العام ١٩٩٩ آفاقاً جديدةً في مجالٍ تدفع الرياح أشرعته، حتّى إذا كان متأخّراً في سوريا (بالمقارنة مع البلدان المجاورة). لكن قيل لنا إنّ أوّل دفعةٍ تخّرجت في هذه الكلّية في العام ٢٠٠٣ ذهبت كلّها للعمل في الخليج، لأنّ ذلك يعفي أعضاءها من الخدمة العسكرية بعد خمس سنوات.

على العكس من هذه الاستراتيجيات، لم يكن متوسط دخل المبتدئ، الذي يبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية تقريباً، بالنسبة إلى الكتلة الأكبر من

٤٤١ لقاءات في الإسكوا ببيروت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (الإسكوا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

المهندسين الشباب الموظّفين (في وظائف أدنى من مؤهلاتهم) في الدولة، يكفي أبداً للعيش اللائق. وبرواتب منخفضة إلى هذا الحدّ، أصبح موقع سوريا في تقسيم العمل الإقليمي قابلاً لأن يحصرها في موقع المزوّد باليد العاملة الرخيصة: «الميزة التنافسية» الرئيسة في سوقٍ منفتحة هي ميزة الكلفة القليلة لقوة عملها، في حين سيأتي المقاولون اللبنانيون أو الأردنيون، أو العرب على نحوٍ أوسع، ليحتلّوا فضاء الأعمال. نفهم بالتالي أن يستثير إلغاء قانون العام ١٩٧٤ الذي يضمن تشغيل الدولة للمهندسين في إدارةٍ أو شركةٍ عامة مظاهراتٍ معارِضةً وطلاّبيةً، تمّت ملاحقتها من دون هوادة[٤٤٢].

ينبغي أن يعيدنا التطوّر الجديد لمكاتب الدراسات إلى لبنان، حيث بلغت بعض المكاتب الضخمة بعداً دولياً منذ وقتٍ طويل، وإلى الأردن، حيث طبّقت أكبر مكاتب الدراسات استراتيجية تجمّع وتدويل، وفق الاختصاصات، أو المشاركة في رأس المال. تشير هذه العملية إلى رهانٍ قويٍّ يربط انفتاح الأسواق والمساعدة الدولية والاستثمارات الأجنبية. وبفعل الوزن المتزايد للمساعدات الأجنبية، نرى بالفعل اليوم تكاثر أشكال المشاريع المشتركة (joint–ventures) التي تضمّ مؤسّساتٍ متعدّدة القومية وشركاتٍ محلّية. تبدو مشاريع البنية التحتية والتنمية في مجال البيئة والمياه فرصةً بامتياز لهذا النمط من التشارك، في منطقةٍ (وهذا صحيحٌ بخاصّةٍ بالنسبة إلى الأردن) نقص المياه فيها صارخ (انظر المثال المذكور أعلاه).

لا يمكن لمثل أشكال إعادة التكوين هذه إلّا أن تنعكس على سياسة تشغيل المهندسين وعلى طرائق تعبئتهم وحراكهم و... الأجور التي يتقاضونها. من جانب، لم تعد العلاقة بين الخبراء المغتربين والمهندسين المحلّيين كما كانت. فالخبراء المغتربون أقلّ عدداً وهم غالباً ما يأتون لأداء مهمّات قصيرة الأجل. ومن جانبٍ آخر، تتنوّع شروط التوظيف، ولا تكون متماثلةً حين توظّفهم شركةٌ محلّيةٌ ١٠٠ بالمائة أو مشروعٌ مشترك،

٤٤٢ وهي مظاهراتٌ أفضت إلى عشرات حالات الطرد والاعتقال (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ٢٠٠٤).

والأجور التي يتقاضونها في الحالة الثانية هي عموماً أعلى. أخيراً، يبدو أنّ ذلك يمكن أن يسهّل تنقّلاتٍ جديدةً حين تُدفع الشركات التي تقوم بمشاريع مشتركة إلى توقيع عقودٍ من الباطن مع الشركة الأمّ التي تكون خارج البلاد[٤٤٣]. تقترح مثل هذه التطوّرات مراجعة إشكالية هروب الأدمغة التي سادت طويلاً في الدراسات حول هجرة الخرّيجين وهي تحابي وجهة نظرٍ وطنيةٍ ومرتبطةٍ بالدولة. في عالم من الرأسمالية المعلوماتية مرتبطٍ بشبكاتٍ في مطلع الألفية الثالثة هذا، ينبغي أيضاً تفحّص التنقّلات لذاتها، انطلاقاً من تحوّلات السوق العالمية. لذلك، لا يكون ممكناً الدفاع عن وهم التنقلات الأفقية، حيث يقال إنّ المركز يختفي ولا يعود للجنسية أهمّية[٤٤٤]. ولا يقتصر الأمر على أنّ التراتبات تبقى شديدة الوضوح، بل من المحتمل أنّها تتفاقم، في بعض الحالات على الأقل: لا يتقاضى الكادر الأردني الذي أرسل إلى تركيا أجر مثيله البريطاني أو الأميركي، وإذا نجح في الحصول على عملٍ في فرنسا أو الولايات المتحدة، فيجب عليه الانتظار وقتاً أطول لبلوغ المراتب العليا - إن أفلح في ذلك.

إذا اهتممنا بتطوّر المسارات المهنية للمهندسين، تتأكّد فرضية إعادة انتشارٍ على المستوى الدولي 'لبعض المسارات' المهنية بفعل الإمكانيات التي يتيحها انفتاح الأسواق ووجود المستثمرين الأجانب، وذلك بفضل تفحّص السير الذاتية المجموعة في مكتب الدراسات الأردني المذكور قبلاً، في حين يؤدّي تكثيف الأعداد 'عبر تفحّص مساراتٍ أخرى' إلى انحدارٍ في المنزلة، يفاقم أثرَه أنّ التضخّم والمصاعب الاقتصادية تثقل على مجمل السكّان. نجد فيها على سبيل المثال مهندساً عمل في الجزائر في السبعينات في إطار سياسة التصنيع الجزائرية، ثمّ ذهب إلى المغرب في العام ١٩٩٢ ليمثّل شركته الأردنية ويدير ورشة بناء مستشفى موّله مستثمرٌ إماراتي. وأرسل مهندسون آخرون ليديروا مشاريع في الإمارات وقطر

٤٤٣ المصدر: مقابلات مختلفة أجريت في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في الشركة الهندسية الأردنية المذكورة أعلاه.

٤٤٤ أنظر بصدد هذه النقطة التحليل الدقيق الذي قام به فيليب بيير Philippe Pierre بصدد موقع الكوادر الأجنبية الأصل التي تعمل في المقرّ الاجتماعي في باريس لشركةٍ نفطيةٍ كبيرة (« Les figures identitaires de la mobilité internationale : l'exemple d'une entreprise pétrolière », *Sociétés Contemporaines*، العدد ٤٣، ٢٠٠١).

وسوريا وحتّى في أرمينيا. يقدّم تأسيس مشروع مشتركٍ إمكانياتٍ جديدةً ويمكن أن يكون منطلقاً للانخراط في المجال الدولي. مهندسٌ شاب، تمّ استخدامه في الشركة في العام ١٩٩٩، كان قد عمل في شركةٍ إنكليزيةٍ أميركيةٍ في اليونان (بعد نيله شهادةً في الولايات المتحدة). ومهندسٌ آخر، سبق ذكره، أرسل إلى تركيا للعمل في ورشة مقاولةٍ من الباطن قدّمها لشركةٍ أردنيةٍ شريكها الأنغلوأميركي: يضيء مساره المهني آليات التنقّل التي يسهّلها هذا النوع من الشراكة.

بعد عقدٍ من صدور كتابٍ عن 'المهندسين في المغرب العربي والشرق الأوسط'، والذي اتّسم ببصمة الدراسات التنموية، وإلى حدٍّ أكبر بمقاربة الحركات الاجتماعية، استلهم إيريك غوب (Eric Gobe) هذا الكتاب ليضع برنامج أبحاثٍ عن المهندسين في المغرب العربي. سار البرنامج المذكور على خطى برنامج سابقٍ حول مستقبل خريجي التعليم العالي، فحشد من دون تردّدٍ نموذجاً إدراكياً لسوسيولوجيا المجموعات المهنية، مقاطعاً أعمال علماء اجتماع ومؤرّخين، من أجل فهم كيف بنيت تاريخياً هويّاتٌ مهنيةٌ وكيف تطرح اليوم مسائل التشغيل والتأهيل في سياق بطالةٍ متزايدة[٤٤٥]. يبدو جلياً أنّ هذا الانزلاق من نموذجٍ إدراكيٍّ إلى آخر ليس عديم الصلة بالضغوط التي يفرضها السياق على الفئات المدروسة، وهي ضغوطٌ تستثير مسائل جديدةً يجب على الباحثين في مواجهتها تعبئة أطر تحليلٍ متجدّدة.

استراتيجياتٌ نقابية، رهاناتٌ مهنيةٌ جديدة

يمكن من عدّة زوايا تفحّص الطريقة التي تتجلّى فيها هذه التغيّرات والتطوّرات في المنظّمات المهنية. بدايةً، من حيث «الدفاع عن المصالح»

٤٤٥ انظر: E. Gobe (dir.), *L'ingénieur moderne au Maghreb*, Paris/Tunis, Maisonneuve et Larose/IRMC، ٢٠٠٤؛ أنظر كذلك: V. Geisser (dir.), *Diplômés d'ici et d'ailleurs*, Paris, CNRS، ٢٠٠٠، ٣٣٢ صفحة.

والدعم، ثمّ من حيث التأهيل، أو الموقع، إلخ. لكنّ مسألة الانفتاح على الفضاء الدولي مطروحةٌ أيضاً على النقابات، في حين ربّما كانت أشكالٌ أخرى من الشراكات العرضانية أو التخصصية، وهي شراكاتٌ لم تختفِ يوماً اختفاءً كاملاً، تستعيد بعض الأهمّية.

التباين بين سوريا وجيرانها كبيرٌ مرّةً أخرى. لكنّ اهتمام النقابة السورية منذ بضع سنواتٍ بالدفاع عن انتهاء احتكار الدولة لنشاطات الدراسات والاستشارة وفتحها أمام القطاع الخاص ـ ارتباطاً في الوقت عينه مع عملٍ على التنظيم وكذلك على التفكير في دور المكاتب الخاصة في السوق والمنافسة مع الشركات الأجنبية ـ هو أمرٌ يدلّ ليس فقط على تغيّرٍ جذريٍّ في التصوّرات، بل كذلك على تقاربٍ مع انشغالات المهنيين في البلدان الأخرى. هكذا، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أمكن أن تنظّم نقابة المهندسين السوريين في دمشق، بالتعاون مع مديرية المكاتب الخاصة والمكاتب الاستشارية في اتحاد المهندسين العرب، 'أوّل مؤتمرٍ عربي للمهندسين الاستشاريين'، بدا وكأنّه مسألة مكانة العرب في سوقٍ تخضع لهيمنة الشركات الغربية تسيطر عليه. ونجد كذلك، في التقرير السنوي للنقابة، اقتراحاتٍ لإجراءاتٍ من قبيل: إلزام كلّ مشروع تنميةٍ سياحي باللجوء إلى مكتب دراساتٍ سوري، وإلزام الهيئات الأجنبية التي تنفّذ مشاريع في سوريا باللجوء إلى خدمات مكاتب الدراسات المحلية، مع مهندسين سوريين، وتوسيع قائمة الصناعات الخاضعة لإلزام أن يشرف عليها مهندس[٤٤٦].

ترجع مثل هذه الانشغالات صدى انشغالات النقابة اللبنانية التي أكّد رئيسها في العام ١٩٩٥ على ضرورة حماية المهندسين اللبنانيين من المنافسة غير الشريفة ولا سيّما من عدوان الشركات الأجنبية[٤٤٧]. كذلك، سعت نقابة المهندسين في الأردن إلى فرض تشغيل مهندسين أردنيين على الشركات الأجنبية حين يتجاوز عمل العاملين لديها رقماً معيناً أو من أجل تنفيذ مهامّ معيّنة. لكنّ الأكثر إثارةً للاهتمام هو أنّ النقابة وسّعت تلك الخطوة لتشمل المستوى الإقليمي، حيث طلبت من السفارات الأردنية

---

٤٤٦ وثائق المؤتمر العادي السابع والعشرين لنقابة المهندسين، دمشق، شباط/فبراير ٢٠٠١.

٤٤٧ انظر: 'المهندس'، نيسان/أبريل ١٩٩٥، افتتاحية النقيب.

في دول الخليج بالضغط على شركات تلك البلدان لتشغيل مهندسين أردنيين! بل إنّ للنقابة مكاتب في دول الخليج، مهمّتها هي بالتحديد أن تجتذب إليها المهندسين الأردنيين[٤٤٨].

على صعيدٍ آخر، يمكن أن نتساءل عن قدرة منظّماتٍ من هذا النمط على أن تأخذ على عاتقها مطالب العاملين بأجر في مواجهة أرباب عملٍ أعضاء في النقابة عينها: من هذه الزاوية، يظهر المثال الأردني أنّه إذا كانت النقابة منذ وقت طويلٍ نشيطةً جداً في الدفاع عن العاملين بأجرٍ في القطاع العام، فإنّ مشكّلات نظرائهم من العاملين في القطاع الخاصّ لم تظهر أبداً. فلئن كان صعباً على النقابة أن تأخذ على عاتقها معركةً قد تقسمها، ألا يمكن أيضاً أن يكون غياب المعنيين عن الكفاحية ناجماً من تصوّراتهم هم أنفسهم لإيجاد حلولٍ لمصاعبهم؟ الأردن حالةٌ مدرسية، حيث تنجح النقابة في الجمع بين نشاطٍ سياسيٍّ كثيفٍ، لا سيّما في النضال ضدّ التطبيع مع إسرائيل، ونشاطٍ اجتماعي (مساعدة طبية، إدارة صناديق التقاعد، الحصول على مسكن) وتعاوني (بيع دائم لبضائع استهلاكية بسعرٍ تفضيلي)[٤٤٩].

بطريقةٍ أخرى، تكشف المنافسة بين مختلف فئات الخريجين وظهور نقابات جديدة يتمّ أحياناً الاعتراض عليها، تقلّص السوق، كما تترجم استجابةً فئويةً كلاسيكيةً إلى حدٍّ ما: منذ نحو عشر سنوات، حاولت نقابة المهندسين الأردنيين، وقد اعترضتها مذّاك زيادة عدد المنتسبين إليها، أن تقاوم وصول مهندسين فنّيين درسوا في بعض المؤسسات الألمانية، فرفضت الاعتراف بشهاداتهم. ثمّ انتهى بها الأمر في نهاية المطاف إلى عزلهم في قسمٍ مناسبٍ، أنشئ من أجلهم. وبأسلوبٍ آخر، قامت منافسةٌ قريبةٌ إلى حدٍّ ما في لبنان وكانت نتيجتها مغايرة، بين المهندسين والطبوغرافيين، إذ زعم المهندسون الاحتفاظ باحتكار المهندسين الطبوغرافيين لبعض الأشغال، واحتجوا رسمياً على تأسيس نقابةٍ مهنيةٍ

٤٤٨ «بما أنّ عدد المهندسين المجازين يفوق عدد فرص العمل، فإنّ المكاتب التي تمثّل النقابة في دول الخليج تسعى لجلب المهندسين من الأردن للعمل في الخليج» (انظر: «Unemployment for engineers drops from 8.5 % to 7 %», *Jordan Times*، ١–٢ أيار/مايو ٢٠٠١).

٤٤٩ انظر: هاني حوراني وآخرون، النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي في الأردن، الأردن الجديد /Konrad Adenauer Stiftung، عمّان، ٢٠٠٠.

للطبوغرافيين في العام ١٩٩٦ [٤٥٠]. نرى جيداً أنّ الأمر يتعلّق في كلّ مرّةٍ وفي سياقِ توتّرٍ في سوق العمل، بمحاولة الاحتفاظ ببعض الوظائف لفئةٍ من الخريجين، باستثناء الشهادات التي تعدّ أدنى، وهي آليةٌ تذكّر بردّ فعل المهندسين الأوروبيين في مواجهة أزمة الثلاثينات في أوروبا [٤٥١].

من جانبٍ آخر، يردّ تحدّي تطوّر المنظمات المهنية الدولية على انفتاح الأسواق والوجود المتزايد للشركات ومكاتب الدراسات الدولية اللذين ترافقا مع حركيةٍ متزايدةٍ للقسم الأعلى تأهيلاً (الذي درس في الجامعات الأميركية الأوروبية) من جمهور المهندسين والكوادر الفنية والعلمية. كلّ نقابات المهندسين العربية أعضاء في الاتحاد العالمي لمنظّمات المهندسين (WFEO) [٤٥٢]. كان رئيس نقابة المسّاحين الطبوغرافيين اللبنانيين، الذي قابلناه في العام ٢٠٠٢، يفاخر بمشاركته في مختلف المؤتمرات المهنية الدولية، وهي علامةٌ علي أنّه جعل من تلك المشاركة دليلاً على شرعيّة منظّمته. لكن أيضاً تتشكل أو تتشكّل مجدّداً على نحوٍ عرضانيٍّ، وفق منطقٍ مهنيٍّ أكثر انشغالاً بانتقال المعرفة وتشارك الخبرات ومغايرٍ تماماً للمنطق الفئوي الذي تمتلكه النقابات القديمة، شبكاتٌ واتّحاداتٌ موضوعاتيةٌ وتنظيميةٌ دولية. نذكر مثال مهندسٍ معماريٍّ شاب، درس في بلغاريا وهو عضوٌ نشيطٌ في المنتدى العالمي للمعماريين الشباب منذ نحو خمسة عشر عاماً، ويترأس اليوم مكتباً مزدهراً في دمشق وتتيح له علاقاته في بلدانٍ مختلفة، والتي أقامها بمناسبة مسابقاتٍ ولقاءاتٍ دولية، أن يستشار كخبيرٍ في مختلف البلدان العربية.

في فلسطين، ظهرت عبر تمويلاتٍ خارجيةٍ ظاهرةٌ جديدة، مع تشكيل منظماتٍ غير حكومية تتدخّل تدخّلاً متزايداً في مجموعةٍ كاملةٍ من المجالات، ومن بينها التخطيط العمراني. هذه المنظّمات غير الحكومية هي محلّ تعاونٍ بين إسرائيليين وفلسطينيين وتتحرّك

٤٥٠ أنظر أعلاه، الفصل الرابع.

٤٥١ أنظر: E. Grelon (dir.), *Les ingénieurs de la crise*, EHESS، ١٩٩٦.

٤٥٢ لوقتٍ طويل، ترأس تلك الفيدرالية أردنيٌّ، أستاذٌ في جامعة عمّان. من غير المعروف إلى أيّ حدٍّ شجّع ذلك على المبادلات العلمية بين المهندسين الأردنيين ونظرائهم في مناطق أخرى من العالم. ينبغي التذكير أنّه لوقتٍ طويل، درست الغالبية العظمى من المهندسين الأردنيين في الخارج، وجزءٌ كبيرٌ منهم درس في الغرب.

انطلاقاً من خطوةٍ للدفاع عن حقوق الإنسان. وهي تجعل من نفسها في الوقت عينه حوامل لتأثيراتٍ غربيةٍ وتصوّراتٍ جديدةٍ لتخطيطٍ عمرانيٍّ «إنسانوي» وربما لتصوّرٍ جديدٍ للممارسة وللهوية المهنية، بالصلة مع التطوّرات العالمية وبعيداً جداً عن الفئوية القومية التي كانت سائدةً حتّى ذلك الحين[٤٥٣].

من المحاسبة إلى الخبرة حقل مهنيٌّ في طور التحوّل

أثناء العقود الأولى بعد الاستقلال، كان المحامون أوّل من احتلّ الفضاء العام، وسرعان ما تراجعوا إلى الصفّ الثاني، إذ طمس الأطباء والمهندسون دورهم. تتشارك هذه المهن بامتيازٍ مع مشروع التنمية، وهي وثيقة الارتباط بالدولة، وقد طمس تطوّر القطاع العام والمشاريع الكبيرة التي قامت بها الدولة أصحابَ الممارسة الحرّة من بينهم. ويصحّ هذا الأمر على المهندسين بخاصّة.

زعزعت اللبرلة وانفتاح الأسواق التوازنات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين ضروب المنطق المهني ومنطق السوق. يبدو أنّ مهنةً كانت غير مرئيةٍ حتّى ذلك الحين قد ظهرت على نحوٍ ذي دلالة، وهي مهنة «خبراء المحاسبة». في العام ١٩٩٥، تأسّست «نقابة مهنية» لخبراء المحاسبة اللبنانيين، استثمرت الفضاء العام بقوّةٍ عبر نشر إعلاناتٍ عن أيّام بحثيةٍ ومؤتمراتٍ علمية. بصخبٍ أقلّ، حاولت الجمعية الأردنية التي تأسّست في العام ١٩٨٥ أن تسمع صوتها وبدأت الصحافة تردّد صدى مطالبها[٤٥٤]. لكنّ الأمر مختلفٌ في سوريا، حيث طرحت

٤٥٣ انظر: S. Bulle, « Architecture et urbanisme improbables. Architectes, urbanistes, bâtisseurs dans la Palestine contemporaine », in T. Souami (dir.), *Cultures et milieux urbanistiques dans le Sud de la méditerranée*, Rapport PRUD، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤، المجلّد ٢، الصفحة ٢٠٩–٢١٠.

٤٥٤ انظر: E. Longuenesse, *Jordanie: Une profession-témoin de la mondialisation, les experts-comptables* (تدقيق الحسابات في الأردن: مهنة شاهدة على

مسألة أهمّية مراجعة الحسابات في إطار انفتاحٍ خجولٍ لرأسمال بعض الشركات[455]. على أيّ حال، إذا ما التفتنا قليلاً إلى خطاب المعنيين، فإنّنا نفهم بسرعةٍ ما هو التحدّي الذي يخضعهم له انفتاح الأسواق وموكب الإصلاحات المرافق له (إصلاح التشريعات المتعلّقة بالشركات والاستثمارات الأجنبية، الإصلاح الضريبي، الاعتراف بسوق الأوراق المالية، إلخ). وتثير الاهتمام بخاصّةٍ أساليب ردود أفعال الجمعيات المهنية وتحوّل التوازنات الداخلية في مهنٍ يختلف تعريفها بين بلدٍ وآخر ولا تعرف تحوّلاتٍ داخليةً واسعة.

في البلدان غير الصناعية، الطامحة لبلوغ مستوى «تنمية» البلدان الصناعية الغربية، تحظى مهنة الهندسة بمكانةٍ رفيعةٍ ترتبط بالعلم والتقانة، اللذين يعدّان مفتاح التنمية.

وعلى العكس من ذلك، لا تفي المحاسبة ولا التجارة بالشروط المطلوبة لينظر إليهما بوصفهما تستندان إلى معارف حديثة، مبنيةٍ على علمٍ ذي صلاحيةٍ كونية، قابلةٍ لأن تصبح أساس مهنٍ دورها أساسيٌّ في مشروع التنمية. من جانب، وإذا نظرنا من زاوية الشرق الأوسط العربي، المنطقة ذات التقليد التجاري المغرق في القدم، لا تبدو أيّ إضافاتٍ علمية تقدّمها أوروبا لتطوير تقنيات المحاسبة عديمة الصلة بتقليد المنطقة العلمي. ومن جانبٍ آخر، كان الطابع الأكثر عمليةً منه نظريةً لهذه المعرفة وأهمية الأنظمة والقانون، الخاصّة بكلّ بلد، والتي تجعل من المحاسبة مهنةً ذات موقعٍ ملتبس، يحرم تلك المعرفة من هالة المجالات العلمية الكونية التي يستند إليها الطب أو الهندسة. وحتّى إذا كانت فروع الدراسات التجارية قد وجدت منذ وقتٍ طويل،

العولمة)، Beyrouth, Document du CERMOC (باللغتين الفرنسية والعربية)، العدد ١٣، ٢٠٠١، ٢٥ صفحة.

٤٥٥ «من أجل التشجيع على إحداث شركات مساهمة وتحويل الشركات الفردية إلى مساهمة (...) تشكيل لجنة برئاسة أمين عام مجلس الوزراء (...) على هذه اللجنة تدقيق صحة البيانات المقدمة من قبل الشركات (...) والالتزامات المترتبة على الشركات وميزانياتها وتقييم الشركات في وضعها الراهن استناداً للمعلومات المقدمة من قبل الشركات»، '**الاقتصادية**'، العدد ١٦٥، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد نشرت الصحيفة نفسها في التاريخ عينه رداً من ممثّل مكتب Ernst & Young.

يتعلّق الأمر بتخصّص رخو، وينظر إلى التنظيم المهني بوصفه مشعراً، يكشف عنه تنوّع الأشكال المؤسّسية للجمعيات القائمة وضعف نفوذها.

بالنسبة إلى موضوعنا، يعود الاختلاف بين المهندسين والمحاسبين إلى تناقض علاقتهم مع الدولة من جانب والسوق من جانب آخر. ويبدو لنا بالضبط أنّ ما يميّز تحديداً الحقبة الحالية هو تراجع الدولة، الذي يضعف المهندسين، وعودة السوق إلى الصعود، التي تدفع خبراء المحاسبة قدُماً وتفرض عليهم في الوقت عينه تبدّلاً جذرياً واسعاً. هذان العاملان هما في مركز التحوّلات المهنية[٤٥٦].

لا نريد العودة إلى التاريخ مطوّلاً، لكن هنالك بعض التفاصيل المهمّة. فلئن كانت المحاسبة قد ولدت وتطوّرت مع التجارة منذ عصورٍ قديمةٍ جدّاً، فإنّ ولادة الرأسمالية فرضت تحسيناً متزايداً لتقانات المحاسبة بفعل تطوّر الشركات وظهور منظّمات أكبر فأكبر، وتعدّد التنظيمات التي تفرضها الدولة. تهيكل درجة تدخّل الدولة وشكله، وكذلك طرائق التنظيم وضبط المعايير، الحقل المهني الخاصّ بالمحاسبة على نحوٍ يختلف بين بلدٍ وآخر[٤٥٧].

تحيل العلاقة بين المحاسبة والقانون إلى إرثين تاريخيين متمايزين: إلى فرنسا ذات القانون الروماني الوضعي، ذي الضوابط الصارمة، وإلى بريطانيا العظمى ذات القانون الذي يتمتّع به العرف والتعاقد بوزنٍ حاسم (ما يدعى «common law»). والمصائر المهنية الناجمة من ذلك هي بالتالي شديدة الاختلاف. تنظيم الشركات المغفلة أقدم في بريطانيا العظمى (١٨٤٤) منه في فرنسا (١٨٦٧)، وتسيطر هناك مراجعة الحسابات على ممارسة المحاسبة. على العكس من ذلك، وفي حين تعدّدت الشركات المغفلة ما وراء بحر المانش، بقيت الرأسمالية

٤٥٦ من اللافت للنظر أنّ الأطباء - في سوريا على الأقلّ - هم على الأرجح في مكانٍ ما بين المهندسين وخبراء المحاسبة.

٤٥٧ انظر: P. Walton, *La comptabilité anglo-saxonne*, La Découverte، ١٩٩٦، الصفحة ٤٩.

الفرنسية لمدّةٍ طويلةٍ رأسماليةً عائلية[٤٥٨]. تجلّى ذلك بالشكل المختلف الذي اتّخذته المنظّمات المهنية الأولى: في فرنسا، منظّماتٌ ذات طابعٍ نقابي، للدفاع عن المصالح الاقتصادية، وفي إنكلترا، منظّماتٌ ذات طابعٍ مهني، تهدف إلى التحكّم بالسوق. لكنّ تأسيس «الجمعية الأكاديميةً للمحاسبة في فرنسا» في العام ١٨٨١، التي وضعت لنفسها هدف ضمان اللقب والارتقاء بالمعايير المهنية، يشير إلى تأثيرٍ بريطاني. خلافاً لبريطانيا العظمى حيث، إذا ما صدّقنا كار ساوندرز (Carr–Saunders) وويلسون[٤٥٩] (Wilson)،

«كان يزعَم أنّ تدريب المحاسبين القانونيين 'عتادٌ مفيدٌ في أيّ مسارٍ تجاريٍّ تقريباً'»،

... كان موقع خبراء المحاسبة أدنى بكثيرٍ من موقع المهندسين أو المحامين[٤٦٠].

في المملكة المتّحدة، تعود الجمعيات المهنية الخاصة بالمحاسبين إلى منتصف القرن التاسع عشر. وقد تكفّلت بالتأهيل وتقديم الشهادة، ولعبت دوراً أساسياً في هيكلة المهنة. وفي فرنسا، تأسّست نقابةٌ مهنيةٌ لخبراء المحاسبة في العام ١٩٤٢، بدعم من حكومة فيشي، وكان الانتساب إليها إلزامياً، كما تمتّعت بسلطة التحكّم بالسوق المهنية. لكنّ التأهيل بقي تحت سيطرة الدولة. كما أنّ دولة فيشي الفئوية هي التي أصدرت أوّل خطّة محاسبة: بعد تعديلٍ أوّلٍ غداة التحرير، تعرّضت هذه الخطّة إلى تحديثاتٍ متتالية، آخرها في العام ١٩٩٩. نشير إلى أنّ النظام المهني الأميركي غير منسوخٍ بالضبط عن نظام بريطانيا العظمى، إذ لا توجد عموماً سوى جمعيةٍ واحدةٍ لكلّ مهنةٍ، كما أنّ التشريع يعرّف

٤٥٨ في منتصف التسعينات، وفي حين وصل عدد الشركات المغفلة المسجّلة في بورصة لندن إلى ٢٣٠٠ شركة، لم يتجاوز عدد مثيلاتها في باريس ٨٠٠ شركة، وفي فرانكفورت... ٢٥٠ شركة (انظر: P. Walton، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٠).

٤٥٩ المصدر المذكور، الصفحة ٢١٩.

٤٦٠ يذكّر راميرز C. Ramirez على هذا النحو أنّ الشركات لجأت لوقتٍ طويلٍ إلى خرّيجي المعهد التقاني العالي «polytechniciens» أكثر ممّا لجأت إلى محاسبين لتطوير أنظمة إدارتها (المقال المذكور).

الأعمال (occupations) التي تتمتّع بموقع مهنة[٤٦١] (profession). يبدو التناقض بين الفردانية الليبرالية، التي تميل إلى أن تعدّ أيّ شكلٍ من التضامن المهنيٍّ غيرَ شرعي، وبين قوّة الإيديولوجيا المهنية وشكلٍ من الفئوية الأخلاقية، تناقضاً أكثر وضوحاً في النظام الأميركي. اليوم، ومع عولمة الاقتصاد وتكثيف حركة رؤوس الأموال والتنقّلات المهنية والوزن المتزايد للشركات متعدّدة القومية، وضبط المعايير الدولية والمنظمات المهنية الدولية، أصبح الاتجاه يميل إلى مجانسة المرجعيات المهنية؛ غير أنّ المنافسة بين النماذج لا تزال باقية.

وقد قدّم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في العام ١٩٧٣، وبعد ذلك بأربع سنوات، أي في العام ١٩٧٧، تأسيس الفيدرالية الدولية للمحاسبين (IFAC) - واللتين حدّدتا لنفسيهما مهمّة مجانسة المعايير على المستوى الدولي - قدّم إشارةً إلى تعميم نموذج أنغلوسكسوني يتردّد بين النسختين البريطانية والأميركية. بعد أن سيطرَ البريطانيون في البداية على اللجنة، انتقلت السيطرة إلى الأميركيين في العام ٢٠٠٠ [٤٦٢]. بدورها، عكفت نقابة خبراء المحاسبة الفرنسية على ضبط المعايير الدولية وتبنّت الشركات الفرنسية العاملة على الصعيد الدولي معايير المحاسبة الدولية المستندة إلى خدمة المساهمين، خلافاً لخطّة المحاسبة التي صُمّمت استجابةً لحاجات السلطات العامة[٤٦٣]. سيطرة مكاتب التدقيق الأنغلوسكسونية الكبيرة (حيث تهيمن المصالح الأميركية) ولا سيّما «الأربع الكبار»[٤٦٤] ساحقة، وقد أصبحت المهنة

٤٦١ انظر: P. Tripier, *Du travail à l'emploi*, Bruxelles، ١٩٩١، الصفحة ١٤٣.

٤٦٢ انظر: « Comment l'Amérique a gagné la guerre des règles de comptabilité», *L'expansion*، العدد ٦١٨، ٣٠ آذار/مارس - ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٤٦٣ انظر: M. Capron, *La comptabilité en perspective*, Paris, La Découverte, Repères، ١٩٩٣؛ أنظر أيضاً: M. Colasse, « Harmonisation comptable internationale. De la résistible ascension de l'IASC/IASB », *Gérer et comprendre*، آذار/مارس ٢٠٠٤، العدد ٧٥، الصفحة ٣٠–٤٠. أو كيف بخست المفوضية الأوروبية قيمة المجانسة المحاسبية التي أصبحت ضرورية عبر تطوير الأسواق المالية، وذلك في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

٤٦٤ «الخمس الكبار» قبل سقوط أندرسن Andersen في العام ٢٠٠٢ (انظر: Ernest & Young, Deloitte &Touche, KPMG et Price Waterhouse Coopers). أحياناً، يجري الحديث عن «fat four».

تنتظّم أكثر فأكثر على شكل شبكات. وفي المشرق العربي، تشجّع الجمعيات على التجمّع والانضمام إلى تجمّعاتٍ عالمية (انظر أدناه).

خبراء المحاسبة، المحاسبون، المدققون، بين النموذج الليبرالي والمشروع الوطني

لقد رأينا في الفصل السابق تردّد اللبنانيين بصدد هيكلة مهنةٍ واحدةٍ أو عدّة مهنٍ للمحاسبة، والمنافسة بين نموذجين مهنيين، فرنسي وبريطاني (أو أنغلوسكسوني). في خلفية هذه المنافسة، ألقينا الضوء على رهانات اجتماعية ثقافية، صراع من أجل نيل الاعتراف بالمهنيين الأقل تأهيلاً وذوي الأصول الأكثر تواضعاً، في مواجهة مجموعةٍ تعدّ نفسها نخبةً مهنية. هنا، نرغب أن نضع في المركز دورَ الدولة وهيكلة السوق، وتموضع مختلف الممارسات المرتبطة بالمحاسبة في التخوم المشتركة بين الدولة والسوق.

بين الحربين العالميتين، خضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، في حين خضعت إمارة شرق الأردن لانتداب بريطاني، ولم تكن أكثر من امتدادٍ صحراويٍّ وقليل السكّان لفلسطين. أمّا مصر، المستقلّة شكلياً منذ العام ١٩٢٢، فكانت لا تزال تخضع للاحتلال البريطاني، وأصبحت منذ أواخر القرن التاسع عشر مركزاً للمصالح التجارية البريطانية في الشرق الأوسط. غير أنّه يمكن العثور على النفوذ الفرنسي في كامل المنطقة بفعل تبنّي قانون نابليون بوصفه مصدراً رئيساً للإصلاحات المؤسساتية والحقوقية العثمانية في القرن التاسع عشر. هدفت هذه الإصلاحات إلى عصرنة الدولة وتعزيز الإدارة ومركزتها، خلافاً للنموذج الليبرالي الأنغلوسكسوني. لاحقاً، وبعد الاستقلال، أصبحت قبضة الدولة على المجتمع أكثر إحكاماً. يمكن أن يعدّ الشكل الذي اتّخذته الجمعيات المهنية أحد مؤشّرات طرائق هيكلة الحقل المهني للمحاسبة، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين الممارسة الحرّة والعمل بأجر، بين الاستقلالية والتبعية.

حين تستخدم اللغة العربية كلماتٍ مثل 'المحاسبة' و'المراجعة' و'التدقيق' من جانب، و'خبير محاسبة' أو 'مدقّق' من جانب آخر، وباستخداماتٍ يبدو كأنّها تشي بترجمةٍ من الإنكليزية أحياناً ومن الفرنسية أحياناً أخرى، فهي تعبّر أيضاً عن وقائع خاصّة بكلّ بلدٍ على حدة، لا يمكن أبداً اختزال أحدها إلى الآخر، تحمل موروثاتٍ وتصوّراتٍ تطوّرت مع الزمن[٤٦٥]. هكذا، يشير استخدام الأردنيين لمصطلحي 'تدقيق' و'مدقّق' إلى التأثير البريطاني وإلى تفوّق «التدقيق المحاسبي»، أو مراجعة الحسابات، خلافاً لـ'خبير المحاسبة'، المعادل لتعبير «expert–comptable» الفرنسي، في حين يكون 'مراجع الحسابات' معادلاً لكلمة «réviseur» أو مفوّض الحسابات. لكن ينبغي الحذر من مفاعيل الخداع البصري الناجمة من الترجمة. تدعى نقابة خبراء المحاسبة في لبنان بالإنكليزية: «Lebanese Association of Certified Public Accountants». وسوف نرى أنّ انزلاقات المعنى بين لغةٍ وأخرى قد لا تكون عديمة الصلة ببعض الالتباسات والإبهامات في تعريف المهنة التي من المفترض أنّ هذه المنظّمة تمثّلها.

كما يلاحظ أنّ دول المنطقة، حتّى في حالة هيمنةٍ بدئيةٍ للتأثير البريطاني (كما في مصر أو الأردن)، تميل إلى إعادة اختراع نموذج النقابة المهنية (ordre) - مثلما يسود في فرنسا وفي البلدان اللاتينية[٤٦٦] - الأكثر تقييداً من نموذج الجمعية (association) السائد في البلدان الأنغلوسكسونية. مع التزام الانتماء إلى النقابة للتمكّن من ممارسة المهنة، وتعريف 'القانون' للمهام التي توكلها إليها السلطة العامة، والاستقلالية المهنية التي تتحكّم بها الدولة وتفوّضها بها، تعرّف مهمّة «الجمعيات»

---

٤٦٥ بالنسبة إلى بيير ميشيل منجيه Pierre-Michel Menger، «المعضلة الدلالية التي تستثيرها الترجمة [ترجمة مصطلحي professions وoccupations] مؤشّرٌ ملموسٌ فوراً على عمق الاختلافات المحلية في تنظيم العمل وفي الحصة التي تطالب بها الشركات والدولة والمجموعات المهنية والبنى النقابية والجمعيات الفئوية والاتحادات». في حالة المحاسبة، يبدو ذلك أكثر وضوحاً. (انظر: P.–M. Menger (dir.), *les professions et leurs sociologies*, *Modèles théoriques, Catégorisations, Évolutions*, Paris, Éd. de la MSH، ٢٠٠٣، الصفحة ١–٢).

٤٦٦ لكنّنا رأينا هنا أيضاً إلى أيّ حدٍّ يمكن أن تكون المصطلحات خادعة.

أو «النقابات» المهنية في إطارٍ وطنيٍّ تكون فيه الدولة كلّية القدرة، أو على الأقلّ غير قابلةٍ للتجاوز. نحن إذاً على كلّ حالٍ بحضرة نموذج فئويٍّ يتّسم بثقل تدخّل الدولة، ربما يحيل إلى نسَبين، عثماني قديم، ثمّ ناصريٍّ أقرب زمنياً.

بهذا الصدد، تقدّم المحاسبة حالةً مدرسيةً رائعةً للتفكير في المدى الذي تطاله النماذج التي اقترحها دوبار وتريبييه، وفي راهنية خطوتهما في مناطق أخرى من العالم، غير البلدان الصناعية الكبيرة في أوروبا وأميركا الشمالية.

مصر: من الليبرالية إلى الفئوية

في مصر، يقول بعض القائلين إنّ أوّل نصٍّ تشريعي ينظّم ممارسة مراجعة الحسابات يعود إلى العام ١٩٠٩، لكن في تلك الحقبة، «كان خبراء أجانب هم الذين يمارسون التدقيق كمهنة»[٤٦٧]. تأسّست «الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين» الأولى بموجب مرسوم صدر في نيسان/أبريل ١٩٤٦، لكنّ القانون رقم ١٣٣ للعام ١٩٥١ هو الذي نظّم حقّاً المهنة عبر إقامة سجلّ. يرغم القانون رقم ٢٥٣ للعام ١٩٥٣ المستثمرين على تقديم وثائقهم المحاسبية وتصريحات الدخل الخاصة بهم على يد خبير محاسبة. أخيراً، نصّ القانون رقم ٣٩٤ للعام ١٩٥٥ على تأسيس «نقابة مهنية» تتمتّع بصلاحيات ومهامّ أوسع مدىً، في حين غادرت مكاتب التدقيق الأجنبية البلاد. لكنّ «نقابة خريجي كلّيات التجارة»[٤٦٨] استوعبت في العام ١٩٧٢ تلك النقابة، حيث لم تبقَ على قيد الحياة داخلها إلّا تحت غطاء جمعيةٍ مهنية، لا تتمتّع بامتيازاتٍ خاصّة بها. في التاريخ المصري، البعد الوطني حاسمٌ منذ البداية كما رأينا في ما دعا النظام الناصري إليه المنظمات المهنية والمهام الموكلة إليها. لم تكن تعبئة النظام الناصري لهذه النقابات سوى آخر تقلّبات تاريخٍ شهد استغلال

٤٦٧ انظر: م. شوقي: «تطور مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات في مصر، تأثير التغيرات الدولية وتحديات المستقبل»، **المحاسبة** (بيروت)، العدد ٢٠، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٤٦٨ أنظر الفصل الثالث.

الحركة الوطنية لها في الأربعينات. لقد ظهر ذلك على الأقلّ للمنظّمات المعروفة أكثر من غيرها والأقدم من غيرها كمنظمات المحامين والأطباء والمهندسين. ربّما كانت الحال أدنى من ذلك بالنسبة إلى جمعيةٍ أصغر حجماً، كجمعية خبراء المحاسبة، إذ إنّها لا ترتبط بنفس القدر مع مشروع التنمية الوطني: بانتظار بحثٍ حقيقي بصدد هذه الجمعية، يصعب قول أكثر من ذلك.

في ظلّ تحكّم الدولة بالاقتصاد، شهد «المحاسبون والمدقّقون» الذين يقومون بممارسةٍ حرّةٍ حقبةً من الأفول. لكن منذ العام ١٩٧٤، ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي قام بها السادات، شهدت مكاتب المحاسبة والتدقيق نهضةً جديدة... تكمن المفارقة في أنّ إدماج منظّمتهم المهنية ضمن «نقابة مهنية» تضمّ «خرّيجي كلّيات التجارة» - هي في واقع الأمر مكانٌ خليطٌ ليست له هويّةٌ مهنيةٌ حقيقية - قد تمّ في المنعطف الذي سيقدّم إشارة انطلاقةٍ جديدةٍ للقطاع الخاصّ، وبالتالي لـ«المحاسبين والمدقّقين».

سوريا: من التورّط إلى النهضة المنتظرة، جمعيةٌ خاضعةٌ للتحكّم

ولدت الجمعية السورية لخبراء المحاسبة في سوريا في العام ١٩٥٨، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، والأرجح أنّها استلهمت النموذج المصري[٤٦٩]. بين الحربين العالميتين، خضعت سوريا في ظلّ الانتداب إلى التنظيمات والإكراهات عينها التي خضع لها لبنان. في المجال الدراسي، شهدت سوريا انتشاراً مقارناً للتعليم الخاصّ الذي تقدّمه الإرساليات. كانت الحياة الاقتصادية تخضع للقطبين الحضريين حلب، عاصمة الشمال التجارية والصناعية وملتقى الطرق التجارية الدولية، ودمشق، التي تتمتّع بإشعاعٍ إقليميٍّ أكثر منه دولياً. لكنّ أساليب الإنتاج والتواصل الجديدة تغلغلت أساساً عبر بيروت ولبنان، في حين كان خطّ سكك حديديةٍ يربط بيروت بالداخل منذ العام ١٨٩٥. كانت أوّل شركة مغفلةً شركةً للنسيج،

٤٦٩ على الرغم من أنّ عادل السعدي، مؤسّس الجمعية وأوّل رئيسٍ لها، يؤكّد العكس، لكنّ السرد الذي يقدّمه بصددها يميل إلى تأويلنا.

تأسّست في حلب في العام ١٩٣٢. ومنذ الخمسينات، افتتح مكتب فؤاد سابا، الذي اتّخذ من بيروت مقرّاً له بعد الهجرة الفلسطينية[٤٧٠]، مكاتب له في عدّة مدنٍ سورية. لكن بعد الاستقلال، تباينت دروب هذين البلدين تدريجياً. صدر أوّل قانونٍ للتجارة في سوريا برقم ٤٩ وتاريخ ١٩٤٩/٩/١ [٤٧١]، ونصّ على الاعتراف رسمياً بهيئةٍ مهنيةٍ مكلّفةٍ بتدقيق الحسابات. ألغيت الوحدة النقدية بين البلدين في العام ١٩٥٣، وأعقبتها بعد ذلك أولى عمليات التأميم. في شباط/فبراير ١٩٥٨، تأسّست الجمهورية العربية المتحدة، وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام، صدر مرسومٌ ينظّم مهنة المحاسب القانوني.

في العام ١٩٦١ ثمّ في العام ١٩٦٥، بعد مراسيم التأميم، أصبحت الدولة تتحكّم بمعظم الاقتصاد، حيث تولّت كلّ ما يتعلّق بمراقبة الحسابات وفرض الضرائب. أغلق عددٌ كبيرٌ من المكاتب المستقلّة. لم يبقِ سابا إلّا على مكتبه في دمشق[٤٧٢]. اقتصرت ممارسة المحاسبة تقريباً على عملٍ إداري. افتتحت فروعٌ للمحاسبة في المدارس الثانوية المهنية، كما استحدث معهدٌ متوسّطٌ للمحاسبة وفرعٌ للمحاسبة في الجامعة، خرّيجوه ينالون شهاداتٍ وطنية. بدءاً من الستينات، اقتصر التعليم الخاص على نصيبٍ ضئيل. وفي الجامعة، تزايد عدد المدرّسين من خرّيجي الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية. من اللافت للنظر أنّ محمد جليلاتي، مدير قسم المحاسبة في كلية التجارة بجامعة دمشق في الثمانينات، قد نال شهادة الدكتوراه في المحاسبة من موسكو في العام ١٩٧٦. وفي العام ١٩٩٩، ترأس جليلاتي عينه جمعية المحاسبين. أمّا سلفه، وهو جامعيٌّ أيضاً، فقد كان وزيراً للمالية. في العام ٢٠٠١، حلّ محلّ جليلاتي رجحان كنعان الذي كان موظفاً صغيراً في مجلس الشعب[٤٧٣]. غير أنّ

---

٤٧٠ أنظر الفصل السابق.

٤٧١ انظر: عبد المجيد الحمو، مهنة المحاسبة والتدقيق في سوريا، حلب، مكتب 'الوحدة للمحاسبة'، وثيقة مستنسخة على ورق الحرير، أيار/مايو ١٩٩٩.

٤٧٢ مقابلة مع عبد المجيد الحمو، مدير مكتب مستقل للخبرة المحاسبية في حلب، نائب رئيس جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حلب.

٤٧٣ بعد الاضطرابات التي عمت سوريا بدءاً من آذار/مارس ٢٠١١، عين محمد جليلاتي وزيراً للمالية في الحكومة الجديدة.

الأمور أخذت تتحرّك. فالانفتاح الاقتصادي وتطوير الشركات المختلطة في الثمانينات ثمّ تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية بعد صدور القانون رقم ١ للعام ١٩٩١ أدّت جميعاً إلى تحسّنٍ بطيء[٤٧٤].

إذاً، شهد العقد الأوّل بعد الاستقلال تقدّماً للممارسة المهنية في المكاتب، على نحوٍ تابع للبنان. ثمّ أغرقت حقبة اشتراكية الدولة المحاسبين في جهاز الدولة البيروقراطي لمدّة دامت نحو عشرين عاماً. ومنذ أكثر من عقدٍ بقليل، تولد مجدّداً ممارسةٌ حرّة، بشروطٍ صعبة. كما أنّ المكاتب المستقلّة القليلة تعمل ضمن فضاء شركاتٍ أجنبية.

الأردن: جمعية أم نقابة، ما هي الرهانات المهنية؟

لئن كان القانون الأوّل الذي يحدّد قواعد ممارسة المحاسبة في الأردن يعود إلى العام ١٩٥٢، فقد وجب انتظار صدور القانون رقم ١٠ للعام ١٩٦١ لتكليف «مجلس مهنة التدقيق» بمنح شهادة ممارسة وإقامة أسس مهنة. ترأّس هذا المجلس رئيس ديوان المحاسبة وتضمّن ممثّلي الوزارات والهيئات المعنية. في الستينات والسبعينات، فشلت عدّة محاولاتٍ لتأسيس جمعيةٍ مهنية[٤٧٥]. كانت تلك فترة مواجهاتٍ بين الدولة والنقابات المهنية، وهذا أمرٌ قد يفسّر جزئياً تحفّظ السلطات. أعاد القانون رقم ٣٢ للعام ١٩٨٥، الذي لا يزال ساري المفعول، تنظيم مهنة مدقّق الحسابات القانوني، كما أعاد تعريف شروط الممارسة وهيئات المراقبة، وأخيراً فوّض بعض المهامّ لجمعيةٍ مهنية. أصبحت شروط النفاذ إلى المهنة أكثر صرامةً، قبلت بعض أنماط الشهادات، على أن تكملها خبرةٌ مهنيةٌ في مكتب تدقيقٍ لمدّةٍ تتناسب عكساً مع مستوى الشهادة. كذلك، قُبِل مؤقّتاً المحاسبون الذين عملوا لسبع سنواتٍ على الأقل كمدقّقين في ديوان المحاسبة. كان هذا التنوّع يسمح، لحظة

٤٧٤ أنظر أيضاً: E. Longuenesse, « Experts-comptables et commissaires aux comptes : figures d'une mutation annoncée », in Dupré B., Ghazal Z., Courbage Y., Al-Dbiyat M. (dir.), Paris, Actes Sud، ٢٠٠٧، الصفحة ٥٩٥–٦٠٥.

٤٧٥ انظر: نعيم سابا خوري، «تطوير مهنة المحاسب القانوني في الأردن»، ورد في: الاقتصادي الأردني، ١٩٩٧.

صدور القانون، بدمج مجمل المحاسبين المزاولين، لكنّه أدّى إلى تراتبيةٍ صارمةٍ للمهنة. غير أنّ الابتكار الأكثر أهمّيةً تمثّل في إدراج امتحان دولةٍ إلزامي، ينظّمه مجلس المهنة. لكن أعفي من هذا الامتحان حائزو شهادةٍ مهنيةٍ معترفٍ بها دولياً من نمط 'محاسب قانوني عام' (Certified Public Accountant) (لقبٌ تمنحه الجمعيات المهنية الأميركية أو الكندية) أو 'محاسب قانوني' (Chartered Accountant) (لقبٌ تمنحه الجمعيات البريطانية). يؤدّي خبير المحاسبة قسَماً، ما يتيح له أن يسجّل في ديوان المحاسبة ـ الذي يواصل مسك سجلاّتٍ لـ«المحاسبين القانونيين».

عزّز الامتحان المذكور دور مجلس المهنة. المجلس برئاسة رئيس ديوان المحاسبة، وهو يتضمّن ممثّلين عن وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة ومديرية الضرائب والمصرف المركزي وبورصة عمّان، وكذلك، ولأوّل مرّة، ممثّلين اثنين عن الهيئة التدريسية وثلاثة أعضاء تنتخبهم الجمعية. وفي حال حدوث خطأٍ أو نزاع، يستدعى خبير المحاسبة أمام مجلس تأديبٍ يتكوّن من أربعة أعضاء يعيّنهم مجلس المهنة. مهام الجمعية المهنية، التي يلزم المحاسبون الذين يجيزهم مجلس المهنة بالانتساب إليها، معرّفةٌ على النحو التالي: «الدفاع عن مصالح الأعضاء، تطوير روح التكافل، تحسين المستوى العلمي والفني للأعضاء». من جانبٍ آخر، تحدّد الجمعية القواعد المهنية والأخلاقية. في المقابل، تبقى اللجانُ التأديبية ومراقبة الامتحان من صلاحية المجلس: تحتفظ الدولة بسيطرتها في المقام الأخير.

لاشكّ في أنّه ينبغي فهم إعادة التنظيم للعام ١٩٨٥ بوصفها نتاجاً لتطوّر الأعمال وفي الآن عينه نتاجاً لمفاعيل الأزمة التي أدّت إليها الصدمة النفطية المعاكسة وتغلغلٌ متزايدٌ لرأس المال الأجنبي، ما أدّى إلى تعقيد طرائق العمل وإلى مهننةٍ متزايدةٍ لخبراء المحاسبة. هكذا ارتسمت بداية استقلاليةٍ للمهنة، عبر الدور المعترف لها به في تعريف المعايير والتنظيمات أو في التأهيل. لكنّ هذا الدور يبقى استشارياً بصورةٍ أساسيةٍ وتبقى الكلمة الأخيرة لديوان المحاسبة، وهو ديوانٌ منبثقٌ عن الدولة. في

نهاية المطاف، تبقى صلاحيات الجمعية وقدرتها على الفعل محدودتين. تقاوم الدولة استقلاليةً حقيقيةً ولا تتخلّى عن صلاحياتها إلّا بالقطّارة، من دون أن تقرّر كما رأينا احتكار التصديق على الوثائق.

هنا، يجد النموذج البريطاني حدوده، مع أنّه يفترض فيه أن يكون مسيطراً في بلدٍ خضع في الماضي للانتداب البريطاني.

عودة إلى الحالة اللبنانية: شهادات وطنية ونماذج متنافسة

حتّى العام ١٩٦٤، وجد معاً في لبنان كما رأينا مهنيون في المحاسبة متنوّعو المرجعيات والأوضاع، لم يكن لديهم تمثيلٌ مهنيٌّ موحّدٌ وكانوا يتوزّعون بين عدّة منظّمات. المنظّمتان الرئيستان، اللتان تأسّستا في العام ١٩٦٤، هما «جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط» و«نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة» التي تحوّلت لاحقاً إلى «نقابة خبراء المحاسبة المجازين».

في العام ١٩٨٣، نشرت أوّل خطّةٍ محاسبية وبعد عام من ذلك، تأسّس المجلس الأعلى للمحاسبة. اهتمّت النقابة بتحسين التأهيل ومجانسته، وأبصرت أوّل مجلّةٍ مهنيةٍ النور. وقد كرّس صدور القانون رقم ٣٦٤ بتاريخ الأوّل من آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي نصّ على تأسيس النقابة، خيار نموذجٍ معاكسٍ لنموذج «الجمعية» مثلما طبّقته جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط. لكن لئن كان الاستدلال بالنموذج الفرنسي يبدو للوهلة الأولى بديهياً في بلدٍ مثل لبنان، فإنّه يخفي في حقيقة الأمر اختلافاتٍ مهمّة[٤٧٦]. أثناء تأسيس النقابة، استفادت «اللجنة التأسيسية» بالتأكيد من مساعدةٍ كبيرةٍ من نظيرتها الفرنسية، في مجال المعدّات والخبرة. غير أنّ المسؤولين اللبنانيين يشيرون إلى عددٍ من النقاط التي تبتعد فيها منظّمتهم عن النموذج الفرنسي وتقترب على العكس من ذلك من النموذج الأنغلوسكسوني. من جانبٍ آخر، لم يعرف

٤٧٦ تشدّد الترجمة الإنكليزية لنقابة خبراء المحاسبة بجملة: Lebanese Association of Certified Public Accountants على حدود الاستدلال بالنموذج الفرنسي للنقابة المهنية ordre.

لبنان (أو لم يعد يعرف) التمييز بين خبير المحاسبة ومفوّض الحسابات والخبير لدى المحاكم، كما أنّه، وخلافاً للمنظّمات الفرنسية، ليس هنالك أيّ ممثّل للسلطات الحكومية في مجالس المهنة. أخيراً، وبالأخصّ، يبدو أنّ القبول في نقابة المهنيين العاملين بأجر في الشركات الكبيرة أو في الإدارة يحيل إلى تعريفٍ أنغلوسكسونيّ للمهنة.

يختفي التمييز بين «المتفرّغين» و«غير المتفرّغين» من نصّ القانون رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٩٤/٨/١، في حين أدرج فيه «المتدرّبون». يبدو أنّ هذا التمييز عاد للظهور في العام ١٩٩٨، إثر تصويتٍ على تعديلٍ للقانون يميّز «الممارسين» من «غير الممارسين»[٤٧٧]، ولكلٍّ من الفئتين ممثّلوها في مجلس الإدارة. في الواقع، أقرّ رسمياً وجود العاملين بأجرٍ في النقابة.

إنّ وجود «غير الممارسين» العاملين بأجرٍ في النقابة، وهو مصدرٌ لسجالاتٍ ونزاعاتٍ دائمة، يختزل أحياناً إلى رهاناتٍ سياسيةٍ خارجيةٍ على المهنة، يحيل إلى مشكلةٍ أكثر تعقيداً ممّا يبدو للوهلة الأولى، بسبب كلٍّ من التأثير المتناقض للنموذجين الإنكليزي والفرنسي، وخصائص السياق اللبناني، والتطوّر السريع في النشاطات الاستشارية الجديدة (النشاط المالي والضريبي والإداري...) التي أصبح خبراء المحاسبة يستحوذون عليها. وهذا يجعل تحديد حقل النشاطات الذي تغطّيه المهنة والحدود مع المهن المجاورة (القضائية من جانب، والمالية والتجارية من جانبٍ آخر) أكثر صعوبةً. والحال أنّه إذا كان النموذج الفرنسي للنقابة ينطبّق على مهنٍ حرّة الممارسة، فإنّ عدداً من المنظّمات المهنية الأنغلوسكسونية للمحاسبين يقرّ وجود عدّة فئاتٍ مهنية، بما في ذلك الاختصاصيين الماليين أو الاختصاصيين الإداريين. فضلاً عن ذلك، إنّ تطوّر مهنة المحاسبة على الصعيد الدولي منذ نحو ثلاثين عاماً وتدويلها المتزايد وهيمنة النموذج الأنغلوسكسوني (اليوم بتنويعته الأميركية) وتطوّر وتعقيد المحاسبة الإدارية والأهمية المتزايدة للمهامّ الاستشارية

٤٧٧ إذا كان تعريف «الممارس» صارماً ويفرض أن يعمل كشريكٍ في مكتب تدقيق أو خبرة محاسبية، فإنّ «غير الممارس» ليس سوى منتسب «لا يمارس المهنة في لبنان» (وهو أمرٌ يمكن أن نفهمه بوصفه يتضمّن المهاجرين والعاملين بأجرٍ في هيئاتٍ عامّةٍ أو خاصّة أو حتّى حكومية، بما أنّ منع العمل لصالح الحكومة اختفى).

في ممارسة خبراء المحاسبة، هذا كلّه يساهم في إضعاف الحدود بين الممارسة الإدارية، ضمن المنظّمة، ومحاسبة المراقبة، خارج المنظّمة، لكن الجارية أكثر فأكثر داخلها، والتدقيق وإصدار الشهادات المحاسبية التي يجريها مهنيٌّ مستقلّ. من جانب، يوسّع تطوّر إجراءات المراقبة الداخلية حقل الخبرة المحاسبية، عبر توسيع فتح الأعمال أمام خبراء المحاسبة مقارنةً مع الماضي، ومن جانبٍ آخر، جمع تأسيس الفيدرالية الدولية للمحاسبين في العام ١٩٧٨ منذ البداية المنظمات المحاسبية المهنية العاملة في منظّماتٍ، سواءً أكانت عامّةً أم خاصّة، مع منظّمات المحاسبين ذوي العمل الحرّ و«المدقّقين»[٤٧٨].

الجمعيات الإقليمية: الاستراتيجيات المهنية وشبكات النفوذ

في التقليد الأنغلوسكسوني، حيث تحتلّ مراقبة الحسابات مكانةً مسيطرةً في حقل نشاطات خبرة المحاسبة، لا يقتصر الوضع على أنّ المهنيين قد تجمّعوا في وقتٍ باكرٍ في جمعياتٍ، بل إنّهم جعلوا أيضاً، على الأقلّ بالنسبة إلى القطاع الأعلى من المهنة، نشاطهم دولياً عبر تأسيس فروعٍ أو شركاتٍ فرعيةٍ خارج حدودهم. إنّها أيضاً الحال في المشرق العربيّ، وقد سبق لي أن ذكرت شركة فؤاد سابا. على نحوٍ موازٍ، تشكّلت جمعياتٌ مهنية، تكشف استراتيجيات نفوذٍ وتحكّمٍ بالسوق على يد بعض الفاعلين المسيطرين. كانت تلك بوضوحٍ حالةَ جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط[٤٧٩] التي أسّسها في لبنان في العام ١٩٦٤ فؤاد سابا عينه، والتي أعلنت منذ البداية طموحها للعمل إقليمياً. تقدّم هذه الجمعية شهادةً «منظّمةً وفق مبادئ ومعايير الجمعية الأميركية للمحاسبة»، تعترف بها اليوم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والعراق والكويت.

---

٤٧٨ انظر: E. Longuenesse, « Accountants and economic governance in a dependent country. Conflicting legacies and new professional issues in Lebanon », *Society and Business Review*، العدد ٢/٢٠٠٦.

٤٧٩ (قرار وزارة الداخلية، نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠/٣/١٩٦٤). حتّى اليوم، الجمعية عضوٌ في الجمعيات التي تمثّل لبنان في الفيدرالية الدولية للمحاسبين.

بعد نحو عشرين عاماً، أبصرت النور في عمّان جمعيةٌ إقليميةٌ أخرى منافسةٌ لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط. إنّها المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) الذي أسّسه، على مثال جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط، في العام ١٩٨٣ معاونٌ سابقٌ لسابا أصبح منافساً له، لديه طموح تحقيق امتيازٍ مهنيٍّ وبعدٍ إقليمي[٤٨٠]. كان طلال أبو غزالة، وهو فلسطيني الأصل أيضاً، قد شارك في تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط. وبعد أن عمل عند سابا، ثمّ ذهب إلى الكويت في العام ١٩٦٠، ليعمل لحسابه أيضاً. في العام ١٩٧٣، أسّس جمعيته الخاصة، المسجّلة في لندن، وافتتح لها مكتبين في بيروت والكويت بدايةً، ثمّ افتتح فروعاً في عمّان والإسكندرية والخرطوم. في غضون عشر سنوات، امتدّ نشاطه إلى مجمل الشرق الأوسط. إنّ تأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - وهو يمنح لقب 'المحاسب العربي المهني المعتمد' الذي سرعان ما اعترف به في فلسطين وفي عدّة إمارات خليجية ويعمل أعضاؤه في كافّة أرجاء المنطقة، لا سيّما في بلدان الخليج - كان تحدّياً بالنسبة إلى جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط التي تراجعت أعمالها بعد وفاة مؤسّسها. لكنّ المجمع العربي ليس له وجودٌ فعليٌّ في لبنان، بل فقط في الأردن وفي بلدان الخليج حيث يقوم مقام شبكة نفوذٍ شخصيٍّ لرئيسها المؤسّس. في واقع الأمر، تبدو الجمعية والمجمع أداةً لترسيخ هيمنة شركتين إقليميتين، إحداهما هي شركة سابا وشركاه والثانية هي شركة أبو غزالة الدولية، أسّس كلاً منهما فلسطيني طوّر نشاطه الإقليمي انطلاقاً من الخليج.

أحدث الجمعيات العربية ولادةً هي المنظمة العربية لخبراء المحاسبة التي أسّسها موفّق اليافي أثناء ولايته الأخيرة على رأس النقابة اللبنانية. كان لزمنٍ معيّنٍ نشيطاً في الفيدرالية العربية الرسمية، حيث سعى للتغلّب على الانقسامات، وأسّس في العام ٢٠٠٠ هذه المنظّمة الجديدة معلناً عن طموحه في أن يجعلها تلعب الدور الذي عجزت الفيدرالية العربية عن

٤٨٠ المصدر: وثيقة من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. في العام ١٩٩٦، يؤكّد المجمع أنّ عدد المنتسبين إليه يبلغ ٤٥٠ عضواً وأنّ نحو ألف طالب يتابعون الدروس التي يقدّمها.

تولّيه. لكن يصعب ألّا نرى فيها مجدّداً أداةً بين يدي مهنيٍّ طموحٍ أعيد انتخابه بعد فاصلٍ مكوّنٍ من بضع سنوات على رأس النقابة اللبنانية ونسي قليلاً مشاريعها الإقليمية.

في مواجهة هذه الشبكات العربية، امتدّت شبكاتٌ أخرى تكوّنت في أمكنةٍ أخرى في المنطقة وتقاطعت جزئياً مع تلك الشبكات، وذلك عبر لعبة ضمّ جمعياتٍ قطريةٍ إليها. هذه الشبكات أداة نفوذ بالنسبة إلى منظّماتٍ مهنيةٍ من بلدان الشمال، كما أنّها تستغَلّ على يد شبكاتٍ محلّية أو شرائح مهنيةٍ في تنافسها على التحكّم بالسوق. الأرجح أنّه ليس صدفةً أن قام في بيروت ودمشق مهنيون ناشطون في الفيدرالية الدولية لخبراء المحاسبة الفرنكوفونيين (FIDEF، مقرّها باريس) بالمشاركة أيضاً في شبكة هاورث (Howarth) والعمل لصالح شركة فنادق شام (السورية) وإقامة علاقاتٍ مع طلال أبو غزالة، رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين[٤٨١]. هنالك لبنانيٌّ آخر كان شريكاً في شركة «KPMG»، إحدى الشركات الأربع الكبرى، مع ابن أحد مؤسّسي الجمعية المصرية لخبراء المحاسبة، ذكر أنّ الفيدرالية المتوسّطية لخبراء المحاسبة التي استحدثت بمبادرةٍ من جمعيتين مهنيتين إيطاليتين أواخر العام ١٩٩٩ ومقرّها روما، تضمّ إلى جانب جمعياتٍ من جنوب أوروبا تركيا وقبرص ومصر و... إسرائيل[٤٨٢]. إنّ الفرنكوفونية من جانب، والبحر الأبيض المتوسط من جانبٍ آخر (وربما ضمناً الشراكة المتوسطية)، حجّتان لتشكيل شبكاتٍ غاياتها ورهاناتها سياسيةٌ وثقافيةٌ بقدر ما هي مهنية.

---

٤٨١ تأسّست الفيدرالية الدولية لخبراء المحاسبة الفرنكوفونيين في العام ١٩٨١ بهدف «تطوير التعاون بين المؤسسات المهنية لخبراء المحاسبة الفرنكوفونيين المعتمدين من السلطات العامة في بلدانهم في المجالات المتعلّقة بمهنتهم». أواخر العام ٢٠٠٢، بلغ عدد أعضائها ٢٤ عضواً من خمسة عشر بلداً إفريقياً وستّة بلدانٍ أوروبية وبلدين من الشرق الأوسط وبلد من أميركا الشمالية، هي عضوٌ مشاركٌ في الفيدراليةٍ الدولية للمحاسبة (http://www.fidef.org).

٤٨٢ هدف الفيدرالية المتوسّطية هو بصورةٍ خاصّة: «– الترويج للتعاون المشترك بين الهيئات المحاسبية المهنية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسّط في ما يتعلّق بالمصلحة المشتركة في القطاعين الخاص والعام؛ – السماح لهيئات المحاسبة المهنية في حوض البحر الأبيض المتوسط بالتعامل مع التطورات الدولية التي تؤثّر في مهنة المحاسبة (...)». كان أوّل رئيس لها 'حازم حسن'، الرئيس الحالي للجمعية المصرية للمدققين والمحاسبين (http://www.fcmweb.org).

المحاسبة وإدارة الأعمال والشؤون المالية: الأسواق المالية والتحولات المهنية

في البلدان التي تطلق عليها تسمية بلدان الجنوب، ضعيفة التصنيع، ترغم سياسات التكييف الهيكلي وانفتاح الأسواق مهنَ الأعمال والتجارة على التكيّف على انتهاج طرائق عملٍ جديدة وقواعد جديدة في حين أنّها حديثة التكوين وأنّ مأسستها هشّة. مع انفتاح الأسواق وتعميم النموذج الليبرالي المسيطر، تقدّم مهن الإدارة والمحاسبة نفسها أحياناً بوصفها النخبة المهنية الأكثر تأهيلاً لتسلّم مقاليد عملية اللبرلة الجارية.

وضع المعايير الدولية

تتمثّل مهمّة خبير المحاسبة في مراقبة انتظام مسك الحسابات في شركةٍ ما، والمصادقة على «نزاهتها». المحاسبة نظام قياسٍ للمعلومات الاقتصادية عن الشركات بهدف تقديمها إلى المديرين والمساهمين، وبصورةٍ أكثر عموميةً للفاعلين الاقتصاديين المعنيين، الخواص والعوام. وبالفعل، تستجيب هذه المهمّة لطلبٍ مزدوج: طلب الدولة، التي تحتاج إليها في إطار التحكّم الاقتصاديّ والضريبي بموارد البلاد، لوضع حسابات الأمّة، وعلى نحوٍ أكثر عموميةً، لتحديد مستوى فرض الضريبة على الشركات؛ وطلب الأسواق المالية بالنسبة إلى الشركات المسجّلة في البورصة، بهدف معرفة الوضع الدقيق لصحّة شركةٍ ما وتقدير قيمتها. ومن أجل أن يكون لهذه المعلومات معنى، يجب أن تكون الطرائق والمعايير الناظمة لوضع الحسابات متجانسة، كي يكون ممكناً مقارنتها بين شركةٍ وأخرى: من هنا تنجم أهمّية وضع المعايير. في تاريخ تطوّر محاسبة الشركات ومهنة المحاسبة، ولد اتجاهان، وفق وزن الدولة أو السوق في هيكلة الاقتصادات الوطنية: يعارض هذان الاتجاهان بصورةٍ أساسيةٍ النموذج الفرنسي الموجّه والنظام الإنكليزي (الأنغلوسكسوني) الليبرالي.

كانت أولى جهود وضع المعايير جهود شركات التأمين، منذ أواخر

القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميركية. لكنّها بقيت جزئيةً، داخليةً في بعض قطاعات النشاط. في فرنسا، ظهر هذا الانشغال عشيّة الحرب العالمية الثانية وتجسّد بصدور خطّة المحاسبة العامة، وكانت بتشجيع من السلطة العامة. على الأرجح، تكون عمليات وضع المعايير على المستوى الوطني بتشجيعٍ من الدولة هو بالأحرى أمرٌ يتمّ في البلدان المتأثّرة بالنموذج الفرنسي.

يدفع الميل إلى عولمة الأسواق، مع تطوّر المبادلات والحراك المتزايد لرؤوس الأموال، إلى مجانسة معايير المحاسبة والتدقيق ويبرز تدريجياً فكرة وضع معايير دولية. يقال إنّ هذا الميل ظهر منذ ستينات القرن العشرين في المؤتمرات الدولية التي عقدها العاملون في هذه المهنة. أبصرت لجنة معايير المحاسبة الدولية النور في العام ١٩٧٣، وأعلنت أنّ مهمّتها هي تطوير المعايير الدولية ونشرها. وفي العام ١٩٧٧، تأسّست الفيدرالية الدولية للمحاسبة[٤٨٣] بهدف إقناع الحكومات بضرورة تبنّي تلك المعايير، وانتسب إليها لبنان في العام ١٩٨٠. اليوم، تضمّ لجنة معايير المحاسبة الدولية (التي تحولت إلى مجلس المعايير الدولية) ١٠٢ جمعيةً تمثّل ٧٧ بلداً. نشر أوّل معيارٍ في العام ١٩٧٥، وبلغ عدد المعايير المنشورة ٤٠ معياراً حتّى العام ٢٠٠١، تراجَع وتحدّث على نحوٍ دائم.

تعريف معايير مرجعيةٍ هو في قلب ربط القومي بالعابر للقومية. اليوم، تتوزّع البلدان إلى مجموعتين كبيرتين: تلك التي تتبع المعايير الدولية، بعناصر تكميلية من القواعد القومية تتفاوت في أهمّيتها، وتلك التي يستخدم فيها على نحوٍ موازٍ ووفق حاجات الشركات وطبيعتها نظامٌ مرجعيٌّ قوميٌّ ومعايير المحاسبة الدولية[٤٨٤]. في الممارسة، تدير بلدانٌ عديدةٌ وجوداً متزامناً لنمطين من المعايير، قوميةٍ ودولية. اليوم، تستخدم على نحوٍ متزايدٍ معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد

٤٨٣ تحوّلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وتحوّلت المعايير الجديدة إلى «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)».

٤٨٤ انظر: «G. Barthès, « L'usage national des normes internationales، ورد في: نقابة المحاسبين اللبنانيين، الإطار المهني للمحاسبة والتدقيق، وثائق المؤتمر الثاني، بيروت، ١٣–١٥/٣/١٩٩٧؛ أنظر أيضاً: م. بعاصيري، «أين لبنان من المعايير الدولية، ورد في: نقابة المحاسبين اللبنانيين، معايير المحاسبة الدولية، وثائق المؤتمر العلمي الثاني، بيروت، ٩/١٩٩٦.

التقارير المالية (IFRS) كأساسٍ للمحاسبة على الصعيد القومي، بوصفها مرجعياتٍ في العلاقات الدوليّة، وكذلك بوصفها أساساً لتقييم الأسواق المالية.

بالتوازي مع هذه الحركة، أصدر لبنان في العام ١٩٨٠ كما رأينا خطّةً للمحاسبة، مستلهمةً إلى حدٍّ كبيرٍ من النموذج الفرنسي، أصحبت إلزامية في العام ١٩٨٥. غير أنّ المجلس الأعلى للمحاسبة، الذي تأسّس في العام ١٩٨٤، أوصى بتبنّي معايير دولية منذ العام ١٩٩٥. في العام ١٩٩٦، فرض المرسوم رقم ٦٢٥٨ بتاريخ ٢١ آب/أغسطس تلك المعايير بدايةً على البنك المركزي وعلى بعض الشركات الكبيرة، ثمّ فرضها في العام ١٩٩٧ على شركات التأمين والشركات الكبيرة، وفي العام ١٩٩٨ على الشركات المتوسّطة، وأخيراً على جميع الشركات الأخرى في العام ١٩٩٩. وقد عُدّلت خطّة المحاسبة تدريجياً لتأخذ ذلك بالحسبان، وتنشر النقابة ترجماتٍ لهذه التعديلات على نحوٍ منتظم. نلاحظ بهذا الصدد أنّه توجد عدّة ترجماتٍ إلى اللغة العربية، يتمّ إقرارها بفعل أنّ كلّ بلدٍ عربي طوّر مع الزمن مصطلحاته الخاصّة، المتباينة بين بلدٍ وآخر[٤٨٥].

إنّه لأمرٌ ذو دلالةٍ أنّ أوّل «مؤتمرٍ علمي» نظّمته نقابة المحاسبين اللبنانيين غداة تأسيسها، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قد كرّس تحديداً لمسألة وضع المعايير الدولية وترأّسه فخرياً وزير المالية فؤاد السنيورة. موقّف اليافي رئيس النقابة واضحٌ جداً: يذكّر بأنّ ٨٥ بلداً تبنّت معايير المحاسبة الدولية وأنّ ١١٦ منظّمةً (ومنها النقابة اللبنانية) أعضاء في الفيدرالية الدولية للمحاسبة وأنّ هذا المؤتمر ينعقد «في سياق المنافسة الدولية والإقليمية لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات». بالنسبة إلى محمّد بعاصيري، رئيس لجنة مراقبة المصارف، الرهان بسيط: «ينظر بعض البلدان إلى المعايير بأنّها ينبغي أن تخدم مصالحها وهيئات التسعير

٤٨٥ كذلك، يشير كلود بستاني، السكرتير العام لنقابة المحاسبين اللبنانيين إلى أنّ بعض الشركات اللبنانية تنجز ترجمتها الخاصّة ويذكر على سبيل المثال Deloitte& Touche، أحد «الستّ الكبار». كما أنجز المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الذي يترأسه أبو غزالة، ترجمته الخاصّة. إنّ تطبيق معايير متجانسة لا ينهي مسألة الطرائق الواجب تطبيقها؛ وقد طوّرت بعض الشركات أو التجمّعات الدولية «برامج تدقيقٍ» تبنّتها وطبّقتها كافّة فروعها أو المكاتب المشاركة لها.

وينظر بعضها الآخر إلى أنّها ينبغي أن تخدم المستثمرين». ثمّ يشير إلى أنّه برزت في لبنان ضرورة تطبيق المعايير الدولية بعد استئناف النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات العربية والأجنبية. في الواقع، الاستثمار الأجنبي والعلاقة (التبعية) بالأسواق المالية هي حقّاً في قلب مسألة الإصلاحات المحاسبية[٤٨٦].

في الأردن، وفي غياب وضع المعايير قومياً، يتمّ الاستدلال بالمعايير الدولية، حتّى إذا كان ذلك إطاراً مؤقتاً من الناحية الرسمية، بانتظار تحديد قواعد قومية ملائمة مستلهمة من القواعد الدولية[٤٨٧]. لكن في العام ١٩٩٩، لم تشر مقالةٌ حلّلت مزايا وحدود تطبيق المعايير الدولية بكلمةٍ واحدةٍ إلى معايير قومية محتملة. في الحقيقة، كلّ شيءٍ في السياسة الاقتصادية الأردنية، التي تستقي الإملاءات على نحوٍ متزايدٍ من الهيئات الدولية والتي توجّهها مساعداتٌ مقدّمة من الخارج منذ ما قبل التكييف الهيكلي، يدفع في اتجاه الانضمام إلى المعايير الدولية. منذ الاجتماع الأوّل للجمعية الذي انعقد في العام ١٩٨٥، أكّد رئيسها وهيب الشاعر أنّه «في عصر العات والعولمة، ينبغي تبنّي المعايير الدولية»[٤٨٨]. وكان ترشيح الأردن للانضمام إلى منظّمة التجارة العالمية، الذي قدّم منذ العام ١٩٩٤ [٤٨٩] الحجّة المقدّمة لصالح التوافق مع المعايير الدولية. أخيراً، يحدّد مشروع القانون الهادف لتأسيس نقابةٍ مهنية الذي قدّمته الجمعية وناقشه البرلمان ربيع العام ١٩٩٩ في المادّة الخامسة أنّ النقابة:

---

٤٨٦ انظر: م. يعاصيري، مقال سبق ذكره. بصدد الحالة التونسية، لاحظ برنار كولاس بالطريقة عينها ما يلي: «عبر تفضيل المستثمر وجامعي الأموال في إطاره التصوّري، افترض من يقوم بوضع المعايير في تونس أنّ الشركات التونسية ستستدعي في المستقبل السوق المالية أكثر فأكثر وسيزداد امتدادها الدولي...» (انظر: « Du nouveau système comptable des entreprises en Tunisie », *Revue Française de Comptabilité*، نيسان/أبريل ١٩٧٧).

٤٨٧ انظر: نعيم خوري، تطوّر مهنة التدقيق في الأردن، ورد في: الاقتصادي الأردني، ١٩٩٧. نلاحظ أنّ الجمعية الأردنية، التي انتسبت منذ تأسيسها إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية، انتخبت في مجلس اللجنة في العام ١٩٨٨ وبقيت فيه حتّى العام ١٩٩٥ (أي ثلاث دوراتٍ متتالية). (المصدر: http://www.isac.org.uk). أنظر أيضاً: 'المدقّق'، نشرة جمعية المدققين في الأردن، العدد ٣٢-٣٣، ١٩٩٧.

٤٨٨ مقابلة مع ت. أ، مدير المكتب الإقليمي لشركة أبو غزالة الدولية، ١٩٩٩/٩/٢٥.

٤٨٩ أصبح انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية فعلياً منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

«تحضّر وتقترح معايير المحاسبة ومعايير التدقيق وفق المستويات العالمية (كذا)، لا سيّما (وفق) قرارات الفيدرالية العربية والفيدرالية الدولية اللتين تنضمّ إليهما النقابة»[٤٩٠].

في سوريا، لم تكن المسألة قد طرحت رسمياً بعد في العام ٢٠٠٤. لكنّ الانفتاح على رأس المال الأجنبي والاتفاقات الاقتصادية التي تتضمّن تطبيقاً تدريجياً للتبادل الحرّ سوف تجعلها سريعاً متوافقة مع الواقع.

على كلّ حال، يطرح ترويج الجمعيات المهنية القويّ لوضع المعايير الدولية مشكلة الاستراتيجية التي تتبنّاها هذه الجمعيات، نظراً للسوق المحلّية التي لا تزال تتميّز بالوزن الحاسم للأعمال الصغيرة، لا بل الصغيرة جداً. وبما أنّ هيكلة سوق خدمات المحاسبة تعكس بالضرورة هيكلة الزبائن، فقد اختارت الجمعيات تفضيل الجزء الأكثر تدويلاً.

لبنان: تقسيم سوق العمل، تقسيم المهنة

إنّ مهنة المحاسبة هي بالتعريف وبفعل طبيعة مهمّتها مرتبطةٌ بتحوّلات الأعمال والسوق. في كلّ بلد، تعكس مواصفاتها بنية السوق المحلّية بقدر ما تعكس موقع هذا البلد في التقسيم الإقليمي للعمل وفي التوازنات الدولية. في الشرق الأوسط، ونظراً للاختلافات بين بلدٍ وآخر، يشهد السوق استقطاباً واضحاً بين قطاع فائق الحداثة، منخرطٍ بقوّةٍ في السوق العالمية، وقطاعٍ محلّيٍّ يتميّز بالإنتاج الصغير وبتقسيمٍ قويٍّ للسوق وتفاوتٍ متزايدٍ في الأجور.

في تحليل مانويل كاستيل (M. Castells) للنظم الإنتاجية وتطوّر الإنتاجية في سياق العولمة، يلاحظ أنّ الشركات، التي أصبح يحرّكها هدف الربحية لا هدف الإنتاجية، تضع أولويةً استراتيجيةً لها، هي توسيع الأسواق. وهذا هو السبب في السباق على التصدير وتطوير الاستثمار في الخارج واستحداث فروعٍ للشركات والمقاولة من الباطن[٤٩١]. وإذا

٤٩٠ نصّ قدّمه محمّد ملحس، رئيس الجمعية من العام ١٩٩٧ إلى العام ١٩٩٩.

٤٩١ انظر: M. Castells, *La société en réseaux*، ١٩٩٨، الصفحة ١٠٨–١١٧.

نظرنا إلى هذا الأمر من الجنوب، وبصورةٍ أكثر دقّةً من لبنان والبلدان المجاورة، فهو يدفعنا إلى مساءلة طرائق الاستثمار الأجنبي والتغلغل المتزايد للشركات متعدّدة القومية، الذي يتمّ في معظم الأحيان عبر دخول رأسمال شركاتٍ عامّةٍ مخصخصة، من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر تطوّر المشاريع الخاصّة الصغيرة وقطاعات نشاطها وعلاقتها بالسوق، إلخ. في الوقائع، كثيراً ما نلاحظ صعوداً جديداً لما يمكن أن نطلق عليه تسمية القطاع غير الرسمي، في حين ينبغي بالأحرى التحدّث عن ممارساتٍ على هامش الشرعية، عن شركاتٍ تزاوج بين العمل المصرّح عنه وغير المصرّح عنه، وعن أشكال المقاولة من الباطن التي تدفع مشاريع حرَفيةً إلى التخصصّ إلى الحدّ الأقصى وتتبع تماماً لآمرٍ وحيد. لكنّ كاستيل يلاحظ أيضاً أنّه:

> «(إذا) كانت العناصر المسيطرة في كلّ الاقتصادات القومية مرتبطةً ببعضها داخل الشبكة الكونية، فإنّ أجزاء من البلاد، (...) والمجتمعات المحلّية مقطوعةٌ عن هذه السيرورة (...) التي تميّز الاقتصاد الإعلامي/الشامل»[٤٩٢].

في لبنان، لا تزال السوق تخضع إلى حدٍّ كبيرٍ لسيطرة المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً. في العام ٢٠٠٠، قدّر عدد المؤسسات الاقتصادية بـ٢٦٥ ألفاً، ٧٠ ألفاً منها مسجّلة في غرف التجارة، و٣٥ ألفاً فقط تقدّم بيانات دخل[٤٩٣]. يبقى البعد العائلي للشركات (حتّى حين تكون شركاتٍ مغفلة) مهيمناً. وهذا يسهم في تفضيل تصوّرٍ لآلية عمل الشركة ولعلاقاتها مع الخارج، المبنية قبل كلّ شيءٍ على العلاقات الشخصية، أكثر ممّا هي مبنيةٌ على احترام القواعد الموضوعية. حتّى القطاع المصرفي عانى من التجزؤ ومن صغر حجم المؤسسات اللبنانية. هكذا، وفي حين أنّ ٣٥ بالمائة من

٤٩٢ المصدر نفسه، الصفحة ١٣٢.

٤٩٣ انظر: M. Muqaddam (*Le Commerce du Levant*)، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات من أجل العالم العربي المعاصر CEMAM، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. هنالك أرقامٌ مقارَنةٌ للعام ١٩٩٩ نشرت في 'المحاسب المجاز'، العدد ٥.

السوق المصرفية كان في العام ١٩٩١ بيد المصارف الخمسة الأولى، و٤٥ بالمائة منها بيد المصارف الخمسة عشر التالية، فإنّ ٥٧ مصرفاً تتوزّع في ما بينها نسبة ٢٠ بالمائة المتبقّية[٤٩٤]. وعلى العكس من ذلك، يعتقد أنّ نحو ١٠ شركاتٍ فقط مسجّلة في البورصة. صحيحٌ أنّ بورصة بيروت، التي شلّتها الحربُ الأهلية، لم تفتتح مجدّداً إلّا في العام ١٩٩٦. لكنّ وسط الأعمال اللبناني يبقى خاضعاً لسيطرة رأسمالٍ عائلي[٤٩٥].

في مواجهة ذلك، تظهر المهنة وقد استقطبت استقطاباً قوياً بين بعض المكاتب الكبيرة والكبيرة جداً، فروع الشركات الأنغلوسكسونية أو أعضاء مجموعاتٍ أو شبكاتٍ دولية، وعددٍ كبيرٍ من المكاتب الفردية. إنّ نشاط أكبر المكاتب هو قبل كلّ شيءٍ نشاط مراجعة الحسابات («التدقيق»)، وزبائنها هم فروع شركاتٍ متعدّدة القومية والهيئات العامة اللبنانية الكبيرة[٤٩٦] (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المصرف المركزي...)، وكذلك بعض الشركات اللبنانية المسجّلة في البورصة. على الطرف الآخر، قد نجد نحو ألف مكتبٍ فرديٍّ يهتمّ بخاصّةٍ بمحاسبة هيئاتٍ تجاريةٍ صغيرة، وحرفيين، ومؤسسات خدمات، فيقدّم لها أوضاعها المالية ويصادق على بياناتها الضريبية. هكذا يماثل توزّع شروط الممارسة توزّع السوق اللبنانية. يبقى أن نتساءل عن مفاعيل الإصلاحات التي أجريت منذ العام ١٩٩٠ وعن الاستراتيجية التي طبّقتها النقابة بهدف تكييف المهنة مع المعطيات الجديدة للسوق اللبنانية والإقليمية.

في سنوات ما بعد الحرب الأهلية، تحوّل الاقتصاد اللبناني وأعاد هيكلة نفسه، وبدأ إعداد قوانين وأنظمة جديدة. تمسّ هذه التطوّرات ثلاث مجالاتٍ أساسية: إصلاح القطاع المصرفي، والخصخصة،

---

٤٩٤ انظر: S. Karam, « Les banques au Liban : 30 ans de turbulences », *Cahiers de l'Orient*، العدد ٣٢–٣٣، نيسان/أبريل ١٩٩٣، الصفحة ١١٣–١٤٣. في العام ١٩٩٨، أحصت جمعية المصارف في لبنان ٧٩ مصرفاً، تأسّس ٩ منها بعد العام ١٩٩١ (بما في ذلك ثلاثة فروع لمصارف أجنبية ـ أميركي وكندي وهولندي).

٤٩٥ على العكس من ذلك، نجد أنّ عدد الشركات الأردنية المسجلة في البورصة يفوق ذلك العدد بعشرة أضعاف وأنّ مستوى الرسملة في البورصة يبلغ ثلاثة أضعاف مثيله في السوق اللبنانية.

٤٩٦ نلاحظ أنّ مراقبة الحسابات العامة على يد مكاتب تدقيق خاصّة ممارسةٌ غير معروفةٍ في فرنسا، حيث تبقى من صلاحيات ديوان المحاسبة، وهو هيئةٌ عامّةٌ مستقلّة.

والإصلاح الضريبي. وقد ساهم إنشاء النقابة في العام ١٩٩٥ في هذه العملية العامة من وضع القواعد للنشاطين التجاري والصناعي وللعلاقة بين الشركات والدولة ومأسستها جميعاً.

تمثّل أوّل إصلاحٍ مهمٍّ بالنسبة إلى المهنة في تعميم إلزام جميع الشركات بوضع خبيرٍ محاسبة لميزانيتها الختامية ومصادقته عليها بهدف تحسين العائدات الضريبية. يساهم هذا التنظيم في منح اعترافٍ وشرعيةٍ جديدةٍ لصغار المهنيين المستقلين. لكنّ ريبة دافعي الضرائب تجاه الإدارة أسطوريةٌ، كما يبلغ التهرّب الضريبي مستوىً متميّزاً في ارتفاعه، في حين ينظر الجمهور إلى خبير المحاسبة بوصفه الشخص الذي يساعد المقاول على تزييف حساباته ليدفع أدنى ضريبةٍ ممكنة. ويشير المراقبون إلى ضعف مساهمة الضريبة في موارد الميزانية والناتج المحلي الإجمالي وحجم الرسوم الجمركية، التي تبلغ قيمتها الكلّية أربعة أضعاف مستوى الضرائب المفروضة على الممتلكات والخدمات[٤٩٧].

وفق مؤلّف دراسةٍ نشرت في مجلة النقابة، ارتفعت بوضوح موارد الخزينة بفضل تعديل قانون ضريبة الدخل في العام ١٩٩٤، الذي خفض نسبة الضريبة على الأرباح (من ٢٦ إلى ١٠ بالمائة) والضريبة على أرباح الأسهم (من ١٢ إلى ٥ بالمائة)[٤٩٨]. سوف يعاد إطلاق النقاش مع السياسة الضريبية النقيضة تماماً التي اتّبعها جورج قرم (بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وآب/أغسطس ٢٠٠٠)، الذي لم يبدُ أبداً أنّه أقنع خبراء المحاسبة العاملين في الشركات. أخيراً، دخلت ضريبة القيمة المضافة حيّز التنفيذ في العام ٢٠٠١ بعد أن فرضها المفاوضون الأوروبيون بهدف تحرير أسعار الصرف، وبالتالي الاختفاء التدريجي للعوائد الجمركية. وقد كرّس المؤتمر الثامن لنقابة المحاسبين اللبنانيين بأكمله لهذه المسألة.

لعبت الإصلاحات المصرفية وعودة بورصة بيروت إلى العمل

٤٩٧ على سبيل المقارنة، تفوق الضرائب على الممتلكات والخدمات قليلاً مجمل الرسوم الجمركية في الأردن، وتبلغ الضعف في مصر، وهي عموماً أكثر من عشرة أضعاف في البلدان الصناعية (انظر: Economic Research Forum, Economic Trends in the MENA Region، ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠).

٤٩٨ **المحاسب المجاز**، العدد رقم ٥، نيسان/أبريل ١٩٩٩، الصفحة ٥٥–٥٨.

دوراً كبيراً في نموّ نشاطات المكاتب الكبيرة. في مواجهة أزمة القطاع المصرفي، اتّخذ عددٌ من الإجراءات الهادفة إلى حمايةٍ أفضل لأصحاب الأسهم ومكافحة تبييض الأموال والفساد. صدر قانونٌ جديدٌ للعملة والإقراض. وقد فرض الحجم الكبير للعجز في الميزانية، والذي تفاقم طيلة التسعينات، وثقل النفقات العامة إصلاحاً للشؤون المالية العامة وتخفيض الهدر. أطلقت الدولة سياسة خصخصة الخدمات العامة[٤٩٩]: في العام ١٩٩٨، تولّت شركةٌ كنديةٌ الخدمات البريدية، واستحوذت شركة فرانس تيليكوم على سوق الاتصالات، كما أنّ المفاوضات جارية بصدد شركة كهرباء لبنان.

كذلك، هدفت الإصلاحات إلى السماح للبنان بدفع ترشيحه إلى منظمة التجارة العالمية قدُماً؛ لكن إذا كان هذا المشروع قد حظي في المجمل بترحيبٍ في الأوساط الاقتصادية والمهنية، فإنّ المخاوف من المفاعيل السلبية لم تكن غائبة، وهذا ما يشهد عليه التحذير التالي الذي قدّمه مسؤولٌ مهني:

> «توفّر اتفاقية «الغات» فرصة الإسهام بشكلٍ كبيرٍ في نموّ وتطوير شركات المحاسبة المحلية من خلال تعزيزٍ عمليات نقل التقنية والمهارات... مع الإشارة إلى أنّ ثمّة تخوّفاً من استمرار استحواذ الشركات العالمية على الشريحة العظمى من السوق، الأمر الذي سيؤدي إلى عرقلة تطوّر صناعة مهنة المحاسبة المحلية لقلّة الموارد المالية.»[٥٠٠]

تواصلت الإصلاحات طيلة النصف الأول من العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، في حين تفاقمت مديونية لبنان[٥٠١] وبقي الوضع

---

٤٩٩ انظر: Arabies، العدد ٥٨، **المحاسبة**، العدد ٢، ١٩٩٢، **المحاسب المجاز**، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٩٩، والعدد ١١، تموز/يوليو ٢٠٠٠.

٥٠٠ انظر: «الخبرة في المحاسبة وتحديات العولمة»، **المحاسب المجاز**، العدد ٣، ١٩٩٨، الصفحة ٤١.

٥٠١ أواخر العام ٢٠٠١، بلغ الدين العام ١٧٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر: *L'Orient le Jour*، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٢؛ السفارة الفرنسية في لبنان، البعثة الاقتصادية، ملاحظة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١). في آذار/مارس ٢٠٠٤، بلغ الدين ١٨٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاقتصادي هشّاً. لكنّ الحديث عن إصلاح «الأعمال» في لبنان، كما في معظم بلدان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسّط، ليس له أيّ معنى طالما لم نحدّد على نحوٍ أكثر دقّةً ما نتحدّث عنه.

في عالم الأعمال الصغيرة والاقتصاد قليل التنظيم، كان التواطؤ بين خبراء المحاسبة والمقاولين الصغار عملةً رائجة. كما أنّ الحدود بين المصالح العامّة والمصالح الخاصّة ضيّقةٌ في نظامٍ سياسيٍّ موسوم بالزبائنية[٥٠٢].

لكنّ عدداً من التغيّرات، الناجمةً من تطوّر التقانات الجديدة ومن الأنظمة الجديدة بالقدر عينه، مسّت مجمل الفاعلين الاقتصاديين وخصّت بدرجاتٍ متباينة المحاسبين المهنيين الذين اغتنموا الفرص الجديدة أو وجدوا أنفسهم يتولّون مهاماً جديدة. ونفهم أهمّية رهان الاستقلالية المهنية والدور الذي يمكن وينبغي أن تلعبه منظّمةٌ مهنية. لكنّ التمييز الضروري بين الخاصّ والعامّ يمكن أن يخفي أيضاً طرائق في هيكلة المهنة تختلف وفق النماذج المستوحاة منها، بقدر ما تختلف وفق التحوّلات الجديدة الأكثر تعقيداً.

مهامّ جديدة، مواصفات مهنية جديدة

على نحوٍ أكثر عموميةً، في لبنان كما في غيره من البلدان، استثار تطوّر السوق والأعمال، والأنظمة الجديدة، وتطوّر التقانات الجديدة، وتحوّل أساليب الإنتاج، وظهور منتجاتٍ جديدة، استثارت طلباً جديداً من المقاولين والفاعلين الاقتصاديين في مجال الاستشارة والخبرة، لا سيّما في مجالات الإدارة والضرائب، وخدمات المعلوماتية. استجابةً لهذا الطلب، اخترع خبراء المحاسبة بدورهم خدماتٍ جديدة. بفعل ذلك، يكونون أحياناً على حدود الالتزام بالقانون الذي يمنع مكاتب المحاسبة من القيام بنشاطٍ تجاري. لا يهم، فقد أسّسوا جمعيةً توأماً، مستقلّة قانونياً: فهذا أسّس شركةً للنشر، يقوم عبرها بنشر مجموعةٍ من الأدلّة المخصّصة

٥٠٢ هكذا، عهد رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٤، مع فترة انقطاعٍ قصيرة في العام ١٩٩٨–١٩٩٩، بإعادة بناء بيروت إلى شركة سوليدير التي أسّسها وكان أكبر مساهميها.

للشركات الأجنبية (دليل للاستثمارات، دليل للأعمال)، وذاك يطوّر برمجياتٍ للمحاسبة. كما أدّى تطوّر التقانات الجديدة إلى مشكلاتٍ جديدةٍ وتنوّع للمهام. وقد مثّلت محاسبة المنتجات الجديدة غير المادية (الملكيّة الفكرية، شهادات الملكية، حقوق المؤلّف، الصلاحيات...) والتجارة الإلكترونية تحدّياتٍ احتلّت مكانةً متعاظمةً في تفكير المنظّمات المهنية[٥٠٣]. شرع بعض خبراء المحاسبة بتطوير برمجيات إدارة أكثر تكيفاً مع الأعمال اللبنانية (والعربية) من تلك التي تقدّمها الشركات الغربية. وتطلب الأعمال تدقيقاً لأنظمتها المعلوماتية. إنّ الاهتمام المتزايد بالمحاسبة الإدارية داخل الأعمال، ما يدعى «management accounting»، الذي تشهد عليه الدراسات المنشورة في مجلّة النقابة أو المداخلات في المؤتمرات واللقاءات المهنية[٥٠٤]، يشير إلى تحوّلٍ في العلاقة بين المهنة وقطاع الأعمال.

في كلّ مكان، توسّعت مجالات النشاط وحقول التدخّل، واختلطت الحدود. احتلّت الاستشارات والخدمات غير المحاسبية مكانةً متزايدةً في نشاط المحاسبين المهنيين. ومن اللافت أنّ هذا التطور ملحوظٌ على مستوى المكاتب الفائقة الصغر (التي ستقدّم الخدمة المعلوماتية) وعلى مستوى الشركات المعولمة بالقدر عينه. في لبنان، تكمن المفارقة في أنّ ذلك جرى بشبه تزامنٍ مع تأسيس النقابة الذي كان من المفترض أن يعيّن بدقّةٍ مجال صلاحيات مهنة محدّدة مثل خبرة المحاسبة.

حتّى تاريخ تأسيس النقابة، لم تكن مهنة المحاسبة موحّدةً في لبنان، ولم تكن لها حدودٌ واضحة، على صورة مهنتي الهندسة أو الطبّ. كان المهنيون الأحرار، المؤهّلون في مجال المحاسبة والمسموح لهم بالمصادقة، يمثّلون مجملاً مقسّماً وفق الطلب، وكذلك في الأساس وفق نمط التأهيل والنماذج المهنية الكامنة وراء ضروب التأهيل. لم يكن الاستحداث المتأخّر لشهادة دولة لفنيي المحاسبة يستثني أساليب

٥٠٣ أنظر على سبيل المثال الملفّات التي نشرت في **المحاسب المجاز**، العدد ٩ (ملف عن المبادلات الإلكترونية) والعدد ١١ (الاقتصاد الجديد ودور خبراء المحاسبة).

٥٠٤ أنظر على سبيل المثال: **المحاسبة**، العدد ٢، تموز/يوليو ١٩٩٢.

أخرى في النفاذ إلى المهنة، عبر فروع أخرى من التأهيل الجامعي، لا سيّما أنّ التجربة المهنية كانت تلعب دوراً مهماً في التسجيل ضمن سجلّ المحاكم. لم يكن لجهد المصادقة في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في الشرق الأوسط معنىً إلّا بالاستدلال بنموذج خارجي، لكنّه لم يكن قادراً على التزوّد باعترافٍ مكافئٍ لما تمثّله «الشرعة الملكية» في النموذج الأنغلوسكسوني. من دونً شكّ، يذكّر السعي المحموم على المصادقة الذي انجرّت إليه النقابة في السبعينات بالمعركة على نيل الاعتراف التي شنّتها الجمعية المتّحدة للمحاسبين والمدقّقين في لندن[٥٠٥] في بريطانيا العظمى في النصف الأوّل من القرن العشرين (حتّى انضمامها في العام ١٩٥٧ إلى معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز)[٥٠٦]. من اللافت أنّ هذا التطوّر قد تلازم مع العمل الذي أفضى إلى وضع خطّة محاسبة على الطريقة الفرنسية، أي تنظيماً برعاية الدولة. وقد ورثت النقابة في العام ١٩٩٥ هذا التردّد بين النموذجين البريطاني والفرنسي.

نفهم بالتالي على نحوٍ أفضل كيف لم تتمكّن النقابة اللبنانية، التي طلبت مساعدة نقابة خبراء المحاسبة الفرنسيين، أن تستأنف بصرامةٍ مبادئ هذه الأخيرة. فمنذ البداية، فرض غياب وجود شهادة وطنية لبنانية على المستوى الجامعي[٥٠٧] وتنوّع فروع التأهيل على النقابة اللبنانية مهمّةً لم تقتصر على التأهيل، بل وأكثر من ذلك منح الأهلية، الغائبة عن النظام الفرنسي، حيث تعود مسؤوليته للدولة.

إنّ هذا التطوّر، الذي يمزج التأثيرات ضمن منطقٍ مصنوعٍ من مزيجٍ من النخبوية والبراغماتية والصراعات الخفيّة إلى هذا الحدّ أو ذاك بين مختلف الأقسام المهنية، ينبغي أن يفهم أيضاً على ضوء ضغط المنظمات المهنية الدولية. ألم يتمثّل أحد النشاطات الرئيسية للنقابة في الإكثار من الدورات التأهيلية على معايير المحاسبة الدولية ومن المؤتمرات البحثية

٥٠٥ ضمّت هذه الجمعية مهنيين حائزين على مستوى تأهيلٍ أدنى، يعملون في قطاعات الأعمال الصغيرة.

٥٠٦ انظر: MacDonald، مصدر سبق ذكره، الصفحة ١٩٩.

٥٠٧ بالفعل، دبلوم فني عالي T.S. ليس سوى دبلوم متوسط.

المخصّصة لـ«التحديات» التي تواجهها المهنة في عصر العولمة؟ كلّها انشغالاتٌ يتساءل المرء عن درجة راهنتيها بالنسبة إلى جمعيةٍ واقتصادٍ تسيطر فيه الأعمال الصغيرة وتبتعد الدولة فيه عن التحكّم في أهمّ النشاطات الاقتصادية.

بطبيعة الحال، عرف الأردن أيضاً تطوّراتٍ من الطبيعة عينها، وذلك بفعل تطوّر سوق خدمات المحاسبة. مع قانون العام ١٩٥٨، توسّع حقل النشاطات الذي تغطّيه المهنة. فإضافةً إلى المهنة التقليدية المتمثّلة في «تفحّص وتدقيق الحسابات في مجمل السجلات والميزانيات الختامية، بهدف المصادقة على صحّتها وفق القواعد المرعية»، أوضح القانون أنّ خبراء المحاسبة يستطيعون الجمع بين نشاطين مكمّلين: الاستشارة والخبرة في مجالات المحاسبة والإدارة المالية واحتساب الضرائب، وكذلك المساعدة في هذه المجالات عينها. هنا، الاستدلال بنموذجٍ فرنسيٍّ غائبٌ تماماً ويجري الحديث بالأحرى عن التطوّر من النموذجِ البريطاني إلى نموذج أميركي لا يتميّز بسيطرة التدقيق فحسب، بل كذلك بتنوّعٍ متزايدٍ في المهّام. نذكّر بأنّ الصفقات المالية في بورصة عمّان أعلى بعشرِ مرّات من مثيلاتها في بورصة بيروت. بالتالي، التوازنات الداخلية في المهنة مختلفة، حتّى إذا كنّا نجد أيضاً تنوّعاً كبيراً في الأوضاع، غير أنّ وزن المكاتب الكبيرة أكبر على الأرجح والميل إلى التجمّع أكثر وضوحاً.

لا تتمتّع جمعية المحاسبين الأردنيين بما تتمتّع به النقابة اللبنانية من امتيازات، ولا بامتيازات نقابةٍ مهنيةٍ مثل نقابة الأطباء أو المحامين الأردنيين. يطالب مسؤولوها منذ سنواتٍ بإصدار قانونٍ يوكل إليها التحكّم بمهنة المحاسبة. رهانات المعركة معقّدة. فمن جانب، يتعلّق الأمر بحصولهم على استقلاليةٍ أكبر، وتحكّم أفضل بنوعية العمل وبالتأهيل وبالحماية تجاه الزبائن وضمان استقّلاليتهم، وبالنسبة إلى بعضهم أيضاً، توزيع أفضل للعمل بين المكاتب الصغيرة والشركات الضخمة؛ وبالنسبة إلى الدولة، يتعلّق الأمر بمسألة وصاية ديوان المحاسبة. يمكن أن تظهر المطالبة باستقلاليةٍ مؤسساتية، في سياق تدويلٍ

للمعايير والأسواق والتأهيل، وكأنّها تدفع إلى إعادة النظر في قدرة الدولة على التدخّل في الاقتصاد، وبالتالي إعادة النظر في السلامة الوطنية.

في هذه الشروط، من اللافت للنظر أنّ إعادة نظر الجمعية في المعادلة التلقائية للشهادات الدولية لا تبدو متوقّعةً (خلافاً للبنان، حيث تفرض النقابة امتحاناً تكميلياً على الأقلّ حول التشريع اللبناني في مجال المحاسبة والشؤون المالية!). في الواقع، لا يهدف الحرص على العصرنة سوى إلى تحديث المهنة لتتناسب مع السوق العالمية. وهو يظهر بالأحرى شكلاً من الفئوية المهنية، تسعى لمنح المحاسبين المحلّيين الوسائل الكفيلة باحتلال السوق عبر تحسين كفاءاتهم، على حساب الخضوع لمعايير خارجية: لم تبدُ العولمة يوماً تحوّلاً للسيطرة الأجنبية، بل ضرورةً اقتصاديةً لا بدّ منها، حيث يجب على المهنيين «الارتقاء» إلى مستوى المتطلّبات الجديدة التي يفرضها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الخلاصة: تدويل مهنةٍ والرهان الوطني

كان منعطف التسعينات قد سرّع عمليةً جاريةً منذ بعض الوقت لصالح سياسات الانفتاح الاقتصادي. ومثّل تخلّي الدولة عن التزاماتها وتباطؤ توظيف الخرّيجين والمنافسة المتزايدة على سوق التشغيل وظهور البطالة تحدياً لنخبوية النقابات المهنية وأرغمتها على إعادة التفكير في فعلها للاستجابة إلى المصاعب التي تعاني منها الأجيال الجديدة في مواجهة البطالة وانحدار شروط معيشتها وعملها.

يمكن بدايةً قراءة المفاعيل المتناقضة للعودة القويّة لمنطق السوق في تطوّر الحقل المهني لخبراء المحاسبة والمدقّقين. وبالفعل، نحن أمام مهنةٍ رمزيةٍ لهذه الحقبة من الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية، مثلما مثّل المهندسون المهنة الرمزية للحقبة التنموية. وأصبح مثيراً بالتالي إجراء تقاطع بين التساؤلات، وذلك عبر تفحّص ما آل إليه اليوم المهندسون، وبالتوازي مع ذلك تفحّص من أين أتى خبراء المحاسبة. وأخيراً تفحّص

مسألة طريقة موضعة كلٍّ من المهندسين وخبراء المحاسبة لأنفسهم بالنسبة إلى مسألة التنمية الوطنية، وهي مسألةٌ لم يقم انفتاح الأسواق بإخفاء إلحاحها بقدر ما أعاد تعريف بنودها.

تستحقّ التحوّلات التي يشهدها عالم المهندسين بخاصّةٍ عملاً تحقيقياً لا يفعل قسمه الأوّل سوى رسم بعض دروبها. وبما أنّ السياق مختلفٌ تماماً بين بلدٍ وآخر، ففي سوريا كانت اليقظة هي الأكثر قسوةً. لئن كانت البطالة لا تزال حتّى الآن محجوبةً جزئياً بسبب فائض التوظيف في الإدارة الحكومية، فإنّ الفوارق تزداد بين نخبةٍ مهنيةٍ جديدة، تجمع بين رأس المال الاجتماعي والامتياز الدراسي، وتتحوّل بنجاح لتتواءم مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبين كمٍّ من المهندسين الّذين يعانون من سوء التأهيل وقلّة التوظيف وسوء التصنيف وسوء الأجور. ونرى في صفوفهم تخصّصاتٍ وأساليب ممارسة طوّرها قبل ذلك لبنان والأردن. كما أنّ عودة مكاتب الدراسات مرادفٌ لتطبيق نمطٍ من الكفاءة ومنهجٍ في العمل، حيث الاستشارة والمشروع وتقييمه والمراقبة والخبرة تحتلّ مكانةً جديدة، تميّز «الروح الجديدة في الرأسمالية» التي سلّط عليها الضوء لوك بولتانسكي وإيف شيابيلو (Ève Chiapello). بالتوازي مع ذلك، استحدثت الجامعات فروع تأهيلٍ جديدة وتخصّصاتٍ جديدة كما شهد حقل المعلوماتية وتحليل النظم تطوّراً ترافق مع انفجار التقانات الجديدة. لكنّ انعطاف السوق يتجلّى أيضاً بمختلف أشكال خصخصة التعليم العالي: خصخصة متنامية عبر ظهور فروع تأهيلٍ اقترحت بالتنسيق مع جامعاتٍ أميركية وتنتشر انتشاراً كبيراً، تحت غطاء التعليم الحكومي الذي يمنحها ما يشبه الشرعية، وعلى نحوٍ أكثر بساطةً تعدّد مؤسسات التعليم العالي الخاصّة حيث يعود للظهور شكلٌ من المنافسة بين القوى الصناعية (الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وكندا) التي تتنافس على عقد اتفاقات تعاون أو تأسيس مدارس أو معاهد عليا أخرى. لقد أعيد التساؤل حول النماذج المهنية المسيطرة وفي الوقت عينه حول دور المنظّمات المهنية.

في مصر كما في سوريا، كان خبراء المحاسبة قليلي العدد، لم يكونوا

يحظون بتقديرٍ كافٍ، كما كانوا متشظّين إلى أجزاء تتوافق مع أساليب ممارسة متباينةٍ، وكانت نسبةٌ كبيرةٌ منهم موظّفين في الدولة. لكن كانت تعبرهم أيضاً المنافسة بين عدّة نماذج يفسح فيها التأثير الأنغلوسكسوني في لبنان كما في الأردن المجال لشكلٍ من النخبوية المحافَظ عليها، حفظ بعض المكاتب السورية المستقلّة ذكراها. واليوم، أصبح خبراء المحاسبة، وبقدرٍ أكبر من المهندسين لكن على نحوٍ مختلف، يواجهون تدويلاً لسوق المحاسبة والتدقيق وسيطرة النماذج المهنية المعولمة. من جانبها، لعبت الجمعيات المهنية دوراً مهمّاً في المصادقة، وذلك بفعل العلاقة الوثيقة بين المهنة والسوق (أو على الأقلّ جزءٍ من التدقيق المحاسبي): لم يكن للنفوذ الأنغلوسكسوني أي منافسةٍ حقيقيةٍ فيها. من جانب، يحيل النموذج الفرنسي، الذي يستند إلى دولة الشهادات، إلى هيكلةٍ مغايرةٍ للسوق وإلى قسم مهنيٍّ متمايزٍ جزئياً، ومن جانبٍ آخر، لم يفعل عددٌ من الجمعيات المهنية الوطنية أو العربية سوى إعادة إنتاج النموذج الأنغلوسكسوني.

هكذا، يجدّد انفتاح الأسواق وأشكال التنقّل المهنية الجديدة تجديداً كاملاً شروط هيكلة الأسواق المهنية ونماذج «النزعة المهنية». لاحظت جوليا إيفيتس (Julia Evetts) وآنا بوشنر (Anna Buchner) أنّ البريطانيين ذوو حضورٍ ونشاطٍ قويّين في المنظمات الهندسية الدولية، سواءٌ تعلّق الأمر بالفيدرالية الأوروبية لاتحادات المهندسين الوطنية (FEANI) أم بالفيدرالية العالمية للمنظّمات الهندسية (WFEO)، ما يمكن أن يفسَّر بحراك البريطانيين الكبير (٢٠ بالمائة من المهندسين البريطانيين يعملون خارج بريطانيا العظمى، كما أنّ ٦٠ بالمائة من المهندسين الحائزين على لقب مهندس أوروبي (EurIng) الذي تمنحه الفيدرالية الأوروبية لاتحادات المهندسين الوطنية بريطانيون)، بقدر ما يفسَّر بالتقليد الإمبراطوري للجمعيات المهنية البريطانية. لا يمكن أن ينجم من هذه التطوّرات إلّا نظامٌ مهنيٌّ جديدٌ شديد التراتبية، منسوخٌ عن تراتبية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

«اللاعبون المهنيون الأقوى هم الذين سيصوغون أنظمة القواعد

الدولية. سوف تكون هنالك فوارق بين المهن، كما ستكون هنالك فوارق داخل المهن... من المهمّ التساؤل عن اللاعبين المهنيين الذين سيستفيدون من التدويل»[٥٠٨].

تقع مسألة حماية الأسواق المهنية في قلب استراتيجيات المنظّمات المهنية، وتخضع هذه المسألة لامتحانٍ عسير. في أوروبا، انخرطت هذه المنظّمات تدريجياً مع الدول في عملٍ على مجانسة المعايير ونماذج التأهيل، بهدف إقامة تكافوئاتٍ وتسهيل التنقّل في السوق الأوروبية. وفي المشرق العربي، كانت حماية المواطنين المحليين أحد الرهانات الحاسمة في تأسيس المنظّمات المهنية، ضدّ سيطرة المهنيين القادمين من البلد المستعمِر. تكمن المفارقة في أنّ تلك المنظّمات، وفي عصر انفتاح الاسواق، تجد من واجبها نشر المعايير الدولية الجديدة وتعزيز حماية المهنيين المحليين من المنافسة الأجنبية: في لبنان، حيث لم يكن أيّ تنظيم يحدّ حتّى العام ١٩٩٥ من نشاط مكاتب التدقيق الأجنبية، فرض تأسيس النقابة على تلك المكاتب التشارك مع شركاء محلّيين. وفي مصر، رفضت النقابات المهنية أن تقبل مهندسين أو أطباء درسوا في الجامعات الخاصّة، ما يعني منعاً من الممارسة.

في مواجهة هذه الجهود الهادفة لحماية السوق الوطنية، تطوّرت نماذج جديدة للمسارات المهنية، مبنية على تصوّرٍ للمهنية بوصفها كفاءةً. وبعيداً نوعاً ما عن تعريف «المنطق الثالث» (third logic) الذي قال به فردسون، حيث تتعارض المهنية مع السوق والدولة، وكذلك عن تعريف آبوت للمهنية بوصفها مأسسةً للكفاءة، يتطوّر منطق مهنيةٍ كونيةٍ جديدة، تشرعن نجاحاتٍ اجتماعيةٍ مهنيةٍ فرديةٍ لا تريد أن تثقل كاهلها بأشكال التضامن الفئوية القديمة، ولا بأشكال مراقبة الدولة.

نحن أمام ما يتجاوز معارضةً نظريةً للنموذج الإدراكي، نحن أمام تناقضٍ واضحٍ بين المشروع القومي والمشروع الليبرالي، بين نموذج

---

٥٠٨ انظر: J. Evetts & A. Buchner, « Internationalization of Engineering: a new order of professionalism », Colloque du Groupe de Travail sur la Sociologie des groupes professionnels de l'AIS, Nottingham، ١٩٩٦.

المهنة الهيئة في خدمة بناءٍ وطني تابع للدولة ونموذج ليبرالي للمهنة «غير الشرعية»، المختزلة إلى منطقٍ فردانيٍّ للمسيرة المهنيّة، لا بدّ أن توصلها هيمنة السوق وإعلاء شأن القدرة على التحرّك إلى التجزئة والتفتّت.

الخلاصة العامة

في نهاية هذه الرحلة التي جعلتني أعود إلى الزمان وأجول في المكان، مسائلةً مختلف المقاربات التي حُشدت لدراسة بعض المهن في المشرق العربي، ما يعرّفها ويميّزها عن نشاطاتٍ أخرى وعن أوضاع أخرى بالقدر نفسه، دراسة الأشكال التنظيمية التي تبنّتها. ما السبيل إلى تقييم ما قدّمته هذه الأعمال لمعرفتنا بمجتمعات المشرق العربي؟ ما هي الفائدة التي يمكن استخلاصها منها من أجل تأمّلٍ سوسيولوجيٍّ أكثر عموميةً؟

إنّ أهمّية النخب الفنية والمهن الحديثة والطبقات الوسطى الجديدة في عملية العصرنة في الشرق الأوسط وفي العالم العربي قد التقطت على نحوٍ واسع ودرست مطوّلاً، على الأقلّ منذ ستّينات القرن العشرين. الأعمال التّي تطرّقت إلى مهنةٍ بعينها أكثر ندرةً؛ بعض الأعمال التأسيسية أصبحت قديمةً (د. ريد بالنسبة إلى المحامين)، وبعضها الآخر أحدث زمناً (آلوم ومور بصدد المهندسين وشيفولو بصدد الأطباء)، وجميعها تطرّقت إلى مصر. أمّا عن سوريا، فالدراسة الأحادية الوحيدة هي دراسة ساري حنفي عن المهندسين، وتضاف إليها بعض الأعمال الجماعية، حول المهندسين والأطباء. تبقّى إذاً الكثير ممّا ينبغي القيام به. وبالفعل، قدّمت هذه الأعمال إضافةً مهمّةً في تجديد منظور التغيّر الاجتماعي والسياسي وتغيّر البناء الوطني في البلدان المدروسة. وهذا أيضاً ما حاولت القيام به في الفصل الأوّل، حيث يمكن أن يقدّم تاريخ المهندسين السوريين، ثمّ محاولة تشخيص الأزمة التي يمرّون بها ـ في مواجهة نقد مقولات التحليل السائدة ـ أن يلقيا الضوء على فهمنا للتاريخ والمجتمع السوريين.

وبدلاً من الاقتصار على النظر إلى هذه المجموعة المهنية بوصفها معطىً (معطىً لأيّ شيء؟)، فإنّ دراسة تاريخ تشكّلها على نحوٍ أكثر دقّةً وكذلك موقعها الاجتماعي - المهني والتحوّلات التي تعبرها، ثمّ وضع الأهمّية التي مُنحت لها والمكانة التي تمتّعت بها موضع تساؤلٍ، هذا كلّه يلقي الضوء على وزن المعارف الفنية والعلمية والتباس التصوّرات التي تُربَط معها بالصلة مع التصوّرات التي تخصّ الغرب.

لقد التُقط الوزن الرمزي للشهادة العلمية في عددٍ من المجتمعات ضعيفة التصنيع. والنظر إلى «النقابات المهنية» بوصفها نتاجاتٍ للتاريخ، متجذّرةٍ في ضروب المنطق الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالنظر إليها بوصفها أدواتٍ بين أيدي سلطةٍ تسلّطية، قد أفضت إلى مسألة الشهادة هذه، لكنّها دفعتني بخاصّةٍ إلى إمعان النظر في كيفية طرحها بالنسبة إلى كلّ مهنةٍ أو مجموعةٍ مهنيةٍ معنية. أعتقد أنّني أظهرت على هذا النحو كيف يمكن أن تكون آثار تعميم التعليم ورهان «المهننة» متناقضين، وذلك وفق قِدم المهنة ومقدار المكانة التي تربَط بها. ومن دون تقديم إجابةٍ نهائيةٍ على مسألة أسباب تأثير التيارات الإسلامية الراديكالية إلى هذا الحدّ أو ذلك، يبدو لي أنّنا أمام دربٍ للتفكير مفيدٍ في فهم عمليةٍ اختُزلَت أسرع ممّا يجب إلى عوامل بسيطة، كالعلاقة بالدولة على سبيل المثال. في هذه المرحلة، كان يمكن أيضاً إعادة قراءة مسألة الفئوية، بالاستفادة من أعمالٍ كثيرةٍ جداً قام بها الباحثون السياسيون والسوسيولوجيون والمؤرخون. لا يمكن أن تقصي الفئوية المرتبطة بالدولة والفئوية المجتمعية إحداهما الأخرى. والأطروحة التي أدافع عنها تنصّ على أنّه حتّى في حال وجود دولةٍ تسلّطية، تجعل من المنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابية أدواتٍ للتأطير، أدواتٍ للتحكّم، فهي لا تستطيع إلّا أن تستند إلى ديناميةٍ موجودةٍ مسبقاً. هذه الدينامية هي إذاً ما ينبغي السعي إلى فهمه. من وجهة النظر هذه، تعدّ حالة «التطبيقيين» المصريين مثاليةً. وعلى نحوٍ أكثر دقّةً، تكشف لنا الحالة اللبنانية استغلالاً للنقابات المهنية بوصفها وسيلةً للانطلاق في مسيرةٍ سياسية، تندرج في نظامٍ تسيطر عليه الانتماءات الطائفية. ومن هنا تنبع أهمية القبض على مفهوم «الفئوية الجماعاتية» الذي اقترحه أيوبي،

وقرّبته إليزابيت بيكار من «الفئوية القبَلية» التي طرحها الباحث الاجتماعي الكويتي خلدون النقيب، حين اقترح أن نرى في قوّة «الصلات الأوّلية» طابعاً متميّزاً قويّاً (لا بل خصيصةً) في آلية عمل المجتمعات العربية[٥٠٩].

ولئن كنت غير متأكّدةٍ من أن أضع في المستوى عينه أشكال التضامن القبلي والجماعاتي، لكن يبدو لي أنّ وجود مجموعات تضامنٍ محدّدة، تبنى على صلاتٍ أوّلية، يطرح بالفعل تحدّياً نظرياً متميّزاً في تحفيزه على دراسة النزعة النقابية والنزعة الفئوية، وأكثر من ذلك ديناميات المهننة، في سياق عودة النموذج الإدراكي الليبرالي بقوّة. في هذا الصدد، لبنان مختبرٌ حقيقيٌّ، لكنّ كلاً من البلدان التي تطرقنا إليها هنا (بما فيها فلسطين) يظهر على نحوٍ خاصٍّ التمفصل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتغلغل ضروب المنطق الجماعاتية. إنّ تحليل الأسواق المهنية، بتأثيرٍ من عوامل متعدّدة كالانفتاح الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم وتعدّد التخصصات وتأنيث بعض أقسام سوق التشغيل واللجوء المتزايد إلى يدٍ عاملةٍ أجنبية، إلخ، يذكّرنا بأنّ المنطقة ليست خارج التطوّرات العالمية. كيف تتمفصل في قصص الأفراد وإعادة تشكيل المجموعات إكراهات السوق وتلك التي تفرضها مجموعات التضامن؟ هل ينبغي أن نعدّ هذه المجموعات الأخيرة «عقباتٍ» أمام تنمية الكفاءات، وأن نعدّ عقلنة الاقتصاد واستقلالية المهن عناصر اجتماعية فاعلة؟ لا شيء أقلّ تأكيداً من ذلك. يبدو لي أنّه يجب أن نأخذ على محمل الجدّ فرضية تكاملٍ ممكنٍ بين النموذج الإدراكي الجماعاتي والنموذج الإدراكي الليبرالي.

حين اقترح بيير تريبيه تأسيس علم الاجتماع على التجاذبات بين النموذج الإدراكي القومي والنموذج الإدراكي الطبقي والنموذج الإدراكي الفرداني، قدّم لي مفتاحاً أوّلياً لإلقاء الضوء على التكاملات وعلى الاختلافات بين الخطاب حول الطبقات الوسطى والترويج لبعض المهن في السجالات حول شروط التنمية.

٥٠٩ انظر: E. Picard, « Les liens primordiaux, vecteurs de dynamiques politiques », in Science politique du monde arabe, Paris, Armand Colin، ٢٠٠٦.

بعد ذلك بمدّةٍ قصيرة، تابع هو وكلود دوبار هذا التأمّل عبر اقتراح مكمّلٍ يتضمّن ربط تلك النماذج الإدراكية السوسيولوجية بالأنماط المهنيّة المسجلة في ثلاثة تقاليد تاريخية. كان الاقتراح محفّزاً ويحثّ على مساءلة كيف يمكن أن تساهم الموروثات التاريخية في منح معنىً للبنى المهنية. لكن كان صعباً عليّ أن أستنسخ من دون تردّدٍ في البلدان التي كنت أدرسها النماذج الثلاثة التي ألقي عليها الضوء انطلاقاً من مجتمعاتٍ صناعيةٍ غربية: بدءاً من القرن التاسع عشر، وإثر تغلغل المصالح الاقتصادية الأوروبية في المشرق العربي، ثمّ عبر السيطرة الاستعمارية، دفعت ظروف عصرنة مجتمعات تلك المنطقة إلى تزاوج عددٍ كبيرٍ من الموروثات والتأثيرات، من العوامل الداخلية والخارجية، تزاوجاً أكثر تعقيداً وبالتأكيد أكثر تناقضاً ممّا هو عليه في المجتمعات الصناعية. هكذا، عبرتها «مجموعةٌ من التعارضات» المتنوّعة، لا تحيل إلى العلاقة بالخارج وإلى التناقضات الداخلية فحسب، بل كذلك إلى الأسلوب الذي دمج به المجتمع «هيئات» ذات أصلٍ خارجي انخرطت في نزاعٍ مع «هيئاتٍ» محلية[٥١٠]. وبالأسلوب نفسه، لئن كنّا نستطيع السعي إلى تتبّع ملامح معيّنة في تاريخ المجتمعات الإسلامية في المشرق العربي، عبرت القرون ودامت عبر الثورات السياسية، مثلما أظهر سيويل (Sewell) في فرنسا القرن التاسع عشر دوام مصطلح التضامن المهني قبل الثورة الفرنسية[٥١١]، فإنّ الفاصل الزمني الذي مثّلته السيطرة الأجنبية بكلّ أشكالها، المباشرة وغير المباشرة، الاقتصادية والسياسية، يجعل فرضية الاستمرارية هذه أكثر مجازفةً. وحيث يرى دوبار وتريبييه في النماذج المهنية المسيطرة في فرنسا (وفي العالم الكاثوليكي) من جانب وفي أوروبا الجرمانية من جانبٍ آخر أثر موروثاتٍ اجتماعية ـ ثقافية تاريخية تسمح لهما بوضع النموذج الكاثوليكي للمهنة ـ الجسم (profession–corps) في مقابل نموذجٍ مجمعيٍّ (collégial) أساسه التقليد الجرماني

٥١٠ أستعيد مفهوم «الهيئة» و«مجموعة التعارضات» من بول باسكون Paul Pascon في كتابه: «La formation de la société marocaine», in Études rurales, SMER، الرباط، ١٩٨٠، الصفحة ٢٠٦–٢٠٧.

٥١١ انظر: W. H. Sewell, *Gens de métier et révolution*, Paris, Aubier، ١٩٨٢.

والبروتستنتي، يمكن أن نفترض التأثير الدائم لنموذج فئويٍّ عثمانيٍّ، في حين أنّ المهن التي ترمز إلى العصرنة تتشكّل إلى حدٍّ كبيرٍ بالقطيعة مع النظام القديم وبتأثير نماذج أجنبية؛ لا شكّ في وجود تأثيرٍ متناقضٍ وتنازعيٍّ، غير أنّه أقلّ قابليةً وعرضةً للتشكيك بقدر ما يشرك المعنيون قيمَ العلم والعقلانية بالحداثة الغربية.

لا النموذج الكاثوليكي ولا النموذج «المجمعي» ولا النموذج العثماني، هل ينبغي إذاً طرح فرضية نموذج استعماري؟ إلى حدٍّ ما، هذا ما يقترحه جونسون (T. Johnson)، حين يظهر أنّ تطوّر الجمعيات المهنية البريطانية في عصر الإمبراطورية لم يكن مرادفاً لنسخ نموذج الاستقلالية المهنية، بل ترافق مع تعبئة المهنيين لخدمة «البيروقراطيات الاستعمارية»، إما في إدارة السلطة الاستعمارية، أو في الشركات البريطانية، وهو ما يعاكس خطاب المهن عن نفسها[٥١٢]. صحيحٌ أنّ همّ جونسون تمثّل في مساءلة الافتراضات المسبقة حول مفهوم «المهننة» الذي يفهَم بوصفه مرادفاً للاستقلالية المهنية، مظهِراً كيف تقتصر على الوضع الاستعماري. على العكس من ذلك، وفي النموذج الفرنسي، العلاقة بالدولة سمةٌ مركزيةٌ راهنةٌ يمكن تقدير أنّ امتدادها في الوضع الاستعماري يعني وجود نسخ حقيقي، يزيد من معقوليته أنّ تبنّي المصلحين العثمانيين لقانون نابوليون يمكن أن يفسّر تبنّي النموذج المهني الفرنسي، وكذلك الصلة بين المشروع الفئوي والمشروع الوطني. لكن هنا أيضاً، ربّما يعني ذلك بخس تقييم المفاعيل النوعية للمنطق الاستعماري بدايةً، ثمّ ما بعد الاستعماري، وهي مفاعيل يمكن ذكرها لفهم التماثلات بين بلدانٍ خضعت لقوى استعماريةٍ مختلفة. وقد سبق لي أن اقترحت، بمناسبة بحثٍ مقارَنٍ عن مهندسي تخطيط المدن في المتوسّط، فرضية وجود 'نموذجٍ قوميٍّ ـ فئوي' شعبوي في البلد الخاضع للسيطرة، يمكن أن تعدّ مصر مثّاله النموذجي[٥١٣].

---

٥١٢ انظر: T. Johnson, « The State and the Professions: peculiarities of the British », in A. Gidddens& J. Mackenzie, *Social Class and the Division of Labour*, London, Cambridge University Press، ١٩٨٢.

٥١٣ انظر: E. Longuenesse, « Organisations professionnelles et structuration

لكن يبقى مغوياً إجراء المقابلة بين التنظيم العياني للمهن في بلدٍ معيّنٍ وفي لحظةٍ تاريخيةٍ بعينها وبين النماذج الثلاثة التي يقترحها دوبار وتريبييه؛ وربما كان من الأفضل النظر إليها بوصفها أنماطاً خالصةً، مع فصلها جزئياً عن النماذج التاريخية التي ألهمتهما في الأصل. حينذاك، تتمثّل ميزتها الأولى بخاصّةٍ في تحرير دراسة المهن من البعد المعياري الذي لطالما كان بعداً لها وأفضى إلى محاولةٍ غير مجديةٍ لقياس درجة عصرنة مجتمعات العالم الثالث على ضوء نموذج كان يتمّ نسيان مساءلة الشروط التاريخية لبنائه. إنّها أنماطٌ مثاليةٌ يمكنٌ أن تتحوّل خلسةً إلى نموذجٍ معياري، في حين تسعى المنظّمات الدولية إلى الترويج لها. ربّما يكون وضع النموذج هو حقّاً ما ينبغي إعادة مساءلته.

في نظام أفكارٍ مختلفٍ قليلاً، يتحدّث شارل غاديا بصدد فئة «الكوادر» (في فرنسا) عن «مناهج منظّمةٍ لوجهة نظر (...)، تتضامن مع رؤيةٍ لمجمل المجتمع» لوصف المقاربات الثلاثة، عبر التكنوقراطية أو الطبقات أو المهن، وهو يظهِر كيف هيكلت هذه المقاربات حقل سوسيولوجيا «الكوادر».

انطلاقاً من المهندسين السوريين وبتوسيع حقل ملاحظتي ليشمل في آنٍ معاً المهن القريبة وبلداناً مجاورة، 'المقولات' أو 'المفاهيم' التي صادفتها وأخضعتها للنقد هي فئات 'الطبقات' (الوسطى) و'النخب' و'المهن'. هل يمكن القول إنّ كلاً منها يحيل إلى رؤيةٍ للمجتمع متمايزةٍ بوضوح؟ إذا كانت فكرة الطبقة تستعيد فكرة صراع الطبقات والثورة، فإنّ نظريات العصرنة تمنح «الطبقات الوسطى الجديدة» دوراً أساسياً في عملية عصرنةٍ تستدعي في حقيقة الأمر «النخب». أمّا المهن، وإذا ما فكّرنا في أسلوب رؤيتها لنفسها واللجوء إليها في العقود الأولى بعد الاستقلال، فقد تلازمت في البداية مع النموذج المرتبط بالدولة قبل أن تتحوّل مؤخّراً إلى ليبراليةٍ هي نفسها متعدّدة المعاني.

حين قدّم جورج قرم نقداً لاذعاً لسلطة المهندسين («مفتاح سياسات

d'une profession », in T. Souami et E. Verdeil (dir.), *Concevoir et gérer les villes*, Paris, Anthropos, Économica، ٢٠٠٦ (الصفحة ١٠٩–١٤٨).

التنمية)) والإحصائيين والمحاسبين، نسب إليهم فشل سياسات التنمية في الستينات والسبعينات بقدر ما نسب إليهم «أوهام» السياسات النيوليبرالية[٥١٤]. لقد قام بإعادة تكييف الاقتصاد السياسي، بل والسياسة، حيث نستطيع أن نرى إعادة تكييف دور «النخب السياسية»، العزيزة على العلم السياسي ذي الاستلهام الأنغلوسكسوني. وبدلاً من أن يحيل إلى رؤيةٍ للمجتمع، ألا يحيل بالفعل إلى رؤيةٍ للتغيّر الاجتماعي؟ صحيحٌ أنّ التحليل من حيث الطبقات الاجتماعية يجتمع مع فكرة صراع الطبقات، لكن أليست هنالك علاقةٌ لا تقاوَم بين «الطبقات الاجتماعية» وبين مقاربةٍ للحراك الاجتماعي، في حين أنّ الحديث عن «النخبة» يعني نسب مسؤولية التغيّر (العصرنة) لأقلّيةٍ مستنيرة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية؟ أخيراً، تفضيل المقاربة عبر «المهن» يعني وضع قيم العمل والفعل والفعالية في المركز.

يبقى إذاً التساؤل عن راهنية هذه المقاربات ليس فقط من زاوية الإشكاليات التي تعلي شأنها، بل كذلك من زاوية الخصائص المميزة للسياق التاريخي، والسعي لإلقاء الضوء على النقاط العمياء المحتملة التي يمكن أن تخفيها أو الالتباسات التي يمكن أن تؤدّي إليها. يمكن من وجهة النظر هذه أن نعدّ الحالة اللبنانية مختبراً حقيقياً، لكنّ البلدان المجاورة، وعلى رأسها الأردن، تستثير أيضاً أسئلةً من النمط عينه. وبالفعل، يعادل الحديث عن الطبقة أو النخبة أو المهنة تفضيلَ منظور قراءةٍ للمجتمع وللتغيّر الاجتماعي، تستبعد مسألة تجزيئية مجتمعات المشرق العربي، وهي مسألةٌ مهيمنةٌ في أعمال العلوم الاجتماعية التي تتناول هذه المنطقة. ومن دون الوقوع في مطبّ إكساب سمةٍ إثنيةٍ للمسائل السياسية والاجتماعية، التي أظهرت إليزابيت بيكار في مناسباتٍ عدّة إفراطاتها[٥١٥]، ألا ينبغي الانتباه إلى وزن التصوّرات ونزاعات القيم التي يمكن أن تنتجها،

٥١٤ انظر: G. Corm, *Le nouveau désordre économique mondial*, Paris, La Découverte، ١٩٩٣.

٥١٥ انظر: E. Picard, « Critique de l'usage du concept d'ethnicité dans l'analyse des processus politiques dans le monde arabe », Dossiers du CEDEJ، ١٩٩١، الصفحة ٧١-٨٤؛ أنظر أيضاً: *Liban, États de discorde*, Paris, Flammarion، ١٩٨٨.

بحيث لا يمكن أن تفلت منها بالكامل شروط بناء الهويات المهنية ولا يمكن أن يغفلها بالكامل تأمّلٌ حول رهانات «المهننة» و«العودة إلى السوق»؟

لئن كانت مجتمعات المشرق العربي هي مثل غيرها أسيرة دوّامة مفاعيل «العولمة»، لا سيّما بأبعادها الاقتصادية والمهنية معاً، يصعب إهمال هذه المسألة بعد أن تمّ البرهان بشكلٍ كافٍ إلى أيّ حدٍّ تترافق العولمة مع عملية تقسيم مفارقةٍ وصعود الهويات الجماعاتية مجدّداً[٥١٦]. بصورةٍ عامّة، يتمّ النظر إلى المهننة من زاوية تطوير الكفاءات بالصلة مع ارتفاع مستويات التأهيل والتخصّص، وتعزيز الهويات المهنية المترافق مع فكرة الكفاءة والفعالية. في هذا الإطار، تلعب المنظمات المهنية دوراً في ترقية مهنةٍ وكذلك في تعزيز القيم المتّصلة بها. لكن كيف تندرج هذه القيم في مجمل قيم مجتمع بعينه؟ كيف تتفاعل نزاعات القيم والانتماءات والولاء؟ ماذا الذي تنبئنا بهً نزاعات السلطة بصدد الجمعيات المهنية واستغلالها في استراتيجية نفوذٍ ضمن الحقل السياسي وتراتبية القيم والانتماءات والولاءات في هذا المجتمع؟ لئن كان العمل يحتلّ في المجتمعات الأوروبية الليبرالية مكانةً مركزيةً في الحياة الاجتماعية ومنظومات القيم، فليس مؤكّداً أن تكون هذه هي الحال في الأماكن الأخرى: ربّما كان هذا أيضاً ما ينبغي ألّا نغفل النظر إليه.

٥١٦ انظر: M. Castells, *Le pouvoir de l'identité*, Paris, Fayard، ١٩٩٩.

مصطلحات

إنّه أكثر من مسردٍ للمصطلحات، فأنا أقترح على القارئ عرضاً تلخيصياً لبعض المفاهيم المفتاحية في الكتاب، سعياً لإجمال معناها بقدر ما هو سعياً لإظهار المصاعب التي تطرحها الترجمة.

مهنة [Fr.: ***profession***] تطرح كلمة مهنة مشكلةً دقيقةً في التعريف، وذلك بفعل استخدامها إمّا بالمعنى الواسع، المعتاد، الذي يشير إلى نشاط عملٍ يتأسّس على معرفةٍ عمليةٍ أو نظريةٍ تخصّصية - وهو المعنى القريب من كلمة حرفة (métier)، أو بالمعنى الضيّق، المتأثّر باللغة الإنكليزية، للمهنة العلمية، العليا، التي تؤسّس لموقعٍ خاص.

تتشارك المهن التي تطرقنا إليها في هذا الكتاب في أنها تتأسّس على معرفةٍ تخصّصية، تضمنها شهادةٌ تكون عادةً من المستوى الجامعي، وأحياناً بمستوى الدراسة المتوسّطة أو على نحوٍ أكثر ندرةً الدراسة الثانوية. هذه المهن مزوّدةٌ بمنظمةٍ نقابيةٍ ذات طابعٍ فئوي، تحمي اللقب المهني وتقونن المزاولة بالنسبة إلى القسم الحرّ في المهنة، وتنظّم أيضاً الدورات التأهيلية، وتدير صناديق التأمين الاجتماعي والتكافل والتقاعد. وتتمتّع هذه الخصوصية، التي تميّز تلك المهن من فئات العاملين الأخرى، بقيمةٍ رمزيةٍ قويةٍ أيضاً، هي مصدرٌ للمكانة. بالعربية كما بالفرنسية، لكلمة مهنة في البداية المعنى العريض أعلاه، في حين أن اللغة الإنكليزية تميّز، لأسبابٍ تاريخية وقانونية، بين «occupations» و«professions» (أنظر المقدمة، وكذلك أنظر دوبار وتريبييه، الصفحة ٧-١٣)؛ لا تتميز المهن عن الأعمال باحتكار معرفةٍ مجرّدةٍ فحسب، بل كذلك بوضع قواعد وبمزايا وبمسؤولية تجاه الجمهور. «يؤثّر» هذا المعنى الضيق للمصطلح الإنكليزي أحياناً في المصطلحين الفرنسي والعربي،

ما يؤدّي إلى تردّدٍ يحثّ الباحثين أحياناً على إضافة صفة: «مهن عليا»، «مهن علمية»، أو «مهن ذات موقع».

«المهننة» (Professionnalisation) و«الاحتراف» (professionnalisme) مصطلحان يتشاركان مع هذا التصور للمهن العلمية وذات المكانة، ويحيلان هما أيضاً إلى عملية التمييز الرمزي تلك بين المهن العادية والمهن العليا.

مهننة [Fr.: ***Professionnalisation***] مفهوم المهننة هو في آنٍ معاً مفهومٌ مركزيٌّ ومثيرٌ للجدال في علم اجتماع المهن ذي الأصل الأميركي.

في علم الاجتماع الوظيفي الأنغلوسكسوني، تشير «المهننة» إلى عملية تشكيل «مهنة»، بمعنى المهنة ذات الموقع المتأسّس على معرفةٍ تخصّصية والمكلّفة بمهمّة الخدمة العامة. تعرّف هذه المهن نفسها بعددٍ من الخصائص، تتضمّن تأهيلاً عالي المستوى وتنظيماً مهنياً ومجلةً مهنيةً، يضاف إليها غالباً وجود قواعد أخلاقية للمزاولة ووظيفة تأديبية، وهي خصائص تؤسّس لوظيفة الحفاظ على النظام الاجتماعي. وتكون عملية «المهننة» بالتالي العملية التي يكتسب من خلالها نشاط عملٍ ما صفة المهنة بالمعنى الدقيق للمصطلح المعرّف على هذا النحو، عبر التزوّد بصفاتٍ معرّفةٍ على هذه الصورة. انتُقد مثل هذا التعريف لمحتواه المعياري والإيديولوجي، كان مجرد استعادةٍ لتصوّرٍ سوّقته المهن عينها (انظر: دوبار وتريبييه، الصفحة ٨٨ وما يليها).

على العكس من ذلك، يمكن اكتشاف استخدامٍ معتادٍ، يختزل معنى هذا المصطلح إلى فكرة تطوير الكفاءات والمعارف الخاصّة بنشاطٍ معين. في ظروف بعض البلدان العربية ظهر معنى أكثر إثارةً للجدل يعارض بين المهننة والتسييس، منتقداً الالتزام السياسي بوصفه تحويلاً لـ«المهنيين» عن مهمتهم الحقيقية.

أتبنّى في هذا الكتاب تعريفاً يتوسّط الاستخدام المعتاد والمفهوم الوظيفي، وذلك للإشارة إلى عملية ارتقاءٍ مزدوجة لمستوى التأهيل وتطوير الكفاءات، وتأكيدٍ على استقلاليةٍ مهنية. على العكس من ذلك، يحيل نزع المهننة (déprofessionnalisation) بالتالي إلى عمليةٍ موازيةٍ من إفقار محتوى العمل وتذويب الهوية المهنية، يوضحها تطور مجموعة الفنيين المصريين.

احتراف [Fr.: ***Professionnalisme***] كما هو الحال بالنسبة إلى المفهوم السابق، يتواجه الاستخدام التصوري باستخدامٍ لمعنى شائعٍ محمّلٍ بحكمٍ قيمي، مثلما هو محمّلٌ بالمصاعب الناجمة من نموذجٍ وظيفي معياري يبقى سائداً.

يجهد آبوت لتجاوز النموذج الوظيفي، وذلك عبر اقتراح تعريفٍ أكثر انفتاحاً لـ«المهن»، بوصفها تتأسّس على انقسامٍ

متحركٍ وتطوّري بالضرورة، للعمل «الخبير» (العلمي) (expert labor بتعبير آبوت). لا يمكن في رأيه أن يكون هنالك نموذجٌ ولا معيارٌ مفضّلٌ لتعريف مهنةٍ علميةٍ أو مستندةٍ إلى الخبرة، ولا عملية للمهننة، تأتي بعد معيارٍ محددٍ مسبقاً. لذا، فهو يفضل استخدام مفهوم «الاحترافية» لتعيين «أسلوب مأسسةٍ للمعرفة المهنية» (انظر: آبوت، ١٩٨٨، الصفحة ٣٢٣-٣٢٤).

بالنسبة إلى فردسون، وهو مؤلفٌ كلاسيكيٌ آخر لعلم اجتماع المهن الأميركي، الاحتراف هو أحد ثلاث طرائق لتنظيم العمل والتحكم به، يجمع المعرفة بالعمل. والطريقتان الأخريان هما السوق، التي تفضل التنافس الحر ومصلحة المستهلك، والدولة والبيروقراطية، التي تفضل القاعدة والتحكم التنظيمي الممركز. يتضمن الاحتراف تفوق الخبرة، التي تصادق عليها جماعياً المجموعة المهنية والتي يعترف بها المجتمع (انظر: فردسون، ٢٠٠١).

لكن في النظام الليبرالي السائد اليوم، يميل الاحتراف إلى الاقتصار على فكرة الكفاءات، المفردنة على نحوٍ متزايد.

نخبة [Fr.: ***Élite***] تشير هذه الكلمة عموماً إلى الشرائح المسيطرة في حقل نشاطٍ معين، وتتضمن فكرة الانتقاء التي تشرعن هذا الموضع المسيطر. لذلك، فهي غالباً ما ترفق بصفةٍ أو بمضافٍ يحدّد الحقل المعني: نتحدث عن النخب الاقتصادية والنخب الثقافية والنخب الحاكمة.

مفهوم النخبة هو في قلب تصورٍ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تديره «نخبةٌ» من الأفراد المتنورين، ممتلكي المعارف الحديثة، يمكن أن تبرر ميزاتهم توليهم مقاليد السلطة. من هنا تنبع صعوبة استخدام هذا المفهوم استخداماً علمياً ومنحه تعريفاً علمياً (انظر الفصل الثاني).

هنا، تترافق هذه الكلمة مع الدور المتزايد للمعارف الدنيوية والعلمية في المجتمع. وهي تحيل بالتالي بالضبط إلى هذه الفئة من ممتلكي المعارف المرتبطة بالحداثة مثلما نتصورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتؤسس للاعتراف بموضعٍ مرتفعٍ في التراتبية الاجتماعية.

طبقة وسطى [Fr.: ***Classe moyenne***] غالباً ما نميز الطبقات الوسطى التقليدية، المكونة بصورةٍ أساسيةٍ من التجار والحرفيين، والطبقات الوسطى الجديدة (new middle class)، المكونة من الموظفين والعاملين في الدولة ومدرسي المدارس الحديثة والمهن الحرة والعلمية. غير أن الحدود بين الطبقات الوسطى التقليدية والجديدة غائمة، كما أن الطبقات الثانية تتكون غالباً من أبناء وبنات الطبقة الأولى. وفي الحالتين، تتضمن الطبقات الوسطى يسراً مادياً نسبياً والتحكم بثقافةٍ مكتوبة (ذات هيمنةٍ دينيةٍ في الحالة

الأولى، وعقلانيةٍ ومعلمنةٍ في الحالة الثانية).

لقد عد عـددٌ من المؤلفين أن «الطبقات الوسطى الجديدة» هي الأساس الاجتماعي والسند الرئيسي، وكذلك المستفيدة الأولى من السلطات الناجمة من الاستقلال.

وقد شهدت الطبقات الوسطى الجديدة تزايداً سريعاً في عددها مع تقدّم التعليم وتطوّر الوظيفة العامة. وبعد أن تمتعت لوقتٍ طويلٍ بالتفضيل على فئتي الفلاحين والعمال المياومين غير المؤهلين الشعبيتين، تدهور وضعها الاقتصادي، وانحفرت الهوة بين آمالها وموقعٍ اجتماعيٍ خضع لانحدارٍ سريعٍ في المنزلة.

المهن المدروسة في هـذا الكتاب هي في قلب تلك الفئات، ومآلها يوضح مآل الطبقات الوسطى.

الفئوية، الفئوية الإدماجية [Fr.: Corporatisme]

يحيل مفهوم الفئوية (corporatisme) إلى مفهوم (corporation)، وهو شكلٌ من أشكال التجمع المهني يعود إلى النظام القديم وإلى المجتمعات ما قبل الرأسمالية. كان لهذه التجمعات على أساس المهن، التي وجدت في التاريخ القديم اليوناني والروماني بقدر ما وجدت في العالم الإسلامي ثم في المجتمعات الأوروبية ما قبل الثورية، كان لها أشكالٌ، وكانت لها بخاصةٍ صلاتٌ بالسلطة السياسية شديدة التباين، فكانت أحياناً أداةً بيدها، وأحياناً أخرى تعبيراً عن استقلالية المهن في مواجهتها.

واليوم، لئن كانت الفئوية تشير إلى شكلٍ من التنظيم المهني هو في الآن عينه متضامنٌ وإكراهي، يؤطّر مجموعةً مهنيةً، فإنها قد تتخذ شكلين:

– فئوية مرتبطة بالدولة، أداة تحكّم أنظمةٍ تسلطيةٍ بالمهن، أو بالحد الأدنى تنظيمٌ تقوم به الدولة للهيئات المهنية في الإدارة؛

– فئوية مجتمعية، ناجمة من تعبئة تجمعاتٍ في العمل أو مجموعاتٍ مهنية، تنظم التضامن والدفاع عن المجموعة وتتشكل بوصفها فاعلاً وشريكاً للسلطات في المفاوضات مع الدولة.

على نحوٍ مجسد، يصعب فصل شكلي الفئوية. وبالفعل، يمكن أن تفقد جمعيةٌ أو نقابةٌ خرجت من التنظيم المستقل لمصالح مجموعةٍ مهنيةٍ كل استقلاليةٍ لها حين يصبح وزن الدولة راجحاً، هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر، وعلى نحوٍ معاكس، لا تستطيع منظمةٌ تتلاعب بها الدولة أن تكون فعالةً إلا إذا استندت منذ البداية إلى ديناميةٍ انبثقت من المجتمع.

يمكن أن يفضل خيار الترجمة ملمحاً أو آخر، وفق السياق. وقد اخترنا مصطلح فئوية، الـذي يحيل بالأحرى إلى الفئوية المجتمعية، مع إضافة صفة الإدماجية حين أردنـا التشديد على بعد التأطير الإكراهي الذي تقوم به الدولة.

قومي، وطني [Fr.: *National*] يحيل مفهوم قومية إلى مشروعٍ عربي وحدوي، في حين يحيل مفهوم وطنية إلى فضاء التشكيلات السياسية الناجمة من زوال الاستعمار والنضالات التحررية. في التاريخ الأوروبي، يحيل المفهومان إلى فضاءٍ واحد، لكن القومية تشير إلى عملية تشكيل الأمم الحديثة في القرن التاسع عشر، ثم إلى تأكيدٍ هوياتي سينزلق نحو الفاشية والعنصرية في القرن العشرين؛ في حين أن الوطنية (التي سنترجمها بالأحرى بكلمة «patriotisme») تستذكر النضالات التحررية ضد الأرستقراطية الإقطاعية وضد قوى الغزو الأجنبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك نضالات التحرر من الفاشية في القرن العشرين.

تترافق الإيديولوجيا القومية بنفيٍ لصراع الطبقات وبتصورٍ وظيفي للمجتمع، الذي ينظر إليه بوصفه مكوّناً من مجموعاتٍ متكاملة، على مثال أعضاء الجسم البشري: من هنا تنجم الصلة بين الفئوية والقومية، ونجد تعبيرها الأقصى في أوروبا في الأنظمة الفاشية.

المصادر والمراجع

دوبار، كلود؛ نصر، سليم. **الطبقات الاجتماعيه فى لبنان: مقارنه سوسيولوجية تطبيقية**، ترجمة جورج ابى صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢).

أمين، سمير. **الأمة العربية «القومية وصراع الطبقات»**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨).

قرم، جورج. **الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة: جذور إخفاق التنمية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤)، ١٧٥ صفحة.

عيساوي، شارل عيساوي. **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤**، ترجمة - تحقيق رؤوف عباس حامد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

عيساوي، شارل. **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ترجمة سعد رحمي (بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٥)، ٤٦٨ صفحة.

قصير، سمير. **تاريخ بيروت**، ترجمة: ماري طوق غوش (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٦)، ٦٩٠ صفحة.

حسين، محمود. **الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠** (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١).

فان دام، نيكولاس. **الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية السياسية ١٩٦١-١٩٩٥** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ٢٦٤ صفحة.

القنديل، أماني. **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، دراسة حال نقابة الأطباء، ١٩٨٤-١٩٩٥** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦)، ٩٢ صفحة.

الصليبي، كمال. **تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١).

كولان، جاك. **الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦**، تعريب نبيل هادي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ٥٠٢ صفحة.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ٢٤٧ صفحة.

أبو رمان،حسين. «النقابات المهنية»، ورد في: **المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمّان** (عمّان مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٩).

البنّا، جمال. **الإسلام والحركة النقابية، الطبعة الثالثة** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ط١، ١٩٨١)، ١٦٠ صفحة.

البنا، جمال. **النقابات المهنية في معركة البقاء** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٣، ٢٣٢ صفحة + ١٣٢ صفحة من الوثائق الملحقة.

بشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢** (القاهرة، دار الشروق ط ٢، ١٩٨٣).

الغزالي الجبيلي، عبد المنعم. **٧٥ عاماً من تاريخ الحركة النقابية المصرية** (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ٤٥٢ صفحة.

حنا، عبد الله. **الحركة العمالية في سوريا** (دمشق، دار دمشق، ١٩٧٣)، ٥١٩ صفحة.
حوراني (هاني) وآخرون، **النقابات المهنية وتحدّيات التحوّل الديمقراطي في الأردن** (عمان: مركز الأردن الجديد، Konrad Adenauer Stiftung ٢٠٠٠)، ٢٥٣ صفحة.
حوراني، هاني؛ أبو رمّان، حسين وآخرون. **الانتفاضة الأردنية لربيع ١٩٨٩**، ملف خاص في الأردن الجديد، العدد ١٤ (١٩٨٩).
لونغنيس، إليزابيت. **تدقيق الحسابات في الاردن: مهنة شاهدة على العولمة** (بيروت: وثيقة CERMOC العدد ١٣، ٢٠٠١).
لونغنيس، إليزابيت. **مساءلة الحدود المهنية، نموذج المحاسبين والمراجعين في الشرق الأوسط. مقارنة بين لبنان والاردن**، (عمان: إضافات، ٢٠١٠).
القاسمي، محمد سعيد وآخرون. **قاموس الصناعات الشامية، باريس** (باريس: موتون لاهاي، ١٩٦٠؛ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)،.
قدسي، إيليا.، **نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية** (دمشق، ليدن: ١٨٨٥، ٣٤ صفحة.
رافق، عبد الكريم. **تاريخ جامعة دمشق** (دمشق: ٢٠٠٤)، ٣٢٥ صفحة.
السيد، مصطفى كامل. **المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري** (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ١٧٧ صفحة.
عثمان، طه سعد. **الإضرابات في مصر زمان الأربعينات** (القاهرة: العربية، ١٩٩٨)، ١٦٩ صفحة.

I – Sociologie générale, sociologie des professions, cadre théorique

ABBOTT (Andrew), *The System of Professions, An Essay on the Division of Expert Labor*, The University of Chicago Press, 1988, 435 p.

BAUDELOT (Christian), ESTABLET (Roger), *Avoir 30 ans en 1968 et 1998*, Paris, Seuil, 2000, 217 p.

BOLTANSKI (Luc), *Les Cadres*, Paris, Éd. de Minuit, 1982, 523 p.

BOLTANSKI (Luc), BOURDIEU (Pierre) « Le titre et le poste, Rapports entre le système de production et le système de reproduction », *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, n°2, mars 1975, p. 95-107.

BOLTANSKI (Luc), CHIAPELLO (Eve), *Le nouvel esprit du capitalisme*, Paris, Gallimard, 1999, 843 p.

BOURDIEU (Pierre), « Condition de classe et position de classe », *Archives européennes de sociologie*, 1966, 201-223.

BOURDIEU (Pierre), « Classement, déclassement, reclassement », *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, n°24, nov 1978, p. 2-22.

BOTTOMORE (T.B.), *Élites and Society*, London, Penguin Books, 1966, 160 p.

BOUSSARD V., DEMAZIÈRE D., MILBURN Ph. (dir.), *L'injonction au professionnalisme*, Paris, PUR, 2010, 176 p.

BUSINO (Giovani), *Élites et élitisme*, PUF, Que Sais-je, 1992, 128 p.

CARR-SAUNDERS (A.M.) & WILSON (P.A.), *The Professions*, 2nd ed. London, Frank Cass & Co, 1964.

COLASSE (Michel), « Harmonisation comptable internationale. De la résistible ascension de l'IASC/IASB », *Gérer et comprendre*, mars 2004, n°75, p. 30-40.

CORM (Georges), *Le nouveau désordre économique mondial, Aux racines des échecs du développement,* Paris, La Découverte, 1993, 168 p.

DESROSIÈRES (Alain), *La politique des grands nombres, Histoire de la raison statistique*, Paris, La Découverte, 1993, 438 p.

DONZELOT (Jacques), *L'invention du social, Essai sur la fin des passions politiques*, Paris, Seuil, coll. Points/Essais (1e éd. 1984, Fayard), 263 p.

DUBAR (Claude), TRIPIER (Pierre), *Sociologie des professions*, 1998, Paris, Armand Colin, 256 p.

DURKHEIM (Émile), *De la division du travail social*, Paris, PUF, 1967, 416 p.)

EVETTS (Julia), « Analysing Professional Associations: state and international professional projects », Paper presented at ISA Congress XIV, WG 02, Session 4: *Globalisation and Global control of Professions*, 28/7/1998, roneoté, 29 p.

EVETTS (Julia), « New directions in state and international professional occupations: discretionary decision making and acquired regulation », *Work, Employment a Society*, 2002 pp. 341-353.

EVETTS (Julia), « The sociological Analysis of Professionalism, Occupational Change in the Modern World », *International Sociology*, June 2003, pp. 395-415.

EVETTS (Julia), & BUCHNER (Anna), « Internationalization of Engineering : a new order of professionalism », Colloque du Groupe de Travail sur la Sociologie des groupes professionnels de l'AIS, Nottingham, 1996

FREIDSON (Eliot), *La profession médicale*, Paris, Payot, 1984, 370 p. (1st English ed. *Profession of Medicine: A Study of the Sociology of Applied Knowledge*, New York, Harper & Row, 1970, 409 p.)

FREIDSON (Eliot), *Professionalism. The Third logic.On the practice of knowledge*, Chicago, The University of Chicago Press, 2001, 250 p.

GADEA (Charles), *Les cadres en France, une énigme sociologique*, Paris, Belin, 2003, 285 p.

GADEA (Charles), « Sociologie des cadres et sociologie des professions : proximités et paradoxes », *in Knowledge, Work & Society/Savoir, Travail et société*, vol. 1, n°1, 2003, p. 57-82.

GAUDIN (Jean-Pierre), « Savoirs, savoir-faire et mouvement de professionnalisation dans l'urbanisme au début du siècle », *Sociologie du travail*, 1987/2, p. 177-197.

GRAMSCI (Antonio), *Gli Intellettuali. Quaderni del carcere*, Editori Riuniti, Roma, 1971, 252 p.

GRELON (André), *Les ingénieurs de la crise, Titre et profession entre les deux guerres*, Éd. de l'EHESS, 1986, 461 p.

HUGHES (Everett), *Le regard sociologique, Essais choisis* (textes rassemblés et introduits par J.M. Chapoulie), Paris, EHESS, 1996, 344 p. (*The sociological eye. Selected papers*, Chicago, Aldine-Atherton, 1971, 584 p)

JOBERT (Bruno), « Actualités des corporatismes » *in Pouvoirs*, 1996, p. 21-34.

JOBERT (Annette), TALLARD (Michèle), Systèmes de classification et construction de la catégorie des techniciens, *Sociétés Contemporaines*, n° 9, 1992, p. 143-158.

JOHNSON (Terence), « The State and the Professions: peculiarities of the British », *in* A. GIDDENS & J. MACKENZIE, *Social Class and the Division of Labour*, London, Cambridge University Press, 1982, p. 186-306.

JOHNSON (Terence), « The internalization of expertise », *in* Y. Lucas et C. Dubar (dir.), *Genèse et dynamique des groupes professionnels*, Lille, PUL, 1994, p.

MACDONALD (Keith), « Building respectability », *Sociology*, 23/1, p. 55-80

MACDONALD (Keith), *The Sociology of the professions*, London, Sage Publications, 1995, 224 p.

MENGER (Pierre-Michel) (dir.), *Les professions et leurs sociologies, Modèles théoriques, Catégorisations, Évolutions*, Paris, Éd. de la MSH, 2003, 272 p.

MITCHELL (Timothy), « The limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics », *The American Political Science Review*, vol. 85, n°1 (mar), 1991, 77-96.

OFFERLÉ (Michel), *Sociologie des groupes d'intérêt*, Paris, Montchrestien, 2e édition, 1998, 155 p.

PIERRE (Philippe), « Les figures identitaires de la mobilité internationale », *Sociétés contemporaines*, n°43, 2001, p. 53-79.

RAMIREZ (Carlos), « Understanding social closure in its cultural context: accounting practitioners in France (1920-1939) », *Accounting, Organizations and Society*, 26 (2001), pp. 391-418.

RUMILLAT (Christiane), « L'idée professionnaliste aux origines du corporatisme républicain, *in* D. Colas, *L'État et les corporatismes*, Paris, PUF, 1988, p. 47-65.

SCHMITTER (Philippe C.), « Still the century of corporatism? », *The Review of Politics*, 1974, vol. 36, 1, p. 85-131.

SEGRESTIN (Denis), *Le phénomène corporatiste, Essai sur l'avenir des systèmes professionnels fermés en France*, Paris, Fayard, 1985, 283 p.

SEWELL (William Hamilton), *Gens de métier et révolution : le langage du travail de l'Ancien régime à 1848*, Paris, Aubier, 1983, 423 p. (*Work and Revolution, the Language of Labor from the Old Regime to 1848*, New York, 1980, 340 p.)

TOURAINE (Alain), *Les sociétés dépendantes*, Paris, Duculot, 1976, 266 p.

WALTON (Peter), *La comptabilité anglo-saxonne*, La Découverte, 1996, 122 p.

WEBER (Max), *Économie et société*, Plon, 2 vol.

WILENSKY (Harold), « The professionalization of Everyone », *American Journal of sociology*, 70, 1964, p. 137-158

ZGHAL (Abdelkader), « Les enjeux politiques et épistémologiques de la réactivation et de la circulation transsociétale et transculturelle du concept de société civile », *in* ZGHAL (A.), OUDERMI (A.), *Questions from Arab societies*, ISA Arab Regional Conference, Montreal, 1997, pp.13-30.

ZGHAL (Abdelkader), « Remarques générales sur le concept d'élite », *in* SRAIEB (Noureddine) (dir.), *Anciennes et nouvelles élites du Maghreb*, Aix-en-Provence - Alger – Tunis, Édisud -INAS - Éd. Cérès productions, 2003, p. 15-18.

II – Moyen-Orient, Proche-Orient : histoire, économie, société, politique

ABECASSIS (Frederic), « Les Juifs dans le monde musulman à l'âge des nations (1840 – 1945) », B. LELLOUCH, A. GERMA et E. PATLAGEAN, *Les Juifs dans l'histoire. De la naissance du judaïsme au monde contemporain*, Seyssel, Champ-Vallon, 2011.

ABU AMR (Ziad), « La monarchie jordanienne et les Frères Musulmans, ou les modalités d'endiguement d'une opposition loyaliste », *in* B. KODMANI-DARWISH & M. CHARTOUNI-DUBARRY (dir.), *Les États arabes face à la contestation islamiste*, Paris, IFRI et Armand Colin, 1997, p. 125-144.

ABU-L-AS'AD (Muhammad), « Les enseignants égyptiens : un siècle de syndicalisme », *Egypte Monde Arabe*, 18-19, 1994, p. 39-53.

AKLIMANDOS (Tewfik), « Les ingénieurs militaires égyptiens », *Maghreb-Machrek*, n°146, oct-dec 1994, p. 7-26.

ALLEAUME (Ghislaine), « La Naissance du fonctionnaire », *in* Égypte, *Recompositions*, *Peuples Méditerranéens*, n°41-42, 1987-88, p. 67-86.

ALLEAUME (Ghislaine), « Les ingénieurs en Égypte au 19e siècle, Éléments pour un débat », *in* Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM, 1990, p. 65-80.

ALLEAUME (Ghislaine), *L'école polytechnique du Caire et ses élèves, La formation d'une élite technique dans l'Egypte du 19e siècle*, Université Lumière Lyon 2, 1993, 660 p. + 385 p. d'annexes.

ALLEAUME (Ghislaine), et FARGUES Philippe), « La naissance d'une statistique d'Etat, Le recensement de 1848 en Égypte », *Histoire et mesure*, 1998, XIII-1:2, p. 147-193.

AMIN (Samir), *La nation arabe, Nationalisme et luttes de classes*, Paris, Éditions de Minuit, 1976, 156 p.

ANASTASSIADOU-DUMONT (Meropi) (dir.), *Ingénieurs et médecins ottomans à l'heure des nationalismes*, Paris/Istanbul, Maisonneuve et Larose/IFEA, 2003, 385 p.

ARNAUD (Jean-Luc), *Damas, Urbanisme et architecture, 1860-1925*, Arles, Sindbad-Actes Sud, 2005, 355 p.

AYALON (Ami), *The Press in the Arab Middle East*, Oxford, New York, OUP, 1995, p. 217.

AYUBI (Nazih), *Overstating the Arab State*, London, New-York, IB Tauris, 1995, 514 p.

BAER (Gabriel), *Egyptian Guilds in Modern Times*, Jerusalem, Israel Oriental Society, 1964, 192 p.

BAER (Gabriel), *Studies in the Social History of Modern Egypt*, University of Chicago Press, 1969, 230 p.

BAHOUT (Joseph), *Les entrepreneurs syriens*, Beyrouth, *Les Cahiers du CERMOC*, n°7, 1994, 154 p.

BEININ (Joel), LOCKMAN (Zachary), *Workers on the Nile, Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954*, Princeton University Press, 1987, 488 p.

BEN MAHMOUD (Feriel), « Le rôle des Palestiniens dans le secteur financier au Liban, 1948-1967 », *Revue d'Etudes Palestiniennes*, n°82, hiver 2002, p. 80-95.

BERGER (Morroe), *Bureaucracy and Society in Modern Egypt, A Study of the Higher Civil Service*, Princeton University Press, 1957, 231 p.

BERQUE (Jacques), *L'Égypte, Impérialisme et Révolution*, Paris, Gallimard, 1967, 746 p.

BERQUE (Jacques), « Classes sociales », in *De l'Euphrate à l'Atlas*, 1978, (vol. II, *Histoire et nature*, p. 604-626)

BEYHUM (Nabil) & TABET (Jade), « Le rôle social des ingénieurs au Liban, idéologies de formation et stratégies sociales », *in* E. Longuenesse, *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM, 1990, p. 291-308.

BIANCHI (Robert), *Unruly corporatism, Egyptian associational life in the 20th century*, New York, Oxford, Oxford University Press, 1989, 267 p.

BOCCO (Riccardo), « Ingénieurs-agronomes et politiques de développement dans les steppes du sud jordanien (1960-1985) », *in* E. Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM, 1990, p. 255-278.

BOTIVEAU (Bernard), *Loi islamique et droit dans les sociétés arabes*, Paris, Karthala, 1993, 379 p.

BRAND (Laurie), *Palestinians in the Arab World*, New York, Columbia University Press, 1988, 275 p.

BRAND (Laurie), « "In the beginning was the State…": The Quest for Civil Society in Jordan », *in* Norton (ed.), *The Civil Society in the Middle East,* Leiden, Brill, 1995, p. 148-185.

BRAND (Laurie), « Palestiniens et Jordaniens: une crise d'identité », *in Revue d'Etudes Palestinienne*, n°57, 1995, p. 15-25.

BULLE (Sylvaine), « Architecture et urbanisme improbables. Architectes, urbanistes, bâtisseurs dans la Palestine contemporaine », *in* T. SOUAMI (dir.), Cultures et milieux urbanistiques dans le Sud de la Méditerranée, Rapport PRUD, janvier 2004, vol. 2, p. 209-210

CAHEN (Claude), « Y a-t-il eu des corporations professionnelles dans le monde musulman ? » *in* A. HOURANI et S. STERN, *The Islamic city, Oxford,* 1970, repris dans *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, Damas, Institut Français de Damas, 1977, p. 207-321.

CAPRON (Michel), *La comptabilité en perspective,* Paris La Découverte, Repères, 1993, 124 p.

CARRÉ (Olivier), MICHAUD (Gérard), *Les Frères Musulmans*, Paris, Gallimard, Archives, 1983, 236 p.

CASTEL (Robert), *Les métamorphoses de la question sociale, Une chronique du salariat*, Paris, Fayard, 1995, 490 p.

CASTELLS (Manuel), *La société en réseaux*, Paris, Fayard, 1998, 613 p.

CHAMUSSY (René), « Une profession au tournant », *in Travaux et Jours* (Beyrouth) 43, 1972, p. 5-18.

CHARILLON (Frédéric) et MOUFTARD (Alain), « Jordanie : les élections du 8 novembre 1993 et le processus de paix », *Maghreb-Machrek*, n°144, 1994, p. 40-53.

CHARLE (Christophe), « Légitimités en péril, Éléments pour une histoire comparée des élites », *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, n°116-117, 1997, p. 39-52.

CHATELARD (Geraldine), "From one war to another: Iraqi emigration to Jordan", *ISIM Newsletter*, 13, dec 2003, p. 26-27.

CHEBAT (Anis), « Les ingénieurs au Liban », *in Travaux et Jours,* 43, 1972, p. 25-28.

CHEVALLIER (Dominique), *La société du Mont Liban a l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Paris, Geuthner, 1971, 316 p.

CHIFFOLEAU (Sylvia), « Le monopole national d'exercice d'une profession libérale : le cas de la médecine », *Égypte Monde Arabe*, n°11, 1992, p. 59-76.

CORNAND (Jocelyne), *L'entrepreneur et l'Etat à Alep*, Paris, L'Harmattan, Lyon, MOM, 1994, 263 p.

CORNAND (Jocelyne), « Le rôle des ingénieurs dans le secteur privé en Syrie : le cas du textile », *in* LONGUENESSE (E.) (éd.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM, 1990, p. 187-202.

COULAND (Jacques), *Le mouvement syndical au Liban*, Paris, Éd. Sociales, 1970, 451 p.

COULAND (Jacques), « Regards sur l'histoire syndicale et ouvrière égyptienne », *in Mouvement ouvrier, communisme et nationalisme dans le monde arabe*, Paris, Les Éditions ouvrières, 1978, p.

CRAIG (A. J. M.), « The Egyptian Students », *MEJ*, VII/3, 1953, p. 293-299.

DAVID (Jean-Claude), BAKER (Fawaz), « Le bureau entre audience publique et fonction technique à Alep », *in* DAVIS TAIEB (H.), BEKKAR (R.), DAVID (J.-Cl.) (dir.), *Espaces publics, paroles publiques au Maghreb et au Machrek*, Lyon/Paris, MOM/L'Harmattan, 1997, p. 51-67.

DEGUILHEM (Randi), « Idées françaises et enseignement ottoman : l'école Maktab Anbar à Damas », *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée (REMMM)*, n°52-53, 1989, p. 199-206.

DELANOUE (Gilbert), « La politique de l'Etat réformateur en matière d'instruction publique et ses limites », *in* GREPO, *L'Égypte au XIXe siècle*, Paris, CNRS, 1982, p. 319-328.

DROZ-VINCENT (Philippe), *Moyen-Orient, Pouvoirs autoritaires, sociétés bloquées*, Paris, PUF, 2004, 305 p.

DUBAR (Claude), NASR (Salim), 1976, *Les classes sociales au Liban*, Paris, Presses de la FNSP, 278 p.

DUCLOS (Louis-Jean), « Les élections législatives en Jordanie », *Maghreb-Machrek*, n° 129, 1990, p. 47-75.

ECONOMIC RESEARCH FORUM, *Economic Trends in the MENA Region, 2000*, Cairo, 2000

FARAG (Iman), « Intellectuel et muthaqqaf: champ sémantique, champ conceptuel et champ historique », VATIN (Jean-Claude) et al., *Études politiques du monde arabe*, Le Caire, CEDEJ, 1991, p. 151-161.

FARAG (Iman), « L'enseignement en question, Enjeux d'un débat », *Égypte Monde Arabe*, n°18-19, 1994, p. 241-329.

FARGUES (Philippe), « Violence politique et démographie en Égypte », *in* DUPRET (Baudouin) (dir.), *Le Phénomène de la violence politique: perspectives comparatistes et paradigme égyptien*, Le Caire, CEDEJ, 1994, p. 223-243.

FARGUES (Philippe), « La montée du chômage en Égypte (1960-1995) », *Égypte Monde Arabe*, n° 33, 1998, p. 147-179.

FARGUES (Philippe), *Générations arabes*, Paris, Fayard, 2000, 350 p.

FRIÈS (Franck), *Damas (1860-1946), La mise en place de la ville moderne, Des règlements au plan*, Thèse de doctorat en urbanisme, U. Paris VIII, 2000, 239 p.

GALLAGHER (Nancy), Medicine and Power *in* Tunisia, 1780-1900, Cambridge University press, 1983

GAULMIER (Jean), « Le mouvement syndical à Hama », *Bulletin d'Etudes orientales*, Damas, 1932, p. 95-126

GEISSER (Vincent) (dir.), *Diplômés d'ici et d'ailleurs*, Paris, CNRS, 2000, 332 p.

GEORGEON (François), *Abdulhamid II, Le Sultan-Calife, 1876-1909*, Paris, Fayard, 2003, 528 p.

GHAZALEH (Pascale), « The Guilds between Tradition and Modernity, *in* HANNA (Nelly), *The state and its servant*, Le Caire, AUC Press, 1995, p. 60-75.

GOBE (Eric) (dir.), *L'ingénieur moderne au Maghreb*, Paris/Tunis, Maisonneuve et Larose/IRMC, 2004, 388 p.

GOLE (Nilufer), *Les ingénieurs turcs : avant-garde révolutionnaire ou élite modernisatrice ?*, thèse de 3e cycle, Paris, EHESS, 1982, 321 p.

GOLE (Nilufer), « Modernité et société civile en Turquie : l'action et l'idéologie des ingénieurs », *in* GOKALP (A.), *La Turquie en transition*, Paris, Éd. Maisonneuve et Larose, 1986, p. 199-217.

GONZALEZ (Yves), *Les gens du livre, Édition et champ intellectuel dans l'Egypte républicaine*, Paris, CNRS Éditions, 1998, 240 p.

GUBSER (P.), *Politics and Change in al-Karak, A study of a small Arab town and its district*, Boulder, Westview Press (2nd ed.), 1985, 189 p.

HALPERN (Manfred), *The Politics of social change in the Middle East and North Africa*, Princeton, Princeton University Press,1963, 431 p.

HALPERN (Manfred), « Egypt and the New Middle Class: Reaffirmations and new Explorations », *in Comparative studies in Society and History*, vol. 11, No 1, Jan. 1969, pp. 97-108.

HANAFI (Sari), « La formation des ingénieurs en Syrie et son adaptation aux besoins de la société » *in* E. Longuenesse (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, 1990, p. 171-186.

HANAFI (Sari), « Ingénieurs et ouverture économique en Syrie et en Égypte. Un groupe professionnel en quête d'identité », *in Revue Tiers-Monde*, n° 143, juillet-septembre 1995, p. 531-545.

HANAFI (Sari), *La Syrie des ingénieurs*, Paris, Karthala, 1997, 245 p.

HANNA (Nelly), *The State and its servants, Administration in Egypt from Ottoman times to the Present*, The American University in Cairo Press, 1995, 128 p.

HANNOYER (Jean), SEURAT (Michel), *État et secteur public industriel en Syrie*, Beyrouth, Cermoc, 1979, 137 p.

HANSEN (B.), RADWAN (S.), *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980s*, Geneva, International Labour Office, 1982, 293 p.

HAWARI (Anwar), « Les syndicats professionnels », *in Rapport Stratégique Arabe 1994*, Centre d' Études Stratégiques d'Al-Ahrâm, Le Caire, 1985, p. 385-390.

HENIA (Abdelhamid), « Hier et aujourd'hui, le pouvoir entre notables et élites, Les cycles de la notabilité », *Maghreb-Machrek, Tunisie : Dix ans déjà*, n°157, p. 90-100.

HEYDEMANN (Steven), *Successful authoritarianism: the social and structural origins of populist authoritarian rule in Syria*, 1946-1963, Ph.D. Dissertation, Chicago, Illinois, 1990.

HINNEBUSCH (Ray), « State, society and political change in Syria », *in* NORTON (Augustus Richard), *Civil Society in the Middle East*, Leiden, Brill, vol. 1,1995, p. 214-242.

HOURANI (Albert), *Syria and Lebanon, A Political Essay*, 4e éd., Beyrouth, Librairie du Liban, Lebanon Bookshop, 1968, 402 p. (1e éd. Oxford, 1946)

HUSSEIN (Mahmoud), *L'Égypte; Lutte de classes et libération nationale*, Paris, Librairie François Maspéro (2 vol.), 1975, 153 et 182 p.

ISSAWI (Charles), The *Economic History of the Middle East, 1800-1914, A book of readings*, Chicago and London, Chicago University Press, 1966, 543 p.

ISSAWI (Charles), *An economic history of the Middle East and North Africa*, Methuen, Columbia University Press, 1982, 304 p.

JABER (Hana), MÉTRAL (Françoise) (dir.), *Mondes en Mouvements, Migrants etmigration au Moyen-Orient, au tournant du XXIe siècle*, Damas, IFPO, 2005, 403 p.

KARAM (Shadi), « Les banques au Liban: 30 ans de turbulences », *Cahiers de l'Orient*, n°32-33, avril 1993, p. 113-143.

KARVAR (Anousheh), « L'idéal technocratique des ingénieurs à l'épreuve de la construction de l'État : Maghreb, Machrek, Indochine au 20e siècle », *REMMM*, n°101-102, 2003, p. 199-211.

KASSIR (Samir), *Histoire de Beyrouth*, Fayard, 2003, 732 p.

KEPEL (Gilles), *Le prophète et Pharaon*, Paris, La Découverte, 1984, 245 p.

KHALAF (Sulayman), « Cheikhs, paysans et membres du parti Ba'th : changements politiques en Syrie du Nord », *in* R. BOCCO, R. JAUBERT, F. MÉTRAL, *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/ Genève, Cahiers de l'IUED, 1993, p. 178-194.

KHAZA'LEH (Abdelaziz), « Civil Society Institutions and Pluralism: a Socio-Historical Study », *Conference on the Social History of Jordan*, Amman (March 24-26, 1998)

KHOURY (Philip), *Syria and the French Mandate*, London, I.B. Tauris, 1987, 698 p.

LECA (Jean), « Social structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian and Iraqi Cases », *in* LUCIANI (G.) (ed.), *The Arab State*, Routledge, 1990, p. 150-188.

LERNER (Daniel), *The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East*, New York, 1964, 466 p.

LONGUENESSE (Élisabeth), *La classe ouvrière en Syrie, une classe en formation*, thèse pour le doctorat de 3e cycle en sociologie, U. René Descartes, 1977, 341 p.

LONGUENESSE (Élisabeth) (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates, Ingénieurs et sociétés au Maghreb et au Moyen-Orient*, Lyon, 1990, 426 p.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Ingénieurs au Proche-Orient: Liban, Syrie, Jordanie », *in Sociétés Contemporaines*, n°6, juin 1991, p. 9-40.

LONGUENESSE (Élisabeth) (dir.), *Santé, médecine et société*, Lyon/Paris, MOM/ L'Harmattan, 1995, 322 p.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Le syndicalisme professionnel en Égypte, entre identités socio-professionnelles et corporatisme », *Égypte Monde Arabe* , 24, 1995, p.139-187.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Logiques d'appartenances et dynamique électorale dans une banlieue ouvrière : le cas de la circonscription 25 à Hélouan » *in* Gamblin (S.) (dir.), *Contours et détours du politique en Égypte, Les élections législatives de 1995*, Paris, L'Harmattan, CEDEJ, Le Caire, 1997, p. 229-266.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Luttes de classement et constructions professionnelles en Égypte, l'exemple des "professions techniques appliquées" », *Sociétés Contemporaines*, n°43, 2000, p. 121-145

LONGUENESSE (Élisabeth), « Techniciens spécialistes, professionnels. Remarques sur la place des professions d'encadrement dans les nomenclatures socioprofessionnelles en Égypte et en Syrie », *Huitième journée d'études : Les cadres d'Europe du Sud et du monde méditerranéen* (LEST-CNRS, Aix-en-Provence, 19 novembre 2004), http://gdr-cadres.cnrs.fr/c_journ.htm (site du GDR Cadres).

LONGUENESSE (Élisabeth), « Ouverture des marchés et mobilités professionnelles des cadres » *in* H. Jaber et F. Métral (dir.), *Mondes en Mouvements, Migrants et Migrations au Moyen-Orient au tournant du XXIe siècle*, Damas, IFPO, 2005.

LONGUENESSE (Élisabeth), « *Mihna* ou profession », *Mots*, 79, 2005, p. 119-130.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Accountants and economic governance in a dependent country. Conflicting legacies and new professional issues in Lebanon », *Society and Business Review*, 2/2006

LONGUENESSE (Élisabeth), « Syndicalisme et corporatisme dans l'Égypte contemporaine, Entre histoire sociale et sociologie politique », *REMMM*, n°127, 2010, 259-278

LONGUENESSE (Élisabeth), « Comptabilité et violence sociale : un exemple égyptien », « Comptabilité et violence sociale : un exemple égyptien », *in* M. Benedetto-Meyer, S. Maugeri, J.-L. Metzger (dir.) *L'emprise de la gestion, La société au risque des violences gestionnaires*, Paris, L'Harmattan, 2011, 314 p.

LONGUENESSE (Élisabeth), « Guerres de frontières, Comptables et réviseurs au Proche-Orient. Une comparaison Liban Jordanie », *Sociologie du travail*, 1/2010, p. 71-86

LONGUENESSE (Élisabeth), MONCIAUD (Didier), « Syndicalismes égyptiens », *in* V. BATTESTI et F. IRETON, *L'Égypte contemporaine*, Paris, Actes Sud, 2011,

LONGUENESSE (Élisabeth) et WAAST (Roland) (dir.), *Professions scientifiques en crise, Ingénieurs et médecins en Syrie, Égypte, Algérie* (Dossier), *Revue Tiers-Monde*, t. 26, n°43, 1995.

LUCIANI (Giacomo) (ed.), *The Arab State*, London, Routledge, 1990, 462 p.

MANTRAN (Robert) (dir.), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, 810 p.

MASSIGNON (Louis), « La structure du travail à Damas en 1927 », *Cahiers internationaux de sociologie*, 1953, p. 34-52.

MEOUCHY (Nadine), SLUGLETT (Peter) (eds.), *The British and French Mandates in Comparative Perspectives*, Leiden, Brill, 2004, 743 p.

MÉTRAL (Françoise), « Ingénieurs et agronomes dans un projet de développement rural en Syrie », *in* LONGUENESSE (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates, Ingénieurs et sociétés au Maghreb et au Moyen-Orient*, Lyon, 1990, p. 231-254.

METRAL (Jean), « Économies et sociétés : Stratégies alternatives et cultures de l'aléatoire », *in* R. Bocco, R. Jaubert, F. Métral, *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/ Genève, Cahiers de l'IUED, 1993, p. 381-387.

MOORE (Clement H.), « Les syndicats professionnels dans l'Égypte contemporaine: l'encadrement de la nouvelle classe moyenne », *Maghreb-Machrek*, 64, 1974, p. 24-34.

MOORE (Clement H.), *Images of Development, Egyptian Engineers in Search of Industry*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, 1980, 250 p.

NAHAS (Charbel), « L'économie libanaise et ses déséquilibres », *in Maghreb-Machrek*, n°169, juillet-sept 2000, p. 55-69.

NORTON (Augustus Richard), *Civil Society in the Middle East*, 2 vol. Brill, 1995 et 1996, 328 + 328 p.

OWEN (Roger), *The Middle East in the World economy, 1800-1914*, London & New York, Methuen, 1981, 378 p.

PANZAC (Daniel), *La peste dans l'empire ottoman*, 1700-1850, Louvain, Peeters, coll. Turcica, 1985, 659 p.

PASCON (Paul), « La formation de la société marocaine », in *Études rurales*, SMER, Rabat, 1980.

PENNA (Armandine), *Le métier de journaliste de presse au Liban*, mémoire pour la maîtrise de science politique, Université Lyon 3, mai 1999, 74 p. + annexes.

PERTHES (Volker), *The Political Economy of Syria under Asad*, London, I.B. Tauris, 1995, 298 p.

PICARD (Élizabeth), « Critique de l'usage du concept d'ethnicité dans l'analyse des processus politiques dans le monde arabe », *Dossiers du CEDEJ*, 1991, p. 71-84.

PICARD (Élizabeth), « Infitâh économique et transition démocratique en Syrie », *in* R. BOCCO et M.-R. DJALILI, *Moyen-Orient : Migrations, démocratisation, médiations*, Paris/Genève, PUF/IUED, 1994, p. 221-236.

PICARD (Élizabeth), *Lebanon, a shattered country*, New York, Homes and Meier, 1996, 202 p. (traduction augmentée et mise à jour de *Liban, État de discorde*, Paris, Flammarion, 1988, 264 p.).

PICARD (Élizabeth), « Les liens primordiaux, vecteurs de dynamiques politique », *in Politique du monde arabe*, Paris, Armand Colin, 2006.

PICARD (Élizabeth) & ROUGIER (B.) (dir.), *Le Liban dix ans après la guerre, Maghreb-Machrek*, n°169, 1999.

PICAUDOU (Nadine), « La bourgeoisie d'affaires palestinienne: trajectoires en diaspora », *Maghreb-Machrek*, n°159, 1998, p. 28-39.

Pigier, une histoire de 150 ans, contée par Caroline, Yann et Anselme, inédit, Paris, Pigier, 2000, 216 p.

POSUSNEY (Marsha Pripstein), *Labor and the State in Egypt*, New York, Columbia Univ. Press, 1997, 327 p.

QANDIL (Amani), « Le courant islamique dans les institutions de la société civile: le cas de ordres professionnels en Égypte », *in Modernisation et nouvelles formes de mobilisation sociale 2. Égypte-Turquie, Dossiers du CEDEJ*, 1992, p. 173-184.

QANDIL (Amani), « L'évolution du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens », *in Le phénomène de la violence politique, Perspectives comparatistes et paradigme égyptien, Dossiers du CEDEJ*, 1994, p. 281-293.

QUATAERT (Donald) (ed.), *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500-1950*, SUNY Press, 1994, 175 p.

QUATAERT (Donald), « The social history of labor in the Ottoman empire », *in* GOLDBERG (Ellis) (ed.), *The social history of labor in the Middle East*, Boulder (Colorado), Oxford (England), Westview Press, 1996, pp. 19-36.

RAYMOND (André) (dir.), *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris, CNRS, 1980, 448 p.

RAYMOND (André), *Le Caire*, Fayard, 1993, 428 p.

RAYMOND (André), « Les transformations des corporations de métier au Caire du XVIII^e au XIX^e siècle », *in* H. BLEUCHOT (dir.), *Les institutions traditionnelles dans le monde arabe*, Paris, Karthala/ Aix-en-Provence, IREMAM, 1996, p. 29-40.

RAYMOND (André), « The role of the communities (*tawa'if*) in the administration of Cairo in the ottoman period, *in* Nelly HANNA (ed.), *The State and its Servants*, Cairo, AUC Press, 1995, pp. 32-44.

REID (Donald), « The Rise of Professions and Professional Organization in Modern Egypt », *Comparative Studies in History and Society*, XVI/1, 1974, pp. 24-57.

REID (Donald), « The National Bar Association and Egyptian politics », *The International Journal of African Historical Studies*, vol. 7, n. 4, 1974, pp. 608-646.

REID (Donald), *Lawyers and politics in the Arab world, 1880-1960,* Minneapolis, Chicago, Bibliotheca Islamica, 1981, 435p.

REID (Donald), *Cairo University and the making of modern Egypt*, Le Caire, AUC Press, 1990, 296 p.

RICHARDS (Alan), WATERBURY (John), *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development,* Boulder, CO, Westview Press, 1990, 495 p.

RIFA'I (Fayçal), 1990, « Éléments pour une histoire des ingénieurs à Alep », *in* LONGUENESSE (E.) (dir.), *Bâtisseurs et bureaucrates*, Lyon, MOM, 1990, p. 95-107.

RIFFIER (Jean), *Les œuvres françaises en Syrie (1860-1923),* L'Harmattan, 2000, 379 p.

ROSEFSKY WICKAM (Caren), « Islamic Mobilization and Political Change: The Islamist Trend in Egypt's Professional Associations », *in* BEININ (Joel) & STORK (Joe) (eds), *Political Islam*, University of California Press, 1996, pp. 120-135.

ROUSSILLON (Alain), « Trente ans de sciences sociales en Égypte : le bilan global de la société égyptienne, 1952-1980 », *Maghreb-Machrek*, n°113, 1986, p. 23-46.

ROUSSILLON (Alain), « Entre al-Jihâd et al-Rayyan : phénoménologie de l'islamisme égyptien », *Maghreb-machrek*, 127, janvier-février-mars 1990, p. 17-50.

ROUSSILLON (Alain), « Réforme sociale et politique en Égypte au tournant des années 1940 », *Egypte Monde Arabe*, n°18-19, 1994, p.197-236.

ROUSSILLON (Alain) (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national*, Le Caire, CEDEJ, 1995, 590 p.

ROUSSILLON (Alain), *Réforme sociale et identité. Essai sur l'émergence de l'intellectuel et du champ politique modernes en Égypte*, Casablanca, Éd. Le Fennec, 1998, 176 p.

RYZOVA (Lucie), *L'effendiya ou la modernité contestée*, Le Caire, CEDEJ, 2003.

SALIBI (Kamal), *Histoire du Liban*, Paris, Naufal, 1988, 389 p. (1e éd. anglais, 1965).

SAYYID (El-) (Mustafa Kâmil), « A civil society in Egypt ? », *in* Norton, op. cité, vol 1, p. 269-293.

SCHAD (Geoffrey), « Colonial Corporatism in the French Mandated States : Labor, Capital, the Mandatory Power, and the 1935 Syrian Law of Associations », *REMMM*, n° 105-106, 2005, p. 201-219.

SEALE (Patrick), *The Struggle for Syria*, OUP, London, New York Toronto, 1965, 350 p.

SEURAT (Michel), « État et industrialisation dans l'orient arabe : les fondements socio-historiques », *in* André Bourgey (dir.), *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe*, Beyrouth, CERMOC, 1982, p. 27-60.

SEIKALY (May), *Haifa, Transformation of an Arab Society, 1918-1939*, London, New York, IB Tauris, 1995, 284 p.

SIGNOLES (Aude), « Les ingénieurs palestiniens entre restructuration interne et accession au pouvoir politique : Enjeux nouveaux de la phase de la construction étatique », *in Les métiers de la ville, Des métiers pour une gestion urbaine rénovée*, Paris, L'Harmattan/ Rabat, INAU, 2003, p.141-169.

SHA'BAN (Adil), LONGUENESSE (Élisabeth), « Politique de libéralisation et différenciation de la classe ouvrière: quelques résultats d'une enquête de terrain », *Égypte Monde Arabe*, n°33, p . 23-54.

SHAMI (Hasan), « Renouveau intellectuel et suspicion religieuse en Égypte (1871-1877) », E. LONGUENESSE (E.), MERMIER (F.) (dir.), *Champ intellectuel et nouveaux médias, Monde arabe contemporain, Cahiers de recherche*, n° 8, Lyon, GREMMO, 2000, p. 37-40.

SOUAMI (Taoufik) et VERDEIL (Eric) (dir.), *Concevoir et gérer les villes, Milieux d'urbanistes du sud de la Méditerranée*, Paris, Edition Anthropos-Economica, 2006.

SPRINGBORG (Robert), « Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952-1970 », *IJMES*, IX/3, 1978, pp. 275-295.

SRAIEB (Noureddine), *Anciennes et nouvelles élites du Maghreb, Actes du colloque Zarzis III*, Aix-en-Provence, Edisud, 2003, 328 p.

TELL (Tareq), « Paysans, nomades et Etat en Jordanie orientale : les politiques de développement rural », *in* BOCCO (R.), JAUBERT (R.), MÉTRAL (F.) *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/Genève, IUED, 1993, p. 87-102.

TELL (Tareq) (ed.), *The resilience of the Hashemite rule, Politics and the State in Jordan, 1946-67, Les Cahiers du Cermoc*, n°25, Amman, 2001, 155 p.

THOBIE (Jacques), *Ali et les 40 voleurs*, Paris, Messidor, 1985, 371 p.

THOMPSON (Elizabeth) *Colonial citizens: republican rights, paternal privilege, and gender in French Syria and Lebanon*, Columbia University Press, 1999, 402 p.

TIGNOR (Robert), *Egyptian Textiles and British capital, 1930-1956*, Cairo, AUC Press, 1989, 157 p.

TOURNÉ (Karine), « Diplômés chômeurs : l'expérience de l'infortune sociale ou les nouveaux dispositifs de l'insertion en Égypte », *REMMM, Le travail et la question sociale au Maghreb et au Moyen-Orient*, 2005, p. 91-108.

TOURNÉ (Karine), *Expériences de la vie active et pratiques matrimoniales des jeunes adultes égyptiens dans les années 1990*, Thèse de Doctorat en Sociologie, sous la direction de Bruno Lautier, Université de Paris I - IEDES, 2003, 442 p.

TRIPIER (Pierre), *Du travail à l'emploi, Paradigmes, idéologies et interactions*, Editions de l'Université de Bruxelles, 1991, 204 p.

VAN DAM (Nicholaos), *The struggle for power in Syria: sectarianism,regionalism and tribalism in politics, 1961-1980*, London: Croom Helm, 1981, 169 p.

VATIKIOTIS (P.J.), 1991, *The History of Modern Egypt, From Muhammad Ali to Mubarak*, London, Weidenfeld and Nicolson, 4e édition, 572 p.

VELUD (Christian), « La politique mandataire française à l'égard des tribus et des zones de steppe en Syrie », *in* BOCCO (R.), JAUBERT (R.), MÉTRAL (F.) *Steppes d'Arabies*, Paris, PUF/Genève, IUED, 1993, 61-86.

YILDIRIM (N.), « Le rôle des médecins turcs dans la transmission du savoir », *in* ANASTASSIADOU-DUMONT (Meropi), *Ingénieurs et médecins ottomans à l'heure des nationalismes*, Paris/Istanbul, Maisonneuve et Larose/ IFEA, 2003, p. 127-170.

ZEIFA (Hayma), « Les élites techniques locales durant le Mandat français en Syrie (1920-1945) », *in* MEOUCHY (N.), SLUGLETT (P.) (dir.), *Les mandats français et anglais dans une perspective comparative*, Brill, 2003, p. 497-536.

ZGHAL (Abdelkader) (dir.), *Les classes moyennes au Maghreb*, Paris, Éd. du CNRS, 1980, 396 p.

ZGHAL (Abdelkader), « Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme », *in* CAMAU (Michel), *Changements politiques au Maghreb*, Paris, CNRS, 1991, p. 207-228.

أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي

المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي

يقدم هذا الكتاب عرضاً اجتماعياً تاريخياً لبعض المهن العصرية في عدد من بلدان المشرق العربي (سوريا، مصر، لبنان، الأردن)، منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية وصولاً إلى التحولات الأخيرة الناتجة من السياسات الليبرالية الإقتصادية.

هذا الكتاب بحث في تطور مواقع المهندسين والأطباء والتقنيين وخبراء المحاسبة، ودورهم في التغيير الاجتماعي، وعلاقتهم بالدولة وأشكال التنظيم النقابي المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتمثلات الشعبية منها والمتفقّهة كذلك. إن مفاهيم النخبة أو الخاصة، والطبقات الوسطى والمجتمع المدني المستخدمة بأشكال متنوعة في الخطاب المتفقّه، قد وُضعت مجدداً على طاولة التقويم النقدي تبعاً للزمان والمكان.

الخيط الرابط، خيط تأمل في تحولات مجتمعات تبذل جهوداً حثيثة في تصديها للقبضة الغربية منذ قرن ونيف، على درب استعادة «الإمساك بمصيرها» (جاك بيرك).

إليزابيت لونغنيس باحثة اجتماعية مكلفة بالأبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا. وهي حالياً مديرة قسم الدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت. تتطرق أبحاثها إلى مسائل التشغيل والعمل والتأهيل المهني والشؤون النقابية في بعض بلدان المشرق العربي.





الشركة العالمية للكتاب
بيروت - لبنان
www.wbpbooks.com